العراق

تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية

تحت الانتداب البريطاني

1920 - 1932



الأستاذ الدكتور

محمد مظفر الأدهمي



مكتبة الذاكرة



العـــــراق

تأسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية

تحت الانتداب البريطاني

١٩٢٠-١٩٣٢

تأليـــف

أ. د/ محمد مظفر الأدهمي

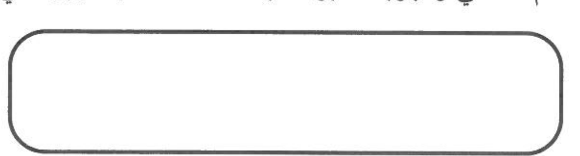


الادهمي، محمد مظفر
العراق : تاسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانيـة تحـت الانتـداب البريطـاني ١٩٢٠-١٩٣٢/ محمد مظفر الادهمي . بغداد، مكتبة الذاكرة ،٢٠٠٩.

٣٢٤,٦٣٠٩٥٦٣

الواصفات:الحكومة النيابية/الانتخابات/الأحزاب السياسية/سياسات الدول/الديمقراطية/المعارضة السياسية/العراق .

العراق – تاسيس النظام الملكي وتجربته البرلمانية تحت الانتداب البريطاني ١٩٢٠-١٩٣٢



الآراء الواردة في هذا الكتاب تمثل رأي المؤلف

مكتبة الذاكرة
اكبر مكتبة علمية اكاديمية ثقافية في العراق
بغداد – الاعظمية – مجاور السفارة الهندية
هـاتف :٤٢٥٧٦٢٨ – ٤٢٥٩٩٨٧

www.althakerabookshop.com
E-Mail: info@althakerabookshop.com

المحتويات

الإهـــــداء

إلى زوجتي العزيزة وأبنائي وابنتي

قرة عيني أهدي كتابي هذا

مقدمة

كان تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة عام ١٩٢٠م بعد إعلان الانتداب البريطاني على العراق بحوالي ستة أشهر، خطوة على طريق طويل صعب لتأسيس الدولة العراقية الحديثة ونظامها الملكي ، وكانت إحدى تلك الصعوبات انتخاب مؤتمر عراقي ، أطلق عليه (المجلس التأسيسي) ، كان السياسيون العراقيون قد طالبوا به ووافق عليه البريطانيون ، ولكن كان لكل طرف هدف معين منه يتقاطع مع الآخر مما زاد في المشاكل والصعوبات.

إن هذا الكتاب يتناول بالوثائق والتحليل الجهود التي بذلت خلال الانتداب لوضع الأسس السياسية والدستورية للدولة الملكية الجديدة عن طريق المجلس التأسيسي والبرلمان، وأثر الملك فيصل الأول والمندوب السامي البريطاني والحكومة العراقية في تلك المسيرة.

كانت مهمة المجلس التأسيسي هي مناقشة وإقرار دستور للبلاد وقانون لانتخاب مجلس النواب ،ومن ثم مناقشة مسودة المعاهدة العراقية البريطانية حسبما أعلن الملك فيصل الأول في خطاب تتويجه يوم ٢٣ آب ١٩٢١م وكانت المعاهدة مرفوضة من العراقيين بما فيهم الملك فيصل الأول لأنها تضمنت بنود الانتداب الذي يريدون إنهاءه، إلا أن بريطانيا أرادت مناقشة ومصادقة المعاهدة أولاً ومن ثم إقرار دستور للبلاد وقانون للانتخاب لتضمن استمرار سلطتها الانتدابية من خلال المعاهدة لذلك واجهت انتخابات المجلس التأسيسي معوقات ومصاعب كبيرة ، يأتي في مقدمتها مقاطعة الانتخابات ومشكلة الموصل.

دفعت مقاطعة الانتخابات وتوقفها بريطانيا والحكومة العراقية إلى بذل أقصى الجهود لاستئنافها ، وقد نجحوا في ذلك. وعندما اجتمع المجلس التأسيسي في آذار

١٩٢٤م رفض غالبية أعضاؤه تصديق المعاهدة لأنها تضمنت بنود الانتداب التي تقيد استقلال العراق سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، لكن المجلس أجبر على تصديقها بعد أن هددت سلطة الانتداب البريطاني بعدم تبني بريطانيا حق العراق في ولاية الموصل إذا لم تصادق المعاهدة وحل المجلس التأسيسي وإعادة الوضع السياسي إلى ما كان عليه في العراق قبل انتخاب الملك فيصل الأول. وبعد مصادقته للمعاهدة كان على المجلس أن يراعي بنود المعاهدة الانتدابية عند مناقشة الدستور وإقراره.

لقد تناولنا بالتفصيل انتخابات المجلس التأسيسي ومناقشاته في رسالتنا للحصول على شهادة الماجستير من جامعة بغداد عام ١٩٧٢م،واعتمدنا في حينها على الوثائق المتوفرة في العراق ، وبعد اطلاعنا على الوثائق البريطانية في لندن وجدنا من الضروري جداً تناول الموضوع من جديد في رسالة الدكتوراه لوجود معلومات وإضافات جديدة لم نطلع عليها من قبل ، ولكون المجلس التأسيسي يشكل مدخلاً حيوياً ومهماً لدراسة قضايا العراق المصيرية في تجربته البرلمانية في العراق الملكي خلال فترة الانتداب البريطاني.

استمرت بريطانيا في الوقوف بوجه طموحات العراقيين والملك فيصل الأول في الحصول على الاستقلال التام واستكمال بناء الدولة العراقية على أسس صحيحة إلى أن تم دخوله عضوا في عصبة الأمم عام ١٩٣٢ لينتهي الانتداب ويعلن العراق رسمياً دولة مستقلة ،لكنه بقي مقيداً سياسياً واقتصاديا ببريطانيا.

قسمنا دراستنا هذه إلى مدخل وبابين ، يحتوى الباب الأول على ثلاثة فصول تتعلق بمقدمات تأسيس الدولة الملكية وانتخابات ومناقشات المجلس التأسيسي العراقي الذي وضع الأسس التشريعية لها. أما الباب الثاني فيحتوي على ثلاثة فصول تتعلق بانتخابات ومناقشات الدورات النيابية الثلاث خلال فترة الانتداب البريطاني.

تناولنا في المدخل التجربة النيابية التي عاشها العراق في السنوات الأخيرة من حكم الدولة العثمانية بعد إعادة العمل بالدستور واستلام جمعية الاتحاد والترقي للسلطة وتشكيل الأحزاب والجمعيات وظهور الصحافة في العراق وممارسة العراقيين للانتخابات

لاختيار نواب عنهم في مجلس المبعوثان العثماني في اسطنبول. وكان لسياسة التتريك العنصري التي اتبعتها جمعية الاتحاد والترقي أثرها في تصاعد الوعي القومي العروبي في العراق وانعكاسه في الدعوة لانتخاب المرشحين العراقيين بدلاً عن المرشحين الأتراك، إلا أن انتخاب المرشحين العراقيين كان يتم على أساس العلاقات العائلية والعشائرية. وكان على النواب أن يسافروا إلى اسطنبول لحضور جلسات مجلس المبعوثان العثماني لعدة أشهر بعيداً عن العراقيين حيث تفصل بينهم مسافات طويلة من طرق المواصلات البدائية والصعبة. من جانب آخر فإن تلاعب الاتحاديين بالانتخابات قد خلق شعوراً لدى العراقيين بأن الدستور عبارة عن قانون يمكن خرقه وأن الانتخابات يمكن تزويرها بسهولة.

وفي الفصل الأول من الباب الأول تناولنا التطورات السياسية في العراق بعد الاحتلال البريطاني وموقف العراقيين منه بمطالبتهم في استفتاء ١٩١٨-١٩١٩ بحكومة عربية يرأسها أحد أنجال الشريف حسين خلافاً لرغبة الحاكم المدني العام أي.تي.ولسن الذين أراد من الاستفتاء وسيلة لإضفاء الشرعية على الوجود البريطاني المباشر في العراق. مما كان له أثره في تحرك الضباط والسياسيين العراقيين الموجودين في الحكومة العربية بدمشق برئاسة الأمير فيصل بن الحسين لتحرير العراق. فكانت معاركهم في تلعفر انطلاقاً من دير الزور أحدى مقدمات ثورة العشرين التي تفجرت في العراق إثر إعلان الانتداب البريطاني عليه في ٢٥ نيسان ١٩٢٠، والذي اعتبره العراقيون قناعاً جديداً للاحتلال، فطالبوا بمؤتمر عراقي عام منتخب يقرر شكل الحكم والحاكم في العراق. لكن بريطانيا شكلت حكومة عراقية مؤقتة مهدت لتنفيذ مطلب القيادات العراقية السياسية والعشائرية بتتويج فيصل بن الحسين ملكاً على العراق بعد أن أخرجه الفرنسيون من سوريا. وبدلاً من انتخاب المؤتمر العام الذي سمي بالمجلس التأسيسي ، قامت بريطانيا بفرض معاهدة جائرة على العراق تضمنت بنود الانتداب المرفوض وأجبرت الملك فيصل الأول على توقيعها بالتهديد والقوة رغم رفضه لها.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب ناقشنا انتخابات المجلس التأسيسي التي توقفت نتيجة مقاطعة العراقيين لها احتجاجاً على المعاهدة وخشية من أن تأتي بريطانيا بمجلس يصادق عليها، مع أنهم كانوا قبل المعاهدة يطالبون بعقده. ولم تتمكن الحكومة العراقية من استئناف الانتخابات وإتمامها إلا بعد أن قلصت بريطانيا مدة المعاهدة إلى أربع سنوات بدلاً من خمسة وعشرين سنة مع وعد بدخول العراق عصبة الأمم بعد ذلك. وتم تأجيل مناقشة مشكلة الموصل في عصبة الأمم، كما لم تعد هناك مؤشرات دولية على القبول بتكوين دولة للأكراد. وقد جرت الانتخابات بشكل اعتيادي بعد انتهاء المقاطعة وأصبح في المجلس التأسيسي أعضاء يمثلون مختلف شرائح المجتمع العراقي من المثقفين ورؤساء العشائر وملاك الأراضي وأعضاء من العوائل العراقية، وكان للأكراد والمسيحيين واليهود حصة مناسبة في عضوية المجلس الذي عكس تشكيله طبيعة المجتمع العراقي ومكوناته. علماً بأن نظام الانتخابات كان شبيهاً بالنظام العثماني القائم على أساس الانتخاب بالدرجتين أي على مرحلتين الأولى ينتخب فيها الناخبون الأولون ناخبين ثانويين ويقوم هؤلاء في المرحلة الثانية بانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي.

وفي الفصل الثالث من الباب الأول تناولنا مناقشات المجلس التأسيسي للمعاهدة الطريقة البريطانية والقانون الأساسي وقانون انتخاب مجلس النواب. وبينا فيه كيف أن بريطانيا أصرت على مناقشة المجلس المعاهدة الانتدابية وتصديقها قبل تشريع القانون الأساسي خلافاً للأعراف الدستورية بهدف أن يصبح دستور العراق مرتبطاً بالمعاهدة ولا يتقاطع مع بنودها أو بنود الانتداب. ومع ذلك أصر المجلس التأسيسي على تعديل المعاهدة لصالح استقلال العراق قبل تصديقها. وبالمقابل هددت بريطانيا بحل المجلس التأسيسي وإغلاقه وإعادة النظام في العراق إلى ما قبل تتويج فيصل ملكاً عليه، أي الاحتلال العسكري المباشر، إذا لم تصادق المعاهدة وملاحقها من قبل المجلس قبل يوم ١١ حزيران ١٩٢٤، وهو اليوم الذي ستناقش فيه عصبة الأمم قضية حقوق العراق في ولاية الموصل أو أن تعرض عليه بريطانيا اقتراحاً آخر في حالة عدم التصديق. مما اضطر الملك والحكومة إلى جمع المجلس التأسيسي يوم ١٠ حزيران ليلاً بعدد محدود من الأعضاء يكفي

لتحقيق النصاب، وصادق المجلس على المعاهدة واتفاقياتها مشترطاً تعديلها بعد التصديق مع ضمان حقوق العراق في ولاية الموصل. وعندما ناقش المجلس القانون الأساسي ، تدخل المندوب السامي البريطاني أينما وجد قراراً من المجلس في تعديل مادة تتقاطع حسب رأيه مع المعاهدة ، واختتم المجلس اجتماعاته في ٢ آب ١٩٢٤ بعد أن أنجز تشريع قانون انتخاب مجلس النواب.

أما الباب الثالث فيتكون هو الآخر من ثلاثة فصول ، تناولنا في الفصل الأول انتخابات ومناقشات الدورة النيابية الأولى في العراق للفترة ١٩٢٥-١٩٢٨، وناقشنا الظروف السياسية التي لعبت دورها في هذه الانتخابات وهي المصالح البريطانية النفطية وقضية الموصل التي تسببت في تأجيل الانتخابات لفترة من الزمن لأن البريطانيين لم يكونوا يرغبون بإجراء انتخابات في ولاية الموصل خلال وجود البعثة الدولية في الموصل التي شكلتها عصبة الأمم للتحقيق في موضوع النزاع بين العراق و تركيا حول ولاية الموصل والحدود الشمالية للعراق. كذلك ظاهرة إصرار البريطانيين على تأجيل العمل بالقانون الأساسي ونشر قانون الانتخابات خلافاً للأعراف الدستورية من أجل توقيع امتياز النفط البريطاني في العراق قبل انعقاد البرلمان لتجنب ضرورة مصادقته عليه ومنع تكرار الأزمة التي واجهتهم في تصديق المعاهدة العراقية البريطانية خلال انتخابات ومناقشات المجلس التأسيسي. أما عن الانتخابات ذاتها فقد اتجهت الحكومة والملك والمندوب السامي إلى إعداد قائمة حكومية بالمرشحين ترضي جميع الأطراف السياسية والاجتماعية مع أن غالبية مؤيدي الحكومة فازوا بالمقاعد النيابية ليبدأ أول برلمان عراقي أعماله ، ومازالت أمامه مشكلة الموصل ماثلة للعيان.

من جانب آخر كان عمر هذه الدورة قصيراً، فقد حل الملك البرلمان مكرهاً، وبضغط من المندوب السامي البريطاني هنري دوبس مع بداية اجتماعه الاعتيادي الثالث. وكان للصراعات السياسية بين الأحزاب والنواب داخل المجلس وعدم رضا البريطانيين عن سياسة الملك ووزارته التي يرأسها جعفر العسكري في إصرارهم على فرض التجنيد الإلزامي أثره في ذلك، إضافة إلى انهيار وزارة العسكري الائتلافية بعد

توقيعها معاهدة جديدة مع بريطانيا أواخر عام ١٩٢٧ لم تحقق في نظر المعارضة الشروط الواجبة لاستقلال العراق عند دخوله عضواً في عصبة الأمم ، فكان تكليف عبدالمحسن السعدون برئاسة الوزارة الجديدة حسب رغبة المندوب السامي، وإصرار السعدون على حل المجلس النيابي الذي سبب لوزارته السابقة ثلاث هزائم أدت إلى استقالته، العامل الرئيسي في الوصول بالبرلمان العراقي إلى حله تمهيداً لإجراء انتخابات جديدة لصالح وزارة السعدون مما شكل سابقة غير حكيمة على طريق التجربة البرلمانية في العراق.

وفي الفصل الثاني من هذا الباب تناولنا انتخابات عام ١٩٢٨ ومناقشات الدورة النيابية الثانية. ففي الانتخابات التي جرت خلال الأشهر شباط- مايس ١٩٢٨ انعكس الصراع الذي كان قائما حول حل البرلمان السابق على الانتخابات النيابية الجديدة ، فقد كان على وزارة عبد المحسن السعدون والتي يدعمها المندوب السامي البريطاني ،مواجهة تحالف المعارضة المكون من حزب الشعب بقيادة ياسين الهاشمي وحزب الوسط بقيادة رشيد عالي الكيلاني وبإسناد لهما من الملك فيصل الأول. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الخلاف بين الملك و رئيس الوزراء الذي هدد بالاستقالة ما لم يسمح له باستخدام موقعه للتدخل في الانتخابات لضمان فوز مرشحي الحكومة. إن هذا التدخل والتلاعب بالانتخابات و التزوير قد سبب ظهور شكاوى في الصحف و أمام القضاء و رفعت برقيات احتجاج إلى الملك و رئيس الوزراء الذي كان يهمل هذه الشكاوى عندما يحيلها الملك إليه للتحقيق فيها.و لم يهدأ الخلاف بين الملك فيصل و رئيس الوزراء السعدون إلا بعد إن تم تنظيم قائمة مرشحي الحكومة للنيابة والتي أضيفت إليها بعض الأسماء التي اقترحها الملك. وهكذا جاءت نتيجة الانتخابات لصالح حزب التقدم الحكومي بفوز مرشحيه بأغلبية كبيرة وصلت إلى ٦٦ من مجموع ٨٨ من مقاعد مجلس النواب.

استمرت جلسات المجلس النيابي في دورته الثانية للفترة من مايس ١٩٢٨ إلى آذار ١٩٣٠ حيث تم حله بإرادة ملكية بعد ثلاثة أشهر من انتهاء اجتماعه الاعتيادي الثاني.وفي هذه الدورة حافظ حزب التقدم الحكومي على وحدته وتمكن من هزيمة المعارضة في عدة مواقف.و لعل ابرز المواضيع التي انشغل فيها المجلس هي العلاقات

العراقية البريطانية ، حيث أدى فشل المفاوضات لتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية الملحقة بالمعاهدة إلى استقالة وزارة السعدون مطلع عام ١٩٢٩ احتجاجاً على رفض البريطانيين للمطالب العراقية. ولكن السعدون عاد وشكل وزارة جديدة بعد إن استجابت الحكومة البريطانية لمطالب الحكومة العراقية بتقديم وعد غير مشروط بدخول العراق عضوا في عصبة الأمم عام ١٩٣٢. إلا إن المعارضة في المجلس هاجمته بشدة على موقفه لان وعود البريطانيين غير موثوقة.وفي اليوم التالي انتحر السعدون وأصبح وزير الداخلية ناجي السويدي رئيساً للوزراء. إلا إن حكومته استقالت لعدم سماح البريطانيين لها باتخاذ الخطوات اللازمة لتهيأة الحكومة العراقية لتولي المسؤولية المباشرة في حكم العراق بعد دخوله عصبة الأمم ، فشكل نوري السعيد الوزارة الجديدة و وقعت حكومته معاهدة ١٩٣٠ بين العراق و بريطانيا. و لما كان السعيد واثقاً من إن المجلس النيابي الذي تشكل غالبيته جماعة السعدون سيقف ضد المعاهدة ، فقرر التخلص منه وصدرت الإرادة الملكية بحله و إجراء انتخابات جديدة.

أما في الفصل الثالث والأخير ، فقد تناولنا فيه انتخابات و مناقشات الدورة البرلمانية الثالثة ، حيث أصبحت مواد معاهدة ١٩٣٠ القضية المركزية في الانتخابات الجديدة. فقد وقفت ضدها المعارضة وأعضاء حزب التقدم بقوة لأنها حسب اعتقادهم وسيلة لاستبدال الانتداب باحتلال بريطاني دائم ، كما وجد الأكراد أنها لا تضمن لهم حقوقهم القومية ، ولذلك كان على نوري السعيد إن يسعى بأية وسيلة لانتخاب مرشحين مناصرين له ولسياسته للحصول على الأغلبية في المجلس النيابي ليضمن تصديق المعاهدة دون عقبات ، وقد نجح في ذلك رغم المقاطعة في بغداد والاضطرابات في السليمانية و حركة الشيخ محمود البرزنجي التي فشلت جميعها في إعاقة الانتخابات. فحقق مرشحوا الحكومة فوزاً ساحقاً ، و لم تحصل المعارضة سوى على ١٣ مقعداً نيابياً. وعندما اجتمع المجلس الجديد صادق على المعاهدة حالما عرضت عليه ، مما أدى إلى استقالة قادة المعارضة من المجلس فانفرد به حزب العهد الذي شكله نوري السعيد من الأغلبية الحكومية ليحل محل حزب التقدم في دعم الحكومة.و في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢

أصبح العراق عضوا في عصبة الأمم ، فاستقالت وزارة السعيد على أساس إن مهمتها قد انتهت بنهاية الانتداب ، وشكلت حكومة جديدة برئاسة ناجي شوكت وزير الداخلية في الحكومة السابقة. وبعد ذلك وفي ٥ تشرين الثاني صدرت الإرادة الملكية بحل البرلمان من اجل إجراء انتخابات للمجلس النيابي في المرحلة الجديدة من تاريخ العراق.

إن انتهاء مرحلة الانتداب و دخول العراق عصبة الأمم ووفاة الملك فيصل الأول بعد إحدى عشر شهراً و انتهاء سلطة المندوب السامي البريطاني رسمياً ليصبح سفيراً لبريطانيا في العراق تمثل مرحلة جديدة في التاريخ السياسي للعراق الحديث.

إن هذه الدراسة قد استندت بشكل رئيس على الوثائق العراقية و البريطانية الموجودة في وزارة الداخلية العراقية والمركز الوطني للوثائق الذي انظم إلى المكتبة الوطنية ليصبحا باسم دار الكتب والوثائق ببغداد، ودار الوثائق البريطانية ومكتبة دائرة الهند في لندن ، أما الوثائق الأخرى فهي محاضر جلسات المجلس التأسيسي والبرلمان العراقي إضافة إلى المصادر والمراجع من الكتب والمجلات العلمية والبحوث.

كانت وثائق وزارة الداخلية العراقية ، خلال فترة جمع المادة ١٩٧٠-١٩٧٢ مخزونة بشكل غير منظم في (مخزن الأوراق القديمة) ببناية وزارة الداخلية في القشلة ولحسن الحظ فقد سمح لي الدخول إلى المخزن والاستفادة من تلك الثروة الهائلة من الوثائق الخاصة بالعهد الملكي في العراق. وبقدر تعلق الأمر بهذه الدراسة فقد كانت هناك العديد من الأضابير والملفات في هذا المخزن تتعلق بالمراسلات بين وزارة الداخلية العراقية والمتصرفين في الألوية(المحافظات حاليا) والمراسلات الخاصة داخل كل لواء ، وهي تبين طريقة إدارة الانتخابات والصعوبات التي اعترتها. ولعل من أهم هذه الوثائق الأضابير أو الملفات السرية الخاصة بالمستشار البريطاني لوزارة الداخلية العراقية حول الانتخابات ومعظمها يحتوي على المراسلات السرية بين المستشار ببغداد والمفتشين الإداريين البريطانيين في كل لواء. إن هذه الوثائق تكشف الطرق والوسائل التي اتبعتها السلطات البريطانية للتدخل في الانتخابات وتحضير قوائم مرشحي الحكومة. وتوجد برقيات

ومذكرات أرسلت إلى المفتشين الإداريين و متصرفي الألوية بأسماء مرشحي الحكومة المفضلين لكل لواء. كذلك فإن وثائق دائرة المستشار البريطاني في وزارة الداخلية تكشف وجهات نظر الضباط والموظفين البريطانيين بعدد من العراقيين السياسيين المرشحين للانتخابات. إضافة إلى هذا فإن ملاحظات المفتشين الإداريين في الألوية تساعد على فهم وتحليل الأجواء السياسية والاجتماعية التي كان لها تأثير على الانتخابات.

إلى جانب الملفات السرية ، توجد قوائم مطبوعة وغير مطبوعة بأسماء ومعلومات عن الشخصيات العراقية أعدت لإطلاع الموظفين البريطانيين عليها فقط. إن هذه القوائم توضح الآراء والأفكار البريطانية حول العراقيين البارزين مع أن بعض هذه الملاحظات عن قسم من الشخصيات غير دقيقة.

أما عن أضابير وملفات متصرفية بغداد (محافظة بغداد حالياً) فإنه لا تتوفر وثائق تتعلق بالانتخابات باستثناء إضبارة واحدة عن انتخابات المجلس التأسيسي. إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذه الأضابير والوثائق لأنها غنية بالمعلومات عن شؤون العشائر والنزاعات وضريبة الأرض. وقد اطلعنا على هذه الأضابير عندما كانت محافظة بغداد تشغل البناية المقابلة لبناية القشلة في السبعينات من القرن العشرين.

لقد تم حفظ أرشيف القصر الملكي في المركز الوطني لحفظ الوثائق ببغداد ،بعد أن عثر عليه في أحد أركان قصر الملك فيصل الأول في منطقة الكسرة المطل على نهر دجلة ويتضمن هذا الأرشيف من ضمن ما يتضمنه المراسلات بين الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني ورئيس الوزراء والمتعلقة بانتخابات المجلس التأسيسي والبرلمان العراقي خلال فترة الانتداب البريطاني ، وهي توضح وجهات النظر والمواقف التي اتخذها الملك فيصل الأول ، والوسائل التي اتبعها لإبقاء تأثيره على البرلمان والحياة السياسية في العراق. ولكن الإضبارة الخاصة بانتخابات مجلس النواب الأول لعام ١٩٢٤-١٩٢٥م مفقودة لسوء الحظ. ولكننا تمكنا من معالجة هذه الثغرة من خلال الإضبارة رقم : AS/036 الخاصة بدائرة مستشار وزارة الداخلية العراقية ببغداد ووثائق وزارة

المستعمرات ووزارة الخارجية البريطانية في لندن، وبشكل خاص التقارير السرية نصف الشهرية ومراسلات المندوب السامي البريطاني مع وزارة المستعمرات.

إن الوثائق الخاصة بوزارة الداخلية والمحفوظة في دار الكتب والوثائق ببغداد تغطي فقط انتخابات المجلس التأسيسي ،وخصوصاً فتاوى رجال الدين الأصلية التي دعت إلى مقاطعة الانتخابات ، وكذلك تقارير دائرة المباحث الجنائية المتعلقة بالنشاطات المعارضة للانتخابات. يضاف إلى هذا مراسلات المفتشين الإداريين في الألوية مع مستشار وزارة الداخلية ببغداد حول سير الانتخابات.

ومن المصادر الأخرى المفيدة والتي كانت متوفرة في دار الكتب والوثائق ببغداد هي صحيفة (الأوقات البغدادية) والتي كانت تنشر بالعربية والإنكليزية بإشراف الإدارة البريطانية في العراق ، ولذلك فهي تعكس آراء هذه السلطة وتوجد أيضاً وثيقة (Self-Determination) المتعلقة بالاستفتاء الذي أجرته السلطات المحتلة البريطانية في العراق عام ١٩١٨-١٩١٩ قبل إعلان الانتداب. والتقرير الذي أعدته السكرتيرة الشرقية لدائرة المندوب السامي البريطاني ببغداد كرترود بل تحت عنوان :

Review of the civil Administration of Mesopotamia 1914-1920

ويتوفر هذا التقرير أيضاً في وثائق وزارة الخارجية البريطانية المحفوظة في مركز الوثائق بلندن (Public Records office). إن هذين المصدرين مهمين في دراسة الفترة المحصورة بين احتلال البريطانيين للعراق ودخولهم بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ وبين قيام الحكومة العراقية المؤقتة في تشرين الثاني ١٩٢٠ بما فيها قيام ثورة العشرين.

وعلى الرغم من أن الأرشيف المتوفر في العراق يغطي فترة بحثنا هذه إلا أنه ليس كافياً دون الاعتماد على الأرشيف البريطاني في مركز الوثائق بلندن والذي يحوي وثائق وزارة المستعمرات البريطانية تحت الرمز (C.O.730) ووثائق وزارة الخارجية البريطانية تحت الرمز (F. O. 371) المتعلقة بالانتداب البريطاني على العراق ، فهي مهمة جداً للإطلاع على تفاصيل المعلومات الخاصة بالمجلس التأسيسي والبرلمان والسياسة العامة ،

والإدارة في العراق. فبالإضافة إلى ما يتوفر من مراسلات بين المندوب السامي البريطاني في بغداد ووزارة المستعمرات وبينها وبين وزارة الخارجية البريطانية . توجد أيضاً المذكرات المقدمة إلى مجلس الوزراء البريطاني من قبل وزارة المستعمرات حول القرارات والحالة السياسية في العراق. وعموماً فإن من أهم الوثائق البريطانية التي استفدنا منها في هذه الدراسة هي التقارير السرية نصف الشهرية التي كان يعدها مكتب المندوب السامي البريطاني ببغداد عن العراق خلال فترة الانتداب البريطاني عليه. إن هذه التقارير تحتوي على القرارات المهمة لمجلس الوزراء العراقي وخلاصات لمناقشات المجلس التأسيسي والبرلمان. وهي تغطي تفاصيل مفيدة عن اللعب السياسية خلف الكواليس وتسعى لتوضيح الدوافع الحقيقية التي تقف وراء النشاطات السياسية للمجاميع والتكتلات في الانتخابات في داخل وخارج المجلس التأسيسي والبرلمان. إضافة إلى هذا فإن هذه التقارير ذات فائدة كبيرة في دراسة الأحزاب السياسية في العراق خلال فترة الانتداب.

إن التقارير السرية للسنوات ١٩٢٠-١٩٢٩ متوفرة في أرشيف وزارتي المستعمرات والخارجية البريطانية في مركز الوثائق البريطاني ،بينما تتوفر تقارير سنتي ١٩٣١ -١٩٣٢ في مكتبة دائرة الهند. أما عن تقارير عام ١٩٣٠ فإن سجلات مركز الوثائق البريطاني ومكتبة دائرة الهند تشير بأن هذه التقارير قد أتلفت دون أن تبين سبب ذلك. ولو كانت هذه التقارير متوفرة لكان بإمكان هذه الدراسة أن تقدم تفاصيل وتحليلات إضافية حول انتخابات عام ١٩٣٠ ومناقشات المجلس النيابي للمعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠.

اعتادت الحكومة البريطانية أن ترفع إلى عصبة الأمم تقريراً سنوياً عن إدارتها للعراق خلال فترة الانتداب ، وقد كانت هذه التقارير ذات فائدة كبيرة للبحث ،لأنها تحتوي على معلومات سياسية واقتصادية ، وهي بمثابة دليل لأحداث العراق بالتتابع خلال فترة الانتداب.

إلى جانب هذه الوثائق فإن محاضر جلسات المجلس التأسيسي ومجلس النواب العراقي ، التي نشرتها جريدة الوقائع العراقية الرسمية ، قد كانت مرجعاً مهماً لهذه الدراسة ، وقد شكلت هي والوثائق أساساً لمعرفة الصورة الحقيقية للمجلس التأسيسي والبرلمان في العراق ، ولفهم التطورات السياسية والقضايا الوطنية داخل وخارج هاتين المؤسستين التشريعيتين. إن محاضر الجلسات هذه متوفرة في المكتبات العراقية ببغداد مثل مكتبة المتحف العراقي والمكتبة المركزية لجامعة بغداد ، والمكتبة الوطنية في فترة جمع مادة هذه الدراسة،كما اهدينا ما نمتلكه منها إلى مكتبة المركز الثقافي العراقي في لندن بعد انهائنا دراسة الدكتوراه عام ١٩٧٨.

إن الصحافة العراقية المحلية هي من المصادر التي وفرت لنا مادة إضافية مهمة خصوصاً وأنها كانت غير خاضعة للحكومة وتتمتع بحرية نسبية بالرغم من إغلاق البعض منها من قبل السلطات الحكومية لأسباب سياسية. وقد عكست الصحافة العراقية المحلية الآراء المختلفة للسياسيين العراقيين وقضايا العراق المصيرية. كما سمح لها بانتقاد الحكومة في حدود معينة. يضاف إلى هذا أن هذه الصحف قد قامت بنشر برامج وبيانات الأحزاب السياسية والشكاوى الخاصة بالانتخابات ومناقشات مجلس النواب وإعلانات الحكومة الرسمية ، وكانت من أبرز هذه الصحف : العراق و العالم العربي والأوقات البغدادية وصحيفة الاستقلال المعارضة. ولا شك أن الصحف العراقية المحلية التي صدرت في أواخر أيام الدولة العثمانية بعد إعادة ا لعمل بالدستور العثماني عام ١٩٠٨ – ١٩١٤ قد كانت هي الأخرى ذات فائدة كبيرة لأنها احتوت على تحليلات عكست الحالة السياسية آنذاك ، وخصوصاً فيما يتعلق بانتخابات مرشحي العراق للنيابة في مجلس المبعوثان والأحزاب السياسية ، التي شكلت التجربة العراقية الأولى في الانتخابات النيابية قبل الحرب العالمية الأولى وقبل تأسس دولة العراق الملكية.

إن الوثائق المنشورة وغير المنشورة والصحف تعززها في أي دراسة المؤلفات والكتب التي لها علاقة بالموضوع ، وقد كان من أهم الكتب الإنكليزية التي اعتمدنا عليها

هي رسائل السكرتيرة الشرقية لدائرة المندوب السامي البريطاني ببغداد المس كرترود بل ، والتي كانت ترسلها إلى والدها عن العراق. ونشرت عام ١٩٧٢ بجزئين تحت عنوان:

(Bell , D.B.E. the Letters of Gertrude bell) ، ثم أعيد نشرها عام ١٩٦١. وكان حذف بعض الرسائل ضرورياً من طبعة عام ١٩٢٧ لأن بعض الأسرار الشخصية التي ورد ذكرها فيها قد يسيء إلى الأحياء منهم ، إلا أن طبعة عام ١٩٦١ والتي قامت بنشرها اليزابيث بوركين: Elizabeth Burgoyne كانت كاملة وتحت عنوان:(Gertrude Bell, From her Personal Papers, 1914-1926.) إن هذه الرسائل معتمدة ومهمة في معلوماتها التي جاءت منسجمة مع الوثائق الرسمية الخاصة بالعراق ، بل أنها في بعض الأحيان توضح بعض النقاط التي لم توضحها الوثائق.

ويأتي بعد هذه الرسائل في الأهمية كتاب آيرلند(العراق دراسة في تطوره السياسي) والذي ترجمه جعفر خياط إلى العربية.فهو جهد مهم حلل بدقة المعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٢٢ والاتفاقيات الملحقة بها ، وكذلك القانون الأساسي العراقي (الدستور). وهو يقدم معلومات مهمة عن تطور الحياة السياسية في العراق للفترة ١٩١٨-١٩١٩ وانتخاب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. كما أن الكتاب يقدم معلومات مفيدة عن دور الملك فيصل الأول والبرلمان في الحياة السياسية العراقية. ومع أن الكتاب قد تناول تصديق المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي ، إلا أنه لا يقدم تفاصيل وتحليلات عنها لأنه لم يطلع على الأرشيف المتعلق بهذا الموضوع. ومن المصادر المهمة في تاريخ الدولة العثمانية في العهد الدستوري والتي استفدنا منها في الموضوع الخاص بتجربة العراقيين البرلمانية في أواخر سنوات الدولة العثمانية هو كتاب روبرت ديفرو (العهد الدستوري العثماني الأول) (The First Ottoman Constitutional Period) وكتاب برنارد لويس(ظهور تركيا الحديثة) (The Emergance of Modern Turkey). فالكتاب الأول يقدم معلومات تفصيلية لم تنشر من قبل ، والكتاب الثاني يدون بعناية تاريخ السنوات الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية وظهور الجمهورية التركية.

ومن الكتب العربية المهمة التي اعتمدنا عليها كتاب السياسي والشاعر العراقي محمد مهدي البصير (تاريخ القضية العراقية) والذي دون فيه أحداث العراق السياسية في المراحل الأولى منها وحتى عام ١٩٢٢. وهو كتاب موثوق ويمكن الاعتماد عليه. وتأتي كتب المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني في مقدمة المصادر الأساسية الوثائقية المهمة في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، حيث تمكن من الحصول والإطلاع على الوثائق عندما كان يعمل موظفاً في مجلس الوزراء في العهد الملكي. وقد غطت كتبه فترة العهد الملكي كاملاً وحتى سقوطه في ١٤ تموز ١٩٥٨. ومنها كتاب (تاريخ الوزارات العراقية) بعشرة أجزاء و (العراق في دوري الاحتلال و الانتداب) و (تاريخ العراق السياسي) بثلاثة أجزاء. إن هذه الكتب لا يمكن الاستغناء عنها لمن يريد البحث أو الإطلاع على تاريخ العراق في العهد الملكي. من جانب آخر توجد مصادر أخرى على شكل مذكرات شخصية لها علاقة بموضوع الدراسة كتبها قادة عراقيون سياسيون إلا أننا تعاملنا معها بحذر خصوصاً وأن البعض منها يبرر أو يفسر الأحداث من وجهة نظر تخدم تاريخه الشخصي و ليس الحقيقية. ومع ذلك فإن مصادر عراقية أخرى غير المذكرات تم الاستفادة منها.

استفادت هذه الدراسة أيضاً من مصادر أجنبية أخرى تناولت موضوع الانتداب على العراق وتاريخه الحديث ، فشكلت معلوماتها إضافات مفيدة إلى البحث مثل كتاب كليمان الذي تناول الخلفية الدولية لنظام الانتداب ومؤتمر القاهرة عام ١٩٢١ الذي حضره عراقيون بارزون للتهيأة لتأسيس لدولة العراقية الجديدة وعنوانه :

(Foundations of British Policy in the Arab World : The cairo Conference of 1921)

وكتاب إرنست مين الذي ناقش الجوانب التشريعية في نظام الانتداب على العراق وعنوانه : Iraq from Mandate to Independence. يضاف إلى هذا الكتاب الذي أصدره الحاكم المدني العام للعراق أي.تي. ويلسن ، والذي تناول فيه احتلال بغداد عام ١٩١٧ وما تلاه من تطورات سياسية وإعلان الانتداب على العراق خلال

حكمه له قبل أن يحل محله المندوب السامي البريطاني للعراق برسي كوكس. وعنوان الكتاب :

(Mesopotamia , A Clash of Loyalties, 1917-1920) كذلك كتاب ستيفن لونكرك الذي كان موظفاً في فترة الانتداب البريطاني على العراق وعنوانه : (Iraq 1900-1950) ، والذي ترجم إلى العربية. وهو يقدم معلومات مفصلة عن تاريخ العراق الحديث.

ومن الأكاديميين الذي كانوا من أوائل الكتاب العراقيين المغتربين الذي تناول موضوع العراق هو مجيد خدوري في كتابه:

(Independent Iraq , 1932-1956) وأفادنا كتابه في موضوع رأيه بالانتداب مع أنه بحث في الفترة التي انتهى فيها الانتداب على العراق. أما بيتر سلكلت فقد جاء كتابه شاملاً لمرحلة الاحتلال والانتداب البريطاني على العراق وعنوانه : (Britain in Iraq. 1914-1932). خصوصاً وأنه اعتمد على الأرشيف الخاص بدراسته المتوفر في بريطانيا والهند ، ولو كان قد اعتمد أيضاً على الوثائق العراقية لقدم لنا تحليلاً أكثر دقة عن العراق.

إن الإشارة إلى هذه الكتب العربية والأجنبية لا يقلل من أهمية الكتب الأخرى التي استخدمناها والتي بلغت بمجموعها أربعين كتاباً ، كانت لها أهميتها في تكامل المعلومات الواردة في الوثائق الكثيرة التي اعتمدتها هذه الدراسة.

ومن الله التوفيق ،،،

أ.د. محمد مظفر هاشم الأدهمي

مدخل

التجربة النيابية في العراق

خلال السنوات الأخيرة من حكم الدولة العثمانية

حاولت الدولة العثمانية إصلاح أوضاعها المتدهورة بتبني النظام الغربي البرلماني في الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، نتيجة الضغوط الغربية عليها ، فأعلن الدستور العثماني في ٣ كانون الأول ١٨٧٦م والذي اعتبر تتويجاً لحركة الإصلاح العثماني وأطلق عليه المؤرخون العهد الدستوري الأول (المشروطية الأولى) [1] , لأن العمل بالدستور قد توقف بعد فترة قصيرة ولمدة (٣٢) سنة إلى أن أعيد العمل به مرة ثانية بعد الانقلاب الذي قادته جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م وسمي بالعهد الدستوري الثاني (المشروطية الثانية) والذي استمر العمل به إلى سقوط الدولة العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨. وكان العراق جزءاً من هذه الدولة حتى سقوطها واحتلال البريطانيون له.

١-العهد الدستوري الأول :-

تضمن دستور ١٨٧٦م إقامة برلمان مكون من مجلس النواب (مجلس المبعوثات) ومجلس الأعيان [2]. وقد ضمن الدستور الحصانة البرلمانية لأعضاء المجلسين [3] ويمثل

---

(1) إن الظروف التي قادت إلى حركة الإصلاح وإعلان الدستور في الدولة العثمانية قد تمت دراستها بعناية من قبل Robert Devereux : The First Ottoman Constitutional Period , London, 1963 , P. 21-59 أنظر أيضاً , Bernard Lewis. The Emergence of Modern Turky , London , 1968 .PP.40-174

(2) مجلس مبعوثان، مجلس مبعوثان قانون أساسي، مجلس مبعوثان نظامه نامه داخلي، مجلس اعيان نظامه نامه داخلي، انتخاب مبعوثان قانوني،استانبول ١٣٣٠هـ، الفقرة ٤٢ و ٦٦ من القانون الأساسي (الدستور) الذي تمت ترجمته إلى العربية ونشر في مجلة المقتطف بعددها الصادر في الأول من أيلول عام ١٩٠٨ كما نشره ساطع الحصري ملحقاً بكتابه : البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠، ص ص ٢٥٧ – ٢٧٨.

انظر أيضاً Encyclopaedia of Islam , vol: I I , PP. 642-643

(3) Devereux , op.cit., pp. 69-73.

مجلس النواب سكان الإمبراطورية المسلمين وغير المسلمين. ويتم اختيار أعضاؤه بالتصويت السري وبالانتخاب غير المباشر ، أي أن ينتخب الناخبون الأوليون الناخبين الثانويين في المرحلة الأولى ثم يقوم الناخبون الثانويون بعد انتخابهم بانتخاب أعضاء المجلس النيابي[4].

جرت أول انتخابات في الدولة العثمانية مع بداية عام ١٨٧٧ وفقاً لنظام الانتخابات المؤقت [5] فقد جاء في المادة الأخيرة من الدستور أن هذا النظام سيعتبر منتهياً في نهاية الدورة الانتخابية الأولى ، لأن البرلمان سيشرع قانون الانتخابات الخاص بمجلس المبعوثات (مجلس النواب) والذي نصت عليه المادة ٦٦ من الدستور [6] ولذلك تم انتخاب النواب في الولايات والسناجق والولاية من قبل المجالس الإدارية في مراكز تلك المناطق وليس من قبل ناخبين ثانويين كما نص عليه الدستور مبررين ذلك بضرورة عدم تأخير اجتماع مجلس المبعوثان ، ولأن المجالس الإدارية تكونت بالاختيار الشعبي[7] وفي كل الأحوال فإن قانون انتخاب النواب لم يوضع موضع التنفيذ بعد نهاية الدورة الأولى رغم إقراره من قبل مجلس النواب لأن مجلس الأعيان لم يصادق عليه ، ولذلك فقد جرت انتخابات الدورة الثانية في الأشهر الأخيرة من عام ١٨٧٧ مثلما جرت في الدورة الأولى وفقاً لنظام الانتخابات المؤقت[8].

إن مجتمعات الإمبراطورية العثمانية كانت تجهل معنى الدستور بالرغم من أنه كان معروفاً لدى المتعلمين ، لذلك جاء الأمر غريباً على الناس ،وقد عبرت عن هذه الحالة

---

(4) مجلس مبعوثان،انتخاب مبعوثان قانوني،فقرة ٢١، ٢٣، ص ص ٤٥-٤٦.

(5) Devereux. op.cit., p 124.
(6) Ibid.,. PP. 135-136.
(7) Ibid.,. P. 124.

(8) الهلال (مجلة)، تشرين الأول ١٩٠٨، العدد ١، المجلد ١٧، ص ١٤٣.

Devereux , op.cit. , PP. 136 –137

مجلة الهلال بالقول (لم يسمع الناس بالدستور من قبل ولم يطالبوا به ، إنما هو من صنع الفئات المتعلمة في اسطنبول) [9]

لقد افتتحت الدورة الأولى للبرلمان العثماني في اسطنبول بتاريخ ١٩ آذار ١٨٧٧م، واجتمعت الدورة الثانية في ١٣ كانون الأول ١٨٧٧م بعد إجراء انتخابات جديدة. وعلى أية حال فإن عمر هذا البرلمان كان قصيراً لأن السلطان العثماني عطل جلساته في ١٤ شباط١٨٧٨م حين وجد أن الدستور يتقاطع مع سلطاته المطلقة. ولم يجتمع البرلمان مرة أخرى إلا بعد أكثر من ثلاثين عاماً. [10]

٢-العهد الدستوري الثاني :-

إن إيقاف العمل بالدستور وفرض الحكم المطلق في الدولة العثمانية قد دفع إلى تشكيل جمعيات سرية بهدف قلب نظام حكم السلطنة [11] ومن بين هذه التشكيلات كانت جمعية الاتحاد والترقي التي أسستها مجموعة من الضباط الأحرار الأتراك كانت لهم صلات مع سياسيين في المنفى بباريس كانوا قد شكلوا جمعية بالاسم نفسه ،فاختاره الضباط اسماً لجمعيتهم الجديدة[12] وقد تمكنت الجمعية من القيام بانقلاب عسكري أجبر السلطان العثماني على إعادة العمل بالدستور في ٢٣ تموز ١٩٠٨. [13]

---

(9) الهلال، المصدر السابق، ص١٠.

(10) الزوراء، (الجريدة الرسمية ببغداد) ٢٩ ربيع الأول ١٢٩٥هـ.
Devereux, op.cit. , PP.16 ,101 – 122 ; Lewis , op.cit., PP.168-169.

(11) الحصر، المصدر السابق، ص١٠٤.

(12) Lewis , op.cit., P. 206 ; A.Horani , Arabic Thought in the Liberal Age , 1798 – 1939 , London , 1962 , P.280.

للإطلاع على تفاصيل موضوع جمعية الاتحاد والترقي انظر :-

F. Ahmed. The Young Turks : The Committee of Union and Progress Turkish Policies , 1908 – 1914 , Oxford , 1969 ; E.Ramsaur. The Young Turks Prelude to the Revolution of 1908 , New york, 1970.

(13)المقتطف (مجلة)، تشرين الأول ١٩٠٨، المجلد ٣٣ , ص ٨١٣ ؛ الحصري، المصدر السابق، ص ١٠٨

Lewis , op.cit., PP.207-209. .

ومن الجدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت قد تقلصت حدودها وأصبحت مقتصرة على تركيا والعراق وبلاد الشام والحجاز واليمن وليبيا عندما وقع الانقلاب ،بل أن ليبيا خرجت من سيطرتها بعد احتلال الإيطاليين لها عام ١٩١١. ولذلك اقتصرت الحياة النيابية على الولايات العربية التي بقيت للدولة العثمانية سلطة عليها ومنها ولايات العراق الثلاث بغداد والموصل والبصرة.

لقد استقبلت بغداد باهتمام أخبار إعادة الدستور ، وأجراء الانتخابات لجمع البرلمان ،لكن هذا الاهتمام لم يكن حماسياً [14]. أما الموصل فقد استقبلت النبأ بهدوء وتردد الناس في إلزام أنفسهم بموضوع يجهلون موقف المناطق الأخرى منه [15]. وفي الحقيقة فإن إعلان إعادة العمل بالدستور كان حادثاً مهماً ، لكن الناس كانوا يجهلونه[١٦] وعموماً فإن غالبية العراقيين وبقية العرب في الدولة العثمانية ، وهم الآن يشكلون الأغلبية السكانية فيها ، فهموا الدستور على أنه وسيلة للتخلص من ظلم الولاة والموظفين الأتراك الذين كانوا يتولون إدارة شؤون مناطقهم وولاياتهم. [17]

أجريت انتخابات المجلس النيابي (المبعوثان) الجديد وفقاً لقانون الانتخابات واجتمع المجلس في اسطنبول يوم ١٧ كانون الأول ١٩٠٨[18] وكان الاتحاديون هم الحزب الوحيد الذي شارك في الانتخابات ، فضمنوا بذلك انتخاب مرشحيهم في العراق وبقية أنحاء الدولة العثمانية. ولكن هذا التأييد المطلق للاتحادين قد بدأ بالتلاشي في بغداد والموصل والبصرة بعد أن اتبعت جمعية الاتحاد والترقي سياسة التتريك العنصري ، والتي

---

(14) Elie kedourie , Arabic Political Memoirs and other Studies, London 1974 , P.129.
نجدت فتحي صفوت. العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بيروت، ١٩٦٩، ص ص ٧٦-٧٨.

(15) Kedourie , op. cit. , P.129 , 142 ; Gertrude Bell , Amurath to Amurath, London , 1911 , P. 248.

(16) Kedourie, op.cit.,P.140.

(17) الحصري، المصدر السابق ؛ ص ١٢٦ ؛ صفوت، المصدر السابق. ص ص ٧٦ – ٧٨.
Bell , Amurath , P.95.

(18) المقتطف، كانون الثاني ١٩٠٩، مجلد ٤٣، ص ٩٥.
Encyclopedia of Islam , vol 11 , PP. 643 – 644.

تهدف إلى إجبار غير الأتراك من العثمانيين على التخلي عن هويتهم القومية وإجبارهم على ترك لغتهم واستخدام اللغة التركية في الإدارة والتعليم ، مما دفع السياسيين العرب إلى ترك الاتحادين والانضمام إلى الحزب الجديد الذي تشكل في مجلس النواب،وهو (الحزب الحر المعتدل) الذي تبنى سياسة اللامركزية وعارض سياسة التتريك العنصري[19].

نشرت صحيفة صدى بابل البغدادية خبر تشكيل حزب المعارضة. [20] وفي ١٦ نيسان ١٩١١ أعلنت الصحف العراقية عن تأسيس (الحزب العربي) في المجلس النيابي باسطنبول والذي قام بتشكيله النواب العرب ، وأضافت أن فروعاً لهذا الحزب ستفتح في الولايات العربية ، وأن هدفه هو أن يكون الشعب العربي متساوياً مع الآخرين داخل الدولة العثمانية ، وأن يصبح التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية في المناطق العربية باللغة العربية وأكدت الصحف أن ثلاثة من النواب العراقيين قد انظموا إلى هذا الحزب وهم محمد علي فاضل وعبد المهدي قاسم وداود يوسفاني [21]. وعموماً يمكن القول أنه بالرغم من أن المتعلمين والمثقفين العرب من المدرسين والمحامين والأطباء والموظفين كانوا قليلين ، إلا أنهم شكلوا العمود الفقري للحركة العربية ضد العنصريين من الأتراك. لقد تعلموا وتدربوا في مدارس اسطنبول وأصبحوا قادة القومية العربية في العراق قبل قيام الحرب العالمية الأولى. [22]

إن هذا التحدي قد دفع القادة في العراق إلى تشكيل فروع لحزب المعارضة ، ففي السابع من آب / أغسطس استلمت صحيفة صدى بابل برقية من نائب البصرة طالب

---

(19) الحصري، المصدر السابق، ص ص ١٢٦-١٢٧.
Lewis , op. cit. , PP.218-219.

(20) صدى بابل، ١١ شباط ١٩١١.

(21) صدى بابل، ١٦ نيسان ١٩١١ ؛ تنوير الأفكار (مجلة)، ربيع الثاني، ١٣٢٩هـ، مجلد رقم ٨، ص ص ٣٣٤-٣٣٥.

(22) P.W. Ireland. Iraq. A study in Political Development, London, 1937 , P. 228.

النقيب يعلن فيها تشكيل فرع لحزب الحرية والائتلاف في البصرة تحت قيادته [23] وهكذا شهدت الولايات العراقية حركة مناهضة للاتحاديين الذين أوجدت سياستهم العميقة تصاعداً في الغضب ضدهم لقد اتهموا بأنهم يمارسون سياسة التهديد والقتل ضد معارضيهم السياسيين[24].

استمر الاتحاديون في مساعيهم للهيمنة التامة على الحكم في الدولة العثمانية فقاموا بنفي السلطان عبد الحميد ، وتنصيب سلطان يخضع لإرادتهم [25] وبذلك أصبح الأعضاء الاتحاديون الحكام الحقيقيون للدولة العثمانية[26] مقابل ذلك تنامت المعارضة ضدهم في العديد من المناطق وانشق عنهم الكثيرون ، واستقال العديد من النواب من جمعية الاتحاد والترقي[27]. وقد قام هؤلاء المنشقين بالاتصال بنواب الحزب الحر المعتدل وشكلوا معهم ومع النواب العرب حزباً معارضاً جديداً أطلقوا عليه اسم (حزب الحرية والائتلاف) [28].

أعلنت الصحف في بغداد خبر تشكيل هذا الحزب الجديد المعارض في المجلس النيابي باسطنبول ،وذكرت أن نائب الموصل داود يوسفاني عضو الحزب العربي قد أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية للحزب الجديد [29] كما استقبلت بغداد بفرح أخبار صدور الموافقة الرسمية بالسماح لحزب المعارضة الجديد بفتح فروع له في أنحاء الدولة العثمانية [30]. وتحت عنوان (انحطاط الاتحاديين في بغداد) أعلنت صحيفة صدى بابل أن

---

(23) صدى بابل، ٢٧ آب ١٩١١.

(24) Lewis, op. cit. , P.215.
(25) Ibid., P. 217 ; Hourani , op. cit. , P.280.
(26) Lewis, op. cit. , P.217.
(27) Ibid., PP. 220-221.

(28) سليمان فيضي، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢، ص ٨٦. كان المؤلف عضواً في مجلس النواب (المبعوثان) العثماني ؛ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، القاهرة، ١٩٦٠، ص ٣٠١.

(29) صدى بابل، ٢٤، ٣٠، كانون الأول ١٩١١.

(30) صدى بابل، ٢٨ كانون الثاني ١٩١٢.

معظم الناس قد تركوا جمعية الاتحاد والترقي ، وتوقعت أن يحل حزب الحرية والائتلاف محل الاتحاديين. [31]

أما في البصرة فقد استجابت مائة شخصية لنداء نائبهم طالب النقيب واستقالوا من عضوية جمعية الاتحاديين وشكلوا فرعاً في البصرة لحزب الحرية والائتلاف. وقد حضر حفل افتتاح الفرع حشد كبير من الناس وكان ناجحاً. [32]

إن الصحافة المتوفرة عن هذه الفترة لم تشر إلى مشاركة الموصل في الحركة العربية في العراق ، ففي البداية لم تظهر الموصل سوى الحد الأدنى من الحماسة لأنها كانت مسيطر عليها من قبل عوائل كان ولائها للنظام القديم ورجال دين تقليديين إضافة إلى أنها محاطة بالأكراد. [33]

أما في المدن المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية فإن رجال الدين أبرقوا إلى السلطان مطالبين بإعادة الدستور ، وساندوه عندما أعيد العمل به[34] وفي عام١٩٠٨م نشروا فتوى أدانوا فيها تأخير الشاه افتتاح البرلمان الإيراني وقالوا أنه لا يوجد شيء في الدستور يتقاطع مع الدين الإسلامي ، بل أنه ينسجم مع تعاليم الدين وأحاديث الرسول من أجل تحقيق العدالة. [35]

إن نتيجة هذه المتغيرات قد أظهرت في أواخر عام ١٩١١ ومطلع عام ١٩١٢ أن أجزاء من العراق كانت تشهد نشاطاً ملحوظاً للحركة العربية السياسية المعارضة لسياسة جمعية الاتحاد والترقي. وقد لعبت هذه الحركة دوراً مهماً في الانتخابات التي أعقبت حل

---

(31) صدى بابل، ٢٨ كانون الثاني ١٩١٢.

(32) فيضي، المصدر السابق، ص ص ٩٦-٩٩.

(33).5.H. Longrigg. Iraq 1900 to 1950 , London , 1953 , P.45.

(34) محمد علي كمال الدين. التطور الفكري في العراق، بغداد ١٩٦٠، ص ص ٢٧.

(35) المصدر السابق , ص ٢٧.

البرلمان من قبل الإتحاديين في ١٨ كانون الثاني ١٩١٢ والذي كان هدفهم منه سحق المعارضة والسيطرة على مجلس النواب.[36]

بدأت الانتخابات الجديدة في أواخر كانون الثاني ١٩١٢ ،وهي أول انتخابات في الدولة العثمانية تشهد تنافس حزبين على مقاعد مجلس النواب وقد استغل الاتحاديون سلطتهم فأصدروا تعليمات سرية إلى سلطات الولايات للتدخل في الانتخابات لصالح مرشحيهم.[37] وبالمقابل قادت الصحف العراقية حملة صحفية دعت فيها إلى انتخاب المرشحين العرب فقط. وشددت صحيفة بابل على أن يكون المرشحين عن المناطق العربية من الذين يتكلمون العربية وليس التركية فقط.[38] وكان هذا يعني أن مرشحي المناطق العربية لمجلس النواب يجب أن يكون من العرب. ومن الملاحظ أن جريدة الرياض قد امتلأت صفحاتها شعارات تدعوا إلى انتخاب المرشحين العرب.[39]

إن الحملة الانتخابية في العراق قد اتخذت أشكالاً مختلفة ، فقد نشر بعض المرشحين دعاياتهم الانتخابية في الصحف ،بينما وزعها البعض الآخر بشكل منشورات ففي البصرة على سبيل المثال ، أعلن حزب الاتحاد الحر أسماء مرشحيه ، طالب النقيب وعبدالله الزهير في جريدة الدستور.[40] وفي بغداد وزع صالح كورجي منشوراً يدوياً أعلن فيه أنه سيخوض الانتخابات ضد نائب بغداد السابق ساسون حسقيل.[41] أما الطريقة الأخرى للدعاية الانتخابية ، فقد كانت تتم بشكل تجمعات داخل الأسواق

---

(36) العرب (جريدة)، ١٧ شباط ١٩١٩ ؛ برو، المصدر السابق،٣٦٩.
(37) عثماني عربي،حرب الانتخابات في الدولة العلية العثمانية، مصر ١٣٣٠هـ ص ص ١١-١٢.
Lowis . op.cit., pp.222-223.
(38) صدى بابل، ٢٨ كانون الثاني،٤، ١١،١٨ شباط،١٤ آذار ١٩١٢.
(39) الرياض (جريدة)، ٢ ربيع الأول ١٣٣٠هـ.
(40) صدى بابل، ٣٠ آذار ١٩١٢.
(41) منشور موقع من قبل صالح كورجي وموجه إلى الناخبين في دائرة بغداد الانتخابية، بغداد، ١٣٣٠هـ. هذا المنشور كان موجوداً في مكتبة المتحف العراقي ببغداد في فترة البحث.

يتنافس فيها المرشحون لإظهار قابلياتهم ، مع أن جريدة صدى بابل قد انتقدت هذه الطريقة واعتبرتها مباريات عامية لتشويه السمعة.[42]

كان الاتحاديون قد قرروا أن تأتي نتيجة الانتخابات لصالحهم ، لذلك تدخلوا فيها بشتى الطرق ،بل أنهم عاقبوا المسؤولين الذين أخفقوا أو فشلوا في ضمان فوز مرشحيهم.وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن متصرف لواء العمارة قد عزل من منصبه لأنه رفض ضمان فوز الاتحاديين في اللواء. أما في قضاء القرنة فقد تم إلقاء القبض على ممثلي حزب الحرية والائتلاف الذين وصلوا من البصرة لمساندة مرشحيهم ، وألقي القبض على عدد من مختاري محلات بغداد بناء على أوامر من والي بغداد جمال بك لفشلهم في ضمان فوز إسماعيل حقي بابان.[43]

كانت نتيجة الانتخابات ضمان فوز مرشحي الاتحاديين في العراق وبقية أنحاء الدولة العثمانية بسبب تدخلهم في الانتخابات ،ولم يفز من غير الاتحاديين في عضوية مجلس النواب سوى بضعة من الأعضاء المستقلين[44] ومع ذلك فقد تم انتخاب طالب النقيب وعبدالله الزهير في البصرة[45]. وفاز في بغداد ابن نقيب بغداد الذي كان معروفاً بمشاعره المعادية للأتراك. كما فاز فؤاد أفندي وهو أحد المحامين المعروفين في بغداد بمعارضته للاتحاديين.[46]

واجهت سياسة الاتحاديين معارضة قوية في اسطنبول تتوجت بقيام انقلاب عسكري في تموز ١٩١٢ قام به مجموعة من الضباط وأجبروا الوزارة الاتحادية على

---

(42) صدى بابل، ١٠ آذار ١٩١٢.
(43) حقي العظم، حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسوريا، القاهرة،١٩١٢، ص٦٩.
(44) العرب، ١٧ شباط ١٩١٧ ؛ برو، المصدر السابق، ص ٣٨٢.
(45) صدى بابل، ٧ نيسان ١٩١٢، لغة العرب (مجلة) مايس ١٩١٢، المجلد ١٢، ص ص ٤٩٠ – ٤١٩.
(46) Ireland , op.cit., P.231.
لقد نشرت أسماء النواب العراقيين الذين فازوا في الانتخابات وحصلوا على مقاعد في مجلس المبعوثان(النواب) في مجلة لغة العرب بعددها الصادر في مايس ١٩١٢، المجلد ١٢، ص ص ٤٩٠-٤٩١. وكذلك في جريدة صدى بابل، الأعداد ٧، ٢٨ نيسان،١٠ مايس ٢١ حزيران ١٩١٢.

الاستقالة، وأعلن الضابط أن هدفهم حل البرلمان غير الشرعي من أجل إنها سلطة الاتحاديين وإجراء انتخابات جديدة وحرة. [47] وقد قامت حكومة الصدر الأعظم أحمد مختار باشا العازي في ٥ آب بحل البرلمان الذي لم يتجاوز عمره بضعة أشهر[48] وأعلنت أنها لا تمثل أي حزب سياسي وأنها لن تتدخل في الانتخابات المقبلة. [49] وصدرت الأوامر إلى الضباط بأن لا ينظموا إلى أي حزب سياسي طالما هم في الخدمة العسكرية. كما أصدرت وزارة الداخلية تعليمات إلى الموظفين العثمانيين بالانسحاب من جمعية الاتحاد والترقي والأحزاب والجمعيات السياسية الأخرى. ولكي تضمن تنفيذ هذه الأوامر فقد كتب الضباط والموظفين تعهدات شخصية بالانصياع إليها. [50]

كما أحيل العديد من الموظفين إلى المحاكم وسجنوا بسبب تصرفاتهم السيئة في الانتخابات السابقة. [51]

وفي ١٣ آب ١٩١٢ أعلنت الحكومة أنها عازمة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة تماماً ،وأن أي موظف حكومي سيتعرض لعقوبات قاسية إذا حاول التدخل في الانتخابات بأي طريقة كانت. [52] وقد رحبت جريدة صدى بابل البغدادية بهذا الإعلان وحثت الناس على المشاركة في الانتخابات التي بدأت في نهاية شهر آب من العام نفسه. [53]

لم تتمكن الحكومة العثمانية من إتمام الانتخابات وتم تأجيلها بسبب اندلاع حرب البلقان. [54] إلا أن نتائج انتخابات النواب في البصرة والعمارة كانت قد أعلنت. [55] قبل

---

(47) Lewis , op.cit. , PP. 223-224.

(48) صدى بابل، ٣٠ آب ١٩١٢. Lewis, op.cit., P.224

(49) صدى بابل، ١٦ آب ١٩١٢.

(50) صدى بابل، ٦ أيلول ١٩١٢. Lewis, op.cit. , P.224.

(51) صدى بابل، ٢٣ آب،٢٢ أيلول ١٩١٢.

(52) صدى بابل، ٢٣ آب ١٩١٢.

(53) صدى بابل، ٢٣، ٣٠ آب، ٦ أيلول ١٩١٢.

(54) صدى بابل، ١ تشرين الثاني ١٩١٢.

(55) كان جميع الفائزين بعضوية مجلس المبعوثان (النواب) في البصرة والعمارة من أعضاء حزب الحرية والائتلاف.

وصول برقية التأجيل. [56] كما أن انتخابات الناخبين الثانويين كانت جارية في بغداد. [57]

لقد شغلت حرب البلقان وزارة الصدر الأعظم الغازي التي كانت ضعيفة وغير كفوءة ، وكانت تواجه صعوبات في معالجة الحالة اليائسة التي تعيشها فاستغلت جمعية الاتحاد والترقي هذه الوضعية ،وعندما كانت جيوش البلقان تتقدم نحو أسوار مدينة اسطنبول ، قامت مجموعة صغيرة من الضباط بإجبار الوزارة على الاستقالة في ٢٣ كانون الثاني ١٩١٣. [58] وهكذا عاد الاتحاديون مرة أخرى إلى السلطة ، وعندما استؤنفت الانتخابات خلال ١٩١٣-١٩١٤ [59] لم يسمح لأي حزب بمناقشة مرشحي جمعية الاتحاد والترقي لمجلس النواب. [60] ومع ذلك فإن الاتحاديين لم يتمكنوا من ا لفوز بالانتخابات في البصرة [61] لأنه لم يكن هناك من مرشح يجرأ على تحدي طالب النقيب. [62]

لقد كانت انتخابات ١٩١٣ – ١٩١٤ آخر انتخابات أجريت في الدولة العثمانية قبل قيام الحرب العالمية الأولى ، أما عن نظام الاتحاديين فقد تحولت قيادته إلى أقلية

---

(56) صدى بابل،٢٥ تشرين الأول، ١٥ تشرين الثاني ١٩١٢.

(57) صدى بابل، ٢٥ تشرين الأول ١٩١٢.

(58) صدى بابل، ٢٣ شباط، ٣٠ آذار ١٩١٣ ؛ العرب، ٢٢ شباط، ١٩١٩ ؛ برو، المصدر السابق، ص ص ٤٢٤ –٤٢٥، ٤٦٠ – ٤٦١.
Lewis , op. cit. , PP.224-225.

(59) صدى بابل، ٢ تشرين الثاني، ٢٨ كانون الأول ١٩١٣، ٢٥ كانون الثاني، ٨ شباط، ١٩١٤ ؛ برو المصدر السابق، ص ص ٢٩٧.

(60) برو، المصدر السابق، ص ٢٩٧.

(61) نشرت نتائج الانتخابات في العراق في جريدة صدى بابل الصادرة يوم ٢٥ كانون الثاني و ١٥ آذار ١٩١٤، كذلك مجلة لغة العرب في مايس ١٩١٤ المجلد الثاني، ص ص ٦١٢ – ٦١٣ والعدد الصادر في آذار ١٩١٤، المجلد ٩، ص ص ٥٠٣ – ٥٠٤، وكتاب سليمان فيض، في غمرة النضال ص ١٤٠.

(62) طالب النقيب هو الإبن الأكبر لنقيب البصرة رجب النقيب. ويقول التقرير السري البريطاني الخاص بالشخصيات العراقية، أن طالب النقيب تمكن من الهيمنة على البصرة بواسطة أتباعه وحراسه الشخصيين. أنظر:
Personalities , Iraq Exclusive of Baghdad and Kadhimain, confidential,. PP.93-94 (H.M.S.O)

عسكرية من الضباط الأتراك من صغار السن بالرغم من استمرار العمل بالدستور ، ذلك النظام الذي انتهى بسقوط الدولة العثمانية عام ١٩١٨.

لقد أظهرت التجربة الدستورية في الدولة العثمانية أن الصراع من أجل حكومة برلمانية لم يكن بين السلطان وشعبه الذي كان لا يعرف معنى الدستور وإنما كان بين السلطان من جهة وضباط الجيش والموظفين من جهة أخرى و الذين كانوا لا يكنون احتراماً للدستور. لقد قام ايلي خضوري بوصف هذه الحالة بالقول :

(إن الحكم المطلق لم يتحول إلى حكومة دستورية وإنما انتقلت سلطة السلطان العثماني إلى الضباط الذين تجرأوا على عزله صحيح أنه كانت هناك انتخابات وكان هناك برلمان، ولكن الحكومة تلاعبت بالانتخابات وهيمنت على البرلمان) [63]

لقد فرض الدستور بانقلاب عسكري ، ولذلك حلت السلطة العسكرية محل سلطة السلطان التقليدية المطلقة ، والتي حصل عليها الحكام الجدد الذين عزوا مواقعهم بالقوة العسكرية.

أما بالنسبة لتأثير هذه التجربة البرلمانية على العراقيين ، فيمكن القول أن سكان الولايات العراقية الثلاث بغداد والموصل والبصرة ، قد كانت أكثريتهم غير متعلمة وأميين، ولذلك اختير النواب على أساس العلاقات العائلية والقبلية. وكان على النواب أن يسافروا لبضعة أشهر كي يحضروا جلسات مجلس النواب في اسطنبول لانعدام المواصلات السريعة آنذاك. [64] ولذلك لم يكونوا يعرفوا شيئاً عما كان يجري في دوائرهم الانتخابية ، عدا ما تنشره الصحف في اسطنبول أو في المدن العراقية الرئيسية ، وهذه الأخيرة لم تكن تصلهم بسهولة.

---

(63) Kedourie, op.cit., P.10.

(64) صدى بابل، ٣، ٧ آذار ١٩١٤، العرب ١٧ شباط ١٩١٩.

لقد كانت طرق المواصلات في جنوب العراق وفي شماله فقيرة إن لم تكن معدومة انظر :
Kedourie, op.cit. , P.125.

لقد كان البرلمان بالنسبة للعراقيين تجربة غريبة لم يألفوها من قبل. بل أنه كان بالنسبة إليهم مؤسسة سياسية غير معروفة وبعيدة عنهم حيث تقع في اسطنبول ، مما يتطلب من نوابهم السفر إلى هناك لمعالجة مظلومياتهم. يضاف إلى هذا أن تلاعب الاتحاديين بالانتخابات قد خلق شعوراً عاماً لدى العراقيين بأن الدستور عبارة عن قانون يمكن خرقه بسهوله ، فهو ليس كالتعاليم الدينية ولذلك لا يستحق ذلك الاحترام.

الباب الأول

المجلس التأسيسي العراقي

الفصل الأول

مقدمات تأسيس دولة العراق الملكية الحديثة

١- التطورات السياسية في العراق بعد الاحتلال البريطاني ١٩١٨-١٩٢٠

أكملت القوات البريطانية احتلالها للعراق بولاياته الثلاث في تشرين الأول ١٩١٨ وفي أواخر هذا العام بدأت سلطة الاحتلال البريطاني بعملية (الاستفتاء العام) في العراق لمعرفة رأي العراقيين بشأن مستقبلهم وانتهى الاستفتاء في مطلع عام ١٩١٩. ولم يجر تصويت بالاقتراع السري في هذا الاستفتاء، وإنما أجاب قادة العوائل والعشائر في المدن والأرياف بتوقيع المضابط على السؤال المتعلق برأيهم بتأسيس دولة أو عدة دول في العراق تحت رعاية بريطانيا، أو أن يصبح تحت السيطرة البريطانية المباشرة. وقد جرى الاستفتاء بإدارة الحاكم المدني العام في العراق أ. تي ويلسن بتوجيه من حكومته.[1]

كانت أجواء الاستفتاء متفائلة بالنسبة للنخب السياسية والاجتماعية العراقية،فقد كان الجنرال مود الذي دخل بقواته بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ قد أعلن أنهم جاءوا محررين لا فاتحين. كما أن التحالف العربي – البريطاني في الثورة العربية التي قامت عام ١٩١٦ وفق وعود بريطانيا بقيام دولة عربية موحدة في العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية،والتي كان عمود جيشها الفقري الضباط العراقيين بقيادة الأمير فيصل بن الحسين، قد أشاعت مثل هذا التفاؤل خصوصاً وأن حكومة عربية في دمشق قد قامت نتيجة للثورة وتولى الضباط العراقيون تحت قيادة الأمير فيصل بن الحسين مواقع رسمية رفيعة المستوى فيها.[2]

---

(1) A.T. Wilson. Mesopotamia.A clash of Loyalties, 1917 –1920 , London , 1931 , PP. 110-111.

(2) انظر : محمد مظفر الأدهمي، الملك فيصل الأول، دراسات في حياته السياسية وظروف مماته الغامضة، بغداد ١٩٩١، ص ص ١١-٢١.

إن هذا التفاؤل قد اصطدم برغبة الحاكم المدني ويلسن الذي اتخذ التدابير لأجل أن لا تسجل آراء غير مرضية للبريطانيين الذين كانوا يريدون نتيجة الاستفتاء لصالح سيطرتهم المباشرة على العراق. بينما أصرت القيادات الوطنية بمختلف شرائحها الاجتماعية على تثبيت رأيها بصراحة وجرأة رغم أن الأسئلة الخاصة بالاستفتاء لم تطالبها بذلك [3]، وكان هذا الرأي نابعاً من ارتباط هذه النخب السياسية والاجتماعية بالثورة العربية وبحكومتها التي أقيمت في دمشق.

ففي بغداد فشلت محاولة بريطانية لعقد مجلس يضم الوجهاء والأشراف ممن يختارهم بعناية أشخاص يعتقد بميلهم للحكم البريطاني. وقد حاول الحاكم المدني العام ولسن إثارة المسألة الطائفية لصالحه، فطلب من قاضي السنة وعالم الجعفرية أن يختار كل منهما ٢٥ شخصاً من جماعته ممن يؤيدون الإنكليز، إلا أنهما لم ينفذا الأوامر[4]، ووحدا جهودهما وأخذا يعقدان اجتماعات لغرض انتخاب مندوبين وممثلين عن أهالي بغداد لتقديم رأيهم خلال الاستفتاء وقد ألقيت في هذه الاجتماعات خطباً حماسية، وانتخب مندوبون فوضهم المجتمعون بالمطالبة تأسيس (حكومة عربية من دون حماية أوروبية) [5] في العراق.

وعندما عقد الاجتماع المقرر في ٢٢ كانون الثاني لاستفتاء أهالي بغداد من خلال مندوبيهم طالب المندوبون بـ :-

((تأسيس حكومة عربية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد الأنجال الشريف حسين، مقيد بمجلس وطني مقره العاصمة بغداد)). [6]

(3) Ireland , op. cit. , P. 173.
(4) Gertrude Bell , Review of civil Administration of Mesopotamia, London 1920 , P.128 (Later , Bell , Civil Administration).
(5) Ireland , op.cit. , P.171.
(6) Self – Determination in Iraq , Reproduction of Original Declaration by the People of Iraq. Regading the Future of their Country , Declaration no.13 (2) , (8) District of Baghded : In : F.O. 371 , 6379/ E 3315.

أما في الكاظمية فقد كان الشعور بالعداء لبريطانيا قوياً جداً وأعلن رجال الدين فيها أن كل من يصوت لصالح الاحتلال البريطاني يعتبر مارقاً عن الدين ويطرد من أماكن العبادة. [7] ولذلك نظمت الكاظمية مضبطة طالبت فيها بـ ((حكومة عربية إسلامية يرأسها ملك عربي مسلم هو أحد أنجال الملك حسين على أن يكون مقيداً بمجلس وطني)). [8]

كما طالب ممثلوا النجف والكوفة بـ :-

(إنشاء حكومة عربية إسلامية يرأسها أحد الأنجال الشريف حسين على أن يكون مقيداً بمجلس تشريعي). [9]

وفي كربلاء أفتى رجال الدين بتحريم انتخاب غير العربي المسلم، وقدم ممثلوا المدينة عريضة تطالب بـ :-

((أحد الأنجال الشريف حسين ليكون أميراً على البلاد، مقيداً بمجلس منتخب من أهالي العراق ليؤسس أسس الدولة المنبعثة من روحية الأمة)) [10]

إن هذه المطالب الصادرة من مناطق لها تأثيرها ومكانتها الدينية المقدسة والاجتماعية والثقافية تدلل على قوة المشاعر القومية العروبية والديمقراطية لدى النخبة السياسية ومؤيديهم في العراق، لدرجة أنهم لم يطالبوا بحاكم عراقي باعتبار أن العراق

(7) Ireland , op.cit., P.170.
(8) Self – Determination , Declaration No. 13, (8) District of Baghdad.
لمعلومات أوسع عن نتائج الاستفتاء انظر :
Self – Determination in Mesopotamia, Memorandum by G.L. Bell , February 1919 In Wilson, op. cit., pp.330-341; Ireland, op. cit., pp.151-175.
(9) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، سوريا، ١٩٣٥، ج١، ص ٧٢. وسأرمز له (الحسني، الاحتلال)، محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد ١٩٢٤، ج١ ص١٨٤.
(10) عبد الرزاق الحسني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الطبعة الثانية، ج١، ص ١٠٨. وسأرمز له (الحسني، العراق السياسي)

وبلاد الشام والجزيرة العربية بلد عربي واحد لم تفرقه حدود سياسية عبر تاريخه الطويل. ولذلك تمت ترجمة هذه المطالب إلى تحرك سياسي واسع على مستوى بلاد الشام والعراق. فقد قام الضباط العراقيون الموجودون في الحكومة العربية بدمشق والذين شكلوا جمعية العهد العراقي بمطالبة الأمير فيصل بن حسين بضرورة بذلك الجهود للوقوف إلى جانب العراقيين لينالوا ما نالته سوريا من استقلال وتشكيل حكومة عربية فيه. وبناء على ذلك طلب الأمير فيصل من العراقيين أن يؤلفوا هيئة منتدبة ليتداول معهم في موضوع عقد (مؤتمر عراقي) يجتمع إلى جانب (المؤتمر السوري) المقرر عقده،ويعلن استقلال العراق في الوقت الذي يعلن فيه استقلال سوريا رسمياً.

انتخبت جمعية العهد أربعة أشخاص قابلوا الأمير فيصل واتفقوا على سياقات العمل لعقد المؤتمر العراقي، وبناءً على ذلك دعت الجمعية فريقاً من الشخصيات العراقية الموجودة في سوريا للتشاور حول الطريقة التي يتم فيها اختيار أعضاء المؤتمر وعددهم. ونتيجة لوجود الاحتلال البريطاني في العراق وصعوبة إجراء انتخابات سرية من خلال فروع جمعية العهد فقد تقرر أن يتألف (المؤتمر العراقي) من فريقين : الفريق الأول من الحائزين على مضابط توكيلية من داخل العراق، أما الفريق الثاني فينتخب أعضاءه العراقيون الذي يعيشون في سوريا، وأن يصبح عدد أعضاء المؤتمر خمسة وعشرون عضواً. (11)

جرت عملية تهيئة وتوقيع المضابط التوكيلية داخل العراق بعد الاستفتاء الذي أجراه ولسن عام١٩١٨-١٩١٩، وقامت بالعملية جمعية العهد في العراق. وقد وقع المضابط عدد كبير من العراقيين، حيث أوكلوا فيها لبعض شخصيات العراق حق الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم بتشكيل حكومة عربية مستقلة في العراق. (12) ومن الملاحظ أن تنظيم هذه المضابط قد كان أيضاً بمثابة رد على المضابط التي استحصلها وكيل الحاكم

---

(11) محمد طاهر العمري. مقدرات العراق السياسية، بغداد ١٩٢٥، المجلد الثالث. ص ١٨٩-١٩٠.

(12) العمري، المصدر السابق، ص ص ٢٩-٣٠، ٣٣٥.

المدني العام ولسن في الاستفتاء العام والتي طالبت بإدارة بريطانية مباشرة رداً على مطالب الاستقلال التي ظهرت في الاستفتاء. (13)

أما الفريق الثاني منذ قامت جمعية العهد بالاتصال بالشخصيات العراقية في حلب و غيرها من المدن السورية،واجتمعوا في بيت نوري السعيد (14) بدمشق وانتخبوا أعضاء المؤتمر وفقاً للعدد المقرر. (15)

اجتمع المؤتمر العراقي إلى جانب المؤتمر السوري في دمشق وأعلن في ٨ آذار ١٩٢٠ استقلال العراق وتنصيب الأمير عبدالله شقيق الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، وأعلن المؤتمر السوري الأمير فيصل ملكاً على سوريا. وقد وزع قرار المؤتمر العراقي في جميع أنحاء العراق، كما اتخذ المؤتمر قراراً بذهاب العراقيين في سوريا إلى دير الزور ليؤلفوا حكومتهم فيها أو في الجزيرة، وباشروا بتنظيم أنفسهم لتحرير وطنهم، ونظم العراقيون وعلى رأسهم الضباط قوات المقاومة ضد الاحتلال البريطاني وبدأوا

---

(13) المصدر السابق. ص ٦٠.

(14) نوري السعيد هو أحد أعضاء جمعية العهد العراقي في سوريا ومن ضباط الأمير فيصل، ويبدوا أنه لم يحضر هذا الاجتماع الذي عقد في بيته لأنه كان قد سافر من سوريا إلى باريس ولندن في شباط ١٩٢٠ وعاد في مايس من العام نفسه، خاصة وأن اسمه لم يرد بين أسماء أعضاء المؤتمر العراقي.

(15) كان عدد العراقيين الذين حضروا المؤتمر أكثر من خمسة وعشرين عضواً وهم :

اللواء جعفر العسكري، العقيد سعيد الشيخلي، الرائد تحسين علي، الرائد إسماعيل نامق، الرائد سامي الأورفه لي، النقيب فرج عمارة، وهم من العسكريين. ناجي السويدي،توفيق السويدي، يونس وهبي، حامد صدر الدين، أحمد رفيق، نوري القاضي، وهم من المحامين. رشيد الهاشمي، صبحي نجيب، رضا الشبيبي، محمود أديب، وهم من الأدباء والكتاب. عزت الكرخي، من موظفي التلغراف (البريد). عبداللطيف الفلاحي، توفيق الهاشمي، محمد بسام، وهم من التجار.

ويقول علي جودت الأيوبي أن مندوبي من الموصل حضروا المؤتمر إضافة إلى بغداد والمناطق الأخرى وهم: العقيد علي جودت الأيوبي، العقيد عبدالله الدليمي، العقيد جميل محمود المدفعي، من العسكريين، ومكي الشربتي، إبراهيم توحله،ثابت عبد النور وهم من المحامين. الحاج محمد خيري من التجار. ويضيف الأيوبي أن هناك أعضاء عراقيين آخرين لم يذكر أسماءهم حضروا المؤتمر (علي جودت الأيوبي، ذكريات، بيروت١٩٦٧، ص ٨٩ ؛ العمري المصدر السابق، مجلد ٣ ص ١٩١.

بمهاجمة الأراضي العراقية، واشتد هجومهم في أواخر مايس ١٩٢٠ بعد إعلان الانتداب البريطاني على العراق.[16]

لم يكن إعلان استقلال كلاً من سوريا والعراق انفصالاً بينهما، بل على العكس فقد أكد المؤتمر على وحدة البلدين وجاء نص قرار المؤتمر العراقي كالتالي :-

((نحن أعضاء هذا المؤتمر الذي يمثل الشعب العربي في العراق تمثيلاً قانونياً صحيحاً رأينا الآن أن نجهر بإرادته ونخرج البلاد من هذا الموقف الحرج والحال المبهم المضطرب.. وبصفتنا ممثلي الشعب المكلفين بالأعراب عن إرادته أعلنا الآن بإجماع الآراء استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة من شمال ولاية الموصل إلى الخليج العربي استقلالاً لا شائبة فيه،وأيدنا استقلال سوريا التام وأعلنا اتحاد العراق بها اتحاداً سياسياً واقتصادياً ونادينا بحضرة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله ملكاً دستورياً بلقب صاحب الجلالة ملك العراق، وعهدنا في نيابة الملك إلى صاحب السمو الملكي الأمير زيد المعظم وأعلنا انتهاء الحكم الاحتلالي العسكري الحاضر على أن تقوم مقامة حكومة وطنية مسئولة أمام الشعب)).[17]

لم تأبه السلطة البريطانية لما جاء في نتائج الاستفتاء العام المطالبة بتأسيس دولة مستقلة في العراق ولم تهتم بقرارات المؤتمر العراقي والمؤتمر السوري بدمشق، لأنها كانت قد قررت تقسيم العراق وبلاد الشام إلى مناطق نفوذ بينها وبين فرنسا وفقاً لاتفاقية سايكس – بيكو السرية لعام ١٩١٦. ولذلك وعندما استلمت لندن نتائج الاستفتاء في

(16) العمري، المصدر السابق، المجلد الثالث، ص١٩٧ ؛ البصير، المصدر السابق، ط، ص١٣٠.

(17) العمري، المصدر السابق، المجلد الثالث، ص ص ٤٠٧ – ٤١٠.

العراق أبرقت وزارة الهند إلى بغداد في شباط ١٩١٩ أمرت بموجبها الحاكم المدني العام للعراق أ. تي. ولسن أن يهيأ صيغة لدستور دولة عربية أو مجموعة دول في العراق وفقاً لرغبات السكان، مع ضرورة وجود سيطرة بريطانية مؤثرة لا يعلو عليها أحد.[18] وفي ٢٥ شباط غادر ولسن بغداد إلى باريس ولندن ومعه الصيغة الدستورية المقترحة. وبعد مناقشات مستفيضة قبلت اللجنة الإدارية الدولية المختصة بشؤون الشرق في لندن مقترحات ولسن الدستورية، وبعد فترة قصيرة من عودته إلى بغداد استلم موافقة حكومته عليها.[19] لكن ولسن لم يتمكن من الاستمرار في مشروعه الدستوري هذا لأنه استلم في ٦ حزيران ١٩١٩ برقية من وزارة الهند توضح أن الصيغة النهائية للدستور يجب أن تنتظر نتائج تسويات السلام مع تركيا والقرار الأخير لمؤتمر الصلح في باريس.[20] وهكذا أصبح واضحاً للحاكم المدني العام في العراق ولسن أن مقترحاته الدستورية لم تعد ملائمة. وعليه شكل لجنة لإعداد مقترحات لدستور عراقي ينسجم مع المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم. والإعلان البريطاني- الفرنسي.[21] وقد جاء في الفقرة (٤) من المادة (٢٢) من الميثاق أن المجتمعات التي كانت تابعة للدولة العثمانية والتي بلغت درجة من التقدم يمكن معها الاعتراف مبدئياً بكيانها كشعوب مستقلة، يجب إن تأخذ الإرشاد والمساعدة من دولة أخرى إلى أن يأتي الزمن الذي تصبح فيه قادرة على الوقوف على قدميها لوحدها، ونصت الفقرة (٢) من الميثاق أن الدولة التي ستتحمل هذه المسئولية ستقوم بها باسم عصبة الأمم وبصفتها دولة منتدبة عنها.[22]

عرفت اللجنة التي شكلها الحاكم المدني العام في العراق باسم لجنة بونهام كارتر. وقد اقترحت هذه اللجنة صيغة دستورية تتقاطع تماماً مع مطالب النخبة السياسية العراقية وكذلك مع أبسط مبادئ الديمقراطية التي تلتزم بها بريطانيا. فقد جاء في تلك

(18) Wilson , op. cit. , PP114-115.

(19) Ibid., PP. 115-119.

(20) Ibid., PP. 119-1120. For more details see : Ireland , op. c.t. , Pp. 186 – 187.

(21) Wilson , op. cit. , P. 24 ; Ireland , op. cit. , PP. 189-201.

(22) Wilson , op. cit. , P. 208. المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم.

الصيغة أن يشكل مجلس حكومي تحت سيطرة مندوب سامي بريطاني. ويكون إلى جانبه مجلس تشريعي منتخب، على أن تصادق نتائجه الانتخابية من قبل المجلس الحكومي. ويكون المجلس الحكومي هو السلطة التنفيذية الرئيسية في الدولة وبإسمه تنشر وتعلن القرارات التنفيذية للدولة والقرارات التنفيذية لمختلف الأقسام فيها. وفي حالة التقاطع بين المجلس التشريعي والمجلس الحكومي، فإن هذا الأخير يكون هو صاحب القرار الفصل وليس المجلس التشريعي. وعليه فإن بإمكان المجلس الحكومي إصدار القوانين دون الحاجة للاتفاق بالرأي مع المجلس التشريعي[23]. وبذلك فقد تم تجريد المجلس التشريعي من سلطته الحقيقية في رفض القرارات التي لا يوافق عليها والتي يصدرها المجلس الحكومي.

لقد ضمن دستور ولسن المقترح السيطرة البريطانية المباشرة على العراق وأبعد فكرة حكم أمير عربي فيه، وقد نصت مقدمة لائحة هذا الدستور المقترح أن استبعاد موضوع تنصيب الأمير العربي في العراق قد جاء لأن أكثرية سكان البلاد لا يريدون ذلك، بمعنى أن الذي ورد في الاستفتاء العام حول هذا الموضوع يمثل رأي الأقلية وأن الأكثرية تريد السيطرة البريطانية، وقد جاء النص كما يلي :-

((إننا لو استشرنا وجوه البلاد إن كانوا يريدون أميراً أم لا لوجدنا أكثريتهم لا تريد هذا الأمير وليس في البلاد شخص له الكفاءة التي تخوله أن يقبله الناس فيها أميراً)).

وبررت اللجنة إهمالها للآراء التي تطالب بحكومة عربية مستقلة دستورية تحت رئاسة أمير عربي، بأن تأخير استشارة وجود البلاد وإخراج بقية المرحين للعرش من الميدان وقوة الملك فيصل في سوريا قد أدت كلها إلى تقوية الحزب الذي يطالب بأحد أشراف مكة أميراً للبلاد. ونتيجة لهذه الأمور (ولاعتبارات أخرى) طلبت اللجنة تأخير تنصيب أمير على البلاد وقالت :-

(23) From Wilson, Baghdad , to the India Office , 27th April , 1920 (Tel.). In : F.O.371 , 2719/ E 3982 ; Wilson , op. cit. , PP. 242-247.(Public Record Office, London). hereafter cited as (P.R.O).

((إن ما جاء في بقية الدستور المؤقت قد كتب على فرض أن البلاد ليس فيها أمير)).[24]

إلا أن ولسن في تبريره لإلغاء فكرة الأمير العربي، قد أكد دون أن يعلم، وربما يعلم، أن أكثرية العراقيين كانت مع مطلب الأمير العربي المستقل، فقد ذكر ولسن أن المقصود بـ (الاعتبارات الأخرى) هي أنه في حالة انعقاد مجلس تشريعي منتخب حسب لائحة الدستور المقترح فإنه سيوافق على اختيار أمير على البلاد إذا ما عرضت عليه المسألة، وسيختار الأمير عبدالله أو غيره من أبناء الشريف حسين. ولكي يعطي لرأيه هذا دعماً أضاف أن أمير نجد عبدالعزيز آل مسعود وغيره من حكام العرب لا يرضون تنصيب أمير شريفي على البلاد.[25]

أبرق ولسن بملخص للائحة دستوره المقترح هذا إلى دائرة الهند البريطانية في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ طالباً السماح له بإصدار بيان عن مواده ببغداد.[26] إلا أن تطورات دولية كانت قد برزت على الساحة قبل يومين من إرساله برقيته إلى لندن، ففي مؤتمر سان ريمو الذي انعقد يومي ٢٤-٢٥ نيسان ١٩٢٠ قرر الحلفاء فرض الانتداب البريطاني على العراق والانتداب الفرنسي على سوريا.[27] وفي ٣ مايس ١٩٢٠ نشرت الصحف العراقية خبر إعلان الانتداب.[28] وبعد يومين استلم ولسن تعليمات من الحكومة البريطانية تأمر بأن ينشر حالاً في العراق إعلاناً عن السياسة التي ستتبعها بريطانيا في العراق في ظل الانتداب، كما أبلغته أن مقترحاته ما زالت قيد الدرس.[29]

(24) Wilson , op. cit. , P. 244.
(25) Ibid.,. P. 245-246.
(26) Ibid., P. 247.
(27) Ireland , op. cit. , PP. 207-208.
(28) العرب، ٣ مايس ١٩٢٠.
From Wilson , Baghdad , to the India Office , 8 th May 1920 (Tel.)In:F.O.371 , 2719/ E 4653 ; Wilson , op. cit. , PP. 248-249.(P.R.O)
(29) Wilson , op.cit. , PP. 249-250.

عارض ولسن بقوة التعليمات التي وصلته من لندن لأن مضمونها يلغي ركناً أساسياً من دستوره المقترح، حيث جاء في التعليمات الجديدة بأن وكيل الحكام المدني العام سيتشاور مع المجالس المحلية والرأي العام المحلي في جميع أنحاء العراق من أجل التوصل إلى مقترحات محددة تساعد على تطوير الحياة الوطنية للشعب في العراق.[30] لقد شعر ولسن بأن هذا الإعلان بتأكيده على الحاجة للتشاور مع الرأي العام المحلي سيضعه في موقف محرج، وهو طريق محفوف بالمخاطر. كما أن هذه التعليمات تعني بأن الحكومة البريطانية قد استقرت على سياسة دون الأخذ بنظر الاعتبار بمقترحات لجنته الدستورية. ولذلك فإنه ناشد حكومته بإعادة النظر في هذه النقطة. لقد كان ولسن يعتقد أن من حق الحكومة البريطانية أن تقرر شكل الحكومة التي يجب أن تقوم في المستقبل القريب في العراق وحث حكومته بالقول :

((إن إحالة القضية إلى المجالس المحلية والرأي العام حالياً، لن تكون له إلا نتيجة واحدة، وهي أن المتطرفين الذي يتخذون من زملائهم في سوريا نموذجاً لهم. والذين يطالبون بالاستقلال التام للعراق.. سيتمكنون بالتهديد وبنداءات التعصب الديني خلال شهر رمضان القادم من التغلب على الرجال المعتدلين [أي الذي ليسوا ضد الإدارة البريطانية] الذين يأملون قيام نظام حكومة تمنح فرصة معقوله للنجاح لكي يدعمونها)).

وطالب ولسن حكومته أن تخوله خلال الأيام السبعة القادمة أن يعلن أن حكومته قد صادقت على مقترحات لجنته الدستورية (لجنة بونهام كارتر) وأصدرت له التعليمات باطلاع القادة المعتدلين في البلاد عليها بهدف تنفيذها في الخريف القادم.[31]

(30) Ibid , P.249.
(31) Ibid., P.250 ; Ireland , op.cit. , PP.209-211.

وفي برقية مستقلة إلى الحكومة البريطانية أرفق ولسن وجهة نظر لجنة بونهام كارتر بالمجالس المحلية في العراق حيث طعنت بقابليتها وبسلطتها.[32]

وأخيراً وفي ٢٠ مايس رفضت وزارة الهند البريطانية مقترحات لجنة بونهام كارتر، لكنها وافقت على تأجيل مسألة استشارة (الرأي العام المحلي) على أمل أن الوزارة سترسل إلى ولسن تعليمات كاملة بأسرع وقت ممكن[33] وهكذا أصيب ولسن باليأس لأنه كان يعتقد أن هذا الرفض سيؤدي إلى اضطرابات في جميع أنحاء العراق، وهو ما حدث بالفعل [34]. فقد اندلعت ثورة في ٣٠ حزيران في وسط العراق ضد الاحتلال البريطاني وتوسعت لتعم البلاد، إلا أن أسباب هذه الثورة لم تكن هي الأسباب التي تصورها ولسن لقيامها.

٢- موقف العراقيين من الانتداب البريطاني وتشكيل الحكومة العراقية المؤقتة:

دفعت نتائج الاستفتاء العام وموقف الحاكم المدني العام ولسن الساعي إلى تثبيت مطلب يدعوا إلى سيطرة بريطانية مباشرة على العراق، إلى تشكيل جمعية حرس الاستقلال السرية المطالبة بتأسيس دولة عربية في العراق يرأسها أحد أنجال الشريف حسين، وقد وقفت إلى جانبها في هذا المطلب جمعية العهد العراقي. وهو المطلب الذي دعت إليه النخبة السياسية الوطنية في العراق.

وعندما أعلن الانتداب البريطاني على العراق في ٢٥ نيسان ١٩٢٠،تحركت القوى السياسية بقيادة جمعية حرس الاستقلال السرية لمقاومته والتأكيد على مطالبهم في الاستقلال التام، لأن لائحة الانتداب قد ألغت هذا الاستقلال، حين أكدت في مقدمتها على ما ورد في الفقرة الرابعة من المدة (٢٢) من الفصل الأول من ميثاق عصبة الأمم، وأضافت أن بريطانيا ستكون الدولة المنتدبة على العراق، وجاء في المادة الأولى من

(32) Wilson, op.cit. , PP.250-251 ; Ireland , op.cit. , PP.211-212.
(33) Wilson , op.cit., P.251 ; Ireland , op.cit., PP.212-215.
(34) Elizabeth Burgoyne, Gertrude Bell : From her personal Papers , 1914-1926 , London , 1961 , P.137. Later : Burgoyne , Bell Papers ; Wilson , op.cit., P.251.
(٣٥) البصير، المصدر السابق، ج١،ص ص ٣٣ – ٧٥، ٩٩- ١١١ ؛ العمري، المصدر السابق، ج١، ص٢٩.

اللائحة. أن الدولة المنتدبة ستضع في أقرب وقت وفي مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب، قانوناً أساسياً للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم للمصادقة عليه ونشره. وأن هذا القانون يسن بالتشاور مع الحكومة الوطنية، وفي الفترة قبل العمل بالقانون الأساسي تجري إدارة العراق طبقاً لروح الانتداب. كما أن المادة الثانية أقرت باستمرار الاحتلال العسكري البريطاني للعراق بحجة الحفاظ على الأمن والنظام، مع أنها أقرت بتشكيل جيش عراقي لكنه يكون تحت إشراف الانتداب، وليس من حق الحكومة العراقية أن تستخدم هذا الجيش إلا للأمن والدفاع عن البلاد، وإذا تجاوز ذلك فلا يكون إلا بموافقة سلطة الانتداب البريطانية. كذلك نصت المادة الثالثة من اللائحة على أن سلطة الانتداب هي التي تدير علاقات العراق الخارجية.[35]

إن هذه الشروط قد أقنعت العراقيين أن الانتداب هو عبارة عن قناع للاستعمار البريطاني وسيطرته على العراق، ولذلك جوبه بالرفض من قبلهم.[36] وعقدت اجتماعات سرية تقرر فيها تمسك القوى المناهضة للانتداب بمطالبهم في استقلال العراق التام. وفي اجتماع حاشد للناس عقد يوم ٢٦ مايس في جامع الحيدرخانة ببغداد تقرر اختيار خمسة عشر مندوباً[37] يمثلونهم في تقديم مطالبهم الوطنية إلى الحكومة البريطانية من خلال مقابلة وكيل الحاكم المدني العام ولسن.

(35) British Government , Final Draft of the Mandate for Mesopotamia and Palestine , London. 1921 , PP. 2-3 In : C.O. 730, 16/47356.(P.R.O)

(36) Percy Cox , " Historical Summary , in : Bell , D.B.E. The Letters of Gertrude Bell , London , 1927 , Vol. 2, PP. 535-356. Later : Bell , The letters ; Wilson , op.cit., PP.251-255.

(37) وهم : (رجال الدين) : أبو القاسم آية الله الكاشاني، أحمد الشيخ داود،أحمد الظاهر، الشيخ سعيد النقشندي، عبدالكريم السيد حيدر، عبد الوهاب النائب، محمد الصدر. (المفكرون والقانونيون) : علي البزركان،فؤاد الدفتري، يوسف نعمان السويدي. (التجار) :جعفر أبو الثمن، الحاج ياسين الخضيري. (الملاكون): رفعت الجادرجي، عبدالرحمن الحيدري، محمد بن عبد الرحمن المصطفى الخيليل. (للإطلاع على تراجم المندوبين الخمسة عشر انظر : محمد مظفر هاشم الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي. دراسة تاريخية سياسية، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب جامعة بغداد، عام ١٩٧٢، ج٢،الملحق رقم(٤) ص ص.٨٤٦-٨٥٤.

تألف المندوبين من محامين ومفكرين ورجال دين وملاك وتجار يمثلون بغداد والكاظمية ومنهم محمد الصدر وجعفر أبو الثمن وأحمد الشيخ داود وناجي السويدي وهم قادة وأعضاء جمعية حرس الاستقلال السرية، إضافة إلى سعيد النقشبندي رئيس جمعية العهد العراقي في بغداد وعندما طلب المندوبون الخمسة عشر مقابلة ولسن بصفتهم ممثلين للشعب العراق ي،قام ولسن بتسمية عشرين شخصية عراقية افترض أنهم موالين لبريطانيا بضمهم ممثلين عن المسيحيين واليهود والأكراد والأرمن، لكي ينظموا إلى المندوبين الخمسة عشر عند مقابلتهم له.[38]

وفي الثاني من حزيران١٩٢٠ التقى وكيل الحاكم المدني العام في العراق أ.تي ولسن، وفد المندوبين الخمسة عشر ومعهم الشخصيات العشرون التي اختارها ولسن وقدم المندوبون إلى ولسن وثيقة بالمطالب التالية :-

١-الإسراع بتشكيل مؤتمر عراقي عام منتخب وفقاً لقانون انتخابات مجلس النواب (المبعوثان) العثماني، يمثل جميع العراقيين، يعقد في بغداد ليقرر شكل الحكومة الوطنية في العراق التي وعد بها الإعلان البريطاني – الفرنسي في ٨ تشرين الثاني ١٩١٨، ويحدد علاقات العراق بدول العالم.

٢-إطلاق حرية التعبير عن الرأي في العراق.

(38) وهم : (رجال الدين) الشيخ شكر الله أحمد، الحاج علي نعمان الألوسي. (التجار والملاكون والأثرياء) سيد جعفر عطيفة،عبدالحسين جلبي علي، عبدالقادر الخضيري، الحاج محمد حسن الجوهر، محمود الأطرقجي، محمود الشابندر، الحاج محمود الحاج عبد الهادي الاستربادي، (الأقليات الدينية والقومية) خسرو قيو ميجيان، ساسون معلم حسقيل، صالح علي يوسف الملي، عبدالجبار الخياط، مناحيم دانيال، يهودا ازلوف. (وجوه وشخصيات أخرى) : جميل صدقي محمد فيضي الزهاوي، داود سلمان النقيب، عبد المجيد الشاوي، عبد الكريم عبدالوهاب الجلبي، محمودِ عبدالرحمن النقيب. للإطلاع على تراجمهم انظر الأدهمي، المجلس التأسيسي، ج٢، ص ص ٨٥٤ –٨٦١.

٣-إلغاء القيود المفروضة على البريد والبرق داخل ا لقطر وخارجه ليتمكن الناس من التفاهم والإطلاع على سير السياسة الراهنة في العالم.[39]

أما عن موقف الشخصيات العشرين التي دعاها ولسن إلى الاجتماع، فإن أياً منهم لم يعلن وقوفه ضد هذه المطالب كما كان ولسن يتوقع.[40] وبعد أن تسلم ولسن المطالب وعد المندوبين بأنه سيرفعها إلى حكومته البريطانية ويحثها على تسريع الأمور قدر المستطاع.[41]

من جانب آخر كانت جمعية حرس الاستقلال السرية قد اتصلت مع القيادات الوطنية في وسط العراق وجنوبه وشماله للتحرك وتقديم الطلبات نفسها. وفي اليوم نفسه إلى الحكام السياسيين البريطانيين في مناطقهم ليرفعوها إلى وكيل الحاكم المدني العام ولسن. وهكذا تقدمت هذه القوى في الشامية والنجف وكربلاء والحلة والبصرة والموصل إلى الحكام السياسيين بالمطالب نفسها التي تقدمت بها بغداد، وأصدرت بياناً إلى الشعب العراقي دعت فيه إلى تشكيل وفود من كل أنحاء العراق للذهاب إلى العاصمة بغداد للمطالبة باستقلال العراق وبحكم دستوري يقرره العراقيون بعد إجراء انتخابات المؤتمر العام دعماً وتأييداً لمطالب بغداد والكاظمية [42].

---

(39) العراق (جريدة)، ٣ حزيران ١٩٢٠ ؛ البصير، المصدر السابق، ج١،ص ص ١٦٢-١٧٢ ؛ الأوقات البغدادية، ٣ حزيران ١٩٢٠.

From Wilson, Baghdad, to India Office, 3rd June, 1920 (letter) no. 65A. In: F.O.371, 2719/E6060 ; Wilson, OP. Cit., PP.255-257 (P.R.O);Baghdad Times, 3rd June ,1920.

(40) البصير، المصدر السابق، ج١، ص ١٧٢.

(41) From Wilson, Baghdad , to India Office , 3rd June , 1920 (Letter) 65A. In: F.O. 371, 2719/E 6060.(P.R.O)

العراق ٤ حزيران ١٩٢٠.

(42) البصير، المصدر السابق ج١،ص ١٥١ ؛ الحسني، الاحتلال،ج١، ص ص ٩٨ -١٠٠ ؛ الأدهمي، المجلس التأسيسي، ج١، ص ص ٩٥-١١٩.

Ireland, op. cit., PP259-260.

إن المطالبة بعقد مؤتمر عام منتخب ليقرر شكل الحكم والحاكم في العراق لم يكن سببها إعلان الانتداب البريطاني فقط،وإنما كان هناك دافعان آخران،الأول هو أن القوى الوطنية كانت قد تسربت إليها معلومات عن الدستور الذي اقترحته لجنة بونهام كارتر والذي كان مرفوضاً لأنه يتقاطع مع طموح العراقيين في تشكيل حكومة وطنية مستقلة.[43] وعليه، وبناءً على ما حالة محمدال صدر إلى إيرلند فإن(مقترحات لجنة بونهام كارتر كانت معروفة تماماً في بغداد، ولذلك أعدت في الوقت نفسه مطالب مضادة لهذه المقترحات كانت تتم صياغتها لكي تقدم إلى الحكومة البريطانية من قبل ممثلين أو مندوبين عراقيين)[44]. أما الدافع الثاني لتقديم مطلب مؤتمر عراقي عام منتخب،هو انعقاد المؤتمر العراقي والمؤتمر السوري في دمشق. حيث أعلن السوريون استقلالهم وتأسيس مملكة دستورية يكون الأمير فيصل بن الحسين ملكاً عليها في سوريا. كما أعلن المؤتمر العراقي استقلال العراق وأن يكون شقيق الملك فيصل، الأمير عبدالله بن الحسين ملكاً على العراق، ووزع القرار في العراق.[46]

لقد أوضح ولسن هذه التطورات في برقية له إلى وزارة الهند في لندن بالقول :

(إنه لم يكن سراً أن هدف مطالب المندوبين الخمسة عشر هو أن يقوم المؤتمر العام عند اجتماعه بإعلان استقلال العراق، ثم يتبعه رفض المؤتمر للانتداب البريطاني، مثلما حدث في المؤتمر العراقي في سوريا والتي تتشابه في أوضاعها مع العراق).[47]

---

(43) Bargoyne , Bell Papers , P. 138 ; Bell , Civil Administration, P.141.
(44) Wilson , op.cit., P.268.
(45) Ireland , P.263.

(46) العمري، المصدر السابق،ج٣، ص ص ٢٩ - ٣٠، ٦٠، ١٤٥-١٤٩-١٥٦-١٥٧، ١٨٩-١٩٧ ؛ البصير المصدر السابق،ج١، ص ص ١١٥-١١٦ ؛ علي جودت الأيوبي، ذكريات، بيروت،١٩٦٧، ص ٨٩.

(47) From Wilson , Baghdad , to the India Office , 4th June , 1920 (Tel.) no. 63. In F.O. 371 , 2719/ E 6058 ; Wilson , op.cit., P.257.(P.R.O)

إضافة إلى هذا فإن رئيس جمعية حرس الاستقلال السرية كان على اتصال مع جمعية العهد في سوريا.[48] وعليه فإن الحركة العربية في سوريا قد أعطت حافزاً آخر إلى الحركة المضادة للانتداب في العراق لكي تطالب بعقد مؤتمر عراقي عام منتخب يقرر شكل الحكم والحاكم في العراق.

إن إعلان الانتداب البريطاني على العراق قد ألغى مشروع دستور لجنة بونهام كارتر الذي اقترحه ولسن، لذلك جاءت إجابة الحكومة البريطانية على مطالب المندوبين الخمسة عشر بشكل غير مباشر ضمن بلاغ عام عن مهامها كدولة منتدبة صر في ١٧ حزيران ونشر في ٢١ حزيران ١٩٢٠. وقد جاء فيه أن السر برسي كوكس سيصل بغداد في الخريف القادم، وسيكون مخولاً بتشكيل مجلس دولة تحت رئاسة عربي وعقد مؤتمر عراقي منتخب بحرية من قبل سكان العراق لتمثيلهم. وسيكون من مهام المجلس تهيأة القانون الأساسي، أي الدستور، باستشارة المؤتمر العراقي[49].

وقد نشرت نص البلاغ جريدة العراق باللغة العربية على النحو الآتي:

((حيث أن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد تقررت وكالتها في خصوص العراق، فتتوقع أنه سيكون من الشروط المزبورة، أولاً جعل العراق حكومة مستقلة تضمن استقلالها جمعية عصبة الأمم وتوكل بريطانيا العظمى وكالة بها. ثانياً تكليف الحكومة البريطانية بالمسؤولية عن حفظ السلم الداخلي والأمن الخارجي. وثالثاً إلزامها بتشكيل قانون أساسي وبأن تستشير أهالي العراق في مسألة تشكيله مع ملاحظة حقوق الأجناس المختلفة الموجودة في بلاد العراق ورغائبها ومنافعها فتحتوي الوكالة المذكورة على شروط لتمهيد مسالك الرقي للعراق بصفة حكومة مستقلة إلى

(48) العمري، المصدر السابق، ج٣، ص ٦٠.

(49) From Wilson, Baghdad, to the India Office, 20th June, 1920 (Tel.)no. 7432. In: F.O.371,2719/E7286; Wilson, OP. Cit., Y. 263. (P.R.O.)

أن تتمكن من الوقوف بنفسها فحينئذ تنتهي مدة الوكالة. فقررت الحكومة البريطانية تكليف السر برسي كوكس بتنفيذ هذه المهمة، فعليه سيرجع سعادته إلى بغداد في موسم الخريف ويتقلد وظيفة الممثل الأعلى للحكومة البريطانية في العراق بعد انقضاء الإدارة العسكرية الموجودة الآن وستعطى للسر برسي كوكس السلطة لتنظيم مؤقت:-

- **أولاً مجلس شورى تحت رئاسة عربي.**
- **وثانياً مؤتمر عراقي يمثل جميع أهالي العراق ينتخب أعضاؤه باختيارهم فيكون مما يجب عليه تجهيز القانون الأساسي المار ذكره باستشارة المؤتمر.**

بغداد ١٧ حزيران ١٩٢٠[50]

لم توافق الحركة الوطنية على هذا البلاغ وأرسلت إلى ولسن تبلغه أنها لا ترى سبباً وجيهاً لتأجيل عقد المؤتمر العراقي إلى الخريف القادم وطالبت بعقده حالاً[51]. مؤكدين على خيارهم السياسي في التعامل مع البريطانيين. إلا أن القيادات العشائرية والدينية في وسط العراق وجنوبه أبلغت القيادة السياسية الوطنية ببغداد يوم ٢٩ حزيران أنهم،ومع احترامهم لأسلوبهم في العمل، لا يتمكنون من الاستمرار بهذا الطريق وأنهم ق اختاروا الثورة والأسلوب المسلح في مقاومة الانتداب البريطاني. وهكذا، والعوامل عديدة أخرى، اندلعت الثورة في اليوم التالي ٣٠ حزيران ١٩٢٠ والتي عرفت بثورة العشرين.[52]

(50) العراق، ٢١ حزيران ١٩٢٠ ؛ البصير، المصدر السابق، ج١، ص١٧٦.

(51) محمد مهدي البصير، المصدر السابق،ج١، ص١٧٨.

Bell , Civil Administration , P. 142 ; Wilson, op.cit.,.P.265.

(52) البصير، المصدر السابق، ج١، ص ص ١٩١-١٩٨ ؛ الحسني، الاحتلال، ج١، ص ص ١٠٠-١٠٤، غسان العطية، العراق ١٩٠٨ – ١٩٢١، بيروت، ١٩٧٣، ص ص ٣٠٧-٣٥٤.

لقد وجدت الحكومة البريطانية أن إجراء انتخابات وعقد مؤتمر عراقي عام في مثل هذه الظروف لن يكون في صالحها إلا أنه في الوقت نفسه لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة والتي تظهر أن الحكومة البريطانية جادة في بلاغها بعقد مؤتمر عراقي عام منتخب، وعليه وافقت على مقترح السر برسي كوكس بتقديم شيء لإلهاء العراقيين به وكسب من أطلقوا عليهم اسم (المعتدلين) ومنعهم من الاتفاق أو الانضمام إلى المتطرفين (معارضي الانتداب) وذلك بإشغالهم في البحث في قانون انتخاب النواب العثماني وتعديله، لكي يكون ملائماً للمرحلة الجديدة كدليل على حسن نوايا بريطانيا.[53] وهكذا وفي ١٢ تموز ١٩٢٠دعت السلطة البريطانية جميع النواب السابقين في مجلس المبعوثان العثماني من ممثلي الولايات العراقية الثلاث بغداد والموصل والبصرة، وكذلك من أعضاء مجلس الأعيان العثماني،مثل طالب النقيب وعبد المجيد الشاوي وعبد الرحمن الحيدري وناجي شوكت ومزاحم الباجة جي وساسون حسقيل وعبد الجبار الخياط و سليمان فيضي وآخرين ليشكلوا لجنة عرفت باسم لجنة الانتخابات العراقية لمناقشة الأسس التي ستقوم عليها انتخابات المؤتمر العراقي العام من خلال دراسة وتعديل قانون انتخابات مجلس المبعوثان العثماني. [54] وكان هذا يعني تأجيل عقد المؤتمر العام المنتخب إلى أجل غير مسمى. ولذلك حاول بعض المندوبين الخمسة عشر ممن كانوا نواباً في مجلس المبعوثان العثماني إقناع زملائهم من الذين دعتهم السلطة البريطانية لتشكيل لجنة الانتخابات، بعدم قبول الدعوة البريطانية، لكن محاولتهم باءت بالفشل [55]. وبدأت اللجنة التي تكونت من خمسة عشر نائباً سابقاً أعمالها [56]، في الوقت التي توسعت فيه الثورة المسلحة في العديد من مناطق العراق.

---

(53)Wilson , op.cit. , PP. 266-267.
(54) From Wilson , Baghdad , to India Office , 9th July ,1920 (Tel.) no. 8284. In : F.O.371, 2719/E8486; Burgoyne , Bell Papers , P. 147. (P.R.O.)
العراق، ١٢ تموز ١٩٢٠ ؛ البصير، المصدر السابق، ج١، ص١٧٩.
(55) فيضي، المصدر السابق، ص ٢٤٨.
(56) العراق، ٢٠ أيلول ١٩٢٠. نشرت محاضر مناقشات لجنة الانتخابات العراقية في جريدة العراق خلال الفترة ٢٠ أيلول – ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠.

لقد وصفت السكرتيرة الشرقية لدائرة المندوب السامي البريطاني المس بل، موقف الحركة الوطنية بالقول :

((إن الجماعة المعارضين للانتداب قد أداروا وجوههم ضد المشروع الذي اعتبروه محاولة منا لسحب البساط من تحت أقدامهم)). [57]

حاولت الحركة الوطنية المعارضة للانتداب القيام بتظاهرات احتجاج في بغداد [58]، ولكن السلطة البريطانية أعلنت الأحكام العرفية في منتصف شهر آب وهاجمت بيوت قيادات الحركة فاعتقلت وأبعدت البعض منهم خارج البلاد،بينما تمكن البعض الآخر من الإفلات والالتحاق بالثورة المسلحة [59]، وكانت هذه العملية نهاية لجمعية حرس الاستقلال السرية ببغداد. [60]

في اليوم الخامس من شهر تشرين الأول ١٩٢٠ وصل السر برسي كوكس بغداد ليتقلد منصب المندوب السامي البريطاني في العراق [61]، وألغي منصب وكيل الحاكم المدني العام الذي كان ولسن يتقلده. في الوقت نفسه استمرت لجنة الانتخابات في عملها، بينما أعلن كوكس في الثامن من تشرين الثاني أنه لا يمكن إجراء انتخابات المؤتمر العراقي العام والبلاد تشهد عصياناً على السلطة (ثورة) في العديد من المناطق. وأعلن أن الانتخابات ستجري بعد ثلاثة أو أربعة أشهر على الأقل خصوصاً وأن هناك حاجة لإكمال الاستعدادات للانتخابات. وعليه فقد تقرر تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تحت

---

(57) Burgoyne , Bell Papers P.149.
(58) Wilson, op.cit., P.266 ; Bell , Civil Administration , P.43.
(59)البصير، المصدر السابق، ج١، ص ص ١٨٤ – ١٨٥؛ العراق، ١٤ آب ١٩٢٠
Wilson , op.cit., P.266 ; Bell , Civil Administration , P.43.
(60) البصير، المصدر السابق، ج١، ص ١٤٥.
(61) العراق، ٧ تشرين الأول ١٩٢٠ ؛ الشرق، ١٠ تشرين الأول ١٩٢٠.

إشرافه تكون مسؤولة عن إدارة العراق إلى أن يحصل بعض التقدم باتجاه عقد المؤتمر العراقي العام المنتخب وسن القانون الأساسي للبلاد.(62)

وفي الحادي عشر من تشرين الثاني أعلن عن قيام الحكومة العراقية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن النقيب (63)، وجاء ثلث وزرائها من أعضاء لجنة الانتخابات، أما الإثني عشر وزير بدون وزارة فكان نصفهم من أعضاء اللجنة.

واجه تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة معارضة من قبل صحف المعارضة في بغداد.(64) والتي طالبت بإجراء انتخابات المؤتمر العام بعد إنهاء الثورة سلمياً بدلاً من تشكيل حكومة مؤقتة. كما هاجمت جريدة الاستقلال لجنة الانتخابات العراقية واعتبرتها غير شرعية،وأضافت أن الانتخابات ستجرى تحت تأثير هذه الحكومة التي تحميها الأحكام العرفية.(65)

كانت الثورة المسلحة على وشك الانتهاء عندما تشكلت الحكومة العراقية المؤقتة، في حين أكملت لجنة الانتخابات أعمالها وأنجزت النظام الخاص بانتخابات المؤتمر العراقي العام. وكانت اللجنة قد عقدت ثمانية عشر اجتماعاً خلال الفترة من ٦ آب إلى ٤ تشرين الثاني ١٩٢٠ ناقشت فيها قانون انتخاب النواب العثماني واختارت من مواده الإحدى والسبعون، خمسة وخمسون مادة لتصبح ضمن مواد مشروع قانون الانتخابات الجديد (66)

---

(62) Administration Report by the British Government to the council of League of Nations , on the Finances , Administration and Condition of the Iraq , for the period from October 1st , 1920 , to March 31st , 1922 , PP. 4-5. Later (British Report, 1920-1922).

العراق، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ ؛ الشرق (جريدة) ٨ تشرين الثاني ١٩٢٠ ؛ الاستقلال (جريدة)، ١ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(63) العراق، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٠ ؛ الشرق، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٠.

New Policy in Mesopotamia subsequent to October 1, 1920. Printed for the cabinet , August 1921. In : F.O. 371 , 6380 E9926.(P.R.O.)

(64) الاستقلال، ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٠ ؛ الشرق،٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(65) الاستقلال، ١٤، ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٠.

(66) انظر محاضر مناقشات اللجنة التي نشرت في جريدة العراق خلال الفترة ٦ آب – ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٠.

الذي سمي (النظام المؤقت لانتخاب المؤتمر العراقي العام)، ورفعته اللجنة إلى المندوب السامي البريطاني برسي كوكس الذي أبقاه في مكتبه لحين انتهاء الثورة المسلحة ثم أحاله بعد ذلك إلى الحكومة العراقية المؤقتة التي صادقت عليه في ١٦ كانون الأول ١٩٢٠، بعد أن أبدلت أسمه إلى (النظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي العراقي) (67). كما أجرت تعديلاً أساسياً آخر بإضافة مواد تتعلق بتمثيل خاص لرجال العشائر والأقليات الدينية في العراق.(68)

٣- ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق وتأخير انتخاب المجلس التأسيسي:

عاد العديد من المنفيين العراقيين إلى الوطن بعد انتهاء ثورة العشرين، مما ساعد على انتعاش نشاط الحركة الوطنية المناهضة للانتداب البريطاني(69) فقد ظهرت ملصقات جدارية في بغداد تندد بالبريطانيين (70)، وأصبحت جريدة الاستقلال أكثر جرأة وانتقاداً للحكومة العراقية المؤقتة والسياسة البريطانية في العراق. (71) كما وردت تقارير تشير إلى أن عدة عشائر تفكر بالقيام بثورة مسلحة جديدة.(72)

إن هذه الحقائق إذا ربطت بالمعلومات التي تقول بأن محاولات ستجري لإصدار بيان ضد البريطانيين من قبل المجلس التأسيسي في حالة انعقاده (73)، قد أقنعت المندوب السامي البريطاني بضرورة تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي.

---

(67) قرارات مجلس الوزراء العراقي، (١٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ – ٢٧ حزيران ١٩٢١) سري، ص ص ٢٩-٣٤.

(68) British Report , 1920 – 1922 , P. 8 ; Office of the High Commissioner , Intelligence Report , (secret) Baghdad , 31st December , 1920 , no. 4 , Para 1. In : F.O. 371, 6348/E2904 and C.O. 730, 1 /9829.Later (Intelligence Report).(P.R.O.)

(69) Intelligence Report , 31st January , 1921, no.6 , Para 14. In : F.O. 371, 6350/E3824 and C.O. 730 , 1 / 10115 ; British Report, 1920-1922 , P.7. (P.R.O.)

(70) Ireland , op.cit. , P.293.

(71) الاستقلال، ٢١ كانون الأول ١٩٢٠، ٢، ١٩، ٢٤، كانون الثاني، ٢، ٩ شباط ١٩٢١.

From Cox, Baghdad , to the India Office , 22 February, 1921(Tel).In:F.O.371,6349/E2645. (P.R.O.)

(72) Ireland , op.cit., P.292.

(73) Ibid.

خلال هذه الفترة تم استحداث قسم مستقل لشئون الشرق الأوسط في وزارة المستعمرات البريطانية،ودعا وزير المستعمرات ونستون تشرتشل إلى عقد اجتماع في القاهرة في شهر آذار لمناقشة مصالح ومسؤوليات بريطانيا في الخارج [74] وقد عقد المؤتمر الذي عرف باسم (مؤتمر القاهرة) في الفترة ١٢-٢٤ آذار ١٩٢١ وحضره ممثلون عن السلطة البريطانية في العراق مثل المندوب السامي البريطاني برسي كوكس والسكرتيرة الشرقية لدائرة المندوب السامي البريطاني ببغداد المس بل، وعن الحكومة العراقية المؤقتة وزير الدفاع جعفر العسكري وآخرون. وكان مستقبل العراق من القضايا التي تمت مناقشتها،واقتنع المؤتمر بتأجيل انتخابات المجلس التأسيسي والاستجابة لمطلب ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق. [75]

لقد جاء هذا الترشيح منسجماً مع مطالب النخبة السياسية العراقية في استفتاء عام ١٩١٨-١٩١٩ بأن يكون أحد أنجال الشريف حسين حاكماً على العراق. ويذكر البصير أن ممثلاً عن جمعية حرس الاستقلال وممثلين عن جمعية العهد العراقي كانوا من بين مرسلي البرقيات التي طالبت الشريف حسين باختيار أحد أنجاله لعرش العراق. [76] وفي ١٣ حزيران ١٩٢١ تسلم العراقيون برقية من الشريف حسين يخبرهم فيها أن ابنه الأمير فيصل قد غادر الحجاز متجهاً إلى العراق. [77]

وفي ١٦ حزيران أوضح رئيس الحكومة العراقية المؤقتة عبدالرحمن النقيب أن على حكومته تهيئة الاستعدادات الملائمة لاستقبال الأمير فيصل وشكلت لجنة لهذا

(74) British Report , 1920-1922. 10.

(75) Conference on Middle Eastern Affairs , Summoned to meet in cairo during March 1921 by Secretary of State of Colonies , Secret. In : F.O. 371 , 6350/E4830.(P.R.O.) For details see : Aaron S. Klieman , Foundations of British Policy in the Arab World : The Cairo Conference of 1921 , London 1970 ; The life of sir Percy cox , by Philip Graves , London , 1941 , PP. 277-287.

(76) البصير، المصدر السابق، ج١، ص ٣٤١.

(77) العراق، ١٣، ١٤، ١٥ حزيران ١٩٢١.

الغرض [78]، ثم نشرت في الصحافة العراقية تصريحات تشرشل أمام مجلس العموم البريطاني بعدم الممانعة في ترشيح الأمير فيصل لحكم العراق.

في ٢٢ حزيران ١٩٢١ أرسل الأمير فيصل برقية إلى عبد الرحمن النقيب يبلغه فيها بموعد وصوله البصرة. وفي ٢٩ حزيران وصل الأمير فيصل بغداد [79]، بعد أن عملت السلطة البريطانية والحكومة العراقية المؤقتة على إبعاد طالب النقيب عن العراق والذي كان جاداً في محاولته اليائسة لمنافسة الأمير فيصل على حكم العراق.

عندما كان الأمير فيصل في طريقه من البصرة أظهر الرأي العام العراقي إجماعاً على قبوله، ولكن الحركة الوطنية المعارضة للانتداب وضعت شرطاً لاختيار الأمير فيصل وهو أن انتخابه يجب أن يكون من قبل المجلس التأسيسي بدلاً من تأجيل عقده [80]. وقد أوضحت جريدة دجلة على لسان صاحبها ومدير تحريرها داود السعدي،وهو أحد رجال الحركة الوطنية، هذا المطلب بعد وصول الأمير فيصل إلى بغداد بعدة أيام، فقال في مقالة له :-

((إنا نريد ملكاً يتبوأ عرش العراق.. نريد أن نقيده من أن يستبد بالشعب.. ولا يهمنا اسم الملك. وسواء لدينا الأميرين الملكيين. عبدالله وفيصل، فعلى أيهما يقع انتخاب الأمة فإنا نمد إليه يدنا.. ولكننا نقاوم الفكرة القائلة بالتتويج قبل اجتماع المؤتمر، فأنا منذ الآن نعلن إنا نرى كل ملك يتوج بغير رأي الأمة فهو ملك غير مشروع.)) [81]

(78) العراق،١٨ حزيران ١٩٢١.

(79) العراق، ملحق مسائي للعدد ٣٣٠ في ٢٩ حزيران١٩٢١.

(80) دجلة، ٢٧، ٢٨ حزيران، ٤ تموز ١٩٢١ ؛ الفلاح،٥ تموز ١٩٢١ ؛ لسان العرب،١٥ تموز ١٩٢١.

(81) دجلة، ٤ تموز ١٩٢١.

من الواضح أن هذا الرأي كان يمثل رأي الحركة لوطنية الذي طالبت به وأصرت عليه منذ استفتاء عام ١٩١٨-١٩١٩، وقد أكدت جريدة لسان العرب هذا المطلب بالقول : ((إننا لا نريد أن تجري الأمور على غير مجاريها القانونية فإن إرادة الشعب التي تجلت هذه الأيام نحو سمو الأمير فيصل يمكنها أن تتجلى نحوه في المؤتمر)). [82]

جوبه هذا الرأي بمعارضة من الصحف المحسوبة على الحكومة ومنها جريدة العراق التي رأت أن العودة إلى رأي الشعب لا يحتاج إلى وساطة وإنما يمكن أن يتم بشكل مباشر، أي بدون المجلس التأسيسي [83].

وفي السادس من تموز ١٩٢١ نشر المندوب السامي البريطاني برسي كوكس بلاغاً عقب فيه على تصريحات وزير المستعمرات تشرتشل في مجلس العموم البريطاني يوم ١٤ حزيران ١٩٢١.وقد أظهر البلاغ رغبة الحكومة البريطانية في ترشيح الأمير فيصل بن الحسين لحكم العراق، وأوضح أن الحكومة البريطانية ترى أن العراق غير مؤهل لقيام حكم جمهوري فيه. [84] ويبدوا أن عدم إشارة البلاغ إلى المجلس التأسيسي قد أثار ردود فعل قوية عند من يطالبون بعقده، رغم أن الصحف العراقية قد سكتت عن موضوع انتخاب الأمير فيصل من خلال المجلس، بل أن جريدة لسان العرب انقلبت على رأيها السابق وبدأت تدعو لانتخاب الأمير فيصل دون المؤتمر لأن ((تعليق مسألة العرش على انعقاد المؤتمر لا يخلوا من محاذير)) وقدمت الجريدة مبررات عديدة لرأيها هذا. [85]

لقد كتبت المس بل في اليوم التالي لنشر بلاغ المندوب السامي فقالت :

((في هذا الصباح [٧ تموز ١٩٢١] حضر ممثل المسيحيين عبد الجبار باشا مع المتصرف وناجي السويدي للحث على أننا لن

(82) لسان العرب، ٢ تموز ١٩٢١.
(83) العراق، ٤، ٧، ٢٣، ٢٧،٢٤، ٣١ أيار،١٤، ٢٧، ٢٩ حزيران،٩، ١١ تموز ١٩٢١.
(84) العراق، ٦ تموز ١٩٢١ ؛ لسان العرب، ٦ تموز ١٩٢١.
(85) لسان العرب، ٦ تموز ١٩٢١.

نستطيع انتظار الانتخابات [أي انتخابات المجلس التأسيسي] وإننا يجب أن نلجأ إلى الاستفتاء العام لوضع فيصل على العرش، ونحن جميعاً نشعر بهذا. كما أن الشيء الوحيد الذي نخافه هو الخدعة السياسية المفاجئة، لذلك يجب أن نجد وسيلة لجعل الإجراءات تسير بصورة قانونية قدر إمكاننا)). [86]

وتضيف المس بل أن هذه الخطوة كان يجب أن تمر من خلال الحكومة العراقية المؤقتة، على الرغم من أنهم جميعاً، حسب قولها، كانوا مجرد خيالات أوجدها السر برسي كوكس وطبقاً لهذا فقد قابل السربرسي كوكس رئيس الحكومة العراقية المؤقتة عبدالرحمن النقيب،وتم الاتفاق على أن يقوم مجلس الوزراء بسؤال المندوب السامي عن تاريخ بدء انتخابات المجلس التأسيسي فيجيبه المندوب السامي أن تسجيل الناخبين قد يستغرق شهرين في الأقل، وعليه فبالإمكان اتخاذ إجراءات أسرع لانتخاب الأمير فيصل إذا وافقت الحكومة العراقية المؤقتة. [87]

وفي اليوم التالي، ٨ تموز دارت مراسلات بين مجلس الوزراء والمندوب السامي حسب الخطة المتفق عليها، ثم أعقبها إعلان الحكومة العراقية المؤقتة ترشيحها للأمير فيصل ملكاً دستورياً على العراق في ١١ تموز ١٩٢١. فطلب المندوب السامي إجراء التصويت العام لاختيار فيصل قبل إعطاء موافقة. وقد نشرت هذه المراسلات بعد ذلك على الناس في الصحف العراقية يوم ١٥ تموز ١٩٢١. [88]

ثم أصدر المندوب السامي بلاغاً عاماً بمناسبة قرار الحكومة العراقية بالإجماع على المناداة بفيصل ملكاً دستورياً على العراق،طلب فيه أن يحصل من العراقيين مباشرة على

(86) Burgoyne , Bell Papers , PP. 224-225.
(87) Ibid., PP. 224-225.
(88) العراق، ١٥ تموز ١٩٢١ ؛ لسان العرب،١٥ تموز ١٩٢١.
From Cox , Baghdad , to the Colonial Office (Tels.) 9th July , nos. 280 , 281. In. F.O. 371 , 6352/E8130 ; Intelligence Report , 15th July , 1921 , no. 17 , Para. 6. In. F.O. 371 , 6352/E1921 and C.O. 730,3/443٢5(P.R.O.); British Report , 1920 – 1922 , P.4.

موافقتهم قبل أن يصادق على قرار الحكومة العراقية. وأوضح البلاغ أنه أوعز إلى وزارة الداخلية باتخاذ الإجراءات الإدارية للحصول على رأي الشعب العراقي بشكل رسمي، أي أنه دعا الناس إلى الاستفتاء على تنصيب الأمير فيصل ملكاً على العراق.[89]

إن موضوع اختيار الأمير فيصل ملكاً على العراق بالانتخاب قد جعل الحركة الوطنية، كما يبدوا ترضخ للأمر الواقع، لكنها لم تتنازل عن مطلبها بانتخاب وعقد المجلس التأسيسي حين أضاف سكان بغداد وبعض المدن الأخرى في بيعتهم للأمير فيصل ملكاً دستورياً على البلاط شرطاً في أن يكون العراق مستقلاً عن أي سلطة أجنبية، وإن يعقد المجلس التأسيسي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تسلم الأمير فيصل زمام الأمور.

٤- التصويت العام وتتويج فيصل ملكاً :

أصدرت الحكومة العراقية المؤقتة أمرها إلى وزير الداخلية باتخاذ الخطوات الإدارية اللازمة لإجراء عملية التصويت العام. وفي ضوء ذلك طلبت وزارة الداخلية من متصرفي الألوية تشكيل لجان تمثل سكان جميع النواحي والمحلات في المدن والقرى لتسجيل آرائهم بشأن قرار الحكومة ترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق بشرط أن تكون حكومته دستورية نيابية ديمقراطية، وأن يكون تسجيل الآراء في مضبطة تحتوي على قرار الحكومة العراقية المؤقتة بالمناداة بفيصل ملكاً على العراق وصيغة التصويت هي :-

((نحن الموقعين أدناه سكاني ناحية/ محلة.. من قضاء / مدينة... عن لواء... قد بلغنا خبر قرار مجلس الوزراء المدرج أعلاه وفهمناه وتأملناه بإمعان، وكانت النتيجة موافقة لرأي.... نفس عليه ومبايعتهم للأمير فيصل،وعارضهم في ذلك من النفوس..))

وأنيط بمتصرفي الألوية تقديم هذه الصيغة إلى اللجان التي سيتم تشكيلها لإجراء التصويت، ومن ثم إعادتها إلى بغداد بعد انتهاء عملية التصويت. كما شكلت وزارة

(89) العراق، ١٨ تموز ١٩٢١.

الداخلية لجاناً أخرى للإشراف على عملية التصويت وأوفدت كل لجنة إلى أحد الألوية وقد قامت لجنة خاصة في الوزارة بالإشراف على عمل اللجان وتنظيم عملية الاستفتاء[90].

قبل بدء عملية التصويت كان يدعى أشراف واعيان ووجوه ورؤساء العشائر في القرية أو المحلة للاتفاق معهم على موعد ومكان حضور سكان المحلة أو القرية التي يمثلونها لإجراء التصويت. وكان اجتماع السكان يفتتح عادة بتلاوة بعض آيات القرآن الكريم،ثم تلقى الكلمات التي تدعوا لانتخاب الأمير فيصل ملكاً على العراق. وبعدها يقرأ قرار الحكومة العراقية المؤقتة على أهالي المحلة أو القرية بترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق وصيغة المضبطة، ثم يسألون شفوياً عن موافقتهم من عدمها. وفي كل الحالات كان الجميع يجيبون بالموافقة شفوياً، وقد طلب من المدعوين في بعض المناطق رفع اليد دلالة على الموافقة. ثم يقوم ممثلوا المحلة أو المنطقة بتوقيع المضبطة.[91]

وبعد أن تكمل هذه العملية في كل لواء، يتوجه إلى بغداد متصرف ذلك اللواء مع نخبة من وجوه وأشراف ورؤساء عشائر لوائه لزيارة الأمير فيصل، ومن ثم تقديم المضابط إلى وزارة الداخلية وزيارة المندوب السامي البريطاني[92].

كان هذا هو الإطار الإداري العام لعملية التصويت.. لكن العملية لم تخل من سعي كل من السلطة البريطانية والحركة الوطنية لإضافة عبارات إلى صيغة التصويت لتثبيت أهداف كل واحد منهما، فقد أبدى المفتشون البريطانيون في معظم الألوية الترحيب والتشجيع لأية إضافة على المضبطة تطلب المساعدة من البريطانيين، وذلك بتوجيه من

(90) الحسني، العراق السياسي، ج١، ص ص ١٩٠-١٩١.

(91) العراق، ١٣، ٢٦، ٢٩، ٣٠ تموز، ١، ٢، ٣، ٦، ٧ آب ١٩٢١ ؛ لسان العرب، ٣٠ تموز ١٩٢١، دجلة،٢٥، ٢٧ تموز، ١ آب ١٩٢١. للإطلاع على تفاصيل عملية التصويت انظر أيضاً :
Ireland , op.cit. , PP. 326-37 ; Graves , po.cit., PP.300-303 ; British Report , 1920-1922, PP.14-18.
العطية، المصدر السابق، ص ص ٣٥٥-٣٧٩.

(92) دجلة، ١٩،٢٣آب ١٩٢١، العراق، ٧ آب ١٩٢١.

المندوب السامي البريطاني في برقياته بالسماح بإضافة أي رأي يطالب باستمرار وجود السلطة البريطانية في العراق. مقابل هذا فإن إضافة أي مقترحات وطنية إلى نص المضبطة يقابل بالعقوبة.[93] وهو ما حدث لمتصرف بغداد حيث أجبر على الاستقالة لأنه سمح بإضافة رأي الحركة الوطنية في العراق إلى نص المضبطة.[94] وكانت الحركة الوطنية المناهضة للانتداب قد وزعت في جميع أنحاء العراق صيغة تضاف إلى الصيغة الرسمية المعدة لغرض توقيع الناس عليها، وفي هذه الصيغة أعلنت الحركة الوطنية قبولها بالأمير فيصل ملكاً على العراق على أن يكون ملكاً دستورياً لعراق مستقل ولا يخضع لإرادة أحد وبشرط أن يكون أول عمل يقوم به هو انتخاب وعقد المجلس التأسيسي العراقي ((بعد تتويج الأمير فيصل بثلاثة أشهر على الأكثر))[95].لقد طلب ٦٦ ممثلاً من مجموع ممثلي بغداد البالغ عددهم ٨٠ ممثلاً إضافة هذا الشرط إلى المضبطة[96]، وحدث مثل هذا في الموصل.[97] وأصدر الشيخ محمد مهدي الخالصي فتوى ببيعه فيصل بشرط أن يكوم ملكاً (مقيداً بمجلس نيابي ومنقطعاً عن سلطة الغير مستقلاً عنه بالنهي والأمر).[98]

إن شرط الثلاثة أشهر هو المدة التي كان قد وعد بها المندوب السامي لانعقاد المجلس التأسيسي في مراسلاته مع رئيس الحكومة المؤقتة عبدالرحمن النقيب بشأن ترشيح الأمير فيصل ملكاً على العراق، ولكن المندوب السامي وقف ضد إضافة هذا الشرط إلى صيغة المضبطة الرسمية. ومع ذلك فقد أكدت الصحف العراقية أثناء عملية التصويت

---

(93) Ireland , op.cit. , P332.

(94) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، صيدا ١٩٥٢، ج١،ص ٤٧. وسأرمز له (الحسني، الوزارات).

(95) Intelligence Reports , 15th July and 1st August , 1921 , nos 17 , 18 , Paras. 11 , 18. In : F.O. 371 , 6353/ E0161 , E10162.(P.R.O.) العراق، ٢٩ تموز ١٩٢١.

(96) Ireland , op.cit., P.333.

(97) From Divisional Advisor , Musil , to the High Commissioner, Baghdad , 22nd August , 1921 (Memo.) no 4426. In : C.O. 730 , 4/46071.(P.R.O.)

(98) العراق، ١٦ تموز ١٩٢١ ؛ لسان العرب، ١٨ تموز ١٩٢١.

وبعدها على مطلب الحركة الوطنية. فقد كتبت جريدة الفلاح في ١٩ تموز ١٩٢١ قائلة إن الشعب :

> ((ما جمع على البيعة لسمو الأمير إلا لأنه يتقن قضيته على يده البيضاء وأنه سيقوم بواجبها، فيكون ملكاً دستورياً عادلاً، ويكون أول مشروع يباشره هو المبادرة إلى أمر الانتخاب وتأليف المجلس التأسيسي بكل سرعة.. هذه هي البغية الأولى التي لا تزال كامنة بين جوانح المفكرين من أبنائها، فلا يطمئن لها قرار حتى ترى أنها مشغوله بانتقاء ذوي الكفاءة من أبنائها لمؤتمرها الذي سينوب عنها ويدافع عن حقوقها.))[99]

وفي ٢٨ تموز كتبت الجريدة نفسها تقول :

> ((الشعب احتاط واشترط في بيعته أن تكون الحكومة دستورية نيابية وأن أول عمل يباشره الملك المتوج هو انتخاب المؤتمر حسب رغائب الأمة وطبق آرائها.. ونحن نعتقد أن الشعب أصاب في صنيعه هذا وقام بواجب من وجبات مصلحته)).[100]

وفي ٩ آب ١٩٢١ استعرضت جريدة دجلة تاريخ المؤتمر العام ووعود الأنكليز وما مر به من أدوار،وقالت أنها تأمل أن تتحقق هذه الوعود وكتبت الجريدة نفسها في اليوم التالي مرحبة بإجماع الشعب العراقي على انتخاب فيصل على عرش البلاد وطالبت الملك فيصل أن تكون باكورة أعماله وأولها هي جمع المجلس التأسيسي باعتباره مطلباً من مطالب الشعب.[101]

---

(99) الفلاح، ١٩ تموز ١٩٢١.

(100) الفلاح، ٢٨ تموز ١٩٢١.

(101) دجلة، ٩ آب ١٩٢١.

أسفرت نتيجة التصويت العام عن حوالي ٩٧% لصالح الأمير فيصل[102]، وأقيمت حفلة التتويج في ٢٣ آب ١٩٢١ في ساحة الديوان الحكومي العثماني (القشلة)، وفيها قرئ منشور المندوب السامي البريطاني برسي كوكس وبحضوره وحضور رئيس الحكومة العراقية المؤقتة عبد الرحمن النقيب، بإعلان نتيجة التصويت وتنصيب فيصل بن الحسين ملكاً على العراق واختتم الملك فيصل خطابه بهذه المناسبة بتأكيد الوعد بانتخاب وانعقاد المجلس التأسيسي حيث قال :

((إن أول عمل أقوم به هو مباشرة الانتخاب وجمع المجلس التأسيسي، ولتعلم الأمة أن مجلسها هذا هو الذي سيضع بمشورتي دستور استقلالها على قواعد الحكومات السياسية الدمقراطية، ويعني أسس حياتها السياسية والاجتماعية، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى ويقرر حرية الأديان والعبادات بشرط أن لا تخل بالأمن و الأخلاق العمومية، ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الأجانب ومصالحها وتمنع كل تعرض بالدين والجنس واللغة وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الأجنبية))[103].

وفي يوم التتويج قدمت الحكومة العراقية المؤقتة استقالتها، وفي ١٠ أيلول صدرت الإدارة الملكية بتكليف عبدا لرحمن النقيب بتشكيل أول وزارة عراقية[104] في العهد الملكي كخطوة على طريق قيام الدولة العراقية الحديثة.

(102) العراق، ٢٣ تموز ١٩٢١. منشور المندوب السامي البريطاني بإعلان فيصل ملكاً على العراق.

(103) العراق، ٢٣ آب ١٩٢١ ؛ الفلاح، ٢٣ آب ١٩٢١.

From Cox, Baghdad , to Colonial Office , 25 August , 1921 (Tel.). No. 422. In : F.O. 371 , 6372/E9854.(P.R.O.)

(104) British Report , 1920-1922, P. 16. ; Special Report by H. M. G. in the United King dam of Great Britain and Northern Ireland , to the Council of the league of Nations on the progress o Iraq during the Period 1920-1931, PP. 14-15. Later (British Special Report).

إن أهم ما يلاحظ في خطاب التتويج،هو أن الملك فيصل قد أشار ولأول مرة إلى عقد معاهدة مع بريطانيا سيقوم المجلس التأسيسي بمصادقتها. وتلك قضية جديدة برزت على السطح وشكلت عقبة رئيسة في طريق انتخاب وانعقاد ومناقشات المجلس التأسيسي العراقي.

٥- أزمة المعاهدة العراقية – البريطانية لعام ١٩٢٢:

كانت الخطوة الأولى للحكومة العراقية الجديدة هي مناقشة مسودة المعاهدة العراقية – البريطانية. وكان للبريطانيين والعراقيين وجهتي نظر مختلفتين بشأنها، فالبريطانيون أرادوها وسيلة لتنفيذ تعهداتهم الانتدابية في العراق ولضمان مصالحهم فيه وذلك من خلال إعادة صياغة بنود الانتداب بشكل معاهدة بينهم وبين العراقيين [105].

بمعنى أن المعاهدة لن تكون بديلاً عن الانتداب وإنما ستتضمن بنوده، بينما أراد العراقيون والملك فيصل الأول من المعاهدة أن تنهي الانتداب البغيض و تحقق استقلال العراق. [106]

إن هذا الخلاف الجذري في وجهتي النظر قد سبب إطالة مناقشات المعاهدة إلى يوم ٢٥ حزيران ١٩٢٢، عندما قبل مجلس الوزراء العراقي المعاهدة تحت ضغط الحكومة البريطانية، بالرغم من المعارضة الشديدة لها من قبل العراقيين [107]، وقد استقال وزير التجارة جعفر أبو التمن وهو أحد أقطاب الحركة الوطنية احتجاجاً على قبول

(105) From Cox, Baghdad , to king Faisal , 21st March , 1922 (Letter) File no. 29. In : National library, Baghdad ; From Churchill , London , to Cox, April 6th , 1922 (Tel.-Personal and Private). In: F.0371,7770/E3710, From Cox, Baghdad , to king faisal , 7th may 1922 (Letter) , In: C.O. 730 , 21 /24557 (P.R.O.) ; British Special Report , P.15.

(106) لسان العرب، ٢٤ شباط ١٩٢٢ ؛ الاستقلال، ٢٢، ٢٤ مايس ١٩٢٢.

From Cox, Baghdad , to the Colonial Office , 31st march 1922 (Tel.-Secret)no.182. In : F.O. 371, 7770/E3613(P.R.O.) ; Ireland , op. cit. , P.338-351.

(107) الحسني، العراق السياسي، ج٢، ص١٧.

British Report, April 1922-march 1923 , PP. 13-14 ; Bargoyne , Bell Papers , PP. 275-278.

المعاهدة[108]. أما عن الملك فيصل الذي كان متعاطفاً مع الحركة الوطنية المعارضة للانتداب، وعلى اتصال مستمر بها فقد رفض التصديق على قرار مجلس الوزراء بقبول المعاهدة متذرعاً بأن قبوله للمعاهدة سيؤدي إلى رفض المجلس التأسيسي المنتخب له وللمعاهدة.[109]

إن قرار مجلس الوزراء بقبول المعاهدة، كان يعني ضرورة إجراء انتخابات المجلس التأسيسي لإعطاء قراره النهائي بالمعاهدة، ولكن الحركة الوطنية المعارضة للانتداب والمطالبة بعقد المجلس التأسيسي قد غيرت رأيها الآن، فقد وجدت أنه سيكون من الصعب إجراء انتخابات حرة من دون تدخل السلطة البريطانية، وبوجود حكومة عراقية خاضعة لها. ولذلك بدأت الحركة الوطنية تدعوا إلى تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي. وبناء على ذلك عقد اجتماع في النجف يوم ٢٧ تموز ١٩٢٢ وصدر عن الاجتماع بيان طالب بإقالة الوزارة وهدد بمقاطعة الانتخابات إذا استمرت الحالة السياسية في العراق على ما هي عليه.[110] وفي بغداد وزعت عريضة للتوقيع عليها مرفوعة إلى الملك فيصل أوضحت أن هناك تصميم للحصول على الاستقلال التام ورفض المعاهدة ومقاومة إجراء الانتخابات[111]، التي نشر نظامها المؤقت في مايس ١٩٢٢ [112].

تمسك الملك فيصل الأول بموقفه الرافض لمشروع المعاهدة الانتدابية وتوترت العلاقة بينه وبين المندوب السامي البريطاني برسي كوكس، فبعد يوم واحد من اجتماع النجف كتب كوكس إلى وزير المستعمرات تشرشل موضحاً وجهة نظر الملك فيصل، التي

---

(108) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت ١٩٧٨، ج١. ص ص ١٠٣-١٠٤.

(109) From Cox, Baghdad , to the Colonial Office , 31st March , 1922 (Tel.) no. 258. In: F.O. 371, 7770/E3613 (P.R.O.) ; Burgoyne , Bell Papers , PP.278 , 285 ; Ireland , op.cit., P. 355 ; British Report. 1922-1923 P.14.

(110) المفيد، جريدة، ٨ آب ١٩٢٢. British Report , 1922 - 1923 , P.16.

(111) British Report , 1922-1923, P.16.

(112) جميع الصحف البغدادية الصادرة يومي ٢، ٣ مايس ١٩٢. British Report , 1922-1923 P.7.

فيما يبدو أنها كانت جزءً من ضغط الملك فيصل على البريطانيين لتنفيذ مطالبه التي هي مطالب الحركة الوطنية. فقد كتب كوكس يوم ٢٨تموز إلى تشرشل قائلاً :

((لقد طلب مني الملك فيصل عرض وجهات نظره التالية إليكم:

إنه شخصياً وبصراحة كان وما زال في الأساس معارضاً لنظام الانتداب. أنه الآن يخشى،فيما إذا وقع وحكومته المعاهدة بدون تحفظ صريح ومسجل، أن تذهب بريطانيا بالمعاهدة إلى عصبة الأمم وتقول (هذا هو الانتداب كما صيغ أصلاً،ولكنه على شكل معاهدة نقترح أن نستمر بالانتداب في ضوئها، وأن العراق قد قبل هذا الوضع ونطلب منكم تصديق الوثيقتين) وبذلك سيمنع العراق من تحرير نفسه من الانتداب إلى أجل غير محدد. في نظره [أي الملك] أنه إذا شارك والحكومة العراقية في الإجراءات التي ستجعل العراق مقيداً بالأغلال، فإن البلد سينقلب عليه وعلى حكومته مباشرة. إن العراق في الوقت الحاضر محاط بالأعداء والجيران المستائين،فإذا لم يكن الشعب واثقاً من نفسه ومتحداً وإذا لم يكن تفاهم هذا الشعب مع بريطانيا مبنياً على الصراحة والكمال فإن البلد لن يرى الاستقرار وعندها لن يكون هناك مفر من كارثة محققة. إنه يعتقد اعتقاداً راسخاً أنه بوساطة صيغة أو قرار من مجلس الوزراء أو بيان من حكومة صاحب الجلالة يجب أن يوضح للشعب العراقي أن توقيع المعاهدة لن يغلق بوجوههم باب التخلص من نظام الانتداب وأنهم بالتزامهم ببنودها سيتمكنون من التخلص من الانتداب بوساطة الطرق الدستورية.

إن الملك يشعر بأن إنكار هذا الحق على الشعب العراقي سيؤدي بالمعاهدة،إذا وقعت، إلى الفشل، لذلك فإنه يطلب التأني وطول البال في معالجة وضع العراق، بل والعالم العربي كله،وذلك بجعل قضية العراق قضيتهم والطلب من عصبة الأمم عند تقديم المعاهدة عدم المصادقة عليها كوسيلة وجزء من الانتداب بل كبديل عنه تماماً))

وعلق برسي كوكس قائلاً أن فيصل يعتقد أنه بهذه الطريقة يمكنه إيقاف الهياج القائم ضد الانتداب في البلاد. وأن فيصل قال في النهاية :

((إنه يجب أن يعلن بصراحة وإلى الأبد أنه وهؤلاء الذين يشاركونه تفكيره سيستمرون في كل زمان ومكان يطالبون بإلغاء الانتداب بالطرق المشروعة)). [113]

من الملاحظ أن الملك فيصل الأول قد استخدم في التعبير عن آرائه ومبادئه أسلوب التشكيك بسياسة بريطانيا في العراق وسلامة نياتها،وكذلك التهديد غير المباشر،انطلاقاً من مبدأ لا يتهاون فيه وهو رفض الانتداب وأية معاهدة ترتبط به. فهو قد شكك بسياستها من خلال إفهام البريطانيين بصراحة أنهم لا يترددون،كما هو يعرف،باستخدام طريقة (الوجهين) أي الاتفاق مع العراقيين على شيء معين، ونقض ذلك الاتفاق حالما يلتفتون إلى جهة أخرى هي عصبة الأمم مما يعيق استقلال العراق وإلغاء الانتداب، بمعنى عدم وجود تعامل بريطاني مبني على الصراحة. ولا شك أن فيصل في سياسته هذه قد وضع أمامه الموقف البريطاني من حكومته العربية في دمشق عندما وقفوا معه في البداية، ثم أداروا له ظهورهم وتركوه لقمة سائغة للفرنسيين حالما بدأوا بتطبيق بنود الانتداب التي أقرها مؤتمر سان ريمو في ضوء اتفاقية سايكس – بيكو.

(113) From Acting High Commissioner, July 1927, (Letter- Secret) no. S.O. 1918. In: C.O. 730, 123/40465. (P.R.O.)

وفي ضوء هذا التشكيك ذكّر فيصل البريطانيين أن عليهم أن يدرسوا موقفهم جيداً ليس في العراق فقط وإنما في الوطن العربي أيضاً لأن العراق جزءً منه. إن هذه الاتجاهات القومية عند فيصل،ومحاولته فيما بعد فرض التجنيد الإلزامي في العراق عام ١٩٢٧، قد جعلت البريطانيين يعتقدون أنه يريد تكوين دولة عربية، أطلقوا عليها " أحلام فيصل التوسعية لتأسيس الامبريالية العربية " [114].

إن استخدام التشكيك والتهديد في آن واحد هو وسيلة ذكية لزعزعة ثبات الطرف المقابل، لهذا نجد أن فيصل قد هدد البريطانيين بالهياج القائم في البلاد ضد المعاهدة،والذي يمكنه السيطرة عليه إذا ما تم تنفيذ مطالبه والعراقيين، ولكن تصديق المعاهدة كما هي عليه سيؤدي إلى كارثة محققه في البلاد حسب تعبيره. إنه بهذا يذكر البريطانيين بالمتاعب والانكسارات التي وقعت لهم قبل عامين خلال ثورة العشرين، وهو أيضاً يبين لهم أن القوى التي تسانده في مطالبه هي قوى مؤثرة لا يمكن تجاهلها.

لقد وصل الحوار بين كوكس وفيصل إلى طريق مسدود، وتزعزعت ثقة كوكس به، ولهذا وصف الحالة إلى وزارة المستعمرات بالقول:

((أنها مليئة بالصعوبات والتي سببها سلوك الملك الذي نحن نصبناه.. إن التكتيكات التي يستعملها في السعي وراء هذه الأهداف هي بلا شك غير مخلصة وغير مستقيمة، وأنه من الصعوبة أن نثق به. أن الملك يقول أن الأمل الوحيد للخروج من الأزمة الحالية هو أن نجد نحن حلاً لها. ولكن حتى إذا وجدنا الحل فإنني واثق أنه سيبدأ فصلاً جديداً في لعبته)) [115].

(114) From Bourdillon, The Acting High Commissioner. Baghdad , to the Middle East Dept, C.O. London 28th July 1927 (letter – Secret) no. S.O. 16. In : C.O. 730. 124/40465.(P.R.O.)
(115) From High Commissioner, Cox, to Colonial Office, 29th July, 1927, (Tel.- Secret and Personal) in : C.O.730. 34/ 45078, and F.O.371,7771/E 92. (P.R.O.)

وعليه اقترح كوكس سفره وفيصل إلى لندن للوصول إلى اتفاق [116]. وقد استحسن تشرتشل الفكرة وحدد فترة الأسابيع الثلاثة الأولى من أيلول لإجراء الزيارة خلالها[117]، إلا أن فيصل رفض الخروج من العراق خلال هذه المرحلة الحاسمة وأثار الشكوك حول هذا المقترح بقوله للمندوب السامي أنه " يشك بأنه سيطلب منه أن يستقيل إذا سافر إلى بريطانيا ". ولذلك وضع شروطاً لموافقته على الزيارة وهي تقديم بريطانيا ضمانات بتنفيذ مطالبه حول الانتداب،وأن يسمح له بالإعلان قبل مغادرته إنكلترا، أن بريطانيا قد تنازلت عن موقفها من موضوع إنعتاق العراق من الانتداب، وبأنه عائد إلى العراق لوضع الترتيبات الخاصة بتنفيذ هذا القرار [118].

لم يكن فيصل يريد الوصول إلى الطريق المغلق مع بريطانيا، لأنه أساساً كان يريد المعاهدة،وهو الذي اقترحها [119]، لكنه كان يرفض أن يكون الانتداب بصيغة معاهدة، وتلك نقطة الخلاف الجوهرية مع بريطانيا. وعليه فإن هذه الحالة قد قادته إلى طرح البدائل لإيجاد مخرج للأزمة دون التفريط بموقفه المبدئي في رفض الانتداب. وكان البديل هو اقتراحه إحالة القضية إلى المجلس التأسيسي الذي طالب العراقيون به من قبل [120]، وكان هذا يعني إجراء الانتخابات التي ستأتي بأعضاء معارضين للانتداب والمعاهدة ما دامت الأجواء السياسية في البلاد مشحونة ضد بريطانيا، وما دام الملك وأنصاره يدفعون بهذا الاتجاه.

(116) Ibid ,.
(117) From Churchill, to high Commissioner, 3rd August. 1922 (Tel. Personal and Secret) in : C.o.730, 34/45078 and F.O. 371, 7771/E9258.(P.R.O.)
(118)From H.C. Cox, to C.O., August 10th , 1922 (Tel. Secret and Personal). In: C.O.730,34/45078 ,P.R.O.
(119) From Churchill , to H.C., Cox, August 19th , 1922 In Tel, (Private and Personal): C.O. 730,34/45078 and.F.O.371.7771,E9258.
(120) طالب به المندوبون الخمسة عشر من بغداد ووفود الألوية التي أيدت مطلب بغداد. انظر جريدة العراق، ٣ حزيران ١٩٢٠ ؛ محمد مهدي البصير، تاريخ القضية العراقية، بغداد ١٩٢٤، ج١، ص ص ١٦٢-١٧٢.
Arnold Wilson , Loyalties Mesopotamia , London ,1936, Vol.2, PP.255-256.

وجد المندوب السامي في تنفيذ هذا المقترح خطورة كبيرة على المصالح البريطانية لأنه كان يعتقد أن إجراء الانتخابات أمر مستحيل إذا تمت على أساس مساندة فيصل للعناصر المعادية للانتداب ومساندة السلطة البريطانية لمن أسموهم بالمعتدلين، أي مؤيدي المعاهدة. لأن ذلك سيؤدي في تقديره إلى ثورة مسلحة في البلاد لا تكون لها نهاية[121]. ومع ذلك فقد أظهر المندوب السامي بعض المرونة عندما اشترط لموافقته على المقترح عدم تدخل الملك في الانتخابات، وقد جاءت موافقة الملك مشروطة أيضاً،كما يظهر من برقية كوكس إلى وزارة المستعمرات البريطانية، حيث ذكر أن الملك قد أعطى كلمة شرف بحضور كورنواليس بأنه إذا وقف الانكليز جانباً خلال الانتخابات ولم يتدخلوا فيها، فإنه سيقوم بالشيء نفسه تماماً، ولن يتخذ أي موقف يراد به التأثير على الشعب في موقفه من المعاهدة. وأكد المندوب السامي البريطاني أنه يدرك جيداً أهمية ضرورة قبول قرار المجلس التأسيسي سواءً أكان في صالح الشروط البريطانية أم ضدها، وأنه إذا قبل المجلس التأسيس بالمعاهدة مع الانتداب، فإنه سيعمل بإخلاص في ضوء قرار المجلس. [122]

لقد وجد المندوب السامي أن معالجة الموضوع بهذه الطريقة هو الحل الذي يؤدي إلى ما أسماه (الصلح مع الرأي العام والإسلام) وستسهل موقف بريطانيا والملك أيضاً، لأنها في تقديره ستأخذ المبادرة ممن أسماهم بالمتطرفين، أي معارضي المعاهدة والانتداب، وتجبر كل الأطراف على اتخاذ موقف واحد وأضاف في برقيته الخاصة بهذا الموضوع :

> " وفي حالة التصويت لصالح الشروط التي قدمناها وهو ما أتوقعه بثقة،فإنها ستمكننا من التكاتف مع الشعب العراقي وفق شروط راسخة للصداقة. فإذا كان هذا الحل مستساغاً من قبل حكومة صاحب الجلالة فإنني أحث بشدة بأن ينفذ حالاً، لأن الوضع هنا يتدهور يوماً بعد يوم. إن المتطرفين يسعون لجعل

(121) From H.C. Cox, to C.O (Tel.), August 10th , 1922, Tel. no. 555. In : C.O. 730 , 34/45078. and F.O.371, 7771/E9258. (P.R.O.)
(122) Ibid.,.

الناس يؤمنون أن المعاهدة والانتداب سيفرضان عليهم بالقوة، ويقنعوهم بأن الشيء الوحيد الذي يمنع فرضهما هو الانتفاضة المنظمة".[123]

ولكي يحتوي المندوب السامي الرأي العام العراقي لصالح الموقف المعتدل، حسب تعبيره، فقد اقترح أن توافق الحكومة البريطانية أيضاً على إصدار إعلان رسمي إلى الشعب العراقي تنشر معه المعاهدة، توضح فيه الصعوبات الدولية التي تواجهها بريطانيا بشأن الانتداب،وتؤكد الفرق الكبير بين ما تم التوصل إليه في المعاهدة لمصلحة العراق. وبين الترتيبات التي وضعت في البداية بشأن الانتداب. وأن يعلن للشعب العراقي أن هذه هي أفضل الشروط لان بريطانيا لا تقرر لوحدها الأمور، وهي ترغب في البقاء والمساعدة وأن انتخابات المجلس التأسيسي ستجري قريباً دون أن يتدخل فيها أي موظف بريطاني. وفي حالة عدم قبول أكثرية المجلس هذه الترتيبات فإن انسحاب بريطانيا من العراق سيبدأ حالاً، لأنها لا تريد إكراه الشعب العراقي على قبول مساعدتها، إلا أنه على الشعب العراقي أن يعرف أن هذه الشروط هي أفضل من الفوضى التي ستظهر نتيجة رحيل بريطانيا عن العراق.[124]

لم يكن تشرتشل يؤمن بالتعامل مع مثل هذه المواقف بالمرونة والتنازل سريعاً أمام الخصم، ولهذا خاطب المندوب السامي قائلاً " آمل أن لا تكون همتك قد أثبطت أو تعبت من هذه اللعبة الطوية "[125]، وألحى باللائمة على المندوب السامي والملك فيصل على وصولهما لهذا الموقف حين قال :

" الاقتراح بأن فيصل يجب أن يأتي إلينا كان اقتراحك أنت وليس نحن. لا يمكن بأية حال من الأحوال إعطاء فيصل العهد الذي

---

(123) Ibid.,.
(124) Ibid.,.
(125) From Churchill , to Cox, (Tel.) August 19th , 1922 ,(Private and Personal). In C.O.730, 34/45078. and F.O. 371 , 7771, E9258.(P.R.O.)

يطلبه. كذلك فإن المعاهدة كانت اقتراحاً من فيصل وليس من عندنا. أنه من واجبه هو أن يقترح طرقاً للتخلص من الورطة التي خلقها. في الوقت نفسه ونظراً لموقف الملك فإنني أوافق على إحالة موضوع عرض مسألة بقائنا في العراق على مجلس تأسيسي، إلى الوزارة البريطانية التي ستجتمع في أوائل أيلول. أرجوا أن تبلغ الملك بفحوى هذه الرسالة "[126].

لقد استغرق جواب تشرشل هذا أكثر من خمسة أيام لأنه كان في فرنسا عند إرسال كوكس مقترحاته (١١ – ١٦آب) وخلال الأيام الخمسة حدثت تطورات جعلت كوكس يغير من موقفه المرن قبل وصول جواب تشرتشل إليه يوم ١٩آب. ففي يوم ٩ آب ١٩٢٢ طلب مجلس الوزراء من الملك مؤازرة الوزارة[127]، بعد أن استقال جعفر أبو التمن وزير التجارة احتجاجاً على إقرار الوزارة نصوص المعاهدة في جلسة ٢٥ حزيران[128]، والتي صاحبها تحرك جماهيري نشط ضد المعاهدة والانتداب[129]، خصوصاً بعد أن نشرت الصحف العراقية تصريح تشرتشل في مجلس العموم البريطاني بأن الملك فيصل وحكومته لم يبلغا المندوب السامي البريطاني في العراق عن رفض الشعب العراقي للانتداب[130]، دفع العديد من القادة الوطنيين إلى إرسال برقيات إلى الملك فيصل ومقابلته يوضحون فيها موقف الشعب العراقي المعارض للانتداب.[131] وقد أدى ذلك إلى استقالة وزير الداخلية توفيق الخالدي ومطالبته الوزارة مفاتحة الملك

---

(126) Ibid.,.
(127) قرارات مجلس الوزراء الصادرة في تموز. آب، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول ١٩٢٢، سري خاص بالحكومة العراقية فقط ؛ بغداد ١٩٢٩، ص ص ٤٤-٤٥.
(128) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، بيروت ١٩٧٨،ج ١، ص ١٠٣-١٠٤.
(129) جريدة المفيد، ٨ آب ١٩٢٢ ؛ البصير، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٤٢٣-٤٢٤.
(130) الاستقلال، ٢٨ مايس ١٩٢٢.
(131) الاستقلال، ٤ شوال ١٣٤٠هـ (٣١ مايس ١٩٢٢) ؛ العراق، ٣١ أيار ١٩٢٢ ؛ المفيد، ١ حزيران١٩٢٢.

لاتخاذ موقف موحد مؤازر للوزارة أمام الضغط الجماهيري [132] إلا أن جواب الملك فيصل يوم ١٤ آب على هذا القرار أقنع الوزارة بعدم استعداد فيصل لمساندتهم بشأن المعاهدة فاستقال جميع الوزراء في اليوم نفسه، وكتب النقيب بذلك إلى الملك طالباً منه منح وزرائه الثقة، لكن فيصل رفض الاستجابة لنداء النقيب وطلب منه الاستمرار في إدارة الحكومة وكالة لحين تشكيل الوزارة الجديدة.[133]

لقد تحدى الملك فيصل بهذا الموقف سلطة الانتداب البريطاني، ووجه لها ضربة قوية رغم أن المندوب السامي قد طلب منه الوقوف إلى جانب الوزارة، وأكد له ضرورة بقاء النقيب في الحكم لحين تصديق المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي، كما ذكّره أنه بمحاولته التخلص من النقيب فإن هذا يعني التصرف بطريقة تعود بالفائدة على المعارضة. وقد فسر المندوب السامي موقف الملك بالقول إن المتطرفين قد أدركوا أن بقاء النقيب في الحكم سيقضي على كل أمل لهم في السيطرة على الانتخابات المقبلة وعلى التعيينات الوظيفية في الألوية، ولذلك بدأ الملك بالتشكي من عدم فائدة الوزراء،وأعرب للمندوب السامي عن رغبته في إخراج النقيب من الوزارة وعندما أرسل النقيب إلى الملك حول استقالة الوزراء، قابل المندوب السامي كوكس فيصل وحثه على إجابة النقيب بأنه لم يكن يقصد عدم ثقته بمجلس الوزراء، وأنه يؤيد عدم قبول النقيب استقالات الوزراء، وطلب منه أن يقول للوزارة أنه (أي الملك) يأمل بأن يستمروا في أعمالهم الوزارية وسيكون مسروراً للتباحث مع لجنة تشكل منهم لغرض رسم خطوط سياسة الحكومة بشكل أكثر تحديداً. لكن فيصل لم يستجب لجميع مطالب المندوب السامي وفرض على النقيب استقالة وزارته [134].

(132) قرارات مجلس الوزراء، المصدر السابق.

(133) الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص ص ١٠٩-١١١.

(134) From H.C. Cox, to C.O. , August 23th 1922 (Tel.), no 594. In : C.O. 730,34/42371. (P.R.O.)

من جانب آخر رحب الوطنيون بسقوط الوزارة، واعتبروه دليلاً على فشل سياستها المؤيدة للانتداب وأخذوا يجاهرون بأن عناصر الوزارة القادمة ستكون من المعارضة، وأن الانتداب سوف يلغى. ووزعت المنشورات التي أكدت رفض الانتداب والمطالبة بإطلاق حرية الصحافة والاجتماعات وتأخير انتخاب المجلس التأسيسي لحين توفر الضمانات الكافية لإجرائها بحرية تامة ودون تدخل أو تزوير من أي جهة كانت [135]. وقد صاحب هذا التحرك تصاعد التظاهرات والاحتجاجات خارج العاصمة. ويقدم التقرير البريطاني السنوي المرفوع إلى عصبة الأمم وضعاً لحالة الألوية فيقول أنه كان وضعاً ينذر بنشوب ثورة لا مفر منها مماثلة لثورة العشرين.[136]

بناءً على هذا فإن قناعات كوكس بالتفاهم مع فيصل قد زالت تماماً بل أنه أصبح مقتنعاً أن فيصل وراء هذا الهياج الجماهيري والمنشورات التي وزعت،ولما كانت تلك المنشورات تطالب بتأخير انتخابات المجلس التأسيسي لحين ضمان الأجواء المناسبة لإجرائها بحرية ودون تزوير، فإن هذا يعني أنه ما زال لا يثق بوعود البريطانيين والتزاماتهم التي أخبره بها المندوب السامي والخاصة بالتعهد بعدم تدخلهم بالانتخابات. كما أن المندوب السامي قد فهم جيداً أن الملك يلعب بالورقة التي تلغي سلطة بريطانيا وتعزز من سلطته وسلطة القوى المعارضة للانتداب، وهو ما زال يراهن عليها دون شك. لذلك أبرق يوم ١٦ آب إلى وزارة المستعمرات قائلاً بأنه بإيعاز من الملك فيصل قد وزعت منشورات ورسائل إلى الصحف تطلب بإلغاء الانتداب ورفض المعاهدة وإسقاط الوزارة التي وقعتها ونقل إدارة شئون العراق إلى وزارة الخارجية البريطانية بدلاً من وزارة المستعمرات. وأضاف كوكس في برقيته هذه أن مسودة المعاهدة غير المعلنة قد وزعت من قبل الملك على (المتطرفين) لغرض انتقادها بشدة. ولذلك فإنه يرى ضرورة

(135) British Colonial Office , Report on Iraq Administration, April 1922, March ,1923, London 1924, P. 17.

(136) المفيد، ١٩ آب ١٩٢٢. Ibid.,. P. 17.

اتخاذ إجراءات قسرية حازمة لإيقاف تدهور الموقف، وأن هذه الإجراءات يجب أن يتخذها المندوب السامي والقوات البريطانية، وليس الملك والحكومة العراقية.[137]

وفي اليوم نفسه قابل كوكس الملك فيصل وقال له أن البيانات المعادية كانت موقعة من قبل أشخاص معروف عنهم أنهم تحت تأثيره وأن من السهل عليه أن يبقيهم هادئين لبضعة أيام بانتظار قرار من لندن حول إيجاد حل للأزمة [138]. وكانت وزارة المستعمرات قد أجابته (في اليوم نفسه أيضاً) على برقيته الأخيرة إليهم أن عليه الانتظار لخمسة أو ستة أيام لحين عودة تشرتشل من فرنسا. ومع ذلك فقد تساءلت الوزارة عن مدى إدراك الملك فيصل لخطورة تأخير توقيع المعاهدة،وتقديرات المندوب السامي حول نتائج استمرار النظام غير المستقر إذا لم ينفع توجيه إنذار لفيصل [139]، فأجابهم كوكس أن فيصل يريد توقيع المعاهدة شرط أن يسمح للحكومة العراقية بأن تعلن مع المعاهدة قراراً بإلغاء الانتداب، وأن لا تمنع الحكومة البريطانية العراق من الاستمرار في الدعاية والوقوف ضد الانتداب. وأضاف أنه في حالة موافقة الحكومة البريطانية على ذلك فإنه سيطلب إعفاءه من منصبه احتجاجاً. وأوضح أن توجيه إنذار لفيصل خارج عن الصدد لأنه سيؤدي فقط إلى أن فيصل سيضحي بنفسه مما يقدم للمتطرفين حافزاً جديداً، وأن الإنذار الوحيد الذي يمكن أن يكون نافعاً هو ما اقترحه في برقيته المرقمة ٥٥ في ١٠ آب بتوجيه إنذار إلى الشعب العراقي لأن التوتر قد وصل إلى مرحلة الانفجار وعليه لا يمكن تأجيل المعاهدة والاستمرار على الوضع الحالي وقدم خيار آخر هو :

" الحل الآخر الممكن تصوره هو أنه يجب أن نعلن بشكل عام أن الملك فيصل لم يتمكن من إقناعنا، وأننا لسنا مستعدين منذ الآن تفسير الانتداب على شكل معاهدة وعليه فإننا سنعود إلى نظام

(137)From H.C. Cox, to C.O., 16th August , 1922, (Tel) Secret and Personal. no. 574. In : C.O. 730,34/45078 and F.O. 371.7771/E9258.(P.R.O.)

(138) From H.C. Cox, to C.O. 17th August 1922, (Tel). no 576. In. C.O.371,7771/E9258.

(139) From C.O., to H.C Cox, 16th August 1922, (Tel). no. 4 (Tel. Private and Personal) no.4, In C.O.730,34/45078.(P.R.O.)

الحكومة المؤقتة الذي كان قائماً قبل تتويج فيصل حتى نصل إلى اتفاق وسلام مع تركيا. إن ذلك سيضمن إزاحة فيصل وبعض أعوانه من الساحة ".[140]

اتفق تشرتشل هذه المرة مع كوكس وطلب منه إبلاغ فيصل أن قراراً من الوزارة البريطانية سيتخذ في بداية أيلول، وأنه سيرسل إلى فيصل شخصياً باسم الوزارة حول الموضوع. وفي الوقت نفسه فإنه، أي فيصل، يتحمل كامل المسئولية في منع حدوث أي عنف تكون نتائجه مفجعة للعراق.[141]

لم يتزحزح فيصل عن موقفه رغم كل هذه التهديدات والانذارات وقد أبرق كوكس يوم ٢٣ آب، وهو يوم الذكرى الأولى لتتويج الملك فيصل الأول،إلى تشرتشل شرح فيها جميع التطورات ولحين تاريخ البرقية، وأضاف بأن استقالة النقيب قد نشرت وأن فيصل " قد نجح في لعبته لصالح المتطرفين.. وسأبذل جهدي لرجوع النقيب لمنصبه".[142]

كان فيصل قد أرسل قبل يومين من حلول ذكرى التتويج رسالة إلى المندوب السامي طالب فيها البريطانيين اتباع خط سياسي واضح في العراق، وطلب منه أن يخبر الحكومة البريطانية أن هناك احتمالاً بنشوب ثورة في البلاد نتيجة الوضع الحالي، وعليه أما أن يتحمل المندوب السامي المسؤولية، أو أن تعطى له المسؤولية كاملة للحفاظ على الأمن مع الحرية الكاملة والمباشرة لإدارة شئون البلاد [143]. وهكذا وضع فيصل بريطانيا أمام خيارين يكون فيه الخيار الأرجح لصالحه بحكم الوضع العام، ويبدو أنه لم يتصور أن بريطانيا لا مانع لديها من تسلم المندوب السامي السلطة مباشرة.

(140) From H.C., Cox, to C.O.(Tel) 17th August 1922, Tel no. 567. In: C.O.730,34/45078. and F.O.371 7771,E9258.(P.R.O.)

(141) From Churchill , to Cox, (Tel.) 22ad.August 1922, no. Personal. In : C.O. 730,34/45078.(P.R.O.)

(142) From H.C., to C.O. (Tel.)23rd August , No.597.In. C.O. 730,34/423.(P.R.O.)

(143) رسالة من الملك فيصل إلى المندوب السامي بتاريخ ٢٠ آب ١٩٢٢. ملفة المعاهدة العراقية – الانكليزية، تسلسل ٢٩، ورقة رقم (٨٦)، ملفات البلاط الملكي. دار الكتب والوثائق – بغداد.

لقد نشر آيرلندا الرسالة أعلاه في كتابه (العراق، دراسة في تطوره السياسي) كما اقتبسها منه المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني [144]. إلا أن جواب كوكس على الرسالة لم يخرج من دائرة المندوب السامي ولم يصل فيصل بسبب أحداث يوم التتويج [145]، وهو اليوم الذي أرسلت فيه صيغة الجواب إلى وزارة المستعمرات للموافقة على إرسالها من قبل كوكس إلى فيصل. وكان تعليق كوكس على مطلب فيصل هو أنه أحد المطالب التي أعلنت حالياً في بيانات ومنشورات (المتطرفين) والتي تقول بإعطاء الحرية للملك فيصل لإدارة شئون البلاد، وعليه فإن تقديم فيصل لخيارين في الموضوع هو(مجرد خديعة لنا) حسب تعبير كوكس. واقترح على وزارة المستعمرات صيغة جواب تؤكد على أن تفسير الانتداب يجب أن يتم من خلال معاهدة، وأن هذه المعاهدة قد تأخر توقيعها بسبب عدم تمكن بريطانيا من الاستجابة لرغبات الملك الخاصة بإلغاء الانتداب، وأن القرار النهائي للحكومة البريطانية حول هذه المشكلة لن يكون إلا في أيلول القادم. أما عن المسؤولية فهي مشتركة بين الجانبين ولا يوجد مبرر لإحالة الموضوع إلى الحكومة البريطانية. ثم تبدأ صيغة الرسالة المقترحة بعد هذا بتوجيه اللوم والتهديد لفيصل على أساس أن تدهور الأوضاع في العراق يقع على عاتقه شخصياً، وأن خير وسيلة لتجاوز هذه الأزمة هي التشاور مع المندوب السامي حول الخطوات التي يجب أن تتخذ لحلها، وفيما إذا أهمل الملك هذا الاتجاه فإن المندوب السامي " مستعد بالتشاور مع قائد القوات المسلحة البريطانية في العراق لاتخاذ التدابير الضرورية للحد من حالة التدهور ". ولما كان العراق بدون حكومة بسبب استقالة وزارة النقيب فإن الترتيبات اللازمة قد اتخذت لقيام الطائرات بخفارات دورية [146].وهذا الإجراء الأخير يمثل في حد ذاته استعراضاً للقوة أمام تعنت فيصل ومعارضته.

(144) الحسني، الوزارات. ج١، ص ١١١ -١١٢.
(145) Phillip Willard Ireland , Iraq.A study In Political Development, London1937.
(146) From H.C., Cox, to C.O. 23rd August ,1922(Tel.) no. 594, in : C.O. 730 34/42371.(P.R.O.)

في الأسبوع الثاني من شهر آب ١٩٢٢، ووسط هذه الأزمة المتفجرة شكلت الحركة الوطنية المناهضة للانتداب (الحزب الوطني العراقي)، وأصبح جعفر أبو الثمن سكرتيراً له. كما تأسس (حزب النهضة) [147] بقيادة أمين الجرجفجي وعبد الرسول كبه [148]. وبالمقابل تشكل (الحزب الحر) برئاسة محمود ابن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب وضم أعضاءً مساندين للسياسة البريطانية [149].وهي أول ثلاث أحزاب علنية تشكل في العراق بعد تتويج الملك فيصل الأول ملكاً على العراق.

من جانب آخر حلت الذكرى الأولى لتتويج فيصل الأول، في ٢٣ آب، فنظم الحزب الوطني وحزب النهضة احتفالية بشكل تظاهره بالمناسبة أقيمت في ساحة البلاط الملكي، لتهنئة الملك ولتوضيح موقف الحركة الوطنية الجديد. وقد ألقى محمد مهدي البصير كلمة بحضور ممثل الملك [150]، استعرض فيها الخطيب الأسباب التي دعت إلى المطالبة بالمجلس التأسيسي في السنة الماضية، وإلى موقفهم الجديد بالمطالبة بتأجيل انتخابات المجلس التأسيسي وأسبابه. كما قدم ممثلوا كل من الحزبين رسالة إلى الملك نشرت في اليوم نفسه في جريدتهما،هاجم فيها الحزبان السياسة البريطانية في العراق وطالبا بإنهاء النفوذ البريطاني على الإدارة العراقية. وطالبا أيضاً تشكيل حكومة عراقية يكون أعضاؤها من الوطنيين الحقيقيين، وأن لا تكون هناك أية معاهدة أو مناقشات للمعاهدة ما لم ينعقد المجلس التأسيسي الذي يجب أن تجري انتخاباته بحرية تامة. [151]

(147) British Report , 1922-1923 , PP. 16-18.
(148) Intelligence Report , 1st , July, 1922 ,no. 13. In: C.O. 370,23/34943.(P.R.O.)
(149) British Report , 1922 – 1923, P. 16.
(150) From Cox, Baghdad , to the Colonial Office , 25th August , 1922 (Tel. Confidential) no. 597. In : C.O. 730,24/42741 ; British Report , 1922 – 1923 , PP. 18-19.
المفيد، ٢٥ آب ١٩٢٢،العراق، ٢٥ آب ١٩٢٢، البصير ؛ المصدر السابق، ج٢، ص ٤١٦.
أجرى الباحث مقابلة مع الدكتور محمد مهدي البصير في بيته بالوزيرية ببغداد يوم ٦ كانون الثاني ١٩٧١.
(151) المفيد، ٢٥ آب ١٩٢. وللإطلاع على تفاصيل اكثر انظر البصير، المصدر الـسابق، ج٢، ص ص ٤١٧-٤١٩.
British Report , 1922-1923 , PP. 18-19 ; Burgoyne , Bell papers, PP.292-293 ; Bell Letters Vol. 1 P.537.

وخلال الاحتفال حضر المندوب السامي البريطاني لتهنئة الملك فيصل بالمناسبة فتصاعد الهتافات المعادية للانتداب والمعاهدة، فأبرق برسي كوكس إلى تشرتشل يصف أحداث البلاط والهتافات المعادية التي استقبل بها.[152]

وفي يوم الاحتفال نفسه أعلن عن إصابة الملك فيصل بالزائدة الدودية ونقل إلى المستشفى لإجراء عملية جراحية له [153].

قام برسي كوكس ومستشار وزارة الداخلية كورنواليس بزيارة الملك فيصل في الصباح الباكر وقبل ساعتين من إجراء العملية، وأوضحا له كيف أنهم قد أصبحوا يسيرون في طريقين متقاطعين،وبناء على ذلك،فقد قال له كوكس إن أمامه خيارين وهما : إما أن يعلن انفصاله وعدم علاقته بمثيري الهياج والسير مع البريطانيين بشكل تام. أو أن يتحمل النتائج " والتي كما نرى، تعني نهاية عرشه " لأن " مثيري الفتنة من أعضاء حزبه قد اجتازوا الآن الحدود، وأنه إذا لم يتخذ إجراءاً حازماً ضدهم فإنه سيكون من المستحيل الحفاظ على الأمن العام في البلاد ". ثم طلب منه كوكس وكورنواليس إصدار الأوامر بإلقاء القبض على سبعة من قادة الحركة الوطنية المعارضة للمعاهدة الانتدابية. ويضيف كوكس في وصفه لموقف الملك تجاه هذه المطالب بالقول:

> **" لقد قضينا ساعة كاملة مع الملك نحاول إقناعه بأن هذه هي فرصته لينقذ نفسه وليتخلص من أيدي هؤلاء مثيري الهياج، لكننا وأقولها بكل أسف، فشلنا في إقناعه للقيام بذلك. لقد حاججنا فيصل بالقول إن مثل هذا الإجراء سيؤدي إلى ثورة في**

(152) From H.C.Cox, to C.O. 26th August, 1922, (Tel. Confidential) no 597. In C.O. 730,24/42741. (P.R.O.)

(153) From Cox, Baghdad , the Colonial Office , 25-26th August 1922 (Tels.) no. 598 , 604. In : F.O. 371, 7771/E9258(P.R.O.) ; British Report , 1922-1923 , P.19 ; Burgoyne , Bell Papers P.292 ; Stewart Erskine , king Faisal of Iraq , London , 1933 PP. 152 – 153.

> **البلاد ولن يؤدي النتيجة التي نرغبها، وأنه ليس مستعد لتحمل مسئولية ذلك على عاتقه ".[154]**

وأجريت العملية،ولم يبق في البلاد حاكماً سوى المندوب السامي البريطاني الذي تسلم السلطة بشكل رسمي لعدم وجود وزارة ولغياب الملك، فقام بقمع الحركة الوطنية واعتقل ونفى قادتها خارج العراق وعطلت الصحف المناوئة للانتداب وأغلق مقر الحزب الوطني العراقي. وكان من بين المعتقلين جعفر أبو التمن ومحمد مهدي البصير. كما قامت الطائرات البريطانية بقصف مناطق العشائر المناوئة للانتداب.[155]

إن رفض فيصل جميع التهديدات البريطانية، وغيابه في الوقت نفسه عن الساحة السياسية مع عدم وجود حكومة عراقية، كان يعني أن على بريطانيا معالجة الموقف. إن السؤال الذي يقفز إلى الذهن في ضوء هذه التطورات، هو هل أن بريطانيا والمندوب السامي نفسه كانوا جادين في مسألة خلع فيصل عن العراق ؟. إن الوثائق السرية البريطانية توضح أنه لم يكن هناك اتجاه للقيام بمثل هذا العمل، ولعل من أهم هذه الوثائق البرقيتين اللتين أرسلهما كوكس إلى تشرتشل خلال وجود فيصل في المستشفى قبل إجراء العملية الجراحية لفيصل بيوم واحد وبعدها بثلاثة أيام، فقد شرح كوكس في البرقية الأولى انطباعاته الشخصية عن فيصل وأسباب المشاكل التي قامت بينهما. فوصف فيصل بأنه :

> **" ذو أخلاق ساحرة في علاقاته مع الآخرين وهو لطيف ومضياف إلى آخر الحدود،لكنه إلى جانب ذلك لا يمتلك، كما يبد**

(154) From Cox, Baghdad , to Colonial Office, 26th August 1922, (Tel.) no.605. In : C.O. 730 ,24/ 42829.(P.R.O.)

(155) انظر البيان الذي أصدره المندوب السامي برسي كوكس بهذا الشأن ونشر في جريدة العراق يوم ٢٨ آب ١٩٢٢ ونشره الحسني في الوزارات الجزء الأول، ص ص ١٢٠ – ١٢٣. وكان البيان مؤرخاً في ٢٦ آب. أنظر أيضاً البصير، المصدر السابق، ج٢، ص٤٢٦.

From Cox, Baghdad , to W. Churchill , 26th August 1922 (Tel.) no. 607. In : C.O. 730 , 24/42829 (P.R.O.) ; British Report , 1922-1923 , PP. 19-22 : Burgoyne , Bell Papers , P.293.

ولي، المؤهلات الضرورية التي تجعله ملكاً جيداً. إنه ضعيف وغير مستقر. إنه يعطي كلمته بسرعة ثم يتملص من تنفيذها بسرعة. إنه خبيث وضليع بتدبير المكائد، وأحكامه عن الرجال رديئة. إنني لا أعتقد أنه يمتلك أية فكرة للعمل كملك دستوري، بل أن طموحه هو أن يكون حاكماً أوتوقراطياً عديم المسؤولية ".

ثم يبدأ كوكس بتقديم أمثلة عن مواقفه غير الطيبة من الإدارة البريطانية في العراق ويذكر أن المناطق البعيدة عن العاصمة تشهد الإدارة فيها تعاوناً تاماً بين الموظفين البريطانيين والموظفين العرب حسب تعبيره، أما الألوية القريبة من العاصمة بغداد فإن اختيار فيصل " الرديء للموظفين العرب وتدخله الطائش كان لهما تأثير سيء من المتعذر تجنبه " [156].

ثم يصف كوكس الطريقة التي يتدخل بها فيصل في الإدارة دون اهتمام بالسلطة الانتدابية البريطانية ونتائج ذلك على الوضع العام حسب رأيه فيضيف :

"إن الإتصال المباشر للموظفين الشوفينيين بالبلاط واستلامهم الأوامر من هناك بدلاً من وزارة الداخلية قد جعلهم يعملون من خلف ظهر مستشاريهم البريطانيين، فأهملوا واجباتهم من أجل إطلاق العنان للدعايات والأحزاب السياسية. لقد كانت نتيجة ذلك أن توقف دفع الضرائب وانتشر العداء بين الطوائف والقوميات. إن هياج المتطرفين كان نتيجة لتشجيع الملك ودعمه لهم ودعم موظفيه الذين اختارهم لإدارة الألوية ".

ثم ينتقل كوكس إلى جانب آخر من الموضوع وهو عداء فيصل للمستشارين البريطانيين الذين يقوم اتباع الملك بتشويه سمعتهم لا لشيء إلا لأن ذلك الموظف

(156) From Cox, Baghdad , to W. Churchill , 24th August 1922. (Tel. Secret. Personal) In: C.O. 730. 24/42997.(P.R.O.)

البريطاني يمتلك تأثيراً شخصياً قوياً جداً. ولذلك رفض فيصل " إرجاع نولدر وبذل كل جهده من أجل إزالة بلتس وهو بلا شك لن يبقي ديكسون ". ويشرح كوكس بعد ذلك موقف عبدالرحمن النقيب وساسون حسقيل " والآخرين من عقلاء بغداد " حسب تعبيره، ويقول أنهم يعدون فيصلاً إنساناً غير موثوق به تماماً، وأن المعتدلين ينظرون إليه " بازدراء واحتقار وأنني أشعر دائماً بالخجل تجاه هؤلاء الناس وأسأل نفسي لماذا وثقنا بفيصل ولم نثق بهم ".

لقد وصف كوكس آراءه هذه بالنتائج المخيبة للآمال التي توصل إليها بعد سنة من تعاونه مع فيصل، وأن انهيار الهدف الذي جلبوا فيصلاً من أجله إلى العراق إلى جانب خذلانه لهم أمام الفرنسيين " ربما يدعو إلى إعادة صياغة سياستنا العربية ككل " [157].

أما البرقية الثانية فقد نقل فيها كوكس آراء مستشار وزارة الداخلية كنهان كورنوالس بفيصل الذي أكد آراء كوكس في البرقية الأولى وأضاف :

" أما في القضايا الإدارية فإنه شخص متعب كثيراً، فهو باستمرار يتدخل في التعيينات والمسائل الأخرى مما يجعل وضعي حرجاً. لقد عيل صبري معه، وأنني واثق أن مستشاريه يحثونه على فرض نفسه لدرجة أنه يرفض في بعض الأحيان النصائح المخلصة التي يقدمها له المندوب السامي. إنني اغتنمت كل الفرص للاحتجاج عليه،وفي الحقيقة فإن اجتماعاتي معه خلال الأشهر الأربعة الأخيرة كانت عبارة عن سلسلة من الانتقادات والتوبيخ اللذين وجهتهما إليه. لقد أخبرته أنه إذا كان أحدنا في الأساس لا يرغب بالآخر فإننا سنصل إلى نقطة اللا عودة. إنني أشعر أنه يجب علي أن أعترف بفشلي في محاولتي إبقاءه داخل الحدود

(157) Ibid.,.

المطلوبة، أعتقد أن طبيعته في العناد الشديد لا تمكّن أي شخص من النجاح فيما حاولت القيام به " [158].

يمكن أن نخرج من هاتين البرقيتين بنتيجة واحدة وهي أن أخلاق فيصل وسلوكيته الشخصية والإدارية المناهضة للإدارة البريطانية في العراق لا تؤهله، حسب رأي المندوب السامي،لأن يكون ملكاً على العراق ومع ذلك فإن كوكس وكورنوالس لم يوصيا بذلك، بل أن كوكس أوضح في نهاية برقيته الأولى أنه " ليس من الممكن أو المفيد أن نقوم بأي تغيير، وأن العراق وفيصل يجب أن تعطى لهما الفرصة " [159]. أما كورنوالس فقد قال أنه على الرغم من أن فيصل ضعيف ومضلل فإنه واثق برغبة فيصل في عقد معاهدة مع بريطانيا وهو يرى أن فيصل يجب أن ينقذ من نفسه وممن يسمون بأصدقائه" وأننا، وبعد كل ما حدث، نمتلك الفرصة للإصرار على إجراء تبديلات في حاشيته وأن يعلن أنه مع المعتدلين وأنه سيتقيد بنصوص دستورية ثابتة ". أما موضوع إقصائه على العرش فقد استبعده كورنوالس،ليس حباً بفيصل بل لأن " التخلص من الملك سيخلق وضعاً لا أمل فيه وأننا يمكن فقط أن نقدر أن فيصل، وبكل أسف، كان خيبة أمل لنا ويجب علينا إصلاحه إذا أمكن ذلك" [160]. أما تعليل كوكس بشأن إبقاء فيصل ملكاً على العراق، فقد بين أنه ما دامت بريطانيا قد نصبته ملكاً ومادام العراقيون قد قبلوا به فإنه لن يكون من الممكن أو المفيد تغييره [161]، وهكذا كان على المندوب السامي أن يوجه ضربته القوية للمعارضة من أنصار فيصل عندما انفرد بالسلطة خلال رقود الملك في المستشفى من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة والتي حددها في برقيته إلى وزير المستعمرات.

(158) From H.C. Cox., to Churchill 28th August 1922, (Tel. Private) no. 688. In : C.O.730,34/43046. (P.R.O.)
(159) From H.C., Cox, to Churchill. 24th August 1922, (Tel. Secret and Personal). In : C.O. 730,24/42997. (P.R.O.)
(160) From H.C., Cox, to Churchill, 28th August 1922 , (Tel. Private). In : C.O. 730,24/43046. (P.R.O.)
(161) From H.C., Cox, to Churchill , 24th August 1922, (Tel. Secret and Personal). In. C.O.730,24/42997. (P.R.O.)

وفي يوم ٢٧ آب ١٩٢٢ أبرق كوكس إلى تشرتشل مخبراً إياه أن إجراءاته ضد المعارضة العراقية قد تم تنفيذها، وأن فيصل يتماثل للشفاء بسرعة، موضحاً أن وضع الملك السياسي ومستقبله قد تأثرا حتماً بالإجراءات التي اتخذها ضد معارضي المعاهدة الانتدابية. وسيكون أمام فيصل خياران فإما " أن يتقاعد أحدنا عن العمل " أو أن يمد يده إلى السلطة الانتدابية البريطانية، فيصدر بياناً يؤيد فيه كافة الإجراءات التي اتخذها المندوب السامي خلال فترة مكوثه في المستشفى. واقترح كوكس أن يتحدث مع الملك وهو في المستشفى بهذا الوضوح وأن يقول له أيضاً أن الرأي العام العراقي لا يعلم برفضه التعاون مع البريطانيين وعليه فإن تبديل موقفه لن يؤثر على سمعته أمام الناس، وأن هذه هي فرصته الأخيرة. وأضاف أنه سيطلب منه كذلك تبديل حاشيته وأن يكون اختيار سكرتيري الملك ومساعديه في البلاط من قبل الوزارة العراقية وليس من قبله شخصياً، كما أنه يجب عليه أن يقدم تعهداً خطياً بامتناعه عن التدخل في التعيينات والأمور الإدارية الداخلية الأخرى " كذلك فإنني سأصر شخصياً بأنه يجب عليه أن يخضع لمشورتي في انتقائه لوزارته الجديدة ". [162]

في اليوم التالي ٢٨ آب ١٩٢٢ وصلت ثلاث برقيات من تشرتشل طلب فيها من المندوب السامي كوكس أن ينتهز فرصة مرض الملك فيصل لإعادة الوضع إلى سابقه وذلك بتشكيل عبد الرحمن النقيب وزارة جديدة تمثل (المعتدلين) بشكل واضح. [163] وأبلغه في البرقية الثانية تأييده لإجراءاته القمعية مع التأكيد على تقليص دور فيصل بتشكيل النقيب وزارة أكثر قوة من وزارته السابقة [164]. أما البرقية الثالثة فقد نقل له تأييد أعضاء الوزارة البريطانية اللغة التي اقترحها للتحدث مع فيصل، وهم يعلنون ثقتهم الكبيرة بأحكامه ومهارته وصرامته في معالجة الوضع الصعب في العراق. ونصح تشرتشل

(162) From H.C., to C.O, 27th August 1922,(Tel)no. 607. C.O. 730,24,43045. (P.R.O.)
(163) From Churchill to Cox, 28th August 1922, (Tel. Personal),In : C.O. 730.24/45078. and F.O.371,7771/E9258. (P.R.O.)
(164) From Churchill , to Cox, 28th August 1922, (Tel. Personal). In : C.O. 730,24/42829. (P.R.O.)

كوكس في نهاية البرقية" بعدم التورط في كردستان" [165].إن هذا الأمر كان يعني انسحاب القوات البريطانية من المناطق الكردية في شمال العراق مما يخلق مشكلة جديدة للعراق خصوصاً وان السليمانية وأربيل رفضتا المشاركة في انتخاب فيصل لعدم حل مشكلة الموصل، فضلاً عن أن السلطات البريطانية كانت قد فضلت إرجاع الشيخ محمود البرزنجي إلى العراق بعد تتويج الملك فيصل ملكاً، بحجة أنه سيتعاون مع الحكومة العراقية للوقوف بوجه الأتراك الذين كانوا يطالبون بولاية الموصل. إلا أن الشيخ محموداً أعلن نفسه ملكاً على كردستان وبدأ بالتعاون مع الأتراك في حين كانت قضية المعاهدة والانتداب تشغل بال العراق. [166]

وبعد وصول برقية تشرتشل هذه انسحبت القوات البريطانية من المنطقة الكردية بعد أن سلمت السلطة إلى مجلس إداري محلي في السليمانية يرأسه شقيق الشيخ محمود البرزنجي. وبذلك أصبحت المنطقة التي تقع شرقي خط أربيل – التون كبري – كركوك- كفري، خارج السيطرة العسكرية والإدارية للحكومة العراقية [167]، وبهذا أصبح بيد بريطانيا سلاح جديد للضغط على العراق. ويذكر التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم عن هذه الفترة بأن العرب إستاؤا كثيراً لتراخي البريطانيين وتماهلهم في التصدي للعصيان وولد لديهم الشعور بأن ذلك كان متعمداً.

كان تشرتشل مع فكرة إعطاء الملك فيصل فرصة لتغيير موقفه، وكان يميل إلى ممارسة المندوب السامي ضغطاً أكثر على العراق، كما أنه طلب منه يوم ٢٩ آب أن يحاول إبقاء فيصل مدة أطول في المستشفى لكي يكون بعيداً عن المسرح السياسي ولحين وصول قرار الوزارة البريطانية في الأسبوع المقبل. وبهذا يبقى المندوب السامي مطلق اليدين في التصرف كما يشاء،وتكون الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها عندئذ هي إقناع النقيب بتشكيل وزارة مؤيدة لبريطانيا تقوم ظاهرياً بالعمل الإداري الروتيني لحين موافقة

(165) From Churchill to Cox, 28th August 1922,(Tel.) In. C.O. 731,24/42829.(P.R.O.)
(166) British Report , 1922-1923, P.36.
(167) Ibid., P.35.

الملك بالنتيجة عليها. أما بخصوص قرار الوزارة البريطانية، فقد أوضح تشرتشل أنه قرر تقديم توصية بنشر المعاهدة حالاً واتخاذ الخطوات اللازمة لجمع المجلس التأسيسي ليقرر قبول المعاهدة كما هي. وأنه سيكون من الممكن الإعلان بأن المادة السادسة من المعاهدة تضمن طريقاً دستورياً للتخلص من الانتداب باعتبار أن دخول عصبة الأمم سيلغي أوتوماتيكياً العلاقة الانتدابية، وأن بريطانيا لن تدعم دخول العراق عصبة الأمم إلا إذا وقعت المعاهدة وأصبحت المادة السادسة نافذة المفعول، والدستور قائم وفقاً للمادة الثالثة من المعاهدة نفسها. كذلك تعلن أن القرار الحالي الذي اتخذته عصبة الأمم يقوم على أساس منع دخول أي دولة إلى العصبة ما لم تحدد حدودها السياسية. وأضاف تشرتشل أنه شخصياً لا يرى أن هناك سبباً يمنع بريطانيا من التعهد بدخول عصبة الأمم إذا وقعت المعاهدة والاتفاقيات التابعة لها وتم تصديق القانون الأساسي العراقي وحددت الحدود السياسية. وهنا يصل تشرتشل إلى النقطة المطلوبة من هذه المقدمة فيسأل سؤالاً ويجيب عليه في الوقت نفسه.

" إذا تحقق ذلك ألا يمكننا العمل مع أو بدون موافقة فيصل وهو بعيد عن السلطة ؟ عند ذلك يكون على فيصل مواجهة خيارين إما أن يساند وزارة النقيب في كل قراراتها أو يُخلع عن العرش. إنني أعتقد أنه يجب أن يوضح لفيصل تماماً بأننا لن نسمح له أن يحطم سياستنا جميعها بعناده وأن يعود، كما يعتقد، إلى الحجاز حراً دون عقاب. إننا لم نجلبه إلى العراق ليلعب دوراً أوتوقراطياً،ولكن ليستقر كملك دستوري مقيد وصديق لنا في الوقت نفسه".

وفي نهاية البرقية أوضح تشرتشل لكوكس أنه إذا قررت الوزارة البريطانية إجراء انتخابات المجلس التأسيسي فإن على وزارة النقيب أن تبلغ جميع الموظفين العرب والبريطانيين أن يستخدموا تأثيرهم بشكل مناسب لضمان قبول المعاهدة من قبل المجلس

التأسيسي [168]. وفي اليوم التالي ٣٠ آب أكد تشرتشل على كوكس بأن يخبر فيصل أن رفضه التعاون مع بريطانيا سيتضمن على الأرجح تغييراً كاملاً في سياسة بريطانيا العربية، وأن يخبره أنهم في وضع صعب في الوقت الحاضر بسبب المصروفات الكبيرة التي ينفقونها لمنع ابن سعود من الهجوم على الحجاز وأضاف " إننا إذا رفعنا يدنا عن هذه المنطقة، وهو ما سنقوم به، فإن فيصل سيسقط مرة ثانية وسيحطم عائلته أيضاً " [169].

وهكذا أسقط بيد فيصل، فقد أصبح شمال العراق مهدداً بالضياع في حين انتهى مؤيدوه وأنصاره من الوطنيين إلى السجون والمعتقلات والنفي، وأصبح مستقبل والده في الحجاز وعرشه هو مهدد من قبل البريطانيين. ونتيجة لهذه الحالة الخطيرة انصاع الملك فيصل الأول لشرط المندوب السامي البريطاني [170]. وهكذا تم تشكيل وزارة جديدة برئاسة عبدالرحمن النقيب في ٢ تشرين الأول ١٩٢٢ والتي أكدت تصديق الوزارة السابقة للمعاهدة. ونشرت المعاهدة في ١٣ تشرين الأول [171]. ثم صدرت الإدارة الملكية في ٢١ تشرين الأول بإجراء انتخابات المجلس التأسيسي في العراق اعتباراً من ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢ [172].وبذلك بدأت خطوة جديدة على طريق تأسيس دولة العراق الملكية.

---

(168) From Churchill, to Cox, 29th August 1922. (Tel. no. 49 Private and Personal). In : C.O. 730,24/43045.(P.R.O.)

(169) From Churchill , to Cox, 30th august 1922 , (Tel. Personal and Secret). In: C.O. 730,34/45078. and F.O.371,7771/E9258.(P.R.O.)

(170) From Cox , Baghdad , to W.Churchill , 678 , September 10th , 17th , 25th , 1922 (Tels). nos. 643, 654 , In. F.O. 371, 7772/E10470 (P.R.O.) ; Burgoyne , Bell Papers , P.297 ; British Report, 1922 – 1923 , P.32.

(171) British Report , 1922-1923 , PP. 23-25.

(172) العراق ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٢.

British Report , 1922-1923 , P. 26 ; Intelligence Report , lst November , 1922 , no. 21 Para 1032. In : C.O. 730, 25/57534. (P.R.O.)

الفصل الثاني

انتخابات المجلس التأسيسي

النظام المؤقت للانتخابات :

جاء النظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي شبيهاً في أسسه بقانون انتخاب مجلس النواب (المبعوثان) العثماني وذلك باعتماد الأسلوب غير المباشر في انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، والذي يطلق عليه أسلوب (الدرجتين)، حيث يقوم الناخبون الأولون بانتخاب الناخبين الثانويين وهؤلاء ينتخبون في مرحلة تالية أعضاء المجلس التأسيسي.

وقد نصت مواد النظام على أن العراقي هو كل عثماني استوطن العراق وغير مدع بتبعية أجنبية، والناخب الأول هو كل عراقي أكمل سن الحادية والعشرين من العمر، فيما اشترط النظام أن يكون الناخب الثانوي قد أكمل سن الخامسة والعشرين. أما عضو المجلس التأسيسي فيجب أن لا يقل عمره عن الثلاثين سنة وأن يجيد القراءة والكتابة باستثناء ممثلي العشائر.

أما بالنسبة إلى الدوائر الانتخابية فقد اعتبر كل لواء من الألوية العراقية الثلاثة عشر دائرة انتخابية. كما قسمت الألوية إلى ثلاثة مناطق انتخابية، وتشمل المنطقة الأولى الألوية الشمالية الموصل وكركوك والسليمانية وأربيل، وتشمل الثانية ألوية الوسط بغداد و ديالى والدليم والحلة وكربلاء والكوت والديوانية. وتشمل المنطقة الثالثة ألوية الجنوب المنتفق والعمارة والبصرة. وتقوم كل منطقة بانتخاب نوابها (أعضاء المجلس التأسيسي) ويمثل عضو المجلس الشعب العراقي بأجمعه.

ويتكون المجلس التأسيسي من مائة عضو مقسمين على النحو الآتي:-

١ – اثنتا وعشرون عضواً يمثلون العشائر العراقية.

٢- خمسة أعضاء يمثلون اليهود في الموصل وبغداد والبصرة.

٣- خمسة أعضاء يمثلون المسيحيين في الموصل وبغداد والبصرة.

ويأتي بقية الأعضاء من سكان المدن والقرى على أن يكون عدد نوابه بنسبة عدد ناخبيهم الأوليين.

وتبدأ عملية الانتخاب بتنظيم الدفاتر الأساسية (قوائم الأسماء) للناخبين الأوليين في المدن والقرى من قبل لجان مؤلفه من رؤساء مجالس البلديات والأئمة والقسس والحاخامين والمختارين وعدد من الوجود لا يتجاوز الثلاثة في كل مدينة وقرية.

وترسل قوائم الأسماء من القرى والنواحي إلى القضاء التابعة له و تدقق من قبل هيئة التفتيش المكونة من خمسة إلى عشر أعضاء برئاسة رئيس المجلس البلدي في القضاء، وبعد الانتهاء من التدقيق وإعلانها وقبول الاعتراضات من الناس إن وجدت يرسل كل قضاء قوائم الناخبين الأوليين إلى متصرف اللواء التابع له، ويقوم المتصرف بدوره بإرسالها إلى ديوان الانتخابات في وزارة الداخلية التي تقوم بتحديد عدد نواب كل لواء في ضوء مجموع الناخبين فيه. ثم تجري الانتخابات بالتصويت السري.

وقد اشترط نظام الانتخابات على الموظف في دوائر الدولة الاستقالة من وظيفته في حالة انتخابه عضواً في المجلس التأسيسي عدا الوزراء. وللموظف الحق في اختيار أحد الاثنين.

وصدر هذا النظام بإرادة ملكية في الرابع من آذار ١٩٢٢.[1]

الانتخابات :

لم تجر الانتخابات بسهولة، فقد توقفت لفترة من الزمن بسبب مقاطعتها، ولذلك يمكن أن نقسمها إلى مرحلتين، الأولى استمرت منذ بدئها في ٢٤ تشرين الأول ١٩٢٢

(1) الحكومة العراقية، قانون انتخاب المجلس التأسيسي العراقي، بغداد ١٩٢٣ ؛ مجموعة البيانات والنظامات العدلية وما صدر بين ١ تشرين الأول سنة ١٩٢٠ و ٣١ كانون الأول سنة ١٩٢٢ من القوانين، أصدرته وزارة العدلية —الحكومة العراقية، طبع في مطبعة العراق، بغداد، ص ص ١٧٩ - ٣٠٥.

وحتى النصف الثاني من كانون الثاني ١٩٢٣ عندما توقفت. أما المرحلة الثانية فقد استؤنفت الانتخابات فيها في ١٢ تموز ١٩٢٣ وحتى انتهائها نتيجة الجهود التي قامت بها السلطات البريطانية والملك فيصل الأول والحكومة العراقية.

المرحلة الأولى :- بدء الانتخابات وأسباب توقفها :

١-المقاطعة :

في اليوم الذي نشرت فيه الإرادة الملكية بإجراء الانتخابات، أصدر وزير الداخلية تعليمات إلى موظفي الدولة يأمرهم فيها بالتزام الحياد التام خلال الانتخابات[2]. وفي اليوم الأول للانتخابات نشر إعلان إلى الناس بهذه التعليمات[3]. ولكن في الوقت نفسه صدرت تعليمات سرية إلى متصرفي الألوية مناقضة لما أعلنه وزير الداخلية حول حياد الحكومة، فقد أمرهم الوزير بأن من واجبهم أن يوضحوا تماماً إلى الناس ضرورة اختيار المرشحين الذين سيصوتون للمعاهدة العراقية – البريطانية[4]. كذلك صدرت أوامر إلى المفتشين البريطانيين في الألوية بضرورة الضغط على المتصرفين لضمان فوز هؤلاء المرشحين في الانتخابات[5].

من جانب آخر كانت الحياة الحزبية معطلة بعد غلق حزبي الوطني والنهضة باستثناء حزب الحكومة، الحزب الحر، الذي كان يترأسه ابن رئيس الوزراء النقيب. ولم يرشح أحد نفسه لعضوية المجلس التأسيسي، وفي الواقع فإن أجواء الانتخابات كانت قائمة. وبعد أسبوعين من بدء الانتخابات أصدر رجال الدين تحت قيادة الشيخ مهدي الخالصي فتاوى نفذوا فيها تهديداتهم السابقة في الصيف الماضي بمقاطعة الانتخابات. وقد صدرت الفتاوى في النجف وكربلاء والكاظمية موجهة إلى المسلمين في العراق

(2) العراق، ٢١ تشرين الأول ١٩٢٢ ؛ قرارات مجلس الوزراء العراقي، تموز – كانون الأول، ١٩٢٢، سري، ص ص ٨٤ – ٨٥. سأرمز له (قرارات).

(3) العراق، ٢٤ تشرين الأول، ١٩٢٢.

(4) Intelligence Report , 1st November , 1922 , no. 21 , Para 1046. In : C.O. 730, 25/57534. (P.R.O.).

(5) Burgoyne , Bell Papers , P.301.

حرمت المشاركة في الانتخابات لأنها ضد رغبات الشعب[6]. و جاء في فتوى الخالصي أن الانتخابات قد قامت على وسائل غير مرغوبة من قبل الشعب العراقي، وهي استخدام البريطانيين للقوة العسكرية، وإغلاق الأحزاب السياسية ونفي الوطنيين خارج البلاد، وقصف العشائر بالطائرات وقتل العديد من الأطفال والنساء وكبار السن. وعليه فإن المشاركة في الانتخابات أو القيام بأي عمل يدعمها مما يؤذي مستقبل العراق ورخائه، يعتبر محرمة شرعاً في الإسلام [7]. ووزعت كذلك منشورات غير موقعة من جهة معينة تدعوا الناس لإطاعة الفتاوى بمقاطعة الانتخابات. [8]

جاءت هذه الفتاوى لتدعم الحركة الوطنية المناهضة للانتداب والمعاهدة والتي غيرت موقفها من المطالبة بإجراء انتخابات إلى الدعوة لمقاطعتها لأنها ستجري في أجواء لن تسمح بأن تكون حرة بل عرضة للتدهور والتزوير من قبل سلطة الانتداب البريطانية التي تسعى لفرض المعاهدة الانتدابية المرفوضة. ولذلك وحالما صدرت الفتاوى الدينية استقالت الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في النجف وكربلاء والكوفة. [9] وفي تشرين الثاني أعلن متصرف كربلاء أن الانتخابات في جميع أنحاء اللواء قد وصلت إلى

(6) Intelligence Report , 15th November , 1st December, 1922 , nos.22, 23, Paras 1102, 1156. In. F. O. 371,7772/E13677 and C.O. 730,26/59936. (P.R.O.).

(7) الفتاوى الأصلية ونسخ منها قد كانت محفوظة في مظروف برقم (١٩) في إضبارة برقم S/1/4 serial 115 في المركز الوطني للوثائق ببغداد والذي تم دمجه لاحقاً مع المكتبة الوطنية بإسم (دار الكتب والوثائق) التي أحرقت عند الإحتلال الأمريكي للعراق في نيسان ٢٠٠٣م.
Intelligence Reports , 15th , November , 1st December , 1922 , nos 22, 23 , Paras. 1101-1102 , 1156. In : F.O. 371, 7772/E13677 , E14415, and C.O. 730, 25/59936, 63011(P.R.O.) ; British Report , 1922-1923, P.26. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، بيروت، ١٩٦٥، ص٢٧

(8) المنشورات كانت موجودة في مظروف برقم (٤٩) اضبارة برقم S/1/4 serial 115 في المركز الوطني للوثائق ببغداد والذي دمج في المكتبة الوطنية التي أحرقت في نيسان٢٠٠٣م عند الاحتلال الأمريكي للعراق.

(9) Intelligence Report , 1st Dec., 1922 , no. 23 , Para. 1157. In F.O. 371, 7772/E14415 and C.O. 730,26/63011. (P.R.O.).

طريق مسدود، وقد أصبح من المستحيل تشكيل هيئة تفتيشية جديدة. [10] وفي الكاظمية أعلن المختارين أنهم غير قادرين على جمع الناخبين لانتخاب هيئة تفتيشية. [11] وفي الحلة توقفت الانتخابات تماماً. [12]

ولكي تأخذ الفتاوى الدينية طابعاً وطنياً بعيداً عن الطائفية، فإن فتوى الشيخ مهدي الخالصي وفتاوى رجال الدين الآخرين في الكاظمية، أرسلت إلى الحاج كاظم أبو التمن شقيق جعفر أبو التمن من أجل تقديمها إلى رجال الدين السنة لتوقيعها ووضع أختامهم عليها، وقد فعلوا ذلك [13]، ثم جرت عملية استنساخ كبيرة للفتاوى وتم توزيعها في جميع أنحاء العراق، كما ظهرت دعوات إلى المسيحيين واليهود لمشاركة إخوانهم المسلمين في مقاطعة الانتخابات. [14]

وفي بغداد فشلت أول محاولة لتشكيل هيئة تفتيشية، ثم حاول المتصرف مرة ثانية تشكيلها فدعا خمسمائة شخصاً لانتخاب الهيئة ولم يحضر ٣٧٠ منهم وانسحب من المائة وثلاثين الحاضرين ستون شخصاً في الاجتماع عندما أعلن أحد الحاضرين أنه لا يوجد نصاب لانتخاب الهيئة التفتيشية، ولم يتبق من المجتمعين سوى سبعون شخصاً قاموا تحت تهديدات المتصرف بانتخاب الهيئة التفتيشية. [15] والتي استلمت لاحقاً رسائل تهديد من (اللجنة العليا للجمعيات السرية في العراق) [16].

(10) من متصرف كربلاء إلى وزارة الداخلية (تقرير) ٧ كانون الأول ١٩٢٢، اضباره رقم48/k-4 ، إرشيف وزارة الداخلية – بغداد.

(11) Intelligence Report , 13th Dec. , 1922 ,no.24, para. 1204. In : F.O.371,7772/E14636.(P.R.O.).

(12) Intelligence Report , 15th January , 1923 , no. 211, Para. 53. In : C.O. 730,38/8360. (P.R.O.)

(13) Intelligence Report , 15th November , 1922 , no. 21 , Para. 1102. In : F.O. 371,7772/E13677and C.O. 730,26/59936.(P.R.O.).

(14) Intelligence Report , 13th December , 1922, no. 24, Para. 1204. In : F.O. 371,7772/E14636.(P.R.O.).

(15) Intelligence Reports , 1st December , 1922 , no. 23 Par. 1158 ; 1st January 1923, no. 1,Para. 12. In : C.O. 730, 26/63011 , 37/5193(P.R.O.); Iraq News summary ,by the British Presidency in Baghdad , 5 th January, 1923. In : F.O. 371, 9003/E774.

(16) Intelligence Report, 15th January 1923, no. 2 , Para. 57. In : C.O. 730, 38/8360.(P.R.O.).

أما في الموصل، فقد أبلغ متصرفها وزارة الداخلية في ٢٨ كانون الأول ١٩٢٢، أنه لم تعد هناك رغبة لدى الهيئة التفتيشية بالاستمرار في العمل،وأن الناس قد بدأوا يتجنبون المشاركة في الانتخابات لأن تأثير الفتاوى الدينية قد وصل إليهم،كما صدرت فتاوى من رجال الدين المسيحيين في الموصل حثت طائفتهم على دعم الوحدة الوطنية للشعب العراقي، وذلك بمقاطعة الانتخابات.[17] وعموماً فإن الانتخابات في معظم الألوية الأخرى كانت بطيئة ثم توقفت في جميع أنحاء العراق خلال شهر كانون الثاني ١٩٢٣.

أمام هذه الحالة بذلت الجهود لاسترضاء رجال الدين [18]،ولكنهم أعلنوا أن فتاواهم ستبقى سارية المفعول ما دامت الأحكام العرفية معلنة في البلاد. وطالبوا بإطلاق حرية الصحافة والاجتماعات العامة، وانسحاب المفتشين الإداريين البريطانيين من الألوية وتحويل سلطاتهم إلى العراقيين وعودة المنفيين من خارج البلاد والسماح للأحزاب السياسية التي تم إغلاقها باستئناف نشاطها.[19]

من جانب آخر فإنه بعد أسبوع واحد من نشر الفتاوى بمقاطعة الانتخابات،وفي ١٦ تشرين الثاني، استقالت وزارة النقيب بعد أن نفض الملك فيصل يديه منها ومن حزبها، الحزب الحر، الذي فشل في إثبات وجوده في الانتخابات. وكان وزير الداخلية عبد المحسن السعدون المسؤول عن إدارة الانتخابات، والذي لم يكن عضواً في حزب الحكومة قد استقال من منصبه قبل استقالة الوزارة مؤازراً الملك فيصل في موقفه. وفي ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ شكل عبد المحسن السعدون الوزارة الجديدة، وأصبح ناجي

(17) من متصرف الموصل، إلى وزارة الداخلية، بغداد ٢٨ تشرين الثاني ١٩٢٢ (رسالة) برقم ٩١٩٨. اضبارة رقم 10/B-2 مرفق بها فتاوى رجال الدين المسيحيين وقرار الهيئة التفتيشية في الموصل مؤرخ في ١٩٢٢/١٢/٢٥ برقم ١٨. ارشيف وزارة الداخلية، بغداد.

(18) Intelligence Report ,13th December , 1922, no.24 , Para. 1206. In : F.O. 371,7772/E14636 ; Ireland , op. cit., P. 392.(P.R.O.).

(19) البصير، المصدر السابق، ج٢، ص ٤٨٥ ؛ الحسني، الاحتلال، ج٢ ص ٢٨ ؛ جريدة (العاصمة) الناطقة باسم الحزب الحر الحكومي، ١١، ١٥ كانون الأول ١٩٢٢.

Intelligence Report , 15th January , 1923 , no. 2, Para. 57. In : C.O. 730.38/8360. (P.R.O.).

السويدي وزيراً للداخلية لكنه لم يستمر فيها،فقد نقل إلى وزارة العدل مع توقف الانتخابات في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٣، وأصبح رئيس الوزراء السعدون وزيراً للداخلية بالإضافة إلى منصبه. وفي محاولة من الوزارة الجديدة لكسب الرأي العام وإعادة سير الانتخابات، فقد أعلنت عزمها على ضمان الحرية التامة في الانتخابات ودعم حرية الصحافة وتشكيل الأحزاب السياسية [20]. كما أعلنت الوزارة، وبموافقة المندوب السامي البريطاني، عن السماح بعودة المنفيين إلى البلاد [21]. وفي ٨ كانون الأول ١٩٢٢، قرر مجلس الوزراء السماح للحزبين المحظورين المناهضين للمعاهدة الانتدابية، الحزبين الوطني وحزب النهضة باستئناف نشاطهما [22]. ومع ذلك فإن جميع هيئة الأجراء، التي تمثل استجابة لمطالب الحركة الوطنية، لم تمنع من توقف الانتخابات بشكل تام.

إن الفتاوى بمقاطعة الانتخابات مساندة من رجال الدين للحركة الوطنية لم تكن هي السبب الوحيد لعزوف الناس عن الانتخابات، بل كانت هناك أسباب أخرى،فقد تخوف العديد منهم من أن تستخدم قوائم أسماء الناخبين ومشاركتهم في الانتخابات لأغراض التجنيد الإلزامي [23] رغم عدم وجوده كقانون. كما أن شيوخ العشائر كانوا متخوفين من أن تضيع أصواتهم في المجلس التأسيسي بسبب عدد المقاعد المحدود

(20) Intelligence Report, 1st December , 1922 , no. 23, Para. 1152. In : C.O. 371,7772/E14415 and C.O. 730 , 25/63011(P.R.O.) ; Burgoyne , Bell Papers, 302-303 ; British Report, 1922-1923 ,PP. 27-30 ; Percy Cox, "Historical summary" In Bell's letters , vol. 11, P.539.

(21) العراق، ٢، ٢٠ شباط ١٩٢٣ ؛ العاصمة، ٢٠ شباط ١٩٢٣ ؛ قرارات مجلس الوزراء، كانون الثاني – آذار ١٩٢٣،سري ص ٤٨.

(22) جريدة الوقائع العراقية (الرسمية)، ٨ كانون الأول ١٩٢٢، ص ١٥.

(23) Intelligence Report , 13th December , 1922 , no. 24, Para. 1210. In : F.O. 371,7772/E14636(P.R.O.) ; British Report , 1922 –1923, P.26.

من متصرف الموصل، إلى وزارة الداخلية بغداد ؛ ٢٥ تشرين الثاني ١٧،١٩٢٢ كانون الثاني ١٩٢٣،(رسالتان) رقم ٨٥٥٧ سري ورقم ٣٨١، إضبارة 10/B-2 أرشيف وزارة الداخلية، بغداد ؛ العراق، ٤ تشرين الثاني ١٩٢٢

المخصص لهم مما يجعل ممثلوا المدن الغالبية التي تغمرهم [24]، لأن النظام المؤقت للانتخابات قد خصص لرجال العشائر عشرون مقعداً فقط.

٢- المشكلة الكردية :

عندما بدأت الانتخابات، كانت المناطق الكردية في لوائي السليمانية وأربيل والأقضية الكردية في لوائي الموصل وكركوك،خارج سيطرة البريطانيين و الحكومة العراقية، لأن الأكراد أعلنوا خروجهم على السلطة المركزية في بغداد قبل بضعة أشهر من الانتخابات، ذلك أن الأوضاع في كردستان العراق لم تكن مستقرة، بسبب مطالبة الأكراد بحقوقهم القومية والتي استندت إلى المادة ٦٤ من معاهدة سيفر التي وعدت الأكراد بتأسيس دولة لهم في آسيا [25].

وقد لقي موقف الأكراد هذا دعماً عسكرياً من تركيا التي كانت تطالب بضم ولاية الموصل إليها وإن لم تكن تؤمن بحقوقهم القومية.

لم ترغب السلطات البريطانية بالتدخل لقمع الأكراد،وصدرت تعليمات مشددة من وزارة المستعمرات إلى المندوب السامي البريطاني في العراق بعدم التدخل عسكرياً في كردستان العراق،فسحب قواته في أيلول ١٩٢٢ إلى خط اربيل – كركوك – كفري [26]. وهذا يعني أنه تم إنهاء السيطرة البريطانية في لواء السليمانية ومعظم لواء أربيل وأجزاء من لواء كركوك. إن هذا الإجراء قد جاء بناء على اعتقاد المندوب السامي بأنه بإمكانه استعادة السيطرة على كردستان من خلال تعاون الشيخ محمود البرزنجي [27] معه، والذي

(24) British Report , 1922-1923 , P. 8 ; Ireland , op.cit., PP.391-392.
(25) British Report , 1922-1923 , PP. 31-32.
(26) From P. Cox, Baghdad, to the Iraqi Prime Minister, 1st October , 1922 , (Letter – Secret) File no. 2/4111 أرشيف وزارة الداخلية – بغداد. ; British Report, 1922 – 1923 , PP. 31-36.

(27) محمود البرزنجي هو عميد عائلة البرزنجي المعروفة في كردستان العراق. كان قد قاد انتفاضه ضد الإنكليز عام١٩١٩، واعتقل في الهند، ثم سمح له بالإقامة في الكويت، وكان لجده مكانة دينية خاصة. انظر : British Report, 1922-1923, P.33.

جيء به من المنفى ليسيطر على المنطقة الكردية وليكون حاجزاً أمام الأتراك [28]. إلا أن البرزنجي نكث وعوده إلى المندوب السامي البريطاني والملك فيصل والحكومة العراقية بعد أقل من شهر من وصوله إلى السليمانية، حين أجرى مراسلات واتصالات مع الأتراك، وأعلن نفسه في تشرين الثاني ١٩٢٢ ملكاً على (كردستان المستقلة) [29].ولذلك لم تجر انتخابات في هذه المنطقة في المرحلة الأولى منها. أما عن الأربعة أقضية الكردية زاخو وعقرة والعمادية ودهوك التابعة للواء الموصل والتي كانت خارج سيطرة البرزنجي، فإن سكانها رفضوا تسجيل أسماءهم في قوائم الناخبين خوفاً من أن تكون هذه القوائم ملزمة لهم للخدمة العسكرية الإلزامية علماً أن السكرتيرة الشرقية للمندوب السامي البريطاني قد زارتهم وكذلك بعض أعضاء الهيئة التفتيشية، ولكن دون فائدة حيث أصروا على موقفهم في عدم المشاركة في الانتخابات [30]، وبلا شك فإن تأثير الشيخ محمود البرزنجي قد كان له تأثيره في موقفهم هذا.

لقد جاء في التقرير البريطاني لعام ١٩٢٣ – ١٩٢٤ والمرفوع إلى عصبة الأمم أن الموقف غير العدواني الذي وقفته السلطة البريطانية من الحركة الكردية وكذلك طموحات السريان في الاستقلال، قد جعلت الشباب العربي في العراق يعتقدون أن البريطانيين قد تعمدوا خلق حزام كردي تحت سيطرتهم التامة ما يؤدي بالنتيجة إلى هيمنة أزلية من الجبال على السكان العرب في العراق ويضيف التقرير أن هذا المناخ من الشك وعدم الاستقرار قد ساعد القوى المناهضة للانتخابات في تحقيق هدفهم بمقاطعة الانتخابات وتوقفها. [31]

(28) From the Colonial Office, to the British Cabinet, 7th Feb. 1924 (Situation in Iraq – Memorandum – Confidential) no. C.P. 94 (24). In : F.O.371, 10093/E1313.
(29) British Report , 1922-1923, PP. 36-37 ; British Special Report, P.255.
(30) من متصرف الموصل، إلى وزارة الداخلية، بغداد ؛ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ ١٧ كانون الثاني ١٩٢٣، (رسائل) الأرقام ٧٥٥٨ – سري، ٣٨١، اضبارة رقم 2 - B /10 . أرشيف وزارة الداخلية، بغداد ؛ العراق،١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢.
(31) British Report, April 1923- December 1924, P.6.

٣- مشكلة ولاية الموصل :

أدى إلغاء معاهدة سيفر بعد تأسيس الجمهورية التركية وانتصار كمال أتاتورك على اليونان، إلى ظهور النزاع بين البريطانيين والأتراك حول ولاية الموصل، [32] وكان سبب النزاع مطالبة الأتراك بها بحجة أن القوات البريطانية قد احتلتها بعد إعلان الهدنة في الحرب العالمية الأولى. وبقدر تعلق الأمر بتوقف الانتخابات،فإن هذا النزاع قد جعل البريطانيين والحكومة العراقية يفضلون توقف الانتخابات لأن الأتراك كانوا يريدون تقرير مصير ولاية الموصل في ضوء انتخابات تجرى فيها. ففي كانون الثاني ١٩٢٣ وقف ممثل بريطانيا في مؤتمر لوزان [33] بقوة ضد المقترح التركي بإجراء استفتاء محلي في ولاية الموصل لمعرفة رأي سكان الولاية بمستقبلهم،وطلب أن تأخذ عصبة الأمم الموضوع على عاتقها. [34] ونتيجة لذلك أبلغ المندوب السامي البريطاني في العراق حكومته بأنه ليس من العملي تجديد الانتخابات بعد توقفها إلى أن يتم حسم موضوع الحدود الشمالية [35]. وقد أوضحت جريدة (العاصمة) العراقية فيما بعد هذا الموقف الرسمي الجديد وغير المعلن في مقالة لها فقالت :

" ادعى الأتراك في مؤتمر لوزان بأن ولاية الموصل جزء لا يتجزأ من تركيا. وطالبوا بإجراء استفتاء في ولاية الموصل. فجاء توقف الانتخابات بمثابة إنقاذ للبريطانيين والحكومة العراقية، لأنهم اعتقدوا أن استمرار الانتخابات سيثبت مطالب الأتراك، لأن معظم السكان يميلون إلى الأتراك). [36]

(32) Lewis , op.cit., PP. 252-254.

(33) افتتح المؤتمر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢.

(34) فاضل حسن، مشكلة الموصل، ١٩٦٧، بغداد، ص ص ٢٩-٣٣.

(35) From Percy. Cox , Baghdad , to King Faisal , 9th June , 1923 , (Letter – Secret) , File no. د/٦/٢ دار الكتب والوثائق - بغداد

(36) العاصمة، ١٣ تموز ١٩٢٣.

إزالة معوقات الانتخابات :

١- تأجيل موضوع الموصل وإنهاء المشكلة الكردية.

إن تأجيل مناقشة قضية الموصل في عصبة الأمم في ٣ شباط ١٩٢٣ لمدة سنة واحدة[37].قد شجع البريطانيين والحكومة العراقية على العمل من أجل إزالة بقية المعوقات التي تقف في طريق استئناف الانتخابات، إضافة إلى هذا فإن إلغاء فكرة استقلال الأكراد قد غير بشكل جوهري طبيعة القضية الكردية. وقد شرح التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم لعام ١٩٢٢ – ١٩٢٣ نتائج هذا التغيير بالقول:

" إن وضع المناطق الكردية في العراق قد تغير تماماً، ما دام لم يعد هناك ما يشير إلى إمكانية تكوين دولة كردية في تركيا مما يؤدي بالنتيجة إلى تحويل ولائهم إليها " [38].

إن هذا الوضع الجديد قد جعل القوات البريطانية تعيد احتلال المناطق الكردية في شمال العراق باستثناء مدينة السليمانية التي بقيت تحت سيطرة الشيخ البرزنجي بموافقة البريطانيين. وتم ضم بقية أقضية لواء السليمانية إلى لوائي اربيل وكركوك [39]. وصدرت في ٢٥ آب ١٩٢٣ إرادة ملكية بإضافة الممثلين العشائريين الاثنين المخصصين للواء السليمانية،إلى لوائي اربيل وكركوك. وفي الوقت نفسه أعلن البريطانيون والحكومة العراقية اعترافهما " بحقوق الأكراد في العيش داخل حدود العراق. وتكوين حكومة كردية ضمن هذه الحدود بمعنى منحهم حق الحكم الذاتي في العراق. [40]

(37) فاضل حسين، المصدر السابق،ص ص ٣٤-٣٥. لقد جاء في القرار أنه لن يدعى مجلس عصبة الأمم ليقرر قضية الحدود قبل انقضاء (١٢) شهراً..

(38) British Report , 1922-1923 , P. 38.

(39) Ibid. P. 30.

(40) الحكومة العراقية، وزارة العدلية،مجموعة القوانين والنظامات لسنة١٩٢٣، بغدد ١٩٣٣.

وفي ١١ تموز ١٩٢٣، أي قبل يوم واحد من استئناف الانتخابات[41] وافق مجلس الوزراء العراقي على مقترح المندوب السامي البريطاني الذي كان قد أصدره في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٢ [42] والذي جاء فيه أنه يجب إعطاء جميع المناطق الكردية في العراق الضمانات الثلاث التالية قبل مشاركتها في الانتخابات وهي :

١- لا يجوز تعيين الموظفين العرب في المناطق الكردية.

٢- يجب أن لا تكون اللغة العربية إلزامية في المناطق الكردية.

٣- يجب ضمان حقوق الأقليات بشكل واف [43].

لقد أوضح التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم الحالة بعد انسحاب القوات التركية فذكر :

((في الشمال، حيث أرعب وجود القوات التركية قرب الحدود السكان المحليين، مما جعلهم يظهرون التعاون مع الجانبين وهو أمر طبيعي، فإن هذا السلسلة من الأحداث والإجراءات قد أدت إلى حل الصعوبات التي كانت تقف في طريق الحكومة أمام إجراء الانتخابات)) [44]

٢- تقليص مدة المعاهدة :

في ٣٠ نيسان ١٩٢٣، تم توقيع بروتوكول بين البريطانيين والحكومة العراقية لتقليص مدة المعاهدة العراقية – البريطانية إلى أربع سنوات بدلاً من المدة المقررة في المعاهدة وهي خمسة وعشرون عاماً، اعتباراً من تاريخ توقيع معاهدة السلام مع تركيا،

(41) British Report , 1922 –1923 , P. 38.
(42) From the High Commissioner, Baghdad. to the Iraqi Prime Minister, 11th November , 1922 (Letter – Secret) , File 2/4 111.ارشيف وزارة الداخلية – بغداد
(43) قرارات مجلس الوزراء، تموز – أيلول ١٩٢٣، سري، ص ٢٧٠.
(44) British Report , 1923 –1924 , P. 8.

كما اشترط البروتوكول أن يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم قبل أن تحل نهاية السنة الرابعة، وأن تلغى المعاهدة حالما يصبح العراق عضواً في العصبة، وقد جاء هذا التقليص الهام والواضح في مدة المعاهدة الانتدابية التي كانت أحد الأسباب الرئيسية لمقاطعة الانتخابات، نتيجة لتغيير الحكومة البريطانية التي استقالت بعد عشرة أيام من توقيع المعاهدة، وأصبحت قضية العراق مسألة رئيسية في الانتخابات البريطانية التي تبعت استقالة الوزارة، كما قادت الصحافة البريطانية حملة قوية ضد النفقات البريطانية في العراق والتي تكلف الخزينة أموالاً طائلة كذلك تبنت مجموعة من البرلمانيين البريطانيين في مجلس العموم قضية انسحاب القوات البريطانية من العراق بأسرع وقت ممكن [45]. كل هذه التطورات قد أدت إلى تقليص البريطانيين لمدة المعاهدة.

إن تقليص مدة المعاهدة المرفوضة من القوى الوطنية إلى بضعة سنوات بدلاً من ربع قرن ودخول العراق عصبة الأمم كدولة مستقلة خلال هذه الأربع سنوات سيخدم وبلا شك الجهود لاستئناف الانتخابات، ولذلك أعلنت الحكومة البريطانية البروتوكول ونشرته في الصحف في الثالث من مايس ١٩٢٣ [46]. وبعد يومين نشرت الصحف العراقية رسالة من الملك فيصل الأول إلى الشعب العراقي حثهم فيها على دعم الحكومة في مساعيها لجمع المجلس التأسيسي لكي يشرع القانون الأساسي للبلاد، لأن وجود دستور للبلاد هو أحد شرطين [47].لكي يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم خلال أربع سنوات. [48]

٣- جولة الملك فيصل في الألوية :

أرادت الحكومة العراقية استثمار الإجراءات التي قامت بها من أجل استئناف الانتخابات، فقام الملك فيصل الأول بزيارة إلى الموصل في ٢١ مايس ١٩٢٣، وأكد على

(45) P. Cox , "Historical Summary" , In Bell's letters , Vol. 11 , PP. 539-540.
(46) العراق، ٤ مايس ١٩٢٣ ؛ العاصمة، ٤ مايس ١٩٢٣.
(47) كان الشرط الثاني هو تحديد حدود العراق السياسية.
(48) العراق، ٥ مايس ١٩٢٣ ؛ العاصمة، ٦ مايس ١٩٢٣.

ضرورة انعقاد المجلس التأسيسي. وعند عودته إلى بغداد كان يحمل معه وجهة النظر القائلة بأنه بالإمكان إجراء الانتخابات في الموصل في الحال مع فرصة كبيرة للنجاح. [49] وفي ١٨ حزيران بدأ الملك جولته في الألوية الجنوبية حيث زار الكوت والعمارة والبصرة والناصرية و الديوانية والحلة. وفي كل لقاءاته العامة والخاصة نبه إلى خطورة تأخر إجراء الانتخابات. وأكد أن الحكومة العراقية هي ليست حكومة (الأفندية) المعادين لمصالح العشائر. [50]

لقد كان الملك فيصل الأول، ومنذ المرحلة الأولى من الانتخابات على اتصال بقادة ثورة العشرين،مثل عبدالواحد سكر وشعلان أبو الجون وعلوان الياسري وكاطع العواد، حيث كان يحاول استرضاءهم. وبعد تقليص مدة المعاهدة العراقية البريطانية إلى أربع سنوات وافق الشيوخ على رأي الملك فيصل الأول بضرورة استئناف الانتخابات، وحاولوا التوسط لدى رجال الدين لكنهم فشلوا [51].

٤- إبعاد الخالصي :

لم يستجب رجال الدين خاصة والحركة الوطنية عامة إلى محاولات الحكومة لإقناعهم بالتوقف عن مقاطعة الانتخابات، فقد أصروا على موقفهم لأن البلاد ما تزال تحت سيطرة المفتشين الإداريين البريطانيين في الألوية [52]. وكرد على تقليص مدة المعاهدة ورسالة الملك فيصل إلى العراقيين التي حثهم فيها على دعم الحكومة لعقد المجلس التأسيسي. فقد وزعت يوم ١٨ مايس ١٩٢٣ منشورات في الكاظمية وظهر

---

(49) الاستقلال، ٢٣ مايس ١٩٢٣ ؛ العاصمة،٢٣ مايس ١٩٢٣.
British Report 1923 – 1924 , PP. 8-9 ; From the Acting High Commissioner , Baghdad , to colonial office , 30th May 1923 (Tel.) no. 306. In : F.O. 371,9014/E5665.

(50) العراق، ٢٠ – ٣٠ حزيران،٢،٣١ تموز، ٢ آب ١٩٢٣ ؛ الاستقلال، ١٩، ٢٩،٢٥ حزيـران، ١ تمـوز ١٩٢٣ ؛ العاصمة، ٢٧ حزيران، ١، ١١، ١٧ تموز ١٩٢٣. (تفاصيل الزيارة)
British Report, 1923 – 1924 , P. 10.

(51) البصير، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٥٠٠ –٥٠٢.

(52) البصير، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٤٨٩ – ٤٩٠، ٥٠١.

بعضها على الجدران موقعة من قبل جهة غير معروفة أطلقت على نفسها (الحزب المخلص العراقي) أكدت على أن فتاوى مقاطعة الانتخابات ما زالت سارية المفعول، وأن الحكومة تريد خداع الشعب بتوقيعها بروتوكول تقليص مدة المعاهدة. ودعت إلى الحذر من زيارات سيقوم بها الملك فيصل إلى الشمال والجنوب لإقناع الناس بالمشاركة في الانتخابات[53]. وفي الشهر التالي، حزيران، وهو الشهر الذي بدأ فيه الملك فيصل جولاته، وزعت فتاوى جديدة في العراق أعلنت أن تحريم المشاركة في الانتخابات ما زال قائماً. [54]

إن استمرار بعض رجال الدين بالدعوة لمقاطعة الانتخابات وإصرارهم عليها، قد أقنع البريطانيين والحكومة العراقية بأن العلاج الوحيد لإيقافهم عند حدهم هو اتخاذ إجراءات فاعلة ضدهم لأنه لا يمكن استئناف الانتخابات بوجودهم،ولذلك وفي يوم ١٧ حزيران، أي قبل يوم واحد من جولة الملك فيصل في جنوب العراق، اتخذ مجلس الوزراء في اجتماع خاص قراراً باستئناف سير الانتخابات بعد عودة الملك من جولته، ونفي (الأجانب) [55] خارج البلاد من الذين يعارضون الانتخابات أما المعارضين العراقيين فسيحالون إلى المحاكم وقد استند مجلس الوزراء في قراره هذا على التعديل الذي أجري في قانون العقوبات يوم ٩ حزيران والذي أعطى الحكومة الحق في نفي الأجانب خارج البلاد لأسباب سياسية. [56]

---

(53) From the Criminal Investigation Department (C.I.D) Baghdad , to the Ministry of the Interior , 18th May , 1923 (Special Report – Secret and urgent) no. S.B / 4545 ; From the General Chief of the police , Baghdad , to the Ministry of the Interior ,
(Letter – secret) 22nd may 1923 , no. 6207/1/26 , File no. S/1/4/2 Serial no. 114. دار الكتب والوثائق – بغداد.

(54) From C.I.D, Baghdad , to the Ministry of Interior , 11th ,16th ,1923 (Special Reports – Secret and Urgent) no. S.B/ 4545 , File no. S/1/4/2 serial no. 114 دار الكتب والوثائق – بغداد ; British Report 1923 – 24, P.9.

(55) كان معظم رجال الدين من أصول فارسية.

(56) British Report , 1923 – 1924 , PP. 10-11.
الحسني، الوزارات , ج١، طبعة ١٩٥٣، ص ص ١١٤–١١٥.

وفي ٢١ حزيران تم إلقاء القبض على ولدي الشيخ مهدي الخالصي وابن اخته علي النقي وسلمان القطيفي عندما كانوا يحاولون لصق فتاوى على أبواب مساجد الكاظمية [57]. فأمرا لشيخ مهدي الخالصي بعد يومين بأن تغلق أسواق بغداد أبوابها احتجاجاً على ذلك [58]، وقد وجدت الحكومة العراقية في هذا الأمر فرصة مناسبة فقامت ليلة ٢٦/٢٥ حزيران بنفي الشيخ مهدي الخالصي وولديه وابن أخته وسلمان القطيفي إلى خارج البلاد باعتبارهم من التبعية الفارسية [59]وقد حضي هذا الإجراء بموافقة الملك فيصل الذي أرسلها وهو في جولته في البصرة.[60]

وأعلن من هناك أن الحكومة العراقية ستعاقب قادة حركة مقاطعة الانتخابات ما داموا مستمرين في التشكيك بنواياها بالرغم من تحقيق مطالبهم. وفي خطاباته التي ألقاها في الديوانية والحلة هاجم الملك فيصل (الأجانب) الذين يقفون بوجه الانتخابات والقومية العربية [٦١]

يقول التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم لعام ١٩٢٣-١٩٢٤، أن رجال الدين الفرس في النجف، وكاحتجاج على نفي الخالصي، نظموا هجرة جماعية لهم إلى إيران بقيادة عبد المحسن الأصفهاني ومرزة النائيني، إلا أن بعضهم لم يتمكن من إكمال رحلته، بينما أكملها الباقون بمساعدة الحكومة العراقية. وقد احتجت الحكومة الإيرانية على هذا الرحيل الجماعي، إلا أن الحكومة العراقية أكدت لها بأن هؤلاء سيسمح لهم

(57) From.C.I.D , Baghdad , to the Ministry of the Interior, 22nd. 23rd June 1923 (Special Report – secret) , , nos 1010 , 1013 , Files S/1/4/2 Serial 114. دار الكتب والوثائق – بغداد.

(58) British Report , 1923 –1924 P.10

(59) From the Acting High Commissioner , Baghdad , to the Colonial Office 27th June 1923, (Tel.) no. 338. In : F.O. 371 , 9046 / E6758 ; British Report , 1923 –1924. صحف العراق ؛ العاصمة ؛ الاستقلال، ٢٥، ٢٧ حزيران ١٩٢٣.

(60) الحسني، الوزارات ج٢، ص ١١٥ ؛ البصير، المصدر السابق، ج٢ ص٥٠٥.

(61) العراق، ٢ تموز، ٢ آب ١٩٢٣ ؛ العاصمة، ٢، ١١ تموز ١٩٢٣.

بالعودة إلى العراق بعد أن ينتهي المجلس التأسيسي من عمله باستثناء الشيخ مهدي الخالصي [62].

إن هذه الإجراءات والجهود قد جعلت البريطانيين والحكومة العراقية قادرين على استئناف سير الانتخابات، فقد أصبحت حركة مقاطعة الانتخابات ضعيفة، كما أن عودة الوطنيين المنفيين خارج البلاد كانت مشروطة بعدم القيام بنشاط ضد سياسة الحكومة [63]. وخلال الفترة من نهاية حزيران ومطلع تموز ١٩٢٣ أجاب جميع متصرفي الألوية على استفسار وزارة الداخلية حول إمكانية استئناف الانتخابات بسهولة، أنه بالإمكان إجراء الانتخابات وقدموا مقترحاتهم حول ذلك [64]. وقد وجدت الحكومة في أجوبة المتصرفين إجمالاً أن استئناف الانتخابات يمكن أن يتم بدون صعوبات كبيرة. [65]

المرحلة الثانية : استئناف الانتخابات

في مساء يوم الثالث من تموز ١٩٢٣ عقد مجلس الوزراء اجتماعاً خاصاً برئاسة الملك فيصل الأول وبحضور رئيس الوزراء، وتقرر فيه استئناف الانتخابات [66] وفي السابع من تموز قرر مجلس الوزراء أن تستأنف الانتخابات يوم ١٢ تموز وأن يتم اختيار هيئات تفتيشية جديدة [67]. وأبلغ هذا القرار إلى متصرفي الألوية في التاسع من تموز.[68]

(62) British Report , 1923-1924 , PP. 11 – 12 ; From the Acting High Commissioner , Baghdad , to the Colonial Office, 2nd July,1923 , (Tel.) no. 163. In : F.O.371 , 9046/E6922.

(63) British Report , 1923-1924 , P. 30.

(64) من وزارة الداخلية، بغداد، إلى جميع المتصرفين، عدا متصرف الموصل ١٣ حزيران ١٩٢٣ (رسالة – سري)، رقم ٩٢٨٦. إضبارة رقم 10/A-2. أرشيف وزارة الداخلية بغداد. وكان سبب استثناء متصرف الموصل لأنه كان قد أرسل رسالة إلى الداخلية يوضح فيها ما سألت عنه في رسالتها إلى المتصرفين.

(65) رسائل من متصرفي الألوية إلى وزارة الداخلية مؤرخة خلال الفترة ٢٤-حزيران –٩تموز ١٩٢٣. محفوظة في الأضابير الأرقام S/1/4/g تسلسل 142. و S/1/4/E تسلسل رقم ١١٩ و S/1/4/j تسلسل ١٨٣. دار الكتب والوثائق – بغداد.

(66) اجتماع خاص لمجلس الوزراء في ٣ تموز ١٩٢٣ الإضبارة رقم ٧، ١٩٢٣. دار الكتب والوثائق – بغداد.

(67) اجتماع مجلس الوزراء في ٧ تموز ١٩٢٣ اضبارة رقم ٧، ١٩٢٣. دار الكتب والوثائق – بغداد ؛ قرارات مجلس الوزراء، تموز – أيلول،١٩٢٣، ص ص ١٤-١٥.

وبعد يومين أرسلت وزارة الداخلية تعليمات إلى المتصرفين بأن تجرى الانتخابات بحرية تامة، ولكن الوزارة طلبت، في الوقت نفسه، من المتصرفين اطلاع المفتشين الإداريين البريطانيين بجميع الإجراءات والمراسلات الخاصة بالانتخابات.[69] وفي اليوم الأول من استئناف الانتخابات قرر مجلس الوزراء اتخاذ إجراءات إضافية للسيطرة تماماً على الانتخابات وتشجيع العناصر الوطنية للمشاركة فيها، والحد من نشاط العناصر المؤذية.[70]

انقسم الحزبين الوطنيين، الوطني والنهضة، عند استئناف الانتخابات، فقد أعلن حزب النهضة أنه لن يشارك في الانتخابات،بينما انقسم الحزب الوطني على نفسه، لأن بعض قادته مثل جعفر أبوالتمن وحمدي الباجه جي أصروا على الاستمرار في مقاطعة الانتخابات [71]. بينما رأى قادته الآخرين مثل أحمد الشيخ داود و مولود مخلص الذي عين متصرفاً للواء كربلاء، ضرورة المشاركة في الانتخابات، وشاركوا فيها كمستقلين وليس كحزب [72]. أما عن الحزب الحر فقد أعلن في الرابع من آب ١٩٢٣ أنه قرر المشاركة في الانتخابات، ولكنه سينتقد أي وسائل غير ديمقراطية تتبع فيها.[73]

---

(68) من وكيل وزير الداخلية، بغداد، إلى جميع المتصرفين ٩ تموز ١٩٢٣، (برقية) برقم ١٠٦٨،اضبارة رقم ١٠/٢/٢ والأضابير الأخرى المتعلقة بانتخابات الألوية. أرشيف وزارة الداخلية، بغداد.

(69) من وكيل وزارة الداخلية،بغداد إلى جميع المتصرفين ١١ تموز ١٩٢٣ برقم (رسالة) ١٩٥٣،اضبارة رقم ١٠/٢/٢ وزارة الداخلية. بغداد.

(70) الحسني، الوزارات، ج١، ص ص ١٢٠-١٢١.
Intelligence Report , 26th July 1923 , no 15 , para. 531. In. C.O. 730, 41/41723.(P.R.O.).

(71) البصير، المصدر السابق، ج٢، ص ص ٥١١-٥١٢ ؛ الحسني، الاحتلال، ج٢، ص٣٢ ؛ الحسني الوزارات، ج١، ص ١٢٠.

(72) البصير، المصدر السابق، ج٢، ص٥١٢ ؛ العراق، ٢٧ حزيران ١٩٢٣.

(73) العاصمة، ٣ آب ١٩٢٣ ؛ العراق ٤ آب ١٩٢٣.

تسجيل الناخبين :

١- تسجيل العشائر :

كانت الصعوبة الأساسية التي واجهت تسجيل الناخبين الأولين في هذه المرحلة هي موضوع تسجيل العشائر كناخبين أولين حيث لم يتم تسجيلهم في المرحلة الأولى لأسباب رئيسة ثلاث هي خوفهم من التجنيد الإلزامي والعدد القليل لتمثيل العشائر في المجلس التأسيسي، أما السبب الثالث عدم تسجيل العشائر كناخبين أولين على أساس أن ممثليهم قد تم تحديد عددهم وفقاً للنظام، ولكن المتصرفين والهيئات التفتيشية وجدوا صعوبة، وفي بعض الأحيان استحالة التفريق بين سكان المدن والعشائر عند تسجيل الناخبين الأولين [74] وعلى سبيل المثال أبلغ المفتش الإداري للواء الحلة مستشار وزارة الداخلية أن كل سكان الفرات الأوسط مزارعون وهم في الوقت نفسه عشائريون، وقد استثمرت قوى المقاطعة هذه الحالة المربكة فأعلن سكان الهندية وضواحيها في لواء الحلة أن أصولهم عشائرية ورفضوا تسجيل أنفسهم في قوائم الناخبين الأولين مع سكان المدن[75]. ومثل هذه الحالة ظهرت في الكاظمية [76] وفي العديد من مناطق العراق [77].

---

(74) عدة مذكرات موجهة من المفتشين البريطانيين في ألوية الديوانية والدليم والحلة إلى مستشار وزارة الداخلية و رسائل من متصرف بغداد إلى وزارة الداخلية، موجودة في الأضابير ١٠/٢/٢ و٢٩-A /١٠(أرشيف وزارة الداخلية، بغداد. والاضبارتين H /S/1/4 تسلسل ١٢١ و S/1/4/g تسلسل ١٤٢ في دار الكتب والوثائق – بغداد.

(75) From The Administrative Inspector of Hilla , to the Advisor of the Ministry of Interior, 18th July , 11 th August , 1923(Memo. – Confidential) , nos 46 , S/63, File S/1/4/g serial 142. أرشيف وزارة الداخلية – بغداد..

(76) من قائمقام الكاظمية إلى متصرف بغدد ٩ آب ١٩٢٣ (كتاب سري)، رقم ٢٥٧١/٥٧/١. إضبارة A-2/١٠ وزارة الداخلية، بغداد.

(77) Election Report , no. 4 , for the Period , August 20th to September 20th , 1923(Confidential), From the Acting Minister of the Interior , Baghdad , to the secretary of the High Commissioner, 27th September , 1923 , File S/1/٤/B serial / 56. أرشيف وزارة ا لداخلية بغداد

إن هذه المشكلة قد كان لها تأثيرها على عدد المسجلين كناخبين أولين في كل لواء، وهذا يعني أنه يجب إعادة النظر في المقاعد المخصصة في المجلس التأسيسي وبناءً على ذلك قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٩ آب ١٩٢٣ بأن حق التمثيل العشائري في المجلس التأسيسي لا يمنع أبناء العشائر باستثناء البدو الرحل، من تسجيل أنفسهم كناخبين أولين والمشاركة في التصويت بالانتخابات مع أبناء المدن وبالطريقة الاعتيادية.[78]

لقد شجع هذا القرار شيوخ العشائر فبادروا إلى تسجيل عشائرهم بالآلاف ويبدو أن الخوف من التجنيد الإلزامي قد خفت حدته بفعل عاملين الأول اندفاع رؤساء العشائر للاشتراك في الانتخابات بعد أن وجدوا المجال مفتوحاً أمامهم لتمثيلهم في المجلس التأسيسي بشكل يتلاءم مع حجم عشائرهم في العراق وبفعل تأثيرهم على عشائرهم أيضاً. أما العامل الثاني فهو السماح بتسجيل أفراد العشائر دون الحاجة لحضورهم شخصياً أمام الهيئة المكلفة بتسجيلهم مما يسهل تسجيل حتى الذين يتخوفون من التجنيد الإجباري حيث أن تعليمات وزارة الداخلية أكدت للمتصرفين في برقيتها يوم ١١ أيلول ١٩٢٣ أنه يحق لكافة العشائر الاستفادة من المادة الثامنة عشر من نظام الانتخابات وذلك بتسجيل الناخبين الأولين بمعرفة رؤساء العشائر والوجوه المعروفة والمختارين والملاكين بدون حضور الأفراد شخصياً [79]. ويذكر التقرير البريطاني المرفوع إلى عصبة الأمم لعام ١٩٢٣-١٩٢٤، أن المندوب السامي البريطاني قام بجولة في المناطق الجنوبية للعراق خلال الفترة ٦-١٤ آب ووجد أن سير الانتخابات مرض من بغداد إلى البصرة عدا بعض الاختلافات في الإجراءات [80].

---

(78) قرارات مجلس الوزراء، تموز – أيلول ١٩٢٣، ص ٥٨.
British Report , 1923-1924 , PP. 14-15 ; Intelligence Report, 6th September , 1923 , no.17 , Para 597. In : C.O. 730.41/45949.(P.R.O.).

(79) Intelligence Report, 6th September , 1923, no. 17, Para. 597. In: C.O. 730, 41/45949

(80) British Report , 1923 – 1924 , P.14.(P.R.O.).

واجه تسجيل العشائر في الشمال مشكلة أخرى، لأن بعض عشائر شمر يتحركون بين شمال العراق وجنوب غرب سوريا وجنوب تركيا كذلك فإن من عادة بعض عشائر الأكراد قضاء الصيف في تركيا وهو وقت إجراء الانتخابات، والشتاء يقضونه في العراق [81]. ولذلك طلب متصرف الموصل والهيئة التفتيشية قيامهم بتقدير أعداد هؤلاء العشائر[82]، إلا أن المكتب المركزي للانتخابات في بغداد رفض ذلك وطلب إرسال الأرقام الحقيقية [83]، ولكن المتصرف لم يتمكن من ذلك[84]. لهذا السبب ولأن السلطات البريطانية لم تكن راضية عن المتصرف لأنه كان يدعم المرشحين المعارضين للمعاهدة، وعدم انسجام المفتش الإداري البريطاني في الموصل معه، فقد صدرت إرادة ملكية في ٣١ تشرين الأول ١٩٢٣ بنقل متصرف الموصل رشيد الخوجة إلى لواء بغداد الذي كان المنصب فيه شاغراً، وتم تعيين جعفر العسكري متصرفاً للموصل [85]. وقد تمكن العسكري من التغلب على الصعوبات، وفي ٢٢ كانون الأول أرسل أعداد أبناء العشائر المسجلين بما فيهم المتنقلين [86]. ولا شك أن حلول موسم الشتاء قد سهل مهمة العسكري، بالإضافة إلى المكافآت المجزية التي قدمت إلى الشيخ عجيل الياور شيخ عشائر شمر، ومكانة العسكري نفسه كوزير سابق وتعيينه قائداً للقوات المسلحة في لواء الموصل إضافة لوظيفته [87].

---

(81) من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية ٣ تشرين الأول ١٩٢٣، (برقية)، اضبارة رقم 10/2/2.أرشيف وزارة الداخلية بغداد.

(82) من متصرف الموصل، إلى وزارة الداخلية ,٢٢ آب ١٩٢٣، (رسالة) رقم ٤٥٠٧، إضبارة رقم 10/B-2. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

(83) من وكيل وزارة الداخلية، إلى متصرف الموصل،٢٦ أيلول ١٩٢٣(رسالة)، إضبارة رقم 10/B-2. أرشيف وزارة الداخلية بغداد.

(84) من متصرف الموصل،إلى وزارة الداخلية، بغداد ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٣، (رسالة) رقم ٥٦١٣، إضبارة رقم 10/2/2. أرشيف وزارة الداخلية بغداد.

(85) الوقائع العراقية، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣.

(86) من متصرف الموصل،إلى وزارة الداخلية ٢٢ كانون الأول ١٩٢٣، (رسالة) رقم ٦٧٧٧، مع قرار الهيئة التفتيشية حول تسجيل العشائر، إضبارة 10/B-2. أرشيف وزارة الداخلية، بغداد.

(87) British Report , 1923-1924, PP. 16-17.

أما عن الأكراد، فقد واجه متصرف لواء اربيل مشكلة امتناع سكان راوندوز ورانية وبشدر عن تسجيل أسمائهم كناخبين أولين،ولكنها حلت بالطريقة نفسها التي حلت فيها مشكلة الهندية والكاظمية والموصل وغيرهما من مناطق العراق، وتم تسجيل الناخبين الأولين في المناطق الكردية باستثناء منطقة مدينة السليمانية التي بقيت تحت سيطرة الشيخ محمود البرزنجي.

وهكذا جرى تسجيل الناخبين الأوليين لعشائر العراق. ولا بد من الإشارة إلى أن الحزب الحر قد اعترض على طريقة اشتراك العشائر في الانتخابات وقرر مقاطعة الانتخابات وحل نفسه، وربما يعود السبب الحقيقي لهذا الحل إلى الانتقادات الشديدة التي وجهت له في الصحف العراقية بما فيها (الأوقات البغدادية) الممولة من البريطانيين[88]. وكان هذا الحل يعني أن الانتخابات ستجري بدون وجود أحزاب سياسية.

٢- تسجيل سكان المدن:

واجه تسجيل سكان المدن معوقات سياسية أكثر منها إدارية، لأن الدعوة لمقاطعة الانتخابات في بعض المناطق كانت مستمرة ولكنها ضعيفة، ففي قضاء النجف لم يحضر اجتماع انتخاب الهيئة التفتيشية سوى خمسة أشخاص من مجموع خمسة وعشرون من الذين رشحهم مختاروا المحلات لعضوية الهيئة، بالرغم من الجهود التي بذلها القائمقام لإقناعهم بالحضور، فقد تخفى قسم منهم وهربوا خارج اللواء وبعد جهود شاقة بذلها متصرف لواء كربلاء الذي تتبع له النجف، أمكن انتخاب الهيئة التفتيشية فيها يوم ٢٢ تموز ١٩٢٣، وأنجزت عملها هي والهيئة التفتيشية في قضاء كربلاء[89] وعندما كانت

(88) الأوقات البغدادية، ٢٢ آب ١٩٢٣ ؛ العراق، ٢٣، ٢٥ آب ١٩٢٣ ؛ الاستقلال، ٢٨، ٣٠ آب، ١، ٢، أيلول ١٩٢٣.

(89) التقريرين الإداريين العموميين للنصف الأول والثاني من شهر تموز ١٩٢٣، مرفوعين من متصرف لواء كربلاء إلى وزارة الداخلية بكتابين سريين الأول بتاريخ ٢٢ تموز ١٩٢٣ عدد ٥٠٦١ والثاني في ٧ آب ١٩٢٣، عدد ٥٣٨٦. مع مراسلات متصرف كربلاء مع وزارة الداخلية ومراسلات مستشار وزارة الداخلية

الهيئة التفتيشية في النجف على وشك تصديق قوائم الناخبين الأولين لإعلانها على الناس، ظهرت حركة سياسية مناهضة للانتخابات فيها حينما عقد مجلس سياسي حضرة كافة الذين شاركوا في انتخاب الهيئة التفتيشية ووجهاء النجف ورجال الدين مثل عبد الكريم الجزائري والجواهري و بحر العلوم والنقيب وغيرهم، ووقعوا على تحالف فيما بينهم للاستمرار بمقاطعة الانتخابات، لكن المتصرف مولود مخلص بذل جهوداً استثنائية لتحجيم هذا التحرك مدعوماً من قبل وزارة الداخلية ورسالة الملك فيصل إلى الشيخ عبد الكريم الجزائري التي طلب فيها منه مغادرة النجف إلى سامراء. فأنجزت الهيئة التفتيشية أعمالها وأعلنت قوائم الناخبين في النجف والكوفة في ١٥ آب ١٩٢٣. [90]

أما في الكاظمية، فقد استمر دعاة المقاطعة في نشاطهم،وقبيل استئناف الانتخابات ببضعة أيام داهمت الشرطة ليلة الرابع من تموز ١٩٢٣ بيت أبو طالب الأصفهاني عندما شوهد أربعة من رجال الدين يدخلون بيته وهم حذرون يحاولون إخفاء شخصياتهم، لكن الشرطة لم تتمكن من إلقاء القبض عليهم لأنهم غادروا الدار عن طريق سطوح البيوت المجاورة، لكنها عرفت أسماءهم،كما أن الأصفهاني لم يكن موجوداً في داره، وفي صباح اليوم التالي حذر معاون مدير شرطة الكاظمية أبو طالب الأصفهاني من (تدبير مكائد ضد الحكومة) [91]

وفي صباح اليوم التالي لاستئناف تسجيل الناخبين ظهرت منشورات ملصقة على الجدران في سوق الكاظمية كانت بشكل إعلانين جاء في الأول منهما :

البريطاني مع المندوب السامي. إضبارة 4-k / 48 , S/1/4/k تسلسل ١٢٢ و 10/2/2. دار الكتب والوثائق – بغداد.

(90) تقرير إداري عمومي لمتصرف لواء كربلاء عن النصف الأول من شهر آب ١٩٢٣، مرفوع بكتاب من المتصرف إلى وزارة الداخلية بتاريخ ٢٩آب١٩٢٣، عدد ٥٩٤٥. مع مراسلات المتصرف مع وزارة الداخلية ومراسلات مستشار وزارة الداخلية البريطاني مع المندوب السامي. الإضبارة S/1/4/k تسلسل ١٢٢ و S/1/4 تسلسل ١١٥ و 48/k-4. دار الكتب والوثائق – بغداد.

(91) From C.I.D, to the Advisor to the Ministry of Interior, 5th July,1923 (Special Report- Secret), no. S.B / 1096.
إضبارة رقم S/1/4/2 تسلسل ١١٤. دار الكتب والوثائق. بغداد.

(يعرف جميع المسلمين أن الإنتخابات حرمت من قبل العلماء لذلك يجب أن يعرف المسلمون أنه من الضروري أن يمتنعوا عنها وأن يكونوا ضدها بكل قوتهم.

تعرفون جميعكم أن دعامة الإسلام(الشيخ مهدي الخالصي) قد أعلن براءته من جميع الذين يشاركون في الانتخابات التي انتهت كونها مسألة سياسية وأصبحت مسألة دينية، إننا يجب أن نكون مخلصين لديننا ومعينين له).

وكان الإعلان الثاني مشابهاً للأول في المضمون. وقد أزيلت هذه المنشورات بسرعة من قبل الشرطة [92]. ولم يكن لهذه الإعلانات تأثير كالذي كانت عليه قبل نفي الخالصي، وفي ٢١ تموز شكلت الهيئة التفتيشية لقضاء الكاظمية وشرعت بتدقيق قوائم الناخبين الأوليين الواردة من أنحاء القضاء بعد أن تمت عملية التسجيل بسهوله [93].

وفي بغداد رفض بعض الذين انتخبوا لعضوية الهيئة التفتيشية الالتحاق بها، فتم إيجاد بدائل عنهم [94]. ولم تكن هناك مؤشرات لوجود مثل هذه المشاكل في المناطق الأخرى من العراق. وبذلك انتهت الخطوة الأولى للانتخابات بتسجيل الناخبين الأوليين لتبدأ عملية انتخاب الناخبين الثانويين.

---

(92) From C.I.D , to the Advisor to the Ministry of Interior, 13th July 1923 (special Report – Secret) no. S.B. / 1148.

إضبارة رقم S/1/4/2 تسلسل ١١٤. المركز الوطني للوثائق (المكتبة الوطنية) بغداد.

(93) من قائمام قضاء الكاظمية، إلى متصرف لواء بغداد، ٢٢ تموز ١٩٢٣ (كتاب) عـدد ١ / ٥٧/ ٢٤١٩.

إضبارة رقم 10/A-2. دار الكتب والوثائق – بغداد.

(94) Intelligence Report , 9th August , 1923 , no. 16 , para. 580. In : C.O 730.41/43775.(P.R.O.).

٣- المكونات الاجتماعية والسياسية لأعضاء الهيئات التفتيشية وأهميتهم:

اهتمت السلطة البريطانية بجمع معلومات دقيقة عن المكونات الاجتماعية والسياسية لأعضاء الهيئات التفتيشية في العراق، لأنه كان من المتوقع أن ينتخب من بينهم أعضاء في المجلس التأسيسي إضافة إلى أعضاء هذه الهيئات سيشرف كل واحد منهم على الانتخابات في قضاء من أقضية لوائه. لقد كانوا النخبة المنتخبة من بين شخصيات المحلات والمدن والقرى، ولهم منزلة خاصة في مجتمعاتهم التي يؤثرون فيها ويقودونها مثلما يقود شيوخ العشائر عشائرهم. ولذلك كان المفتشون الإداريون البريطانيون في الألوية يرفعون إلى المستشار البريطاني في وزارة الداخلية تقارير سرية مفصلة عن كل عضو من أعضاء الهيئات التفتيشية تتناول الجوانب الشخصية والعائلية والاجتماعية والسياسية، والذي بدوره يرفعها إلى المندوب السامي البريطاني. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل واضح في أضابير دائرة المندوب السامي البريطاني المتعلقة بانتخابات المجلس التأسيسي التي كانت موجودة في المركز الوطني لحفظ الوثائق والذي دمج مع المكتبة الوطنية تحت اسم دار الكتب والوثائق ببغداد [95].

ويظهر من هذه التقارير أن أغلبية أعضاء الهيئات التفتيشية في العراق كانوا من ملاك الأراضي والعقارات والتجار ومن شخصيات بارزة تنتمي إلى عوائل معروفة، إضافة إلى صفاتهم الإدارية مثل عضو مجلس إدارة أو رئيس بلدية أو عضو فيها سابقاً أو لاحقاً. أو من موظفي العهد العثماني ممن أخرجوا من الوظيفة بعد مجيء الإنكليز أو استمروا فيها. وكان من بينهم بعض رجال الدين والمحامين ووكلاء الأملاك. وقليل جداً من أصحاب الدكاكين كالبقالين والبائعين.وتختلف شخصيات وأفكار هؤلاء، حيث

---

(95) كانت أضابير دارة المندوب السامي البريطاني وأضابير البلاط الملكي قد وجدت في بناية البلاط الملكي في منطقة الكسرة في الأعظمية على نهر دجلة والتي حل محلها الآن نادي الضباط. فأصبحت هذه الأضابير النواة التي تأسس عليها المركز الوطني لحفظ الوثائق والذي تم دمجه مع المكتبة الوطنية تحت اسم (دار الكتب والوثائق)ببغداد، ولا نعلم مصير هذه الأضابير بعد أن أحرقت (دار الكتب والوثائق) عند الاحتلال الأمريكي لبغداد في ٩ نيسان ٢٠٠٣م.

يوجد بينهم من هو ميال إلى الأتراك أو أنه لا يثق بالإنكليز، أو ممن تتقلب أفكاره دائماً، أو ليس له اعتقاد معين،ولكن الكثير منهم يميل إلى الانكليز [96]. وبلا شك فإن معظم ملاكي الأراضي والتجار يفضلون مهادنة السلطة الحكومية ويحاولون استرضاءهم بحكم ارتباط مصالحهم بها، خاصة في فترة كهذه لا توجد فيها معارضة منظمة قوية للسلطة البريطانية والحكومية.

وفي تحليل لمراسل جريدة (لندن تايمس) في بغداد حول النتائج المتوقعة للانتخابات قال أن الفلاحين سيصوتون بثبات لشيوخهم، وأن قائمة أعضاء الهيئة التفتيشية في بغداد تضم تقريباً أعضاء من العوائل القديمة ومن الأعيان أو من كبار ملاك الأراضي والباشوات من رجال الأعمال. وجميع هؤلاء من المحافظين إلى درجة ما. وأضاف أن الدلائل تشير إلى أن المجلس التأسيسي سيتكون من شيوخ المدرسة القديمة وملاك الأراضي من متوسطي الأعمار ورذاذ قليل من الشباب. [97] و كان المراسل في هذا يقصد المدن وليس العشائر، لأن شيوخهم سيمثلونهم في المجلس التأسيسي.

أما في الجانب السياسي فقد اهتم البريطانيون بالأشخاص المعارضين للمعاهدة العراقية البريطانية، وفي مقدمتهم مجموعة الحزب الوطني التي فضلت المشاركة في الانتخابات لكي يكون لها تأثير في مناقشات المجلس التأسيسي مما سبب انشقاقاً داخل الحزب، ودخلت هذه المجموعة الانتخابات كأفراد أو مجموعات،وكان لها حضور واضح في بغداد والموصل. ومن الملاحظ أن جعفر أبو التمن، وهو من أبرز قادة الحزب الوطني والذي أصر على مقاطعة الانتخابات، قد انتخب عضواً في الهيئة التفتيشية في بغداد

---

(96) التقارير حول هذا الموضوع موجودة في الأضابير : الانتخابات والعشائر رقم S/1/4 تسلسل ١١٥ ؛ الانتخابات في لواء العمارة S/1/4/E تسلسل ١١٩ ؛ الانتخابات في لواء الدليم S/1/4/H تسلسل ١٢١ ؛ الانتخابات في لواء إربيل S/1/4/M تسلسل ١٢٣ ؛ الانتخابات في لواء الحلة S/1/4/g تسلسل١٤٢ ؛ الانتخابات في لواء الموصل S/1/4/B تسلسل ١٥٦ ؛ الانتخابات في لواء المنتفك S/1/4/J تسلسل ١٨٣ .(دار الكتب والوثائق.بغداد)

(97) Baghdad Times , 22nd August, 1923 نقلاً عن جريدة لندن تايمس

وحصل على أعلى الأصوات. [98] لكنه رفض الالتحاق بالهيئة، بل رفض حتى أن يكون عضواً في ديوان الانتخابات. والحقيقة أن نتيجة انتخاب الهيئة التفتيشية في بغداد كانت مناصفة بين معارضي المعاهد وبين من يطلق عليهم البريطانيون اسم (المعتدلين) أي الذين ليس لهم موقف مضاد من المعاهدة. لكن الذين حصلوا على أكثرية الأصوات هما جعفر أبو التمن وحمدي الباجه جي، إلا أنهما انسحبا من الهيئة، وعموماً فإن ثلاثين شخصاً رشحوا لعضوية الهيئة التفتيشية في بغداد، وأصبح العشرة الأوائل منهم ممن أحرزوا أعلى الأصوات أعضاء فيها، وكان من بين المرشحين معارضين للمعاهدة فاز منهم جعفر أبو التمن وياسين الخضيري والشيخ أحمد الشيخ داود وحمدي الباجه جي، بينما لم يحصل عبد الوهاب النائب ورفعت الجادرجي ومحمد مصطفى الخليل والشيخ أحمد الظاهر على الأصوات التي تؤهلهم لعضوية الهيئة. وبعد انسحاب أبو التمن والباجه جي لم يبق من معارضي المعاهدة في الهيئة سوى الشيخ أحمد الشيخ داود وياسين الخضيري ونافع الأورفه لي، فأصبح معارضوا المعاهدة ثلاثة فقط من مجموع عشرة أعضاء في الهيئة، ولا شك أن سبب هذا الضعف في معارضي المعاهدة يعود إلى تشتت الحزب الوطني وغياب حزب النهضة. ولعل فيما نشرته جريدة الاستقلال يوم ١٤ آب ١٩٢٣من أن بعض الشباب المتنورين يفكرون تأسيس حزب سياسي باسم (حزب الاستقلال الوطني) يدلل على وجود فراغ كبير بسبب غياب تنظيمات للحركة الوطنية في الساحة الانتخابية والسياسية.

لم يكن موقف البريطانيين من وجود معارضي المعاهدة في الهيئات التفتيشية حدياً، بل كانوا يفضلون وجودهم كأقلية، ولذلك سعت السلطة البريطانية إلى إدخالهم في (ديوان الانتخابات) الذي يعين أعضاؤه من قبل الحكومة، فقد رشحت الحكومة العراقية جعفر أبو التمن وحمدي الباجه جي لعضويته ورفضا [99]. كما طلبت وزارة

---

(98) الاستقلال، ٢٠ تموز ١٩٢٣.

(99) تشكل ديوان الانتخابات حسب قرار مجلس الوزراء في التاسع من آب ١٩٢٣ من عبد الجليل السوز وجعفر أبو التمن ومناجيم دانيال وعبد الجبار الخياط وعبدالله النقيب وحمدي الباجه جي ومحمد حبيب العبيدي

الداخلية من متصرف لواء الموصل مفاتحة أبرز معارضي المعاهدة مصطفى الصابونجي ليكون عضواً في الديوان لكنه رفض هو الآخر [100]. فاقترح المتصرف خمسة أسماء، ثلاثة منهم ضد المعاهدة وهم حبيب العبيدي وعبد الغني النقيب وعلي الإمام، واثنان يؤيدان المعاهدة وهما أمين المفتي وفتح الله سرسم. لاختيار أنسب اثنين من الخمسة على أن لا يكونا في خط سياسي واحد [101] ولم يقترح سعيد الحاج ثابت المعروف بمعارضته القوية للمعاهدة رغم انتخابه لعضوية الهيئة التفتيشية مع الصابونجي واثنان آخران من زملائهما. [102]

إن هذا الأسلوب يراد منه إضفاء الشرعية على الانتخابات أمام الناس في العراق وفي المنظمة الدولية التي التزمت أمامها بريطانيا بتكوين حاكم دستوري في العراق وفقاً لإرادة السكان. فهي بهذا ترضي جميع الأطراف على اختلاف ميولهم وتحقق في الوقت نفسه ما تريده من وجود أغلبية في المجلس التأسيسي تؤيد المعاهدة وتصادق عليها أمام معارضة قليلة ليس لها تأثير في نتائج التصويت.

وعبدالغني النقيب وفتح الله سرسم وجميل بابان وعبود الملاك وعبد الرحمن السعدون. ولم يحل أحداً محل جعفر أبو التمن وحمدي الباجه جي انظر: البصير، المصدر السابق، ج٢،ص ص ٥٠٩-٥١٠ ؛ قرارات مجلس الوزراء،اضبارة مفاوضات ومقررات مجلس الوزراء رقم ٢/٨/،١٩٢٣، ملفات البلاط الملكي. دار الكتب والوثائق.بغداد.

(100) من وزارة الداخلية، بغداد، إلى متصرف لواء الموصل، ٢ تموز ١٩٢٣(برقية) عدد ١٨٨٣، إضبارة الانتخابات في لواء الموصل رقم S/1/4/ B تسلسل ١٥٦. دار الكتب والوثائق. بغداد.

(101) من متصرف لواء الموصل، إلى وزارة الداخلية، ١٤ تموز ١٩٢٣(برقية)، عدد ٤٣٤، إضبارة الانتخابات في لواء الموصل رقم S/1/4/B تسلسل ١٥٦. دار الكتب و الوثائق. بغداد.

(102) From Administrative Inspector of Mosul , to the Advisor to the Ministry of Interior , 17th July 1923 , (Memo-Secret) no.291.

إضبارة الانتخابات في لواء الموصل رقم S/1/4/B تسلسل ١٥٦. دار الكتب و الوثائق. بغداد. كان المفتش الإداري للموصل راضياً عن نتيجة انتخابات الهيئة التفتيشية رغم فوز أربعة من معارضي المعاهدة،يقابلهم ستة من المعتدلين حسب وصفه.

انتخابات الناخبين الثانويين :

- بقايا المقاطعة

جرت انتخابات الناخبين الثانويين بهدوء سواء في المدن أو المناطق العشائرية لدرجة أن بعض الصحف وصفتها بالجمود والفتور [103]، ومع ذلك فقد تخللت الانتخابات محاولات لمقاطعتها في بعض المناطق. ففي الحلة التي بدأت فيها انتخابات الناخبين الثانويين يوم ١٦ آب ١٩٢٣[104]، ظهرت حركة مقاطعة للانتخابات يقودها بعض رجال الدين وبمساندة جناح الحزب الوطني من الذين رفضوا المشاركة في الانتخابات. وقد صادف خلالها إقامة شعائر شهر محرم مما ساعد على عدم حضور الناس للتصويت لدرجة أن اليومين الأخيرين من عشرة محرم لم يحدث فيهما أي تصويت تقريباً، واستمر الحضور قليلاً مما جعل المفتش الإداري البريطاني يخشى من (العودة إلى الحالة التي كانت قبل عدة أشهر عندما تغلبت القوى المعارضة للانتخابات) ولم تجر الانتخابات بشكل طبيعي إلا بعد إلقاء القبض على قائد الدعاية الدينية المعارضة للانتخابات سيد عبد الحكيم [105]. وفي التاسع والعشرين من آب أخبر المفتش الإداري البريطاني مستشار وزارة الداخلية أن الانتخابات تسير بشكل طبيعي في جميع أنحاء لواء الحلة. [106]

العاصمة، ٥ آب ١٩٢٣

(103) Baghdad Times , 9th August 1923.

(104) Election Report , no. 4. P. 11.

اضبارة رقم S/1/4/B تسلسل ١٥٦. دار الكتب و الوثائق. بغداد.

(105) From Administrative Inspector, Hilla , to the Advisor to the Ministry of Interior , Baghdad , 27th August , 1923 (Memo- Secret), no. S/74.

اضبارة رقم S/1/4/g، تسلسل ١٤٢، الانتخابات في الحلة،وزارة الداخلية. دار الكتب والوثائق.بغداد.

(106) From Administrative Inspector of Hilla , to the Advisor to the Ministry of Interior, 29th August , 1923 (Memo-Secret), no. S/76.

اضبارة رقم S/1/4/g، تسلسل ١٤٢. الانتخابات في الحلة، وزارة الداخلية.دار الكتب و الوثائق.بغداد.

Election Report, no. 4, P.11.

وفي بغداد بدأت الانتخابات في ٢٨ آب ١٩٢٣،[107] ولم تكن هناك مظاهر للمقاطعة، سوى رسائل تهديد بلا إمضاء وصلت إلى بعض أعضاء الهيئة التفتيشية يطلب منهم كاتبوها بالاستقالة وإلا وقعوا تحت طائلة الموت [108]، بإستثناء حادثتين أخريين غير مهمتين فقد تمت الانتخابات بهدوء في بغداد [109]. كذلك أدار المتصرف مولود مخلص انتخابات الناخبين الثانويين بسهولة في النجف وكربلاء وتغلب على بعض أصوات المقاطعة القليلة المؤيدة لرجال الدين [110]. وفي قضاء الحي بلواء الكوت،لم يحضر سوى عدد قليل من الناخبين للإدلاء بأصواتهم،وقد وضع ٨١٧ ناخباً منهم، وهم الأكثرية الكبرى،أوراقاً في صناديق الاقتراع كتبت عليها كلمة (حرام) بدلاً من أسماء المرشحين. [111] واتهمت عناصر حكومية ذات مراكز حساسة في اللواء بمعاضدتها حركة مقاطعة الانتخابات فطرد على إثر ذلك رئيس بلدية بلدية الحي بتهمة أنه استغل نظام الانتخابات الذي يسمح للأميين بالاستعانة بالآخرين لمساعدتهم في كتابة أسماء مرشحهم، فكتبوا بدلاً منها كلمة (حرام). ولضمان عدم تكرار هذه الحالة فقد تم تعيين كاتب رسمي ليقوم بهذه المهمة. [112] وقد تأخر إنجاز الانتخابات في قضاء الحي عن دونه من الأقضية الأخرى في اللواء بسبب هذه الحادثة.

إن هذه الأحداث لم تشكل شيئاً أمام تقدم الانتخابات وإنجازها في جميع أنحاء العراق.

تحذير المندوب السامي للملك فيصل :

إن التنافس بين معارضي المعاهدة ومؤيديها من المشاركين والمرشحين في انتخابات الناخبين الثانويين قد أثارت من جديد خشية البريطانيين من سيطرة المعارضة على نتائج

(107) Election Report, no. 4, P.12.

(108) العاصمة، ١، ٣١ آب ١٩٢٣ ؛ الاستقلال، ٢١ أيلول ١٩٢٣.

(109) Election Report ,no. 4, P.11.

(110) Ibid., P. 10; Intelligence Report, 6th September , 1923 , no. 17. Para. 611. In: C.O. 730, 41/45949.(P.R.O.).

(111) Intelligence Report , 20th September , 1923 , no. 18, Para.665. In : C.O. 730, 42/48109. (P.R.O.).

(112) Election Report. No. 7, P.7.

الانتخابات بعد أن لاحظوا أن أتباع الملك فيصل من متصرفي الألوية وغيرهم من الذين لهم مواقع مؤثرة في الإدارة،يساعدون زملاءهم السابقين من جماعة الحزب الوطني الذين شارك بعضهم في الانتخابات، فقد أتهم متصرف كربلاء مولود مخلص بتدخله في الانتخابات لصالح المعارضة. [113] كما أن إعلانه ومتصرف الموصل رشيد الخوجه أن الانتخابات حرة تماماً وأن بإمكان الناس اختيار المرشحين الذين يفضلونهم وأن الحكومة مجرد مراقب قد اعتبر من قبل الموظفين البريطانيين لعبة واضحة بين المعارضة ومؤيدي الملك. فقد أبلغ المفتش الإداري البريطاني في الموصل مستشار وزارة الداخلية بأن تصاعد نشاط المعارضة في الموصل يعود إلى تصريحات المتصرف، وأضاف أنه لولا مساندة المتصرف رشيد الخوجه النشطة لما تمكنت المعارضة من الحصول على مكانة بارزة تمكنهم من التأثير على انتخابات الناخبين الثانويين. [114]

إن هذه الظاهرة التي برزت في الموصل وبغداد وكربلاء والدليم قد أثارت المندوب السامي البريطاني الذي وجه رسالة إلى الملك عبر مستشار وزارة الداخلية كورنوالس، الذي هو في الوقت نفسه مستشار للملك،شرح فيها خشيته من تغلب المعارضة واتهم الملك فيصل برغبته(في أكثرية للمتطرفين في المجلس التأسيسي) مما سيؤدي إلى (المصائب) وأنه يرى من واجبه إنذار حكومة الملك فيصل رسمياً بما يتوقعه إلا إذا تغيرت هذه الظاهرة خلال الأسبوع القادم، مطالباً أن تعلن الحكومة العراقية صراحة أن سياستها مبنية على ضرورة إستحصال تصديق المعاهدة العراقية البريطانية،

(113) من وزارة الداخلية، إلى متصرف كربلاء،١ أيلول،١٩٢٣ (برقية) برقم ١٣٥١٧. إضبارة S/1/4/K، تسلسل ١٢٢. دار الكتب و الوثائق. بغداد.

(114) From Administrative Inspector of Musil , to the Adviser of the Ministry of Interior , 4th September , 1923 (Election Report – Secret) no. 348 , File S/1/4/B, Serial 156.

دار الكتب و الوثائق.بغداد.

وأن الحكومة تأمل من الناخبين في كل مكان أن ينتخبوا فقط من يقدمون لهم تعهداً قطعياً بأنهم من مؤدي المعاهدة.[115]

وفي جوابه للمندوب السامي رفض الملك فيصل هذه الاتهامات وأكد بأن هدفه هو تصديق المعاهدة. مما جعل المندوب السامي يعتذر عن لغة رسالته للملك متحججاً أن ترجمتها له لم تكن موفقة ولأنه لم يرفق معها ترجمة بالعربية.[116]

بدأت الحملة الإعلامية والرسمية لصالح تصديق المعاهدة بناء على طلب المندوب السامي،بمقالة في جريدة الأوقات البغدادية في العاشر من أيلول أعلنت فيها أن رفض المعاهدة يعني انسحاب القوات البريطانية من العراق الذي لا يمتلك القوة الكافية للدفاع عن نفسه أمام تهديدات الأكراد وغيرهم.[117] وبعد يومين كتبت جريدة العراق شبه الرسمية مقالة بالمعنى نفسه. وفي ٢٥ أيلول أعلن رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون في مقابلة مع رئيس تحرير الجريدة نفسها بأن العراق سيصبح في وضع خطير جداً إذا لم يصادق على المعاهدة، وطلب من الناخبين الثانويين أن يأخذوا هذا الموضوع بعين الاعتبار عند انتخابهم أعضاء المجلس التأسيسي [118]. وفي السابع من تشرين الأول سافر الملك فيصل بصحبة كورنوالس إلى الموصل [119]، وبعد يومين أبلغ المفتش الإداري البريطاني للموصل وزارة الداخلية أن المؤيدين للمعاهدة قد حصلوا على ٧٦ ناخباً ثانوياً في معظم أقضية الموصل بينما لم تحصل المعارضة سوى على ٤٧ ناخباً ثانوياً، وأن

---

(115) من المندوب السامي هنري دوبس، إلى كورنوالس،٣١ آب ١٩٢٣ (رسالة سرية مترجمة) برقم ١٥١٩، ملفات البلاط الملكي،إضبارة سير انتخابات المجلس التأسيسي رقم د/٢/٦. دار الكتب و الوثائق. بغداد.

(116) من الملك فيصل إلى كورنوالس، في ٣ أيلول ١٩٢٣ (رسالة) مع رسالة جوابية من المنـــدوب الـــسامي إلى كورنوالس في ٤ أيلول ١٩٢٣ برقم S.O/1540.إضبارة انتخابات المجلس التأسيسي رقم د /٢/٦. دار الكتب و الوثائق.بغداد.

(117) الأوقات البغدادية، ١٠ أيلول ١٩٢٣.

(118) العراق، ٢٥ أيلول ١٩٢٣.

(119) Intelligence Report , 8th October , 1923, no. 20, Para.719. In : C.O. 730, 42/52435. (P.R.O).

هذه النتائج كانت ستكون العكس لو أن الحكومة استمرت على موقفها السابق [120]. وبعد ثلاثة أسابيع تم نقل متصرف الموصل رشيد الخوجه إلى لواء آخر [121]. وفي ١٥ كانون الثاني ١٩٢٤ أنجزت في لواء الوصل انتخابات الناخبين الثانويين للعشائر [122] وعموماً فإن انتخابات الناخبين الثانويين قد اكتملت في جميع أنحاء العراق في بداية شهر شباط ١٩٢٤.[123]

استقالة الوزارة :

أراد الملك فيصل أن يسترضي رجال الدين قبل إجراء انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي، وذلك بإعادة المنفيين منهم خارج البلاد، خصوصاً رجال الدين الشيعة الذين أبعدوا أو خرجوا طوعاً إلى إيران، فأجرى اتصالات معهم لهذا الغرض [124]. ولما كانت وزارة عبد المحسن السعدون هي التي نفذت عملية الإبعاد، فقد كان من الضروري أن تستقيل الوزارة لاسترضاء رجال الدين المنفيين واتباعهم في جنوب العراق[125].

لم يقف المندوب السامي هنري دوبس ضد رغبة الملك، خصوصاً وأن استقالة الوزارة ستبعد عن الحكومة وزيرين لا يرغب بهما البريطانيون أحدهما هو ياسين الهاشمي الذي يعتبره المندوب السامي من (المعادين للبريطانيين بتطرف شديد). من جانب آخر أبلغ

---

(120) From the Administrative Inspector of Musil , to the Adviser of the Ministry of the Interior , 9th October , 1923.(Memorandum – Secret) no. 381 , File S/1/4/B. Serial (156)
دار الكتب و الوثائق. بغداد

(121) الوقائع العراقية، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣، ص١.

(122) من متصرف الموصل إلى وزارة الداخلية، ١٥ كانون الثاني ١٩٢٤(برقية) بـــرقم ٢١، الإضـــبارة رقـــم 10/B-2.أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.

(123) From the High Commissioner of Iraq , Baghdad , to the Colonial Office , 9th February , 1924 (Tel.) no. 82. In F.O. 371 , 10099/E1383. (P.R.O).

(124) From the High Commissioner, Baghdad , to the Colonial office , 22nd November, 1923 (Letter – Secret).In: C.O. 730,43/60634 and F.O.371, 9012/ E11989. (P.R.O).

(125) British Report, 1923-1924 , P.17.

المندوب السامي حكومته أن استقالة السعدون ستضمن تعيينه رئيساً للمجلس التأسيسي،وقد تعهد الملك ببذل أقصى جهوده لتنفيذ ذلك.[126] وفي ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ قبل الملك فيصل استقالة رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، ودعا جعفر العسكري لتشكيل الوزارة الجديدة. وبعد بضعة أشهر، وعندما كان المجلس التأسيسي يوالي اجتماعاته، عاد رجال الدين المنفيين إلى العراق بهدوء باستثناء مهدي الخالصي، وقد تعهدوا بعدم التدخل في السياسة.[127]

إن تشكيلة الوزارة قد جاءت متوافقة مع رغبات الملك، لأن رئيس الوزراء جعفر العسكري كان تحت قيادة فيصل في الثورة العربية عام ١٩١٦، وأصبح عند تشكيل الحكومة العربية في دمشق الحاكم العسكري في حلب حتى بداية عام ١٩٢٠ عندما توج الأمير فيصل ملكاً على سوريا، فصار المستشار العسكري في مجلس مستشاري الملك في دمشق. أما وزير الداخلية علي جودت الأيوبي فكان هو الآخر من ضباط الثورة العربية وشغل مناصب إدارية في سوريا إبان عهد الملك فيصل،وعموماً فقد تشكلت الوزارة من مؤيدي الملك فيصل، ولذلك انتقد البريطانيون هذه الظاهرة ووصفوهم بأنهم من ذوي الاتجاه (الأوتوقراطي) الاستبدادي.[128]

انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي:

انشغل المفتشون الإداريون البريطانيون في الألوية منذ استئناف الانتخابات بتدقيق اتجاهات الأشخاص الذين انتخبوا لعضوية اللجان التفتيشية أو الآخرين الذين انتخبوا كناخبين ثانويين. وقد أرسلت جميع المعلومات عنهم إلى المستشار البريطاني في وزارة الداخلية. من جانب آخر فقد لاحظ المندوب السامي البريطاني أنه باستثناء قلة قليلة،

(126) From the High Commissioner , Baghdad , to the Colonial office , 18 November , 1923.(Tel). No.623. In : F.O. 371, 9012/E11177 and C.O. 730 , 43/55886. (P.R.O).

(127) من رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون إلى الملك فيصل، ١٥ تشرين الثاني ١٩٢٣ (استقالة). وجواب الملك في اليوم نفسه بقبول الاستقالة. الإضبارة رقم ١٩٢٣.. ح /١.دار الكتب والوثائق.بغداد.
British Report , 1923-1924 P. 17.

(128) Intelligence Report , 1st December , 1923 ,no.23 , Para. 829. In : C.O. 730,43/60035. (P.R.O)

فإن المرشحين لعضوية المجلس التأسيسي لم يعلنوا عن مواقفهم من القضايا التي ستناقش في المجلس التأسيسي، ولذلك اقترح أن تدعم الحكومة العراقية صراحة المرشحين الذين يلزمون أنفسهم بالتصويت للمعاهدة العراقية البريطانية، وذلك بدعوة المرشحين رسمياً لأن يعلنوا بأنهم عازمون على التصويت للمعاهدة، لكن رئيس الوزراء جعفر العسكري رفض هذا الاقتراح على أساس أن هذه الطريقة لا تتلاءم مع التقاليد الشرقية، وهو يفضل أن تتم العملية بتقديم التوجيهات للمرشحين بشكل خاص.[129]

وخلال انتخابات الناخبين الثانويين حث مستشار وزارة الداخلية يوم ١١ أيلول ١٩٢٣ كل المفتشين الإداريين في الألوية على إبراق أسماء المرشحين الذين يوصي بانتخابهم المفتش الإداري البريطاني والمتصرف لعضوية المجلس التأسيسي ممن سيصوتون للمعاهدة.[130] وقد أرسل كل المفتشين الإداريين في جميع الألوية أسماء المرشحين الذين يوصون بانتخابهم.[131] وبعد دراسة هذه الأسماء، أرسل مستشار وزارة الداخلية كورنوالس في ٨ شباط ١٩٢٣ إلى كل مفتش إداري بريطاني في كل لواء قائمة بالمرشحين المطلوب انتخابهم عن اللواء لعضوية المجلس التأسيسي. وأوضح أن هذه القائمة هي نتيجة للمدلولات التي تمت بينه وبين الملك فيصل ورئيس الوزراء جعفر العسكري، وأضاف (لقد صادقت على هؤلاء المرشحين الذين إقترحتهم أصلاً أنت بالتشاور مع المتصرف وآخرين من الذين لدى معلومات شخصية عنهم. أما عن بعض المرشحين ممن يعرفون بالمتطرفين،فقد وضعت أسماؤهم في القائمة بضمان صاحب الجلالة ورئيس

(129) Intelligence Report , 6th , 20th September , 1923 , nos. 17.18 Paras. 615 , 666. In : C.O. 730, 41/45949 and 42/48109.(P.R.O.)

(130) From the Adviser of the Ministry of the Interior, to the Administrative Inspectors, 11the September , 1923 (Tel. – very Secret) no. C/ 1974 , File SB/28.Secret. بغداد–وزارة الداخلية .

(131) جميع الأسماء التي أوصى المفتشون الإداريون بترشيحها لعضوية المجلس التأسيسي موجودة في الإضبارة SB/28.Secret في وزارة الداخلية – بغدد. أما القائمة النهائية التي أوصى بها مستشار وزارة الداخلية كورنوالس، فهي مرفقة بمذكرته المرسلة إلى جميع المفتشين الإداريين المؤرخة في ٨ شباط ١٩٢٤ برقم S/O/41 في الإضبارة S.B./28، الموجودة في أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.

الوزراء أو وزير الداخلية على بك جودت لأنهم يثقون بهم ولأنهم يعتبرون إدراج أسماءهم في القائمة حالة سياسية تتطلب وجودهم أعضاء في المجلس التأسيسي)[132]

إن عبارة (حالة سياسية) كانت تعني أن سياسة الملك فيصل تجاه المعارضة قد قبلها الآن البريطانيون ما دامت هذه المعارضة لن تشكل الأكثرية في المجلس التأسيسي. وكان الهدف هو الحفاظ على شعبية الملك، ولأن بعض المرشحين من المعارضة سيحصلون على الأصوات التي تؤهلهم لعضوية المجلس حتى وإن لم ترغب الحكومة أو البريطانيون بهم بسبب مكانتهم الاجتماعية أو شعبيتهم، مثل شيوخ العشائر عبد الواحد سكر وشعلان أبو الجون و سالم الخيون.

ومن أجل دعم قائمة المرشحين هذه فقد قررت الحكومة العراقية إيفاد الوزراء إلى الألوية في مهمة للحصول على تأكيد من مرشحي الحكومة بالتصويت للمعاهدة والقيام بحملة مفتوحة أمام الناس لصالح هؤلاء المرشحين [133]. ومع ذلك فقد أبلغ مستشار وزارة الداخلية كورنوالس جميع المفتشين البريطانيين في الألوية أن لا يعتمدوا كلية على الوزراء لأنه كان شيك، ولأسباب عديدة من أن بعضهم سيعمل قلبياً لصالح بعض المرشحين الحكوميين، ولذلك فهو يفضل الاعتماد على الماكنة السرية للمتصرفين والقائمقامين في الألوية.[134]

ويبدو من هذا التبليغ أنه على الرغم من توصل البريطانيين والملك إلى اتفاق حول قائمة المرشحين الذين يجب أن تساندهم الحكومة، إلا أنهم ما زالوا يشكون بنوايا

---

(132) From Adviser of the Ministry of Interior , to all Administrative Inspectors , 8th February , 1924 (Memo – Very Secret) no. S.O/41, File SB/28,Secret (وزارة الداخلية –بغداد).

(133) From Adviser of the Ministry of the Interior , to all Administrative Inspectors , 8th February , 1924 , (Memo – Very Secret)no. S.O/41, file SB/28, secret (وزارة الداخلية – بغداد)

(134) From Adviser of the Ministry of the Interior , to all Administrative Inspectors , 10th February , 1924 , (Memo – Very secret) no. S.O/49 , files. B/28, secret (وزارة الداخلية– بغداد)

الملك فيصل ووزارته في دعم حلفائهم بدلاً من مرشحين آخرين. من جهة أخرى ونتيجة للحملات السابقة ضد وجود المفتشين الإداريين البريطانيين في الألوية،فقد كان البريطانيون حذرين جداً من تدخل المفتشين لإسناد القائمة علناً، ولذلك أرسل مستشار وزارة الداخلية تعليمات إلى هؤلاء المفتشين أبلغهم فيها أنه :

> **(عندما ستعرف أسماء المرشحين فإنه وبلا شك سيسألكم الناس عن رأيكم. يجب أن تكونوا حذرين في الإجابة كثيراً، ولكنني أرى أنه لن يكون هناك من أذى في إخبار الذين تثقون بهم تماماً بأن الأسماء المقترحة في القائمة هم الأفضل لتنفيذ سياسة الحكومة وعليه يجب دعمهم)**

وأوضح المستشار أن إعطاء هذا المؤشر سيجنب تشتت الأصوات في الانتخابات. وطلب من المفتشين أن يقدموا مساعدتهم إلى المتصرفين في الحالات التي لهم فيها تأثير أكبر من هؤلاء المتصرفين، ومع ذلك فإن عليهم بشكل عام أن يحدوا من نشاطهم إلى أقل ما يمكن وأن ينحصر بين من هم ولاءهم مؤكد للبريطانيين.[135]

وفي ١٣ شباط ١٩٢٤ أبلغت وزارة الداخلية متصرفي الألوية أن انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي من قبل الناخبين الثانويين يجب أن تبدأ في ٢٥ شباط [136] وقبل ثلاثة أيام من بدء الانتخابات أصدر رئيس الوزراء جعفر العسكري بياناً أعلن فيه موعد بدء الانتخابات وطلب من الذين سيفوزون بثقة الشعب في عضوية المجلس التأسيسي أن يصادقوا على المعاهدة العراقية البريطانية التي هي نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلها الملك فيصل والحكومة العراقية والتي لن تتجاوز مدتها أربع سنوات. وأضاف أنه على

---

(135) From the Adviser of the Ministry of the Interior , to all Administrative Inspectors, 10th February 1924 , (Memo – secret) no. S.O/45, file S.B/28, secret (وزارة الداخلية – بغداد).

(136) من وزارة الداخلية، إلى جميع المتصرفين (برقية) برقم ٢٢٠٣، في ١٣ شباط ١٩٢٤، إضبارة ١٠/٢/٢ (ملفات وزارة الداخلية – بغداد)؛ الاستقلال، ١٥ شباط ١٩٢٤ ؛ العراق ١٥ شباط ١٩٢٤.

الأعضاء تقدير الموقف الصعب للبلاد والحاجة إلى مساعد بريطانيا في قضية ولاية الموصل. وعليه فإن تصديق المعاهدة سيضمن حياة البلاد واستقلالها. وحذر من أن الانقياد وراء العواطف ربما سيجعل مستقبل العراق في خطر لا يمكن تلافيه [137].

في ٢٥ شباط جرت الانتخابات بدون أية معوقات باستثناء الموصل [138] وقبل يومين من الانتخابات، وفي مساء يوم ٢٣ شباط، عقد اجتماع في أحد جوامع الموصل،وقد حث سعيد الحاج ثابت الناس على مقاطعة الانتخابات لأنها غير شرعية. وكان سعيد الحاج ثابت عضواً في اللجنة العليا للانتخابات في الموصل ومن المعارضين المعروفين للبريطانيين. وفي مساء اليوم نفسه استلم الناخبون الثانويون رسائل تدعوهم لمقاطعة الانتخابات، بينما ألصقت نسخ منها على جدران المدينة. وفي اليوم التالي تم اعتقال سعيد الحاج ثابت وأتباعه، وجرت الانتخابات بعد ذلك بدون صعوبات [139].

ويبدو أن هذه الدعوة لمقاطعة الانتخابات كانت احتجاجاً على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الموصل لتحجيم المعارضة، كما كانت احتجاجاً على إبعاد قائد المعارضة مصطفى الصابونجي إلى بغداد، وكان عضواً في اللجنة العليا للانتخابات وصديق لمتصرف الموصل السابق رشيد الخوجة الذي اتهم بدعمه للمعارضة وتم نقله إلى لواء آخر [140] ومع أن الصابونجي قد نفي إلى بغداد فانه قد حصل على ٩٥ صوتاً في

(137) العراق، ٢٢ شباط ١٩٢٤، الاستقلال، ٢٢ شباط ١٩٢٤.

(138) Intelligence Report , 6th March , 1924, no. 5 Para. 153. In : F. O. 371.10097/ E 2498 (P.R.O.)

(139) من متصرف الموصل ,إلى وزارة الداخلية،٨ آذار ١٩٢٤ (رسالة – سرية) برقم ١٦٤٨، إضبارة رقم 10/B-2.أرشيف وزارة الداخلية– بغداد.

From the Administrative Inspector of Mosil, to the Adviser of the Interior, Baghdad , (Tels) , 24th , 25th February , 1924(Tels.) nos. S/84, S /87 , files /1/4/B Serial 156.) (دار الكتب والوثائق – بغداد ;Intelligence Report , 6th March , 1924 , no 5, para 154. In : F.O.37 , 10097/E2498.(P.R.O.).

(140) From Administrative Inspector in mosil , to the Adviser of Ministry of Interior , 17 July , 4 th september , 2nd October (Memo. and Election Reports) nos. 291 , 348 ,374 , files /1/4/B Serial 156. (دار الكتب والوثائق– بغداد).

انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي،وقد اعتبر رقماً عالياً قياساً بأعلى رقم حصل عليه أمجد العمري وهو ١٤٢ صوتاً [141]. وعموماً فإن خمسة من المعارضة قد انتخبوا من مجموع مندوبي الموصل البالغ عددهم ١٤ عضواً [142] وهي أعلى نسبة حصلت عليها المعارضة في الموصل قياساً ببقية الألوية.

بمقارنة نتائج الانتخابات بقائمة الحكومة، فإننا نجد أن ٧٤ من ٩٨ مرشحاً من القائمة قد انتخبوا أعضاء في المجلس التأسيسي. وأن ١٥ من الذين انتخبوا كانوا من المعارضة،خمسة منهم لم يكونوا مدرجين في القائمة. وقد علق المندوب السامي البريطاني على هذه النتيجة بالقول :

(عملياً فان جميع الفائزين من المعارضة كانوا في قائمة المفضلين من الحكومة. مما يعطي برهاناً آخر على رغبتها الحمقاء في أن تحصل على شعبية من الجميع) [143]

وكتبت جريدة الأوقات البغدادية في ٥ آذار حول نتائج الانتخابات فقالت (انتهت الآن انتخابات المجلس التأسيسي العراقي، ويرى حكام أكفاء أن التصديق المعقد للمعاهدة العراقية الإنكليزية سينتهي بدون شك، فمن المقدر أن يكون هناك على الأقل ستون مؤيداً قوياً للمعاهدة كما أن نسبة كبيرة من الأربعين الباقين سيصوتون للمعاهدة إذا ما تمت قيادة المجلس التأسيسي بصورة صحيحة.) [144]

(141) المضبطة الانتخابية للموصل،إضبارة 10/B-2 (وزارة الداخلية – بغداد).

(142) Intelligence Report , 6 th March , 1924 , no. 5 , para. 153. In : F.O.371 , 10097/E2498. (P.R.O.)

(143) Intelligence Report , 6 th , 20 th March. 1924 , nos. 5 , 6 , para. 153 , 167. In : F.O.371, 10097/E2498 , E2935. (P.R.O.).

(144) الأوقات البغدادية، ٥ آذار ١٩٢٤.

إن خلفية وتكوين أعضاء المجلس التأسيسي المنتخبين تبين أن غالبيتهم من ملاك الأراضي الكبار وتجار متوسطي الأعمار وأعضاء من العوائل العريقة. كما شكل شيوخ العشائر حوالي ثلث أعضاء المجلس. وبغض النظر عن الاتجاهات السياسية فإن التكوين الاجتماعي للمجلس كان سيأتي بهذا الشكل حتى لو لم تتدخل الحكومة أو البريطانيين، فهو انعكاس حقيقي للمجتمع العراقي. وكان هناك من الأعضاء ستة محامين هم رؤوف الجادرجي وفؤاد الدفتري وناجي شوكت و ورابين بطاط ومزاحم الباجه جي وآصف آغا. وانتخب أربعة من الأعضاء السابقين في مجلس المبعوثان العثماني منهم عبد المحسن السعدون وعبد المجيد الشاوي وعبد الرزاق منير، كما أصبح ثلاثة من المندوبين الخمسة عشر الذين طالبوا بعقد مؤتمر عراقي منتخب أعضاء في المجلس،وستة من أعضاء اللجنة الانتخابية التي وضعت نظام الانتخابات للمجلس، وبعض الضباط الذي خدموا مع الملك فيصل في الثورة العربية عام ١٩١٦ والحكومة العربية في دمشق مثل جعفر العسكري ونوري السعيد وعلي جودت الأيوبي وياسين الهاشمي. وعموماً فإن العناصر المثقفة شكلت الأقلية في المجلس قياساً بغالبية من الذين لا يعرفون القراءة والكتابة أو حصلوا على تعليم محدود.

الفصل الثالث

مناقشات المجلس التأسيسي

الافتتاح:

افتتح الملك فيصل الأول المجلس التأسيسي في ٢٧ آذار ١٩٢٤م بخطاب حدد فيه واجبات المجلس، وهي البت في المعاهدة العراقية – البريطانية، وتشريع الدستور العراقي، وقانون انتخاب مجلس النواب. وأوضح الملك ضرورة تصديق المعاهدة من أجل حل مشاكل العراق الجوهرية[1].

وبناءً على اتفاق الملك فيصل والمندوب السامي بأن يستقيل عبدالمحسن السعدون من رئاسة الوزراء ليصبح رئيساً للمجلس التأسيسي[2]، فقد أبلغ الأعضاء من مؤيدي المعاهدة أن يصوتوا لانتخاب السعدون رئيساً. وتذكر المسربل في مذكراتها أن " بعض الشيوخ قد وجهوا ورقة الانتخاب إلينا قبل أن يضعوها في الصندوق لكي نرى أن اسم عبدالمحسن السعدون قد كتب عليها"[3]. وكانت النتيجة أن تم انتخاب السعدون رئيساً، وانتخب ياسين الهاشمي وداود الحيدري نائبين للرئيس[4]، وهذا الأخير هو كردي ممثل لواء اربيل[5].

---

(١) الحكومة العراقية، مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي، العراق، بغداد، ١٩٢٤، الجزء الأول، ص ص٥-٨. (وسأرمز لها: المذكرات).

افتتح الملك فيصل الأول المجلس وهو يرتدي الزي العربي ويتقلد سيفاً من ذهب، وفي حزامه خنجر من عسجد نفيس. وقد حضر الجلسة خمسة وثمانون عضواً من مجموع المائة عضو بسبب عدم تمكن بعض ممثلي الألوية من الوصول إلى بغداد في الوقت المحدد للافتتاح، وكذلك لحصول بعض الشواغر بعد إعلان نتائج الانتخابات.

(2) From the High Commissioner, Baghdad, to the Colonial Office, 18th November, 1923 (Tel.) no. 623. In: F.O. 371, 9012/E11177, and C.O. 730, 43/55886. (P.R.O.).

(3) Burgoyne, Bell Papers, P.336.

(٤) المذكرات، الجزء الأول، ص ص١٤-١٥.

(5) Intelligence Report, 3rd April, 1924, no.7, Para. 225; In: F.O.371, 10097/E3417.

اتجاهات المعارضة في المجلس ونشاطاتها ضد المعاهدة:

لم تكن هناك أحزاب سياسية منظمة داخل المجلس، وإنما تجمعات وقفت مع أو ضد المعاهدة. وقد تكونت المعارضة من ثلاث مجموعات، بعضهم كان الملك قد اختارهم ليكونوا ضمن من أوصت الحكومة بانتخابهم، والبعض الآخر انتخبوا لمكانتهم الاجتماعية. وقد أعلنت المجموعة الأولى بقيادة ياسين الهاشمي أنها لن تصادق على المعاهدة والاتفاقيات[6] الملحقة بها بالشكل الذي جاءت فيه، لأنها تتعارض مع الاستقلال الذي ينشده العراق. أما المجموعة الثانية التي يقودها ناجي السويدي، فقد استخدموا المعاهدة كوسيلة لمهاجمة الوزارة التي يرأسها جعفر السكري[7]. واعتبرت المجموعة الثالثة أن المعاهدة وملاحقها هي أقسى من الانتداب، لأن معظم بنوده قد تضمنتها المعاهدة، وعليه فإن الانتداب بالنسبة لهم أفضل من المعاهدة وملاحقها[8].

لم تواجه قوى المعارضة في المجلس حزباً أو تجمعاً من المؤيدين للمعاهدة يقف أمامهم، فقد كانت أكثريتهم لا ترغب بإقحام نفسها في حملة سياسية لصالح المعاهدة، ولم يثبتوا أنهم يشكلون فعلاً كتلة واحدة.

من جانب آخر فإن المجموعات المعارضة للمعاهدة والتي دعمها الملك فيصل في الانتخابات، لم يعتبرهم البريطانيون من أتباع الملك خلال مناقشاتهم في المجلس، ولكن

(٦) في ٢٥ آذار ١٩٢٤، أي قبل يومين من افتتاح المجلس، وقعت حكومة العسكري الاتفاقيات العسكرية والمالية وشؤون الموظفين البريطانيين الملحقة بالمعاهدة. وفي ٣١ آذار عرض رئيس الوزراء العسكري المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الملحقة بها على المجلس التأسيسي في اجتماعه الثالث، وقد أرفقها برسالة مختصرة بشكل توصية إلى المجلس أوضح فيها أن المعاهدة ستضمن استقلال العراق وعضويته في عصبة الأمم وستحل مشكلة حدوده الشمالية مع تركيا. وفي اجتماعه الخامس انتخب المجلس لجنة مكونة من عضو واحد من كل لواء برئاسة ياسين الهاشمي لدراسة المعاهدة والاتفاقيات وإبداء الرأي فيها إلى المجلس.

(7)Intelligence Report, 17th April, 1924, no.8, Para. 255. In: F.O.371. 10098/E3773.

(٨) المذكرات، ج١، ص ص٧٧٢، ٢٢٥-٣٠٠، ٣٠٧.

المندوب السامي البريطاني كانت لديه بعض الشكوك بأن الملك يقوم بشكل سري على الأقل بتشجيعهم للمطالبة بتعديل المعاهدة وملاحقها بما يضمن استقلال العراق[9].

أما عن أعضاء الحكومة المكونة من مناصري الملك، فلم يكن لهم وزن أمام الشيوخ وأشراف المدن حسب رأي المندوب السامي، كما أن المعارضة كانت تعتبرهم مرتدين لأنهم خانوا الوطن لقبولهم ملاحق المعاهدة[10]. وفي الواقع فإن قبول الحكومة للملاحق قد ساعد المعارضة في إظهار أن المعاهدة غير عادلة تماماً.

كانت قوى المعارضة في المجلس مؤلفة من النخبة المتعلمة والمثقفة وغالبيتهم من المحامين، وقد وجد هؤلاء أن الطريق الوحيد للتأثير على أعضاء المجلس التأسيسي هو بالضغط عليهم من خارج المجلس، ولذلك بدأوا بحملة مستمرة ضد المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها يساندهم زملاؤهم وبعض الصحف المحلية. إضافة إلى ذلك فقد سعت قيادات المعارضة من خارج المجلس للاجتماع بأعضاء المجلس ليوضحوا لهم الأسباب التي تدعوهم إلى معارضة المعاهدة واتفاقياتها الملحقة بها[11]، وكان هدفهم الحقيقي من ذلك هو التأثير على أعضاء المجلس من الذين ليسوا ضد المعاهدة من أجل أن يساندوا أو ينظموا إلى المعارضة في المجلس. وبناءً على ذلك حصل المحامون على موافقة متصرف بغداد لدعوة أعضاء المجلس لتكريمهم وإلقاء خطابات من قبل بعض المحامين تتطرق إلى السياسة العامة في البلاد يوم الحادي عشر من نيسان[12]، إلا أن وزارة الداخلية لم توافق على الاجتماع وطلبت من المتصرف[13] سحب موافقته بحجة أن السماح بدعوة مثل هذه

(9) From the Acting High Commissioner, Baghdad, to the Colonial Office, 21st August, 1924 (Letter). In: F.O.371, 10096/E7846.

(10) Ibid.,.

(11) Intelligence Report, 17th April, 1924, no.8, Paras. 255-256. In: F.O.371. 10098/E3773; Ireland, Op.Cit., P.396.

(١٢) الاستقلال، ١٠ نيسان ١٩٢٤؛ العالم العربي، ١١ نيسان ١٩٢٤؛ من متصرف بغداد إلى المحاميان داود السعدي ورشيد رشدي، ٩ نيسان ١٩٢٤ (رسالة) رقم ١٥/٢١٩٦. ملفة ١٥/١ أرشيف محافظة بغداد.

(١٣) متصرف لواء بغداد هو رشيد الخوجة الذي كان قد أجبر على الاستقالة من منصبه كمتصرف لبغداد في آب ١٩٢١ بطلب من المندوب السامي البريطاني برسي كوكس بسبب تعاونه مع الحركة المناهضة للبريطانيين.

للمجلس كمؤسسة ستعرضه للاتهام بأنه يتم توجيهه بتأثير خارجي. فطلب المتصرف من المحامين تأجيل الاجتماع[14].

وجه المحامون إلى رئيس المجلس وأعضائه رسالة احتجاج شرحوا فيها ما قامت به الحكومة من إجراءات تعسفية بحق المحامين الذين تبنوا فكرة عقد الاجتماع، وأوضحوا أنه تم التحقيق معهم واستحصال تعهد منهم بعدم التدخل في السياسة والتعرض للمعاهدة، وأن الشرطة قد دخلت إلى بناية المجلس التأسيسي وألقت القبض على أحد المحامين الذي كان يجلس في المكان المخصص للجمهور، كما استدعي داود السعدي، وهو أحد مقدمي طلب عقد الاجتماع، إلى وزارة الداخلية للتحقيق معه حول طبيعة الخطب السياسية التي كان مقرراً إلقاؤها عند الاجتماع بأعضاء المجلس، ثم الطلب منه شفوياً وتحريريا التخلي عن فكرة عقد الاجتماع[15].

في العاشر من نيسان وفي الجلسة السادسة للمجلس أثار مندوب الديوانية عبدالرزاق الرويشدي موضوع رفض الحكومة عقد الاجتماع مؤكداً أن من واجبات لجنة تدقيق المعاهدة واتفاقياتها هي سماع رأي المختصين وفقاً للفقرة الثانية من خطة عمل لجنة تدقيق المعاهدة، وأعلن أنه استلم مذكرة من المحامي داود السعدي يطلب من المجلس التوسط لدى الحكومة للسماح بعقد اجتماع المحامين مع المجلس بعد أن رفضت ذلك. وقد حاول وزير الدفاع وهو أيضاً مندوب بغداد، نوري السعيد إغلاق الموضوع باعتباره خارجاً عن الصدد لأن مناقشة المعاهدة خاصة بالمجلس لوحده[16]، فرد عليه مندوب الكوت صالح شكارة بالقول أن المعاهدة تخص الشعب بأجمعه، وعليه فإن من واجب

كما كان قد نقل من منصبه كمتصرف للموصل بضغط من المندوب السامي البريطاني بسبب تعاونه مع المرشحين المناوئين للمعاهدة خلال انتخابات المجلس التأسيسي.

(١٤) الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص١٥٤؛ الاستقلال، ١٤ نيسان ١٩٢٤.

(١٥) الاستقلال، ١٤ نيسان ١٩٢٤.

(١٦) المذكرات، ج١، ص ص١٢٣-١٢٤.

المجلس أن يتداول مع الشعب من خلال الصحف الحرة والاجتماعات[17]. ثم قامت المعارضة بتقديم مقترح وقعه ياسين الهاشمي وناجي السويدي وآخرين يطلب من الحكومة توضيحاً لأسباب منعها الاجتماع وقد وافق المجلس على المقترح بعد كلمات ألقاها ناجي السويدي وأحمد الشيخ داود والرويشدي حول ضرورة التزام الحكومة تجربة الاجتماعات العامة[18].

وفي الاجتماع التالي للمجلس يوم ١٤ نيسان أعلن الهاشمي أن التحقيق أظهر أن الحكومة لم تمنع الاجتماع وإنما طلبت تأجيله، وعلى هذا الأساس قال رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون أن المسألة قد انتهت، ولا مانع للمحامين من دعوة الأعضاء والاجتماع بهم[19].

إن الأسباب الحقيقية لهذه الأزمة هي أن المندوب السامي البريطاني هنري دوبس كان ضد مناقشة أي قضايا سياسية في مثل هذا الاجتماع[20]، لأن البريطانيين والحكومة العراقية كانوا يعرفون جيداً أن معظم أعضاء المجلس من الذين سيصوتون لصالح المعاهدة لا يؤمنون بها في الواقع، وليس بإمكانهم مواجهة الانتقادات حتى ولو بالحد الأدنى للدفاع عن المعاهدة والاتفاقيات. وعليه فإن منع الاجتماع سيجرد المعارضة من فرصة التأثير على مؤيدي المعاهدة من أعضاء المجلس، إلا أن البريطانيين والحكومة فشلوا في منع عقد الاجتماع، وكان نجاح المعارضة فرصة جيدة لإظهار أنهم ليسوا مجرد مجموعات صغيرة معزولة داخل المجلس، ولكنهم موحدين وقادرين على الحصول على التأييد داخل المجلس وخارجه. وهكذا كان السماح بعقد اجتماع المحامين مع أعضاء المجلس خطوة ناجحة للمعارضة لكي يمارسوا الضغوط على الأعضاء الآخرين.

(١٧) المذكرات، ج١، ص١٢٤.

(١٨) المذكرات، ج١، ص١٣١.

(١٩) المذكرات، ج١، ص ص١٣٢-١٣٧.

(20) Intelligence Report, 17th April, 1924, no.8, Para. 258. In: F.O.37, 10098/E3773.

وفي الاجتماع الذي عقده المحامون مع أعضاء المجلس التأسيسي وحضره تجمع كبير من المواطنين يوم ١٧ نيسان، ألقي بيان وضعه لفيف من المحامين انتقدوا فيه المعاهدة وملاحقها بشدة وأظهروا عدم اطمئنانهم على صيانة الحدود الشمالية والحفاظ على استقلال العراق التام، ولم تجر مناقشات بين أعضاء المجلس والمحامين، ولكن ياسين الهاشمي ألقى كلمة بالنيابة عن الأعضاء أكد فيها للمجتمعين أن بإمكانهم الاعتماد على المجلس في إنجاز مهمته، إلا أنه لم ينتقد المعاهدة وملاحقها، وبدلاً من ذلك قال أنه ليس من الإنصاف أن نثقل في ازدراء بريطانيا لأنها من أفضل أصدقاء العراق. وفي النهاية دعا الهاشمي المحامين إلى تنظيم المزيد من هذه الاجتماعات[21].

أصبحت نشاطات المعارضة خارج المجلس أكبر سعة وأكثر تأثيراً، وكان لهذا الأمر أثره على أعضاء المجلس، فقد بدأت بالتأرجح مواقف الأكراد وشيوخ العشائر من مؤيدي المعاهدة[22]. وانقسم شيوخ العشائر إلى قسمين، القسم الأول وهم الأكثرية بقيادة الشيخ سليمان الخيون ممثل لواء المنتفك، أعلنوا أنهم لن يصوتوا لصالح المعاهدة إذا لم يضمن لهم الملك فيصل حقوقاً ومطالب عشائرية معينة في القانون الأساسي[23]. وعبثاً حاول الملك إفهامهم بأنهم إذا لم تصدق المعاهدة فلن يكون هناك قانون أساسي[24]. أما

(21) Intelligence Report, 1^{st} May, 1924, no.9, Paras. 304. In: F.O.371. 10098/E4230; Burgoyne, Bell Papers, P.340. العالم العربي ، ٢٠مايس ١٩٢٤.

(22) Intelligence Report, 17^{th} April, 1924, no.8, Para. 255. In: F.O.371. 10098/E3773.

(٢٣) كانت مطالب شيوخ العشائر هي:

١) الإبقاء على قانون المنازعات العشائرية.

٢) عدم تحويل ملكية الأراضي الحكومية إلى الغير والتي تم تأجيرها إلى الشيوخ.

٣) التشاور مع الشيوخ في أي منطقة عشائرية تريد الحكومة فرض الأحكام العرفية فيها. أنظر عريضة مرفوعة من ممثلي العشائر إلى الملك فيصل، محفوظة في الملفة (كربلاء والنجف، تسلسل٣)، المكتبة الوطنية، قسم الوثائق، بغداد.

(24) Burgoyne, Bell Papers, P.339.

القسم الثاني فتكون من ستة شيوخ عشائر فقط يقودهم علي السليمان ممثل لواء الدليم وعداي الجريان ممثل لواء الحلة، وقد أعلنوا بأنهم يقبلون بالمعاهدة وملاحقها[25].

وفي ١٨ نيسان أبلغ المندوب السامي الحكومة البريطانية أن الحالة في المجلس التأسيسي متردية، لأن المجموعات المناهضة للمعاهدة تسيطر على أغلبية أعضاء المجلس، بالرغم من أن هؤلاء الأعضاء ليسوا ضد المعاهدة، ولكنهم قد أصبحوا تحت تأثيرات خارجية[26]. إضافة إلى هذا فقد كانت هناك مؤشرات مؤكدة بأن تقرير لجنة المعاهدة وملاحقها سيحتوي على انتقادات غير مقبولة من قبل البريطانيين[27]. من جانب آخر فأن الأعضاء المؤيدين للمعاهدة قد أظهروا عدم رغبتهم في تحمل مسؤولية تصديق المعاهدة من قبل المجلس التأسيسي، وكانوا يذوون ويرتجفون أمام أبسط الانتقادات[28]، بينما كانت المعارضة تنتقد المعاهدة وملاحقها كلما سنحت لهم الفرصة[29].

تتوجت الحملة المضادة للمعاهدة بمحاولة اغتيال اثنين من الشيوخ الستة من مؤيدي المعاهدة في المجلس، وهما عداي الجريان وسلمان البراك من لواء الحلة، ونتيجة لذلك تم إلقاء القبض على ثلاثة وعشرين محامياً من الذين شاركوا في اجتماع ١٧ نيسان متهمين إياهم بتدبير المحاولة، وأغلقت جريدتي الاستقلال والشعب المناهضتين للمعاهدة، إضافة إلى الجريدة الأسبوعية الهزلية (الناشئة)[30].

(25) Intelligence Report, 1^{st} May, 1924, no.9, Para. 303. In: F.O.371. 10098/E4230; Burgoyne, Bell Papers, P.240.

(26) From the High Commissioner, Baghdad, to the Colonial Office, 18^{th} April, (Tel.) In: F.O. 371, 10094/E3579.

(27) From the High Commissioner, Baghdad, to the Colonial Office, 17^{th} April, 11^{th} 15^{th} May, 1924 (Tels.) nos. 211, 252, 255. In. C.O.730, 58/I8923.

(28)Intelligence Report, 1^{st} May, 1924, no.9, Para. 288. In: F.O. 371. 10098/4230.

(29) Intelligence Report, 15^{th} May, 1924, no.10, Para. 331. In: F.O. 371. 10098/E4670.

(٣٠) من متصرف بغداد إلى وزارة الداخلية، ٢٢ مايس ١٩٢٤ (التقرير الإداري لشهر نيسان)، اضبارة رقم ٩/١/١٩٢٤، أرشيف محافظة بغداد؛ العراق، ٢١ نيسان ١٩٢٤؛ العالم العربي، ٢٢ نيسان ١٩٢٤؛ الأوقات البغدادية، ٢٣ نيسان ١٩٢٣.

Bell, Personal Papers, P.P. 340-341; Ireland, Op. Cit., P. 396.

لقد كانت محاولة الاغتيال فرصة للبريطانيين والحكومة كي يثبتوا مساندتهم لأعضاء المجلس بعد أن أصبح واضحاً أن كثيراً منهم حتى الذين يميلون لتصديق المعاهدة قد تأثروا بالمظاهر الوطنية المعادية لها. ولذلك كان هناك شك وريبة لدى الناس بأن المحاولة من تدبير السلطة[31]، بينما يقول البريطانيون أن المحاولة كانت وسيلة استخدمتها المجموعات المعارضة للمعاهدة لتخويف مؤيدي المعاهدة وأولئك الذين لم يتأثروا بالحملة المضادة لها[32]. وعلى أية حال فإن محاولة الاغتيال والتهديدات المستمرة لأعضاء المجلس قد بعثت الخوف لدى الشيوخ المؤيدين للمعاهدة في المجلس، وصار معظمهم يصطحبون حمايات مسلحة معهم أينما ذهبوا. والتجأ فهد الهذال مندوب لواء الدليم إلى القصر الملكي[33]. وتناقص عدد الأعضاء الحاضرين في الاجتماعات إلى ٥٣ عضواً فقط[34]. وكان هناك شك في أن بعض الأعضاء لن يحضروا الجلسات مرة أخرى بسبب الخوف[35]. وفي اجتماع ١٠ مايس قبل المجلس استقالة ستة من الأعضاء الغياب، وقد أظهرت المناقشات أن سبب تقديم الاستقالات هو محاولة الاغتيال، وكذلك مقتل عبدالكريم السبتي من لواء المنتفك، إضافة إلى عشرات الرسائل وبيانات التهديد التي كانت تلصق على جدران الشوارع والمحلات العامة[36]. وعلى سبيل المثال فإن يوسف عبد...... ممثل البصرة، قد هرب إلى بومبي خوفاً من رسائل التهديد التي وصلته[37].

(٣١) الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص١٥٤.

(32) Ireland, op.cit., 396; British Report, 1923-1924, P. 21.

(33) Intelligence Report, 1st May, 1924, no.9, Para. 305. In: F.O. 371. 10098/4230.

(٣٤) المذكرات، ج١، ص ص١٤٦-١٤٨، ١٥٧، ١٦٥-١٦٦.

(35)Intelligence Report, 15th May, 1924, no.10, Para. 332. In: F.O. 371. 10098/E4679.

(٣٦) المذكرات، ج١، ص ص١٥٨-١٧٩، ٢٠٨-٢٠٩.

Intelligence Report, 15th May, 1924, no.10, Para. 332. In: F.O. 371. 10098/E4670.

(37) Intelligence Report, 1st May, 1924, no.9, Para. 287. In: F.O. 371. 10098/E4230.

من ناحية أخرى شعر رئيس الوزراء جعفر العسكري بأن المواقف الواسعة المعادية للمعاهدة تعود إلى الرغبة في إزاحة وزارته من السلطة[38]، ولذلك قدم استقالته إلى الملك الذي أجرى مشاورات مع المندوب السامي وكلف ياسين الهاشمي بتشكيل الوزارة، ولكن الهاشمي، وبعد أربعة وعشرون ساعة، اعتذر عن ذلك على أساس أنه إذا قبل بهذا المنصب فإنه سيتهم بقبوله كرشوة من أجل أن يوافق على المعاهدة[39].

الإجراءات البريطانية لضمان تصديق المعاهدة:

كان نشاط المعارضة داخل المجلس التأسيسي وخارجه، وكذلك المؤشرات التي تظهر أن تقرير لجنة المعاهدة في المجلس سيكون غير مرغوب من قبل البريطانيين، قد قادت إلى مراسلات تفصيلية وطويلة بين المندوب السامي البريطاني في العراق هنري دوبس ووزارة المستعمرات من أجل صياغة موقف بريطاني واضح فيما إذا رفض المجلس التأسيسي قبول المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها. وقد أكد المندوب السامي بأن أفضل حل لضمان تصديق المعاهدة هو الإعلان رسمياً وبشكل سريع أن فشل المجلس التأسيسي في تصديق المعاهدة وملاحقها سيؤدي إلى جلاء بريطانيا عن العراق[40]. إلا أن وزارة المستعمرات لم تتمكن من اتخاذ قرار حاسم حول هذا المقترح إلا عند اجتماع مجلس الوزراء البريطاني في نهاية شهر نيسان ١٩٢٤م[41].

وعلى أية حال فإن الإجراءات الحكومية التي اتخذت بعد محاولة اغتيال الجريان والبراك المؤيدين للمعاهدة وفشلها في تحجيم قوة المعارضة وتأثيرها قد جعلت المندوب

(٣٨) يقول المؤرخ العراقي عبدالرزاق الحسني، والذي كان قد اعتقل مع المحامين، أن مصدر النار التي حاولت اغتيال عضوي المجلس الجريان والبرك كان موضوع ريبة الناس وشكهم، وأن علاقة السلطة ومعرفتها به كان حديث المجالس والأندية، وقيل إن الحاج شاكر القرة غولي المحسوب على رئيس الوزراء جعفر العسكري ومن حمايته هو الذي أطلق النار (عبدالرزاق الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص١٥٤).

(39) Intelligence Report, 15th May, 1924, no.10, Para. 340. In: F.O. 371. 10098/E4670.

(40) From the High Commissioner of Iraq, Musil, to the Colonial Office, 14th April, 1924 (Tel.) no. 203. In: F.O. 371, 10094/E3579.

(41) From the Colonial Office, London, to the High Commissioner for Iraq, 16th April, 1924 (Tel.-Private and Personal) No.176. In: C.O.730, 58/18229.

السامي البريطاني دوبس يستجيب لطلب الملك فيصل الأول ورئيس وزرائه جعفر العسكري بإصدار بيان من قبل الحكومة البريطانية لتطمين المجلس بنوايا بريطانيا الحسنة يتضمن تعهداً بأن تأخذ بريطانيا على عاتقها مسألة حماية حدود العراق الشمالية في ولاية الموصل إذا ما حاول الأتراك تعديلها لصالحهم، وأن الانتداب سينتهي في الوقت الذي تنتهي فيه مدة المعاهدة ليصبح دولة مستقلة استقلالاً تاماً سواءً أصبح أم لم يصبح عضواً في عصبة الأمم بعد انتهاء هذه المدة. وبناءً على ذلك كتب دوبس برقية قوية إلى لندن حث فيها حكومته على الاستجابة علانية لهذين المطلبين[42]. وقد أيدت وزارة المستعمرات ذلك وفوضت دوبس في ٢٦ نيسان أن يعلن هذين الضمانين متوقعة أن الوزارة البريطانية ستوافق عليهما[43].

أبلغ المندوب السامي الملك فيصل بالموافقة على هذين الضمانين وطلب تقديمهما إلى المجلس التأسيسي، ولكن الموافقة كانت مشروطة وهي أن الحكومة البريطانية بموافقتها هذه لن تقبل في الوقت نفسه إجراء أية تعديلات في المعاهدة واتفاقياتها، وعلى المجلس إما أن يقبل بها كما هي أو يرفضها برمتها[44]. وقد نشرت هذه المراسلات السرية في الصحف العراقية المحلية[45]، اعتقاداً من المندوب السامي ومستشاريه أن إعلانها سيمنع الهياج ضد المعاهدة ويضمن مصادقة المجلس التأسيسي عليها. في الوقت نفسه، ولكي يمارس ضغطاً قوياً، أشار المندوب السامي دوبس في معرض كلامه مع الملك فيصل ورئيس الوزراء العسكري ورئيس المجلس التأسيسي السعدون، احتمال انسحاب بريطانيا من العراق مما أثار حفيظتهم وقلقهم الشديد.

(42) Bell, Personal Papers, P.339; From High Commissioner, Baghdad, to Colonial Office, 14th, 21st April, 1924 (Tels) no. 204, 216. In: F.O. 371, 10094/E3579.

(43) From Colonial Office, London, to the High Commissioner for Iraq, 26th April, 1924 (Tel.) no. 181. I: F.O. 371, 10094/E3759, E3772.

(٤٤) من المندوب السامي، إلى الملك فيصل، ٢٦، ٢٨ نيسان ١٩٢٤ (رسالتين سرية ومستعجلة)، اضبارة رقم ج/٩، دار الكتب والوثائق، بغداد.

(٤٥) العراق، ٢ مايس ١٩٢٤؛ العالم العربي، ٢ مايس ١٩٢٤؛ الأوقات البغدادية، ٣ مايس ١٩٢٤.
Intelligence Report, 15th May, 1924, no.10, Para. 342. In: F.O. 371. 10098/E4670.

بالرغم من الحملة البريطانية الإعلامية والسياسية لضمان قبول المجلس التأسيسي للمعاهدة وملاحقها، فإنه لم يظهر في المجلس ما يدل على الاستجابة للرغبة البريطانية. لذلك وفي ١٢ مايس ١٩٢٤ أبلغ المندوب السامي وزارة المستعمرات أن لجنة المعاهدة ستقدم للمجلس في تقريرها انتقادات عديدة ومفصلة للمعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها، وستوصي المجلس المطالبة بتعديلها دون الاهتمام ببيانه حول رفض وعدم قبول أية مطالب لتعديل المعاهدة واتفاقياتها قبل تصديقها. ووجه دوبس اللوم إلى حكومته بأنها كانت تعلم منذ شهر بوجود شك في تصديق المعاهدة وملاحقها من قبل المجلس التأسيسي، ومع ذلك لم تهتم بمعالجة هذا الموضوع[46]. ولم يكن دوبس يعلم أن الحكومة البريطانية كانت قد اتخذت قراراً في الأول من مايس فيما يتعلق بهذا الأمر، إلا أن الوسائل التي قررتها الحكومة لضمان تصديق المجلس التأسيسي للمعاهدة وملاحقها كانت تختلف عن تلك التي اقترحها دوبس.

ففي يوم ٣٠ نيسان، أي قبل يوم واحد من اجتماع الحكومة البريطانية، عقد مؤتمر حضره ممثلون عن وزارة المستعمرات ووزارة الخارجية ورئاسة أركان الطيران، وقد عارض هذا الأخير مُقترح المندوب السامي ووزارة المستعمرات بأن تمارس الحكومة البريطانية الضغط على المجلس التأسيسي لكي يصادق على المعاهدة من خلال الإعلان أن بريطانيا ستنسحب من العراق وستوقف مباحثاتها مع تركيا بشأن ولاية الموصل. وكان رأيه أن هذا التهديد إذا لم يؤد إلى تصديق المعاهدة، فإن المباحثات مع تركيا حول ولاية الموصل ستتعثر، وقد تحدث اضطرابات في العراق، ونتيجة لذلك فإن مكانة بريطانيا ستتأثر سلباً في منطقة الشرق الأوسط بل وحتى الهند. وأضاف أن علينا عند ذاك أن نتهيأ لمشاكل في شرق الأردن وفلسطين. وعليه أقترح ممثل رئاسة الأركان التمسك بما أعلن حتى الآن من تعهدات للحكومة العراقية والمجلس التأسيسي بشأن حماية حدود العراق الشمالية في ولاية الموصل وإنهاء الانتداب خلال السنوات الأربع المحددة

(46) From the High Commissioner, Baghdad, to the Colonial Office, 12th May, 1924 (Tel.) no. 252. In. F.O. 371, 10094/E4211 and C.O. 730, 59/22744.

للمعاهدة، وأن يبلغ المندوب السامي أنه في حالة رفض المجلس التأسيسي التصديق على المعاهدة أو أنه انفض دون تصديقها، فإنه مخول أن يبلغ الملك فيصل أن الحكومة البريطانية ستستمر في سياستها في العراق بالطريقة نفسها التي كانت قائمة قبل انتخابات المجلس التأسيسي"[47]، بمعنى العودة إلى الحكم البريطاني المباشر.

ويبدو أن المؤتمر قد اقتنع برأي ممثل رئاسة أركان الطيران، ففي اليوم التالي، الأول من مايس، قررت الحكومة البريطانية أنه في حالة إنهاء المجلس التأسيسي اجتماعاته دون التصديق على المعاهدة والاتفاقيات، فإن على رئيس الوزراء البريطاني ووزارة المستعمرات وممثلو بريطانيا في عصبة الأمم أن يتباحثوا لتقديم مقترح إلى العصبة حول وضع الانتداب البريطاني في العراق[48].

وفي ١٤ مايس ١٩٢٤ أبلغت وزيرة المستعمرات المندوب السامي أنها لا يمكنها تخويله للإعلان عن أن بريطانيا ستجلو من العراق، وأضافت: "إننا نتمسك بوجهة النظر القائلة أنه لا يوجد خيار أمامنا إلا أن نستمر في سياستنا الحالية في العراق إذ تم رفض المعاهدة، وسندعو عصبة الأمم للقبول بتحركنا هذا"[49].

وقبل يوم واحد من تقديم لجنة المعاهدة تقريرها إلى المجلس التأسيسي، أوضحت وزارة المستعمرات إلى المندوب السامي في برقيتها يوم ١٩ مايس بأن بريطانيا تقدمت بطلب إلى عصبة الأمم لوضع قضية العراق في جدول أعمال مجلسها في اجتماعه القادم الذي سيعقد يوم (١١ جزيران) لمناقشة (مشروع قرار) تحل بموجبه المعاهدة والبروتوكول

(48) Air Staff Note on Possibility of Constituent Assembly failing to ratify the Anglo-Iraqi Treaty and Agreements in their present form (Secret) dated on May the 2nd, 1924. In: C.O. 730, 65/20941.
(48) Extract from Conclusions of Cabinet Meeting held at 10 Downing Street, on Thursday, May 1st 1924 at 11 a.m. In: F.O. 371, 10094/E3947.
(49) From Colonial Office, to High Commissioner, Baghdad, 14th May, 1924 (Tel.) no. 213. In: F.O. 371, 10094/E4287; Minutes. In: C.O. 730, 59/22744.

للحصول على تفصيلات أكثر أنظر:

Ellis Brahim, The Development of British Policy in Iraq from 1924-1926, Thesis, Ph. D., London University, 1970, PP. 204-208.

والاتفاقيات محل نظام الانتداب فيما إذا قبلها المجلس التأسيسي دون أية تعديلات. وفي حالة عدم قبوله للمعاهدة فستقدم بريطانيا للعصبة (رسالة) توضح "أن حالة جديدة ستظهر في حالة عدم قبول المجلس للمعاهدة والاتفاقيات قبل يوم ١١ حزيران. ومن أجل ضمان تطبيق شروط المادة ٢٢ من الميثاق قدر تعلق الأمر بالعراق، فإن حكومة صاحب الجلالة لن يكون أمامها خيار سوى الحصول على تفويض من مجلس العصبة لاتخاذ إجراءات بديلة"[50].

لقد اعتبرت الحكومة البريطانية أن صيغة الرسالة أعلاه لن تلزمها بنوع الإجراء الذي ستتخذه في حالة عدم قبول المجلس التأسيسي للمعاهدة واتفاقياتها وأبلغت المندوب السامي أنه حالما ترسل الرسالة المقترحة إلى عصبة الأمم فإنه سيتم توجيهه لنشرها على الملأ[51].

وهكذا وضعت بريطانيا العراق أمام خيارين لا ثالث لهما: إما التصديق أو اتخاذ إجراءات تعود به إلى الوراء ليواجه مصيراً مجهولاً.

تقرير المعاهدة:

في العشرين من مايس قدمت لجنة المعاهدة تقريرها إلى المجلس التأسيسي الذي قرر تأجيل جلساته لعشرة أيام لغرض دراستها من قبل الأعضاء[52]. وكان التقرير عبارة عن وثيقة تفصيلية معززة بالوثائق. وابتدأ التقرير بمقدمة عن أعمال اللجنة واجتماعاتها ثم مقدمة تاريخية عن أوضاع العراق السياسية منذ أواخر أيام الدولة العثمانية وتطور العلاقات مع بريطانيا حتى انعقاد المجلس التأسيسي. وأوضحت اللجنة أنه كان يفترض

(50) From Colonial Office, to the High Commissioner for Iraq, 19th May, 1924 (Tel.) no. 218. In: F.O. 371, 10094/E4455.
(51) Ibid.,.

(٥٢) المذكرات، ج١، ص ص ٢١١-٢١٧.

أن تضمن المعاهدة استقلال العراق التام وصداقة وامتنان العراق لبريطانيا، بينما جاءت المعاهدة بعكس ذلك، فأثارت استياء الشعب واستقبلها المجلس بخيبة أمل كبيرة.

أما فيما يتعلق ببنود المعاهدة، فقد أوصت اللجنة بإجراء عدة تعديلات فيها لضمان حرية الحكومة العراقية في إعداد الموازنة السنوية العامة بدون تدخل من المندوب السامي البريطاني، وإلغاء الامتيازات الأجنبية الاقتصادي والعدلية.

وبقدر تعلق الأمر بالاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة، فقد أوصى التقرير بعدم توقيع عقود مع الموظفين البريطانيين في بعض الوظائف، وضرورة إنهاء خدماتهم فيها بأقرب فرصة ممكنة بما فيهم من يتبعهم من الكتاب وغير الفنيين. هذا فيما يتعلق باتفاقية الموظفين البريطانيين، أما الاتفاقية العسكرية فقد طالب التقرير بإجراء تعديلات فيها بما يسمح للحكومة العراقية حرية التصرف في حركة وتنظيم الجيش العراقي. وعند دراسة اللجنة للاتفاقية العدلية أكدت الطلب بإلغاء الامتيازات الأجنبية، وأشارت إلى أن الدعم المالي الذي تعهدت بريطانيا بتقديمه للعراق وفقاً للمعاهدة لم ترد الإشارة إليه في الاتفاقية، وتضمنت بدلاً من ذلك الديون الثقيلة التي ستقود العراق إلى الإفلاس.

وفي الخاتمة ناقش التقرير التهديدات البريطانية في حالة رفض المجلس للمعاهدة أو طلب تعديلها، وقد احتلت قضية ولاية الموصل جانباً حيوياً منها، وأوصت بضرورة أن يتخذ المجلس التدابير اللازمة بما فيها العسكرية للدفاع عنها مستبعدة أن تتخلى بريطانيا عن موقفها المساند للعراق بسبب مطالبة المجلس إجراء تعديلات في المعاهدة. كما أن تهديد بريطانيا بتطبيق الانتداب بشكل مباشر مخالف للبروتوكول الملحق بالمعاهدة الخاص بتقليص مدتها. إضافة إلى أن ذلك سيحمل الحكومة البريطانية (أعباء باهظة)، موضحاً أن الشعب العراقي مستعد للتضحية من أجل سيادته واستقلاله، مؤكداً أن التعديلات التي يطالب بها لن تؤد بأية حال من الأحوال إلى الإضرار بالمصالح البريطانية وأهدافها

ومركزها في العالم، وبدون هذه التعديلات لن يكون بإمكان العراق القيام بواجبات التحالف مع بريطانيا[53].

التهديدات البريطانية:

بعد ثلاثة أيام فقط من تأجيل جلساته لمدة عشرة أيام لدراسة التقرير، دعي المجلس إلى اجتماع مغلق قرر فيه استئناف جلساته يوم ٢٦ مايس لمناقشة التقرير بدلاً من الانتظار إلى نهاية الأيام العشر[54]. وكان السبب حسبما أعلن بعض الأعضاء في الاجتماع المغلق هو أن المجلس سيطلب منه اتخاذ قرار بشأن المعاهدة وملاحقها في بداية حزيران، أي بعد حوالي أسبوعين، وأن ظروفاً مهمة قد أوجبت هذا التعجيل[55].

وبالعودة إلى الأيام القليلة التي سبقت الاجتماع المغلق يوم ٢٤ مايس، نجد أن وزارة المستعمرات كانت قد أبلغت المندوب السامي البريطاني يوم ٢١ مايس بأن (مشروع القرار) و(الرسالة) التهديدية التي أرسلت له نسخ منها يوم ١٩ مايس، قد أرسلت إلى عصبة الأمم، وطلبت منه إرسال (الرسالة) فقط إلى الملك فيصل وبصورة سريعة مع تعليمات مشددة بعدم نشرها أو الحديث عنها حالياً[56]. ومع ذلك فإن الملك، وحالما استلم الرسالة[57]، قام بإرسالها إلى المجلس التأسيسي الذي اجتمع حالاً في جلسته المغلقة آنفة الذكر.

(٥٣) تقرير لجنة المعاهدة، بغداد، مكتبة المتحف العراقي. وتوجد ترجمة له بالإنجليزية في مركز الوثائق العامة في لندن، تحت رقم : C.O. 730, 59/26329

(٥٤) المذكرات، ج١، ص ص٢١٧-٢٢١.

(٥٥) المذكرات، ج١، ص ص٢٢٥-٢٢٧.

(56) From Colonial Office, to High Commissioner for Iraq, 21st May, 1924 (Tel.) no. 222. In: F.O. 371, E4521.

(57) From High Commissioner Dobbs, to His Majesty King Faisal, 22nd May, 1924, (Letter-Confidential) no. 137, File No. ٩/ج دار الكتب والوثائق – بغداد

وفي يوم ٢٦ مايس، عندما بدأ المجلس جلسة الاستماع إلى القراءة الأولى للمعاهدة وملاحقها[58]، أرسل المندوب السامي إلى الملك فيصل، بتوجيهات من حكومته، (مشروع القرار) و(الرسالة) معاً اللذان أرسلتهما الحكومة البريطانية إلى عصبة الأمم، ومعهما مذكرتين توضيحيتين، طالباً من الملك إعطاء الأوامر بنشرها بسرعة. وقد جاء في المذكرة الأولى:

"إن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا يسعها أن تقبل قبل الإبرام أية تعديلات ما في المعاهدة والاتفاقيات التي قد سبق توقيعها بالنيابة عن الحكومتين، ولكن مستعدة بعد الإبرام لأن تبحث بروح الاعتدال في كل ما قد يرغب فيه من التعديلات في الاتفاقية المالية"[59].

أما المذكرة الثانية، فقد نصت:

"والمفهوم لديّ أن ميعاد الجلسة المقبلة لعصبة الأمم هو ١١ حزيران وسترون جلالتكم من الفقرة (٨) من كتاب المستر مكدونالد[60] أنه في حالة ما إذا لم يقبل المجلس التأسيسي المعاهدة والبروتوكول والاتفاقات المتفرعة قبل ذلك التاريخ فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تفكر في أن تعرض على مجلس الجمعية ترتيباً آخر عوضاً عن الوثيقة الآنفة الذكر لأجل تنفيذ نصوص المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم فيما يخص العراق"[61].

(٥٨) المذكرات، ج١، ص ص٢٣٩-٢٤٣.
(٥٩) من المندوب السامي دوبس، إلى الملك فيصل، ٢٦ مايس ١٩٢٤ (كتاب شبه رسمي)، عدد ١٢٧، ملفة المعاهدة العراقية - البريطانية رقم ج/٩، ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق، بغداد.
(٦٠) المستر مكدونالد هو رئيس الوزراء ووزير الخارجية في الحكومة العمالية البريطانية.
(61) From High Commissioner, to King Faisal, 26th May, 1924, (Immediate Letter by Special Messenger) R.O. No. 136, File ج/٩ ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق - بغداد.

لم ينشر الملك فيصل المذكرتين في الصحف واكتفى بإرسال نسخ منها إلى مجلس الوزراء[62]، وكتب في اليوم التالي رسالة إلى المندوب السامي يسأله حول إمكانية إصدار بيان من الحكومة البريطانية بقبول إجراء التعديلات التي طلبتها لجنة المعاهدة بعد تصديق المعاهدة واتفاقياتها[63]. ويبدو أن موافقة البريطانيين على إجراء تعديلات في الاتفاقية المالية بعد التصديق قد شجعه على طرح هذا المقترح للوصول إلى تسوية تمنع الاصطدام بين المجلس التأسيسي والبريطانيين. إلا أن المندوب السامي دوبس خيب آمال الملك فيصل الأول برفضه المقترح[64]. ثم قام بنشر المذكرتين ورسالة مكدونالد إلى سكرتير عصبة الأمم في جريدة الأوقات البغدادية[65] في اليوم نفسه الذي بدأت فيه المناقشات الفعلية للمعاهدة واتفاقياتها من قبل أعضاء المجلس التأسيسي[66].

مناقشات المعاهدة واتفاقياتها:

١ - يوم بدء المناقشات:

عندما اكتملت قراءة المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات وتقرير اللجنة أمام المجلس في جلسة يوم ٢٦ مايس، وقف الشيخ زامل المناع مندوب لواء المنتفك وعضو اللجنة، وقال "...بصفتي عضواً في اللجنة أقول أن هذا تعديل اللجنة... والله لا نريد زيادة ولا نقصان. وأعتقد أن إخواني على هذا الفكر، فإذا وافقت بريطانيا على ما في التقرير فبها،

(٦٢) الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص١٦٣؛ الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج٢، ص٩٤.
(٦٣) من الملك فيصل، إلى المندوب السامي دوبس، ٢٧ مايس ١٩٢٤، (رسالة)، ملفة المعاهدة العراقية البريطانية، رقم ج/٩، ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق - بغداد.
(64) From Dobbs, to King Faisl, 27th May, 1924, (Letter – Secret) R.O. No. 138, File دار الكتب والوثائق، ملفات البلاط الملكي. ج/٩
(٦٥) الأوقات البغدادية، ٢٩ آيار ١٩٢٤، ثم نشرتها جريدتي العراق والعالم العربي في ٣٠، ٣١ آيار ١٩٢٤.
(٦٦) المذكرات، ج١، ص ص٢٥٠-٢٥٢.

وإلا فيعتبر الرفض منها والله أقوى من الجميع"، وقد قوبلت هذه الكلمة بالتصفيق واختتم الرئيس الجلسة[67].

كان هذا الموقف يمثل رداً واضحاً على موقف رئيس الوزراء العسكري الذي كان قد طلب الاجتماع بالمجلس يوم ٢٢ مايس، وعبثاً حاول إقناع الأعضاء بأن الحكومة العراقية ستبدأ مباشرة وحال تصديق المجلس للمعاهدة وملاحقها بالعمل لإجراء التعديلات المطلوبة وخلال ستة أشهر[68]. وفي اليوم التالي، ٢٣ مايس التقى بالمندوب السامي دوبس كل من ياسين الهاشمي وناجي السويدي بصحبة رئيس المجلس السعدون، وأوضحوا له، حسبما يقول البريطانيون، أنهم ليسوا ضد المعاهدة وإنما ضد العسكري، مع أن الهاشمي هو رئيس لجنة تقرير المعاهدة. وقد أبلغ دوبس حكومته بعد اللقاء أن ياسين الهاشمي سيدعم المعاهدة، وأن موقفه سيكون له تأثيره المهم على المجلس. وقد انطلق دوبس من تحليله هذا إلى اعتقاده بأن الهاشمي:

> **"ربما لا يكون غير متأثر بالحقيقة القائلة بوجود مصالح شخصية لديه في امتياز مشروع أصفر الاروائي، وأنه قد تم التأكيد له مراراً من قبل السرجون نورتن كرفتز والدكتور أصفر، بأن الامتياز سيلغى إذا لم تصادق المعاهدة"**[69].

إن هناك شك بأن هذا التهديد قد كان له تأثيره على الهاشمي ليشجعه على تحسين علاقته مع المندوب السامي البريطاني، ومع ذلك فإنه لم يصدر من الهاشمي بعد ذلك أي موقف صريح ضد بريطانيا أو المعاهدة. إلا أن الشيء المحير أن المندوب السامي لم يعلق في رسالته إلى حكومته حول موقف السويدي، ولكن يبدو أن هذا الأخير كان يصر على

---

(٦٧) المذكرات، ج١، ص ص٢٤٢-٢٤٣.

(68) Intelligence Report, 29th May 1924, no. 11, Para. 365. In: F.O. 371, 11098/E5052.

(69) Intelligence Report, 29th May 1924, no. 11, Para. 376. In: F.O. 11098/E5052.

معارضة المعاهدة مادام العسكري رئيساً للوزراء، وقد أصبح هذا الأمر واضحاً عندما بدأت مناقشات المجلس للمعاهدة واتفاقياتها.

ففي جلسة يوم ٢٩ مايس بدأت مناقشات المجلس التي استهلها الهاشمي بتوضيحات بصفته رئيساً للجنة تقرير المعاهدة مكرراً بخطاب معتدل النقاط الأساسية التي وردت في التقرير[70]، لكنه لم يصرح برأيه حول طريقة تعديل المعاهدة واتفاقياتها والتي طلبها تقرير اللجنة، بينما أعلن جميع أعضاء اللجنة في كلماتهم أن التعديلات المطلوبة يجب أن تنفذ قبل تصديق المعاهدة والاتفاقيات الملحقة بها[71]. إلا أنهم اختلفوا في طريقة الوصول إلى هذا الهدف. ففي خطاب حماسي طالب الشيخ سالم الخيون مندوب لواء المنتفك إسقاط الحكومة القائمة وتأليف واحدة من أعضاء المجلس التأسيسي لتعيد المفاوضات مع الحكومة البريطانية حول المعاهدة وملاحقها[72]. واتهم ناجي السويدي الحكومة العراقية بأنها تقف ضد رغبات الشعب، وأعلن أنه سيقبل المعاهدة بشرط أن تتبنى الحكومة التعديلات التي طالب بها تقرير اللجنة[73]. ودافع أعضاء آخرون عن تقرير اللجنة[74]. أما داود الجلبي مندوب الموصل فقد طالب بعدم الإسراع في البت بالمعاهدة وأوصى بالتروي[75]. وكان بذلك يرد على رايح العطية مندوب الديوانية الذي طلب أن يجري التصويت في هذه الجلسة على قبول العاهدة أو قبول تقرير اللجنة[76]. واقترح داود الجلبي طريقتين لتنفيذ التقرير: إما إعادة المعاهدة واتفاقياتها إلى الوزارة لكي تفاوض الطرف الآخر في طلبات التعديل، أو أن يشترط المجلس لتصديقها التعديل

---

(٧٠) المذكرات، ج١، ص ص٢٥٠-٢٥١.

(٧١) المذكرات، ج١، ص ص٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٧٧، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٦، ٣١٨-٣٢٠، ٣٢٧، ٣٢٩.

(٧٢) المذكرات، ج١، ص ص٢٦٩-٢٧٠.

(٧٣) المذكرات، ج١، ص ص٢٧١-٢٧٥.

(٧٤) المذكرات، ج١، ص ص٢٧١، ٢٧٧-٢٧٨.

(٧٥) المذكرات، ج١، ص٢٧٩.

(٧٦) المذكرات، ج١، ص٢٧١.

ويوصي الحكومة أن لا تقبلها إلا بعد قبول بريطانيا للتعديلات. وقد فضل هو الطريقة الثانية، لأن الأولى تعني الرفض وهو ما لا يفضله مثلما لا يفضل القبول بلا تعديل[77].

ومن آراء المعارضة التي طرحت في المناقشات هي صرف النظر عن المعاهدة وإبقاء الانتداب لأنه أفضل من المعاهدة المجحفة، ولأن الشعب سيستمر في كفاحه ضد الانتداب حتى يحصل على استقلاله التام. وكان يقود مجموعة هذا الرأي رؤوف الجادرجي[78]. إلا أن الهاشمي والسويدي هاجما هذا الرأي وأكدا أن المعاهدة على علاتها أفضل من الانتداب[79].

إن هذا الاختلاف في آراء المعارضة حول طريقة تنفيذ تقرير اللجنة تدلل على أنه لم يكن هناك تنسيق أو اتفاق بين مجاميع المعارضة، وربما كان لغياب الأحزاب داخل المجلس قد جعل الأمور بهذا الشكل.

لقد تميزت جلسة يوم ٢٩ مايس بالحماسة التي أثارتها التظاهرة الحاشدة التي نظمتها المعارضة خارج المجلس[80]، وكان المتظاهرون يطالبون الأعضاء بعدم تصديق المعاهدة، ويهتفون بحياة العراق واستقلاله[81]، وقد أشار بعض الأعضاء إلى التظاهرة كبرهان على تأييد الشعب لموقفهم وهم يلقون خطبهم الحماسية[82]. وذهبت محاولات بعض الأعضاء ومن ثم رئيس المجلس لتهدئة المتظاهرين عبثاً. ورمى المتظاهرون الشرطة

(٧٧) المذكرات، ج١، ص ص٢٧٩-٢٨٠.

(٧٨) المذكرات، ج١، ص ص٢٧٧، ٣٠٧.

(٧٩) المذكرات، ج١، ص ص٢٥٩، ٢٧٣.

(٨٠) كانت هذه التظاهرة تتويجاً لنشاط كبير تقوم به قوى المعارضة خارج المجلس، فقد رافق التظاهرة شبه إضراب في بغداد حين أقفلت الكثير من أسواقها في هذا اليوم. (العالم العربي، ٣٠ أيار ١٩٢٤). ويذكر محمد مهدي البصير (في مقابلة له مع الباحث) أن شباب العاصمة بغداد من معارضي المعاهدة شكلوا وفداً لزيارة كل عضو من أعضاء المجلس التأسيسي لإقناعهم وحثهم على عدم الموافقة على الشروط المقيدة لاستقلال العراق التام التي وردت في المعاهدة واتفاقياتها.

(٨١) العالم العربي، ٣٠ أيار ١٩٢٤. Ireland, op. cit., P. 400

(٨٢) المذكرات، ج١، ص ص٢٧١-٢٧٩.

بالحجارة عندما حاولت تفريقهم مما اضطرها إلى إطلاق النار فوق رؤوسهم لتخويفهم[83]. فاندفعت حمايات الشيوخ بأسلحتها إلى داخل المجلس، وكان الأعضاء من مؤيدي المعاهدة يرتجفون خوفاً، وحالما تفرق المتظاهرون بدأ الأعضاء ينسلون من المجلس إما بالسيارات أو بالزوارق النهرية[84]. وأجلت الجلسة إلى يوم ٣١ مايس.

٢ – زيارة المندوب السامي وتعهده للمجلس:

في صباح يوم ٣١ مايس وقبل موعد انعقاد الجلسة، كان بعض أعضاء المجلس يتناقشون بأصوات عالية حول صيغة المقترح الذي يجب أن تقدم بشأن عدم تصديق المعاهدة، واختلفوا في الرأي، مما أدى إلى تأخير الجلسة ساعة كاملة، وبالنتيجة لم يحصل النصاب القانوني لانعقادها، فتم تأجيلها إلى يوم الاثنين الثاني من حزيران[85]، خصوصاً وأن قسماً من الأعضاء تغيبوا نهائياً عن المجلس[86]، وربما كان للمظاهرة وأحداثها أثره على مؤيدي المعاهدة مما دعاهم إلى الغياب.

وحينما كان الأعضاء الحاضرون يهمون بمغادرة المجلس بعد تأجيل الجلسة حضر للقائهم المندوب السامي دوبس بصحبته مستشار وزارة الداخلية كورنواليس. وفي غرفة الاستراحة اجتمعا بالرئيس والأعضاء، وبدأ دوبس كلامه بالقول أنه قد بلغه أن بعض

(٨٣) العالم العربي، ٣٠ أيار ١٩٢٤.

(٨٤) Intelligence Report, 12th June, 1924, no. 12, Paras. 404, 405; British Report, 1923-1924, P.22; Bell, Personal Papers, P. 343.

كانت بناية المجلس التأسيسي تطل على نهر دجلة في جانب الكرخ، وهي في الأصل بناية لمستشفى اسمه (الغرباء) تم تشييده من تبرعات أهالي بغداد في زمن الوالي العثماني مدحت باشا. وعند تأسيس الدولة العراقية سميت باسم (المستشفى الملكي). أنظر (مصطفى جواد وأحمد سوسة، دليل خارطة بغداد، المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً، بغداد ١٩٥٨، ص ص٢٣٠-٢٣١. وتم تحوير البناية لتصبح صالة لاجتماعات المجلس وتفقدها الملك فيصل قبل الافتتاح (الاستقلال، ٢٥ آذار ١٩٢٤)، ولم يعد لها الآن وجود.

(٨٥) المذكرات، ج١، ص٢٨٧؛ العالم لعربي، ١، ٥ حزيران ١٩٢٤؛ المفيد، ٥ حزيران ١٩٢٤.
Intelligence Report, 12 June, 1924, Para. 406. In: F.O. 371, 10098/E5955.

(٨٦) الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص١٦٠.

الأعضاء قد قدموا تقريراً إلى المجلس بأن لا يقبل المعاهدة إلا بعد أن تجري بريطانيا التعديلات التي أوصى بها تقرير اللجنة. وأوضح أن الحكومة البريطانية تعتبر ذلك رفضاً للمعاهدة وملاحقها. وأضاف أن المناقشات البريطانية الجارية الآن مع تركيا حول قضية الموصل قد تعثرت بعد أن كانت لصالح العراق بسبب موقف المجلس من المعاهدة. وقدم دوبس للأعضاء مقترحاً قال أن بريطانيا لن تعتبره رفضاً وهو أن يصادق المجلس التأسيسي على المعاهدة والبروتوكول واتفاقياتها مقابل وعد من بريطانيا بتعديل الاتفاقيتين المالية والعسكرية بسخاء كلي، وأن يطلب المجلس من الملك فيصل أن يدخل فوراً بعد التصديق في مفاوضات مع بريطانيا لإجراء التعديل على أساس تقرير اللجنة. وستعتبر بريطانيا هذا الترتيب دليلاً كافياً على استمرار الصداقة بين البلدين، كما أنه سيقوي موقف بريطانيا في مسألة الموصل. وقد طلب رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون من دوبس أن يكتب مقترحه هذا في ورقة ليطلع عليه أعضاء المجلس، فاستجاب دوبس ودون المقترح بخط يده وقدمه إليه[87].

وعندما بدأت جلسة المجلس يوم ٢ حزيران، بدا واضحاً من كلمات المعارضة، أنهم ضد مقترح المندوب السامي دوبس وإن لم يشيروا إليه مباشرة، فقد استعرض عمران العلوان مندوب كربلاء نكث بريطانيا عهودها للعرب عامة وللعراق خاصة، واقترح أن تصاغ تعديلات اللجنة بشكل بروتوكول ملحق بالمعاهدة إذا كانت بريطانيا لا تريد إجراء التعديلات في الصيغة الأساسية للمعاهدة واتفاقياتها[88]. كذلك شن عبدالرزاق منير مندوب بغداد هجوماً على بريطانيا والمعاهدة، وقال إن البريطانيين لم ينفذوا أي من وعودهم للأمة العربية، بينما يتمسكون بوعد بلفور للصهاينة، وأكد ما ذكره العلوان من أن تعديل المعاهدة واتفاقياتها لا يشكل عقبة قانونية[89].

(٨٧) العالم العربي، ١ حزيران ١٩٢٤؛ الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص ١٦٠.
(٨٨) المذكرات، ج١، ص ص٣١٠-٣١٣.
(٨٩) المذكرات، ج١، ص ص٣١٤-٣١٧.

وكان رؤوف الجادرجي قد ابتدأ المناقشات بإجراء مقارنة قانونية بين بنود المعاهدة والانتداب موضحاً أن المعاهدة واتفاقياتها هي أثقل بكثير من نظام الانتداب، مطالباً بتنفيذ ما جاء في تقرير اللجنة من تعديلات[90].

ثم تناوب الأعضاء، ومنهم صالح شكارة مندوب الكوت، في المطالبة بتعديل المعاهدة قبل تصديقها. وقال محمد حسن جلبي مندوب المنتفك، إن تسليم زمام البلاد إلى الأجنبي يعتبر خيانة، ولذلك هو مضطر أن يوافق على تعديلات اللجنة وتحفظاتها جميعها، ولن يوافق إذا نقص حرف واحد أو حذفت كلمة منها لأن ما قررته اللجنة ما زال مجحفاً بحقوق الشعب حسب رأيه[91]. وكان الشيخ أحمد الشيخ داود آخر المتحدثين المتحمسين وقوطعت كلمته بالتصفيق عدة مرات، وهو ينتقد المعاهدة واتفاقياتها مطالباً بإجراء التعديلات المطلوبة عليها. وقبل أن ينهي كلمته طلب من أعضاء المجلس أن يقفوا ليصوتوا برد المعاهدة إلى الحكومة، فوقف قسم من الأعضاء، إلا أن رئيس المجلس السعدون تدخل بحجة أن إجراء التصويت من حقوق الرئيس حسب المادة العاشرة من النظام الداخلي، كما أنه لا يوجد مقترح من الأعضاء بإنهاء النقاش، حيث طلب الكثير منهم التحدث. ولكي يتجنب السعدون هذا الموقف المحرج، فقد أجل الجلسة إلى اليوم التالي[92]، محبطاً بذلك محاولة المعارضة اتخاذ قرار لصالحها.

إن محاولة المعارضة الإسراع في اتخاذ قرار عدم تصديق المعاهدة واتفاقياتها قبل إجراء التعديلات المطلوبة يعود إلى خوفها من التردد والانشقاق الذي بدأ يظهر بين صفوفها نتيجة تهديدات المندوب السامي بشأن الموصل والحملة الإعلامية التي قادتها جريدة الأوقات البغدادية البريطانية، مما كان له تأثيره على أعضاء المجلس بما فيهم بعض المعارضين باتخاذهم مواقف جديدة كما ظهر في الجلسات القادمة. يضاف إلى هذا أن

(٩٠) المذكرات، ج١، ص ص٢٨٩-٣١٠.
(٩١) المذكرات، ج١، ص ص٣١٧-٣٢٠.
(٩٢) المذكرات، ج١، ص ص٣٢٠-٣٢١.

المعارضة وجدت في غياب مؤيدي المعاهدة عن الجلسة وتشكيلها الأكثرية فيها خير وسيلة لتنفيذ أهدافها.

٣ – الأكراد والمقترح المضاد للمعارضة:

في ١٩ مايس ١٩٢٤، أي قبل يوم واحد من تقديم لجنة المعاهدة تقريرها إلى المجلس التأسيسي، بدأت في اسطنبول المباحثات البريطانية – التركية بشأن مسألة الحدود العراقية – التركية[93]. وقد أبلغ السربرسي كوكس حكومته أن موقف المجلس التأسيسي من المعاهدة والذي نشرته الصحف قد شجعت الأتراك على رفض التفاوض[94]، وقد فشلت المفاوضات فعلاً في التاسع من حزيران[95].

من جانب آخر ومنذ بدء مناقشات المجلس للمعاهدة وملاحقها، أعرب الأعضاء عن اهتمام كبير بشأن ولاية الموصل[96]. وقد استغل المندوب السامي أخبار تدهور المفاوضات مع الأتراك وقلق المجلس حول الموصل، فأتفق مع الأكراد من أعضاء المجلس على تقديم مقترح مضاد لمطلب المعارضة يتبناه الأعضاء المؤيدون للمعاهدة. وقد طلب هذا المقترح المضاد إرجاء مناقشات المجلس للمعاهدة واتفاقياتها لحين التوصل إلى اتفاق حول حدود ولاية الموصل. ورافق ذلك حملة صحفية[97]، تحذر من ضياع ولاية الموصل وتدعو إلى تصديق المعاهدة وملاحقها خوفاً على حقوق العراق فيها.

لم يكن هذا المقترح هدفاً نهائياً بالنسبة للمندوب السامي، وإنما وسيلة يصل بها إلى هدفه النهائي في تصديق المعاهدة واتفاقياتها أو حل المجلس التأسيسي. فقد أخبر حكومته

(93) British Report, 1923-1924, P.23.

(٩٤) الأوقات البغدادية، ٢٨ مايس ١٩٢٤؛ المفيد، ٢٨ مايس ١٩٢٤؛ العالم العربي، ١ حزيران ١٩٢٤.
Intelligence Report, 12th June, no. 12, Para. 411. In: F.O. 371, 10098/E5955.

(95) British Report, 1923-1924, P.23.

(٩٦) المذكرات، ج١، ص ص٣٤-٤٣، ٤٩-٥٠، ٢٥٩-٢٦٠.

(٩٧) المفيد، ٦ مايس، ١ ، ٢ حزيران ١٩٢٤؛ العراق، ٢، ١٣، ١٤، ٢٠، ٢١ أيار ١٩٢٤؛ الأوقات البغدادية، ٢، ٧ حزيران ١٩٢٤.

يوم ٢ حزيران أنه لا توجد فرصة لقبول المعاهدة وأنه سيضغط حالاً على الملك فيصل لحل المجلس التأسيسي إذا رفض المعاهدة[98]. وفي اليوم التالي، وعندما قدم المندوبون الأكراد مقترحهم في جلسة المجلس، أرسل المندوب السامي برقية إلى حكومته جاء فيها:

"لقد اتخذت الإجراءات لتأجيل التصويت النهائي للمجلس على المعاهدة، والذي سيكون حتماً عدائياً، إلى صباح يوم ٧ حزيران. لا يمكنني ضمان تأجيل أطول. من أجل أن يكون لديّ الوقت لوضع الخطط، فإنه من الضروري أن تصلني تعليماتكم في مساء يوم الخامس من حزيران"[99].

وقع المقترح المضاد معظم ممثلو لواء اربيل وكرديين من لواء كركوك وأيده ممثلو السليمانية[100]، وقدموه في جلسة ٣ حزيران، وثنى على المقترح يوسف غنيمة مندوب بغداد، مع أنه كان من مؤيدي التعديل قبل التصديق. فأنبرت المعارضة ورفضت المقترح، وهاجمت الذين يتراجعون عن مبادئهم. وانتقد شعلان أبو الجون، مندوب الديوانية رأي يوسف غنيمة القائل بالتروي والتبصر بسبب مشكلة الموصل، واعتبر سالم الخيون التراجع عن مطلب تعديل المعاهدة (عاراً) وأعلن في خطبة حماسية أنه يعبر عن رأي شيوخ العشائر[101]، ثم بدأ مؤيدو المعاهدة، ولأول مرة، التعبير عن رأيهم من خلال وزير الدفاع نوري السعيد الذي تحدث بصفته عضواً في المجلس، وقال أن الاستقلال المقيد لا يعني عدم الاستقلال، وأعطى أمثلة لحالات مماثلة في دول أخرى[102]. ومع ذلك تمسكت المعارضة بموقفها حول ضرورة إعادة المعاهدة واتفاقياتها إلى الحكومة لغرض تعديلها قبل تصديقها.

(98) From High Commissioner, to Colonial Office, 2nd June, 1924 (Tel.) no. 282. In: F.O.371, 10095/E4890, E4938.

(99) From High Commissioner, to Colonial Office, 3rd June, 1924 (Tel.) no. 288. In: F.O.371, 10095/E4919.

(١٠٠) المذكرات، ج١، ص ص٣٤٢-٣٤٤.

(١٠١) المذكرات، ج١، ص ص٣٢٢-٣٣٢.

(١٠٢) المذكرات، ج١، ص ص٣٣٣-٣٣٥.

وجدت المعارضة في المقترح الذي قدمه بعض المندوبين الأكراد إلى المجلس تهديداً خطيراً لوحدتها وهيمنتها على المجلس. ولذلك وفي اليوم التالي لجلسة ٣ حزيران، حققت المعارضة من أعضاء المجلس لقاءاً في بيت الشيخ عبدالواحد سكر مندوب الديوانية، وقرروا أن يعملوا على أن يتخذ المجلس التأسيسي في جلسته القادمة قراراً بإعادة المعاهدة واتفاقياتها إلى الحكومة العراقية دون تصديقها، مع المطالبة بأن توافق الحكومة البريطانية على إجراء التعديلات المطلوبة وفقاً لتقرير لجنة المعاهدة. كذلك اتفقوا على التصويت بسحب الثقة من حكومة العسكري وتشكيل حكومة مؤقتة مؤلفة بشكل رئيسي من شيوخ العشائر، وأن تقوم حشود كبيرة من رجال العشائر المسلحين بالاستعراض في شوارع بغداد لغرض تطبيق قراراتهم هذه[103].

في يوم ٥ حزيران، وهو تاريخ انعقاد جلسة المجلس الحادية والعشرين، اتخذت السلطات البريطانية الإجراءات اللازمة لمنع وقوع أية اضطرابات في بغداد. وعندما بدأت جلسة المجلس استمرت المعارضة في نقدها وهجومها على المعاهدة واتفاقياتها وتقرير بعض الأعضاء الأكراد. وتقدمت المعارضة برأي بديل للمقترح الكردي وهو فرض التجنيد الإلزامي في العراق مما سيمكن العراقيين من تكوين جيش قوي يدافع عن ولاية الموصل إذا اعتبرت بريطانيا طلب التعديل رفضاً وتخلت عن العراق. وعليه فإن تأجيل اتخاذ قرار بشأن المعاهدة واتفاقياتها لحين حل مشكلة الموصل يعتبر غير ضروري[104]. ولذلك ناشد الشيخ أحمد الشيخ داود مندوب بغداد، المندوبين الأكراد بسحب مقترحهم والتخلي عنه للوقوف معاً في الدفاع عن العراق[105]. وطالب كل من الشيخ زامل المناع وعمران العلوان وآصف أغا والشيخ عبدالواحد سكر ومحمد حسن وحبيب الخيزران،

(103) From High Commissioner, to Colonial Office, 6th June, 1924 (Tel.) no. 291. In: F.O.371, 10095/E5028 and C.O. 730, 60/27166; Intelligence Report, 12th June, 1924, no. 12, Para. 411 and 420. In: F.O. 371, 10098/E5955.

(١٠٤) المذكرات، ج١، ص ص٣٥٨-٣٥٩، ٣٧١-٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٤-٣٨٩.

(١٠٥) المذكرات، ج١، ص ص٣٤٩-٣٥٢.

بإعادة المعاهدة واتفاقياتها إلى الحكومة وفرض التجنيد الإلزامي. وأكد هذا الأخير أن بريطانيا لن تتخلى عن الموصل إلى الأتراك لأنها منبع الثروة النفطية[106].

لم يسكت المنشقون عن المعارضة، وإنما دافعوا عن أنفسهم بالقول أنهم ما زالوا مع التعديل قبل التصديق. ولكنهم يفضلون التأجيل حالياً خوفاً على حقوق العراق في ولاية الموصل، مما يتطلب التروي قبل اتخاذ قرار خصوصاً وأن العراق لا يمتلك قوة عسكرية. وهم كل من ناجي السويدي ومزاحم الباجه جي وأمجد العمري وفتح الله سرسم وحسن الشبوط[107]. وكان هذا الأخير قد أضاف في كلمته أن هناك إشاعة بأن البريطانيين يساومون الأتراك لصالحهم حول ولاية الموصل، وأن الحكومة البريطانية قد أمرت ممثليها في المباحثات مع تركيا بالانسحاب والعودة إلى لندن، مما سبب له قلقاً. ولذلك فهو يجد أن تأجيل مناقشة المعاهدة إلى أن تحل مشكلة الموصل هو قرار معقول[108].

وبعد مناقشات طويلة حث رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون الأعضاء على قبول اقتراح آصف أغا مندوب الموصل بتأجيل جلسات المجلس إلى يوم ٩ حزيران لأن المسألة مهمة ويجب على المجلس أن يتذاكر في أمرين مهمين وهما: إما البت في المعاهدة، أو تأجيل موضوعها إلى أن يتقرر مصير الموصل، فوافق المجلس على تأجيل الاجتماع إلى الموعد المحدد[109].

إن ما ذكره حسن الشبوط، هو إشاعة انتشرت بين أعضاء المجلس كان لها تأثيرها السلبي على المعارضة، وهي أن بريطانيا سترحب برفض المجلس للمعاهدة لأن ذلك سيترك لها الحرية في مساومة الأتراك حول ولاية الموصل. وكان لهذه الأخبار أثرها الكبير

(١٠٦) المذكرات، ج١، ص ص٣٥٨-٤١٤.

(١٠٧) المذكرات، ج١، ص ص٣٥٤-٣٦٨، ٣٨٠-٣٨١.

(١٠٨) المذكرات، ج١، ص ص٣٧٩-٣٨١.

(١٠٩) المذكرات، ج١، ص ص٣٩١-٣٩٢.

على أعضاء المجلس التأسيسي في تراجعهم عن مواقفهم المتشددة تجاه المعاهدة وملاحقها. وبذلك نجح المندوب السامي دوبس في خطته التي سانده فيها بعض الأعضاء من الأكراد، فكتب إلى حكومته قائلاً أن الأعضاء استداروا إلى الوراء (مثل خنزير آيرلندي) نتيجة خطته هذه مما أفشل محاولة (المتطرفين) اتخاذ قرار عاجل في هذه الجلسة ضد المعاهدة[110].

٤ – الخيارات البريطانية لحل المجلس التأسيسي:

كانت وزارة المستعمرات، ومنذ يوم ٢٤ مايس على اتصال مستمر مع المندوب السامي البريطاني دوبس لرسم سياسة بديلة تقدم إلى عصبة الأمم في حالة رفض المجلس التأسيسي تصديق المعاهدة واتفاقياتها قبل الحادي عشر من حزيران. وقد طلبت الوزارة من المندوب السامي أن يدرس مقترح استمرار الحكومة البريطانية في مساعدة العراق للحصول على عضوية عصبة الأمم وفقاً للسياسة التي تضمنتها المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات شرط أن يشكل الملك فيصل أو يستبقي حكومة تسانده في اتخاذ الخطوات اللازمة لحل المجلس التأسيسي. أما إذا كان الملك فيصل في موقف لا يمكنه من ضمان ذلك، فإنه لن يكون أمام الحكومة البريطانية سوى خيار العودة إلى نظام الحكومة المؤقتة قبل تتويج الملك فيصل. وأن إقصاء الملك فيصل عن الحكم سيكون نتيجة طبيعية للعودة إلى هذا النظام والذي يجب أن يقوم على أساس التعاون الحيوي بين الوجهاء المحليين بعد رحيل الملك. وفي حالة الفشل في ضمان هذا التعاون فإن هذه العملية ستقود إلى الخيار الثالث وهو إعادة تأسيس الإدارة البريطانية المباشرة في العراق[111].

فضل المندوب السامي الخيار الأول وذلك بإقناع الملك فيصل بحل المجلس التأسيسي، وأن يصادق هو وحكومته على المعاهدة واتفاقياتها، واقترح صيغة بيان يتم

(110) From High Commissioner, to Colonial Office, 6th June, 1924 (Tel.) no. 291. In: F.O.371, 10095/E5028 and C.O. 730, 60/27166; Intelligence Report, 12th June, 1924, no. 12, Para. 410. In: F.O. 371, 10098/E5955.

(111) From Colonial Office, to High Commissioner, 24th May, 1924, (Tel.) no. 225. In: F.O. 371, 10095/E4666.

إعلانه لهذا الغرض إذا لم يصادق المجلس التأسيسي على المعاهدة واتفاقياتها قبل ١١ حزيران[112]. إلا أن الحكومة البريطانية وجدت أنه سيكون من المستحيل الدفاع عن إجراءهم هذا أمام انتقادات مجلس العموم البريطاني، ولذلك فضلوا عدم الإعلان عن نواياهم إلى أن يحصلوا على موافقة مجلس عصبة الأمم[113]. وفي يوم ٦ حزيران أوضح المندوب السامي في برقيته إلى وزارة المستعمرات أن:

> **"إذا قبل المجلس مقترح الموصل [مقترح الأكراد] وهو يبدو الآن ممكناً، فإنني أرى أن أفضل الخيارات الذي سيبقى: هو جعل الملك يحل المجلس التأسيسي حالاً بعد قبوله المقترح من أجل منع المجلس من اتخاذ دورٍ ثوري مؤكد، وسيكون بإمكان الحكومة العراقية حينذاك اتخاذ الإجراءات لإعادة الأمور إلى طبيعتها"**[114].

بناءً على ذلك، وبدون انتظار لموافقة عصبة الأمم، أيدت الحكومة البريطانية خيار المندوب السامي هذا[115].

وفي اليوم الذي عقدت فيه جلسة المجلس التأسيسي، ٩ حزيران، وجه المندوب السامي مذكرة سرية عاجلة وبواسطة مراسل خاص إلى جميع المستشارين البريطانيين في الوزارات طلب منهم فيها مقابلته الساعة الحادية عشرة صباحاً من اليوم نفسه لغرض التداول في تنفيذ التعليمات الجديدة التي كانت مرفقة مع المذكرة، وكانت هذه التعليمات تشكل الخطوط العامة لإدارة العراق بواسطة المندوب السامي في حالة عدم تصديق المجلس التأسيسي للمعاهدة واتفاقياتها. وأهم ما جاء فيها أن الدولة العراقية الجديدة

(112) From High Commissioner, to Colonial Office, 26th, 28th, 29th May, 1924, (Tels.) nos. 269, 272, 275, 276. In: F.O. 371, 10095/E4667, E4743, E772.

(113) From Colonial Office, to High Commissioner, 4th, 5th, June, 1924 (Tels.) nos. 238, 239. In: F.O. 371, 10095/E4959, E5027.

(114) From High Commissioner, to Colonial Office, 6th, June, 1924, (Tel.) no. 291, In: F.O. 371, 10095/E5028 and C.O. 60/27166.

(115) From Colonial Office, to High Commissioner, 7th , June, 1924 (Tel.) no. 240. In: F.O. 371, 10095/E5085,.

ستدار بدون برلمان، ولهذا فإن تعيين الوزراء يجب أن يكون بموافقة المندوب السامي لأنه سيمثل السلطة الفعلية في البلاد والتي هي من القوة بحيث تجعله يفرض رغباته في المسائل الداخلية وللدفاع عن القطر خارجياً. ومع ذلك سيبقى الوزراء مسؤولين أولاً أمام الملك فيصل. والحقيقة أن قسماً من فقرات هذه التعليمات جاءت مشابهة وأحياناً نسخة طبق الأصل من فقرات لائحة التعليمات التي كان المندوب السامي السابق برسي كوكس قد أصدرها وأقرتها الحكومة العراقية المؤقتة في أول اجتماع لها في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٠، أي قبل تتويج فيصل ملكاً على العراق. ومما جاء في التعليمات أن على سكرتير مجلس الوزراء أن يرسل قرارات المجلس إلى سكرتارية المندوب السامي، ويقوم المندوب السامي خلال ٤٨ ساعة من استلامه القرارات بإبلاغ رئيس الديوان الملكي فيما إذا لديه أي تعليق لكي يتخذ الملك إجراءاً مناسباً لإصدار إرادة ملكية. من جانب آخر فإن الوزير ومستشاره البريطاني يكونان مسؤولين معاً أو كل على حدة عن تقديم المسائل المهمة إلى المندوب السامي بصورة غير رسمية للموافقة عليها قبل عرضها على مجلس الوزراء. كذلك فإن تعيين ونقل وطرد المفتشين الإداريين والمتصرفين ورؤساء الدوائر والمدراء وحكام محاكم الاستئناف ووكلاء الوزراء وحكام المحاكم المدنية ورؤساء المحاكم الشرعية والقضاة ومدراء الشرطة، يجب أن تقدم إلى المندوب السامي قل اتخاذ أي إجراء بشأنها[116].

إن هذه التعليمات تمثل عودة للإدارة البريطانية المباشرة ولكن من خلال الملك فيصل ووزرائه. وهي بلا شك ضربة قوية توجه إلى تطلعات الملك فيصل وشعبه لتحقيق الاستقلال للبلاد. ويبدو أن المندوب السامي قد أخبر الملك فيصل إن لم يطلعه على هذه التعليمات الجديدة .ولهذا دعا الملك فيصل أعضاء المجلس التأسيسي لمقابلته عصر يوم ٩

(116) From Secretary of High, Commissioner, to Advisers of Ministries, 9th June, 1924. (Immediate Memo. by Special Messenger) no. S.O/1193, File no. SB/48
أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.

حزيران، أي في اليوم نفسه التي عقدت فيه جلسة المجلس صباحاً، وكذلك صدور التعليمات الجديدة.

٥ – اجتماع الملك بأعضاء المجلس:

كان ٩ حزيران هو يوم التعبئة الإعلامية والسياسية لصالح المعاهدة، ففي صباح هذا اليوم، الذي انعقد فيه المجلس التأسيسي لاستئناف مناقشاته بشأن المعاهدة، نشرت جريدة الأوقات البغدادية التي تشرف عليها دائرة المندوب السامي البريطاني، مقالاً اتهمت فيه المعارضة بالتآمر مع تركيا لإعطائها ولاية الموصل وإعادة سيطرتها على العراق. وحذرت أعضاء المجلس من أنه لم يبق لهم سوى ٤٨ ساعة لتصديق المعاهدة، وفي حالة رفضها فإن بريطانيا ستقدم اقتراحات جديدة إلى عصبة الأمم بخصوص مستقبل العراق[117]. كما نشرت جريدة العراق شبه الرسمية خبر فشل مؤتمر اسطنبول وتعنت الأتراك بمطالبتهم بولاية الموصل، ونشرت برقية من بعض الناخبين الثانويين في الشطرة يعلنون سحب الثقة من ممثلهم في المجلس الشيخ سالم الخيون مندوب لواء المنتفك وأحد أقطاب المعارضة البارزين[118]. ونشرت جريدة المفيد معلومات عن مطالبة الأتراك بالموصل وتساءلت عن الإجراء الذي أعده العراقيون لإفشال النوايا التركية[119].

وسط هذه الحملة الصحفية بدأ المجلس التأسيسي جلسته ليوم التاسع من حزيران، وخصصت للحكومة حصة كبيرة من الوقت لأجل إيضاح وجهة نظرها. وقد ابتدأها وزير الداخلية علي جودت الأيوبي قائلاً أن الهدف من المعاهدة هو التخلص من الانتداب بصورة شريفة ودخول العراق عصبة الأمم وتقوية موقفه في مفاوضات الحدود بدعم من دولة عظمى هي بريطانيا إلى أن يتسنى للحكومة والجيش العراقي تسلم المسؤولية في البلاد. في الوقت نفسه اعترف الأيوبي بثقل المعاهدة واتفاقياتها وإجحافها

(١١٧) الأوقات البغدادية، ٩ حزيران ١٩٢٤.
(١١٨) العراق، ٩ حزيران ١٩٢٤.
(١١٩) المفيد، ٩ حزيران ١٩٢٤.

بكثير من حقوق العراق، وانتقد تقرير لجنة المعاهدة لفشله في المطالبة بكامل حقوق العراق، ولكنه قال أن العراق لا يمتلك القوة وليست له علاقات واضحة مع جيرانه، كما أنه ليس من المعقول أن "نرفض المعاهدة وندع الموصل على مذبح السياسة" وذكّر المجلس بوعود المندوب السامي لهم ودعا إلى التروي وعدم رفض المعاهدة لأن رفضها سيضع العراق في مأزق حرج[120]. ثم جاء دور رئيس الوزراء جعفر العسكري ليقدم رأي الحكومة وردها على المعارضة، واستعرض المخاطر والمشاكل التي تواجه العراق وفي مقدمتها الحدود الشمالية والحالة الاقتصادية والمالية وضعف الجيش، مما يجب إيجاد الحلول لها قبل التفكير بعدم قبول المعاهدة[121]. وقد وصف المندوب السامي دوبس كلمة العسكري بأنها كانت "مجرد خطاب سطحي طويل دفع المجلس إلى النوم"[122].

أنهى أعضاء المجلس جلستهم لكي يقابلوا الملك فيصل، الذي أرسل لهم رسالة يطلب منهم اختيار ثلاثة أعضاء من كل لواء لكي يلتقيهم[123]، وفي الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم ٩ حزيران استقبل الملك أعضاء المجلس في قصره، وارتجل فيهم كلمة مسهبة استعرض فيها تاريخ القضية العربية وثورتها ومبايعة العراقيين له، واعترف بثقل المعاهدة وشدتها واضطراره لقبولها بسبب حداثة دولة العراق وضعفها، إلا أن مصير البلاد الآن في خطر ولابد من تحكيم العقل وعلى الأعضاء تحمل مسؤوليتهم كممثلين للشعب العراقي. واختتم بالقول:

"أنا لا أقول لكم إقبلوا المعاهدة أو ارفضوها إنما أقول اعملوا ما ترونه الأنفع لمصلحة البلاد، فإن أردتم رفضها فلا تتركوا (فيصلاً) معلقاً بين السماء والأرض، بل أوجدوا لنا طريقاً غير المعاهدة وأنتم ترون أننا بحاجة

(١٢٠) المذكرات، ج١، ص ص٣٩٢-٣٩٦.

(١٢١) المذكرات، ج١، ص ص٤٠٤-٤٠٧.

(122) Intelligence Report, 12th June, 1924, no. 12, Para. 411. In. F.O. 371, 10098/E5955.

(١٢٣) المذكرات، ج١، ص٤١٥.

إلى مال ورجال لنحارب الأتراك ونقاوم الانتداب البريطاني ونقف إزاء الإيرانيين وغيرهم. فأنا أمامكم في ميدان الحرب والسياسة وماضي معلوم فلا تضيعوا ما في يدكم... وقد حصلنا على وعد من المعتمد السامي بتعديل الاتفاقية المالية والدخول بمفاوضات حالاً بعد الإبرام لتعديل بقية المواد وذلك إذا وافقتم على إبرامها وحسم المعضلة"[124].

اليوم الأخير:

كان يوم ١٠ حزيران هو اليوم الحاسم والأخير الذي حددته الحكومة البريطانية لقبول المجلس التأسيسي للمعاهدة واتفاقياتها أو رفضها. فخرجت صحف الصباح تحذر أعضاء المجلس من مغبة عدم تصديق المعاهدة هذا اليوم لنفاذ الوقت، وأنذرت جريدة الأوقات البغدادية التي تصدرها دائرة المندوب السامي، أعضاء المجلس بالقول:

"إذا رفض المجلس إبرام المعاهدة اليوم... ستكون بريطانيا حرة وغير مجبرة في الدفاع عن الموصل، فعلى النواب واجب اتخاذ قرارهم النهائي اليوم لأن بريطانيا ستسحب تقدمتها حالما تدق الساعة الثانية عشرة من ليلة هذا اليوم وتحال مسألة ومستقبل العراق لقرار أوربا. فإما أن يفوز المجلس التأسيسي بعمله اليوم ويخرج مظفراً لصالح البلاد، أو يقضي على حياة شعب حديث إلى الأبد"[125].

وطلبت جريدة العراق من أعضاء المجلس عدم اللعب بالنار وتعريض الشعب العراقي إلى عواقب خطيرة برفضهم المعاهدة، وحذت حذوها صحف عراقية أخرى[126].

(١٢٤) العالم العربي، ١٠ حزيران ١٩٢٤؛ المفيد، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

(١٢٥) الأوقات البغدادية، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

(١٢٦) العراق، ١٠ حزيران ١٩٢٤؛ العالم العربي، ١٠ حزيران ١٩٢٤؛ المفيد، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

إن حديث الملك فيصل والحملة الصحفية والرسمية وتهديدات المندوب السامي والخوف على مستقبل العراق قد كان لها بالتأكيد تأثيرها على الكثير من أعضاء المجلس. ووسط هذه الأجواء التي تنذر بنتائج خطيرة ستترتب على عدم تصديق المعاهدة واتفاقياتها اجتمع المجلس التأسيسي في هذا اليوم العاشر من حزيران، فلم يشر ياسين الهاشمي في كلمته أمام المجلس، وهو رئيس لجنة تقرير المعاهدة، إلى التقرير ولم يهاجم دعاة تصديق المعاهدة، وإنما انتقد دعاة التأجيل ودعا المجلس إلى التروي والتبصر في الأمر قبل أن يقرر شيئاً. وافتقرت كلمتا الشيخ سالم الخيون والشيخ أحمد الشيخ داود إلى حماستهما المعتادة وانتقدا دعاة التأجيل دون أن يتطرقا إلى تقرير لجنة المعاهدة الذي كانا يدافعان عنه بقوة. بل إن عمران العلوان المعروف أيضاً بمداخلاته المطالبة بعدم تصديق المعاهدة واتفاقياتها قبل التعديل، قد بدا متردداً تماماً حين دعا إلى تشكيل لجنة من المختصين في المجلس لتضع صيغة قرار للمجلس لا تعد قبولاً ولا رفضا. وهكذا كان شأن داود الجلبي وآصف أغا في التركيز على انتقاد دعاة التأجيل دون التطرق إلى تقرير لجنة المعاهدة التي هم أعضاء فيها.(127)

وعندما جاء الوقت للتصويت على مشاريع القرارات الثلاث التي تقدمت بها المعارضة ومؤيدوا المعاهدة وطالبوا التأجيل، طلب رئيس الوزراء جعفر العسكري من المجلس تأجيل الجلسة إلى اليوم الثاني قبل اتخاذ قرارهم وذلك "بسبب أمور سياسية خارجية استوجبت ذلك" فوافق المجلس وانفضت الجلسة(128). وقد جاء طلب رئيس الوزراء هذا بعد أن اتصل بالملك فيصل وأخبره أن الأمور في المجلس لا تسير بصورة حسنة(129).

(١٢٧) المذكرات ، جـ١،ص ص ٤٢١-٤٢٨.

(١٢٨) المذكرات، ج١، ص ص٤٢٩-٤٣١.

(129) Burgoyne, Bell Papers, P.345; Ireland, op.cit., P.401.

إستشاط المندوب السامي البريطاني دوبس غضباً حين علم بتأجيل الجلسة. وعندما طلب منه القصر الملكي إعطاء مهلة ليوم واحد فقط أجاب أنه لا يوافق على ذلك لأن ممثل بريطانيا في عصبة الأمم والتي سيجتمع مجلسها غداً قد أبلغهم أن الحكومة البريطانية قد تضطر إلى اقتراح سياسة جديدة للتعامل مع العراق إذا لم يقبل المجلس التأسيسي المعاهدة واتفاقياتها قبل هذا الاجتماع. وعليه أصر المندوب السامي على ضرورة أن يجتمع المجلس في الساعة الرابعة من عصر هذا اليوم، العاشر من حزيران، وإذا لم يتحقق ذلك فإنه سيطلب من الملك حل المجلس التأسيسي عندما يلتقيه اليوم في الرابعة مساءً. وقبل ذهابه إلى الملك، حاول العسكري والهاشمي إقناع المندوب السامي بقبول المقترح الذي تقدم به عمران العلوان صباح اليوم إلى المجلس وذلك بأن لا يرفض المجلس المعاهدة واتفاقياتها ولا يقبلها، فرفض المندوب السامي ذلك وأبلغهما أنه سيطلب من الملك حل المجلس إذا لم يتوصل إلى قرار قبل منتصف الليل(130).

حاول الملك فيصل والحكومة جمع المجلس الساعة الرابعة عصراً لكنهم فشلوا في تحقيق النصاب القانوني للاجتماع(131). وفي القصر الملكي سلم المندوب السامي الملك فيصل، وبحضور كورنوالس مستشار وزارة الداخلية، مذكرة غير موقعة أبلغه فيها أن الحكومة البريطانية تطلب من الملك أن يصدر فوراً تعديلاً لقانون المجلس التأسيسي يخوله حق حل المجلس في أي وقت يشاء، وأن يأمر الملك فيصل بموجب هذا التعديل حل المجلس اعتباراً من الساعة الثانية عشر من ليلة ١٠/ ١١ حزيران إذا لم يتخذ المجلس قراراً بشأن المعاهدة واتفاقياتها. وطلب من الملك أن يبلغ أمر حل المجلس رسمياً إلى رئيس المجلس عن طريق رئيس الوزراء قبل الساعة السابعة صباحاً من يوم الحادي عشر من حزيران، وأن يصدر التعليمات إلى وزير الداخلية بإغلاق بناية المجلس التأسيسي فوراً

(130) Intelligence Report, 12th June, 1924, Para. 411 A. In: F.O. 371, 10098/E5955; Burgoyne, Bell Papers, P. 344; Ireland, op.cit., P. 401.

(١٣١) العراق، ١١ حزيران ١٩٢٤؛ العالم العربي، ١١ حزيران ١٩٢٤.
Intelligence Report, 12th June, 1924, Para. 411A. In: F.O. 371, 10098/E5955; Burgoyne, Bell Papers, P. 345.

وإحاطتها وما يجاورها بقوات من الشرطة تكفي لتنفيذ هذا الأمر. وطمأن المندوب السامي الملك أن الحكومة البريطانية ستمضي بعد ذلك في مساندته وحكومته.

أمر الملك رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون ورئيس الوزراء جعفر العسكري بضرورة اجتماع المجلس قبل منتصف الليل بأي ثمن كان. وبصعوبة بالغة أمكن تجميع عدد من الأعضاء بما يكفي لاكتمال النصاب القانوني لاجتماع المجلس[132].

القــرار:

في الساعة العاشرة والنصف من مساء يوم الثلاثاء العاشر من حزيران عقد المجلس التأسيسي جلسته الطارئة بحضور (٦٨) عضواً فقط من عدد أعضاء المجلس البالغ (١٠٠) عضو، وأخبر رئيس المجلس الأعضاء أن الملك فيصل قد أبلغه أن المندوب السامي دوبس عرض عليه عدم إمكانية تأجيل جلسات المجلس إلى اليوم التالي لأن ذلك يعد رفضاً للمعاهدة[133]. وحينما أراد رئيس المجلس وضع مشاريع القرارات المتعلقة بالمعاهدة للتصويت أعلن المندوبون الأكراد أنهم يسحبون مقترحهم الخاص بالتأجيل، إلا أن رئيس المجلس وضعه للتصويت لعدم جواز سحبه نظامياً فرفض المشروع[134]. ومن الواضح أن سحب الأعضاء الأكراد لمشروع قرارهم يعود إلى أنه كان أصلاً جزءاً من مناورات المندوب السامي البريطاني لمرحلة معينة وليس هدفاً نهائياً لدحر معارضي المعاهدة في المجلس. وبمعنى آخر إن الأعضاء الأكراد قد ارتضوا أن يستخدموا من قبل المندوب السامي البريطاني كورقة ضاغطة على المجلس لتصديق المعاهدة وملاحقها. كما أن المندوب السامي قد رفض التأجيل بأي شكل من الأشكال .

(132) Intelligence Report, 12th June, 1924, no.12, Para. 411A. In: F.O. 371, 10098/E5955; Burgoyne, Bell Papers, PP. 345-346; British Report, 1923-1924, P.22.

(١٣٣) المذكرات، ج١، ص ص٤٣١-٤٣٢.

(١٣٤) المذكرات، ج١، ص ص٤٣٣-٤٣٤.

قرأ بعد ذلك سكرتير المجلس مشروع القرار الذي تقدم به ياسين الهاشمي والشيخ سالم الخيون والشيخ أحمد الشيخ داود ورفاقهم الذي أوصى بعدم تصديق المجلس للمعاهدة وملاحقها ما لم تقبل التعديلات والتحفظات الواردة في تقرير لجنة المعاهدة، ويجب على الحكومة العراقية الدخول فوراً في المفاوضات مع الجانب البريطاني لإجراء هذه التعديلات وتقديمها إلى المجلس بصيغة اتفاقية ملحقة بالمعاهدة، على أن تحصل الحكومة على ضمان دفاع بريطانيا عن حقوق العراق في ولاية الموصل جميعاً[135]. ثم جرت عملية التصويت علناً بوقوف العضو والإعلان عن رأيه جهاراً أمام المجلس والناس الحضور. ولم تحصل الموافقة على مشروع قرار المعارضة هذا حيث صوت إلى جانبه (٢٤) عضواً فقط ورفضه (٤٣) عضواً وامتنع عضواً واحد عن التصويت من مجموع (٦٨) عضواً[136].

نتيجة لفشل مشروع قرار المعارضة، وضع رئيس المجلس للتصويت مشروع قرار الحكومة المقدم من عضو المجلس ورئيس الوزراء جعفر العسكري ورفاقه والذي أوصى أن يصادق الملك فيصل على المعاهدة والبروتوكول والاتفاقيات الملحقة بها، على أن يدخل فوراً بعد هذا التصديق في مفاوضات مع الحكومة البريطانية لأجل الحصول على التعديلات المقترحة من قبل لجنة المعاهدة في المجلس. وأكد مشروع القرار هذا على أن هذه المعاهدة واتفاقياتها ستصبح "لاغية ولا حكم لها إذا لم تحافظ حكومة بريطانيا على حقوق العراق في ولاية الموصل بأجمعها". من الملاحظ أن مشروع القرار قد تجاوب مع تقرير لجنة المعاهدة في أن كثيراً من مواد المعاهدة واتفاقياتها قد جاءت "ثقيلة لا تمكن العراق من القيام بمسؤوليات التحالف المرغوب مع الشعب العراقي"، ولكنه برر قبوله لها حالياً اعتماداً على وعود المندوب السامي ولثقته أن بريطانيا لا ترضى أن تثقل العراق

(١٣٥) المذكرات، ج١، ص ص٤٣٥-٤٣٦.

(١٣٦) المذكرات، ج١، ص ص٤٣٦-٤٣٩.

بها[137]. وعندما وضع مشروع القرار هذا للتصويت وافق عليه (٣٧) عضواً ورفضه (٢٤) عضواً وامتنع (٨) عن التصويت من مجموع (٦٩) عضواً، بعد أن حضر أحد الأعضاء الجلسة متأخراً[138]. وبذلك قبلت أكثرية الأعضاء الحاضرين في هذه الجلسة الطارئة مشروع قرار العسكري ورفاقه لتنتهي أزمة العراق والمعاهدة بالانصياع للإرادة البريطانية التي فرضت نفسها على قرار المجلس بالتهديد والقوة. ومع ذلك فإن مشروع قرار العسكري ورفاقه قد حاول التوفيق بين آمال وطموحات ومخاوف المعارضة وبين المطالب البريطانية المتعجرفة والتي هددت بعودة العراق إلى الوراء بحل المجلس التأسيسي وإلغاء المنجزات التي حققتها الدولة العراقية الفتية منذ تتويج فيصل ملكاً على العراق.

وعند تحليلنا لمواقف الأعضاء في عملية التصويت نلاحظ أن الذين وقفوا إلى جانب تقرير ياسين الهاشمي ورفاقه الرافض لتصديق المعاهدة وملاحقها قبل التعديل، هم أعضاء لجنة تقرير المعاهدة والأعضاء الذين اشتهروا بكلماتهم الرافضة للمعاهدة وعشرة من شيوخ العشائر. وقد وصت جميع الأكراد ضد تقرير المعارضة بينما صوتت أكثريتهم إلى جانب تقرير العسكري ورفاقه، لكن ناجي السويدي وحسن الشبوط اللذان وقفا إلى جانب مشروع قرار الأكراد صوتا إلى جانب مشروع قرار المعارضة[139]، بينما صوت فتح الله مرسم وأمجد العمري ضده وتغيّب مزاحم الباحه جي عن حضور الجلسة[140]، وثلاثتهم كانوا قد تحدثوا لصالح تقرير الأكراد. أما عن ممثلي لواء الموصل الذين اهتموا بموضوع ولاية الموصل ومطالبة الأتراك بها فقد صوت سبعة منهم، بما فيهم

(١٣٧) المذكرات، ج١، ص ص٤٤٠-٤٤٢.

(١٣٨) المذكرات، ج١، ص ص٤٤٢-٤٤٦.

Intelligence Report, 12th, 26th June, 1924, nos. 12, 13, Paras. 411, 441. In: F.O. 371, 10098/E5255, E6371.

(١٣٩) المذكرات، ج١، ص ص٤٣٦-٤٣٧، ٤٤٢-٤٤٣.

(١٤٠) المذكرات، ج١، ص ص٤٤٤-٤٤٥، ٤٣٩.

وزير الداخلية علي جودت الأيوبي ووزير العدلية أحمد الفخري، إلى جانب مشروع قرار المعارضة[141].

كذلك ظهرت اتجاهات من نوع آخر خلال عملية التصويت، فقد صوت جميع شيوخ لواء المنتفك ضد مشروع قرار العسكري، بينما صوت لصالحه جميع شيوخ لواء العمارة.

ومن المظاهر المهمة التي أفرزتها عملية التصويت هي انحسار تأثير وسيطرة المعارضة على أعضاء المجلس نتيجة لحديث الملك فيصل معهم وضغوط المندوب السامي وتعاون المندوبين الأكراد معه في شق صفوف المعارضة، بحيث أن بعض قادة المعارضة حثوا الآخرين على التصويت لصالح المعاهدة والاتفاقيات رغم تصويتهم ضدها. فعلى سبيل المثال فإن ياسين الهاشمي الذي ارتبط اسمه بمشروع قرار المعارضة حاول إقناع أتباعه بعدم التصويت ضد المعاهدة[142]، ولذلك وبعد بضعة أيام من التصويت على المعاهدة، تساءلت جريدة المفيد في مقالة لها عن الأسباب التي دفعت ياسين الهاشمي للقول لمندوبي الألوية الشمالية وآخرين أنه سيصوت إلى جانب المعاهدة واتفاقياتها كما هي، وحث العديد من أعضاء المجلس على دعم تصديق المعاهدة، بينما وقف عند التصويت ضدها[143]. وقد أجاب رئيس الوزراء جعفر العسكري على هذا التساؤل حين اعترف للمندوب السامي دوبس أنه "بالرغم من أن ياسين الهاشمي قد اضطر للتصويت ضد قبول المعاهدة لإنقاذ ماء وجهه، إلا أنه حث العديد من الأعضاء للتصويت لصالح المعاهدة أو الامتناع عن التصويت ضدها"[144]. بل إن بعض الأعضاء من قادة معارضي المعاهدة، مثل ناجي السويدي ورؤوف الحادرجي قد أفصحوا لوكيل المندوب السامي

(١٤١) المذكرات، ج١، ص ص٤٣٧-٤٣٨، ٤٤٣-٤٤٥.

(142)Intelligence Report, 12th June, 1924, no.12, Para. 420. In: F.O.371, 10098/E5955.

(١٤٣) المفيد، ١٣ حزيران ١٩٢٤.

(144) From High Commissioner, to Colonial Office, 12th July, 1924, (Tel.) no. 345, In: F.O. 371, 10099/E6116.

ديفدس[145] أنهم مقتنعين بنتيجة التصويت[146]. كما أوضح توفيق السويدي في مذكراته، وهو شقيق ناجي السويدي، بأن العديد من الأعضاء الذين أعلنوا أمام الناس التزامهم بالوقوف ضد المعاهدة وملاحقها لم يتمكنوا، لعدة أسباب، من تغيير موقفهم المعلن هذا، ولكنهم بدلاً من ذلك حاولوا إقناع الآخرين بالتصويت لتصديق المعاهدة[147]. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن المعارضة بشكل عام قد تراجعت عن موقفها فقد حضر جميع قادتها جلسة التصويت كما تقول المس بل في رسائلها، لكن الوزراء كانوا أكثر نشاطاً منهم، حيث كانوا يتجولون بين الجماعات المناصرة للمعاهدة لتشجيعهم. وتضيف المس بل أن "جميع المساكين الذين صوتوا إلى جانب المعاهدة أعلنوا أنهم لن يجرؤوا على الذهاب إلى منازلهم لأنهم سيقتلون، فتقرر أن يصطحب كل واحد منهم اثنين من رجال الشرطة إلى بيوتهم"[148]. وبلا شك فإن هذه الحالة تعكس موقف الشارع العراقي ضد تصديق المعاهدة وملاحقها، فيقول المؤرخ عبدالرزاق الحسني أن الشعب العراقي سخط على المعاهدة وعلى الذين صدقوها سخطاً عاماً واتهم الذين مالأوا السلطة بمختلف التهم، على الرغم من الإيضاحات التي تضمنتها رسائل المندوب السامي ومقالات المسؤولين الحكوميين[149]. وعموماً فإن الرأي العام العراقي قد اعتبر المعاهدة قاسية وغير منصفة. ويؤيد هذا نتيجة الاستطلاع الذي قامت به جريدة الأوقات البغدادية للشارع العراقي بعد يوم واحد من تصديق المعاهدة والذي أظهر الشعور بعدم الرضى، لأن المعاهدة قد أبقت على (الحكم المزدوج) بوجود البريطانيين في السلطة إلى جانب العراقيين وهو أمر كانوا يأملون أن ينتهي مع المعاهدة[150].

(١٤٥) غادر المندوب السامي دوبس العراق في إجازة خلال الأشهر تموز وآب وأيلول وحل ديفدس محله وكالة.

(146) From Acting High Commissioner, to Colonial Office, 21st August, 1924 (letter). In: F.O. 371, 10096/E7846; British Report, 1923-1924, P.23.

(١٤٧) توفيق السويدي، مذكراتي، بيروت، ١٩٦٩، ص٩٩.

(148) Burgoyne, Bell Papers, P.346.

(١٤٩) الحسني، الوزارات العراقية، ج١، ص١٧١.

(١٥٠) الأوقات البغدادية، ١٢ حزيران ١٩٢٤.

إن نتيجة التصويت لم تكن مفاجئة للبريطانيين، ففي صباح يوم ١٠ حزيران، وهو يوم جلسة التصويت، قدّرت جريدة الأوقات البغدادية[151] عدد المعارضين للمعاهدة داخل المجلس التأسيسي بحوالي (٢٥) عضواً، وهو ما حصل تقريباً. وعموماً يمكن القول أن موقف البريطانيين المتشدد والرافض لطلب تعديل المعاهدة واتفاقياتها قد أظهرهم كسلطة تريد استمرار سيطرتها التامة على العراق بدلاً من إعداده لكي يكون بلداً مستقلاً بعد انتهاء الانتداب. ومما يؤكد ذلك أن المندوب السامي قد استهان بمطلب التعديل الذي ورد في قرار المجلس التأسيسي بقبول المعاهدة وملاحقها واعتبره أنه قد أدرج في القرار بهدف "إنقاذ ماء وجه أعضاء لجنة تقرير المعاهدة"[152]. من جانبها اعتبرت الحكومة البريطانية النص الذي اختتم به قرار المجلس بأن المعاهدة ستكون باطلة وملغاة إذا لم تحافظ الحكومة البريطانية على حقوق العراق كاملة في ولاية الموصل، "مجرد توضيح لرأي المجلس التأسيسي"[153]، بمعنى أنه غير ملزم مادام الحفاظ على هذه الحقوق قد انتقل من أيديهم إلى عصبة الأمم كنتيجة لفشل المفاوضات البريطانية – التركية حول حدود العراق الشمالية في التاسع من حزيران ١٩٢٤[154]. وهكذا تقاطعت الأهداف والمصالح البريطانية في العراق مع طموحات الملك فيصل الأول والشعب العراقي في تحقيق الاستقلال التام وإقامة علاقات صداقة وتعاون مع بريطانيا من خلال معاهدة تكون بديلاً لنظام الانتداب المقوت.

مناقشة القانون الأساسي:

نصت المادة الأولى من نظام الانتداب البريطاني على العراق أن يقوم المنتدب في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب بوضع دستور للبلاد يعرض على

(١٥١) الأوقات البغدادية، ١٠ حزيران ١٩٢٤.

(152) From High Commissioner, to Colonial Office, 11th June, 1924, (Tel.) no. 299, In: F.O. 371, 10096/E5149.

(153) From Colonial Office, to High Commissioner, 16th June, 1924 (Tel.) no. 249. In: F.O. 371, 10096/E5302.

(154) British Report, 1923-1924, P. 23.

مجلس عصبة الأمم للمصادقة عليه ونشره سريعاً. وفي خطاب التتويج وعد الملك فيصل بوضع (دستور استقلال البلاد). واشترطت المادة الثالثة من المعاهدة العراقية – البريطانية أن يشرع دستور للبلاد أطلقت عليه اسم (القانون الأساسي) يعرض على المجلس التأسيسي بشرط "أن لا يخالف نصوص هذه المعاهدة".

وعندما أعد البريطانيون لائحة القانون الأساسي اعترضت عليها الحكومة العراقية لأنها تعزز سلطة بريطانيا في العراق وتسعى إلى تقييد سلطة المجالس النيابية أمام السلطة التنفيذية، وتضع أكثر ما يمكن من صلاحيات التشريع بيد الملك وبيد المندوب السامي البريطاني بصورة غير مباشرة بصفته الاستشارية. فتشكلت لجنة جديدة مؤلفة من ناجي السويدي وزير العدلية وساسون حسقيل وزير المالية والمستر دراور مستشار وزارة العدلية والمستشار ديفدسن. وكان السكرتير الخاص للملك فيصل رستم حيدر يحضر جلسات اللجنة[155].

وضعت اللجنة لائحة جديدة اعتمدت الدستور العثماني والدستور المصري وبعض الدساتير الأجنبية، وجعلت السلطة التنفيذية مسؤولة أمام المجلس النيابي وهو الذي يمنحها الثقة[156].

تكونت اللائحة من ١١٣ مادة مقسمة ضمن مقدمة وعشرة أبواب. وقد اعتمدت مواد الباب الأول المتعلقة بحقوق الشعب على وثيقة حقوق الإنسان التي صدرت في فرنسا بعد قيام الثورة فيها عام ١٧٨٩م. وتضمن الباب الثاني المواد الخاصة بحقوق الملك. أما الباب الثالث فتضمن المواد الخاصة بالسلطة التشريعية المكونة من مجلس

(155) Hooper, The Constitutional Law of Iraq, Baghdad, 1928, PP. 15-16; Ireland, op.cit., 372-374.

(١٥٦) منذر الشاوي، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية في العراق، بغداد، ١٩٦٤-١٩٦٥، ص٩٠؛ الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج٢، ص ص٨٩-٩٠؛ مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، بغداد، ١٩٤٦، ص٢٨؛ الحسني، تاريخ العراق السياسي، ج١، ص٢٠٥. وللاطلاع على تفصيلات وافية حول إعداد لائحة للقانون الأساسي العراقي. أنظر: Ireland, op.cit., PP.270-382

النواب ومجلس الأعيان. وتضمن الباب الرابع أربع مواد تخص السلطة التنفيذية، وجاء الباب الخامس متضمناً للمواد الخاصة بالسلطة القضائية. وبحث الباب السادس الأمور المالية، واحتوى الباب السابع مواد إدارة الألوية. وتناولت بقية الأبواب مواد تتعلق بتنفيذ القانون الأساسي وتعديلاته ومواد عامة. وحددت المقدمة تعريف العراق وتسمية القانون الأساسي[157].

كان المجلس التأسيسي قد شكل لجنة على غرار لجنة تدقيق المعاهدة، لتدقيق لائحة القانون الأساسي الذي عرض عليه في جلساته الأولى، وأصبح أمجد العمري مندوب الموصل رئيساً للجنة ويوسف غنيمة مندوب بغداد مقرراً لها. وبعد انتهاء المجلس التأسيسي من تصديق المعاهدة وملاحقها باشر بمناقشة لائحة القانون الأساسي[158].

كانت أهم ظاهرة في مناقشات المجلس للائحة القانون الأساسي هو القوى التي لعبت دوراً مؤثراً في تلك المناقشات. ويمكن تحديدها بثلاث قوى هي المندوب السامي البريطاني والملك فيصل الأول وشيوخ العشائر.

١ – المندوب السامي البريطاني:

سعت بريطانيا لترسيخ سلطتها في العراق من خلال المعاهدة والقانون الأساسي، وربطت هذا القانون بالمعاهدة التي فرضت شروطها الانتدابية على المجلس التأسيسي بالتهديد والقوة. ولذلك عملت بريطانيا على أن يناقش المجلس التأسيسي ويصادق على المعاهدة قبل تشريع القانون الأساسي، التي اشترطت المادة الثالثة منها صراحة على أن لا يتضمن القانون الأساسي ما يخالف نصوص المعاهدة.

(١٥٧) لائحة القانون الأساسي العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد.

(١٥٨) المذكرات، ج١، ص ص١٢٧-١٢٨؛ ١٣٧-١٣٨.

وحين بدأ المجلس التأسيسي مناقشته لمواد لائحة مشروع القانون الأساسي وجه سكرتير المندوب السامي البريطاني في بغداد رسالة سرية إلى رئيس الوزراء العراقي جعفر العسكري أبلغه فيها أنه:

"يترتب على كل من الحكومة العراقية وفخامة المندوب السامي أن يضمنا بأن لا تجري في هذا القانون تعديلات تنطوي على ما يناقض المعاهدة والاتفاقيات أو على الإخلال بسلطة صاحب الجلالة ملك العراق والحكومة العراقية للقيام بالتعهدات التي تعهدوا بها بموجب المعاهدة والاتفاقيات...".

وبناءً على هذا طلب السكرتير من رئيس الوزراء العسكري أن يتم تبليغ المندوب السامي والحكومة العراقية من قبل المجلس التأسيسي عن "أية تعديلات تقترح من قبل لجنة القانون الأساسي أو من قبل أعضاء المجلس قبل أن يتخذ المجلس قراراً بشأنها لكي يتسنى للوزراء أن يقدموا للمجلس أية اعتراضات كانت على التعديلات المقترحة"(159). وأكد المندوب السامي في رسالة أخرى على ضرورة حضور الوزراء جلسات المجلس بانتظام لتقديم اقتراحاتهم والإدلاء بأصواتهم عند الحاجة(160).

التزمت حكومة العسكري بتنفيذ هذه التعليمات، ولكنها لم تتمكن في بعض الأحيان من التدخل لتأجيل التصويت على التعديلات لحين إبداء المندوب السامي رأيه منها، مما سبب إحراجاً للحكومة والمجلس بسبب اعتراضات المندوب السامي وطلبه إعادة النظر بالتعديل بالشكل الذي يرتئيه. وعلى سبيل المثال لا الحصر؛ عند مناقشة المجلس

(159) From Secretariat of High Commissioner, to the Prime Minister of Iraq, 16th June, 1924 (Letter – Confidential) no. D.O.B.O.116.
ملفة القانون الأساسي رقم ج/٨، ١٩٢٤، ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق – بغداد.
Intelligence Report, 26th June, 1924, no. 13, Para 444. In: F.O. 371, 10098/E6371.

(160) From High Commissioner, to Prime Minister Jahfar Al-Askari, 28th June, 1924, (Letter Confidential) no. P.O.130.
ملفة القانون الأساسي رقم ج/٨، ١٩٢٤، ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق – بغداد.

للمادة (٤٥) التي تعطي الحق لكل عضو في مجلس النواب وبتأييد عشرة من الأعضاء أن يقترح تشريع لائحة قانونية باستثناء الأمور المالية، وقف ضد هذا الاستثناء مجموعة من الأعضاء ومنهم الشيخ أحمد الشيخ داود وعمران العلوان وحسن الشبوط. وقد وافق المجلس على الاعتراض وحذف النص الخاص بالاستثناء(161).

وفي اليوم التالي، ٢٧ حزيران، أبلغ المندوب السامي رئيس الوزراء العسكري أن الحكومة البريطانية تصر على أن هذا الحذف في المادة (٤٥) سيؤثر على استقرار البلاد المالي، وأوضح أن للوزراء فقط حق اتخاذ القرارات في الشؤون المالية. وأضاف أن هذا الحذف يتقاطع مع شروط المعاهدة وملاحقها المالية. وعليه طلب المندوب السامي من العسكري إبلاغ رئيس المجلس التأسيسي بضرورة إلغاء حذف عبارة (باستثناء الأمور المالية) من المادة (٤٥)، وإلا فإنه سيبلغ الحكومة البريطانية أن المجلس لم يلتزم بشرط من شروط المعاهدة ويطلب توجيهاتها بهذا الصدد(162).

أصر الأعضاء الذين طالبوا بالحذف أن هذا التعديل لا يتقاطع مع شروط المعاهدة وملاحقها المالية ودافعوا عن قرار المجلس السابق بحذف العبارة التي تستثني النواب من اقتراح التشريعات المالية، ولكن المجلس انصاع لتوجيهات المندوب السامي وتراجع عن قراره وقرر إبقاء المادة (٤٥) على ما هي عليه دون أي حذف منها(163).

وفي مجال آخر وافق المجلس التأسيسي على تعديلات لجنة القانون الأساسي حول المادة السادسة عشر من اللائحة التي نصت على أن العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات والتعيين في وظائف الدولة دون تمييز كل حسب كفاءته. وقد أضافت اللجنة

(١٦١) المذكرات، ج٢، ص ص٦٨٧-٦٩٤.

(162) From High Commissioner, to Prime Minister Al-Askari, 27th June, 1924, (Two Letters – Secret) nos. P.O.125, 126.
موجودة في ملفة القانون الأساسي، رقم ج/٨، ١٩٢٤، ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق – بغداد.
Intelligence Report, 10th July, 1924, no.14, Para 467. In: F.O.371, 10098/E6371.

(١٦٣) المذكرات، ج٢، ص ص٦٩٥-٧١٥؛ ١٠٠٧-١٠١٤.

إلى هذه المادة عبارة "ولا يستخدم في وظائف الحكومة غير العراقيين إلا في الأحوال الاستثنائية التي يعينها قانون خاص"[164].

أثارت هذه الإضافة المندوب السامي البريطاني، فكتب في الأول من تموز ١٩٢٤ إلى الملك فيصل معترضاً على أساس أن ذلك سيمنع توظيف الأجانب بما فيهم البريطانيين خلال الفترة المحصورة بين تنفيذ القانون الأساسي وإصدار المجلس النيابي للقانون الخاص بما يتقاطع مع اتفاقية الموظفين البريطانيين الملحقة بالمعاهدة. وهذا يعني أيضاً إيقاف استخدام الموظفين البريطانيين الموجودين في دوائر الدولة لحين إصدار القانون الخاص. وطلب المندوب السامي من الملك التدخل لدى المجلس لإلغاء هذه الإضافة باعتبار أن الموضوع جوهري ومهم[165]. فطلب الملك من رئيس الوزراء الأخذ بملاحظة المندوب السامي[166].

وعندما عقد المجلس التأسيسي جلسته الأربعون في ٩ تموز طلب رئيس الوزراء العسكري من المجلس إعادة النظر في قراره لأنه مخالف للمعاهدة العراقية البريطانية ورغم اعتراض بعض الأعضاء، فقد تراجع المجلس وصوتت الأكثرية لصالح مقترح وزير العدلية بإضافة عبارة "ويستثنى من ذلك الأجانب الذين يجب استخدامهم بموجب المعاهدة والمقاولات" إلى المادة (١٦) من اللائحة[167].

إن هذين النموذجين وغيرهما شكلا امتداداً للصراع القائم بين السلطة البريطانية والمعارضة داخل المجلس، فالأعضاء الذين وقفوا وصوتوا بالضد من المعاهدة وملاحقها

(١٦٤) المذكرات، ج٢، ص ص٥٢٩-٥٣٩؛ ٥٩٧-٦٠٤.

(165) From High Commissioner, to King Faisal, 1st July 1924, (Letter – Confidential) no. P.O.154. ملفة القانون الأساسي رقم ج/٨، ١٩٢٤، ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق - بغداد

(١٦٦) من سكرتير الملك الخاص رستم حيدر، إلى سكرتير مجلس الوزراء، ٣ تموز ١٩٢٤ (رسالة) عدد ٣٨٢/١٠. ملفة القانون الأساسي رقم ج/٨، ١٩٢٤، ملفات البلاط الملكي، دار الكتب والوثائق – بغداد.

(١٦٧) المذكرات، ج٢، ص ص١٠١٥-١٠١٦، ١٠١٨-١٠٢٠.

هم أنفسهم الذين اعترض المندوب السامي على تعديلاتهم في القانون الأساسي ووقفوا بالمقابل ضد تدخلاته في مناقشات مواده.

٢ – الملك :

حاولت المعارضة عند مناقشة لائحة القانون الأساسي تحديد سلطات الملك بشكل أكبر، وقد وقفت بوجهها الحكومة والأعضاء الذين كانوا قد صوتوا إلى جانب المعاهدة وملاحقها[168]. فقد اقترح الشيخ أحمد الشيخ داود وعمران العلوان وآخرين تحديد سلطة الملك وذلك بأن يتم انتخاب أعضاء مجلس الأعيان بدلاً من تعيينهم من قبل الملك، بل إنهم طالبوا بعدم ضرورة وجود مجلس الأعيان إلى جانب مجلس النواب المنتخب. بينما اقترح آخرون أن تعطى صلاحية لمجلس النواب بترشيح نصف أو ثلثي أعضاء مجلس الأعيان ويكون الباقي من حصة الملك[169]. وفشلت كل هذه المحاولات[170]. وقد كتب وكيل المندوب السامي ديفدسن حول أسباب هذا الفشل بالقول أن المعارضة توقفت فجأة عن مطالبها وربما يعود ذلك إلى الوعود التي قدمت لهم بتعيينهم وزراء أو أعضاء في مجلس الأعيان[171].

رؤساء العشائر:

لعبت الحقوق الخاصة بشيوخ العشائر دورها في مناقشات المجلس التأسيسي للائحة القانون الأساسي، وسببت مناقشات حادة وفوضى بينهم وبين رجال المدن. ففي المادة (٢٩) المتعلقة بمؤهلات عضو مجلس النواب أو الأعيان، نصت الفقرة (٨) على أن

(168) Intelligence Report, 26th June, 1924, no. 13, Para. 444. In: F.O. 371, 10098/E63771.

(١٦٩) المذكرات، ج١، ص ص٥٥٥-٥٦١؛ ٦١٤-٦١٦، ٦٢٢.

(١٧٠) المذكرات، ج١، ص ص٦٢٣-٦٢٧.

(171) From Acting High Commissioner, to Colonial Office, 24th July, 1924 (Letter – Confidential "C") In. F.O.371, 10100/E7806.

العضو يجب أن يعرف القراءة والكتابة[172]، أي أن لا يكون أمياً، وكان هذا يعني حرمان شيوخ العشائر من عضوية المجلسين النواب والأعيان. وعندما اعترض شيوخ العشائر أعادت اللجنة صياغة الفقرة باستثنائهم من الشرط[173]، إلا أن رجال المدن احتجوا لأن هناك أميين أيضاً في المدن والقرى[174]. وقد اضطر المجلس نتيجة هذا الصراع إلى حذف الفقرة برمتها[175].

وفي المادة (٢٩) نفسها، اشترطت الفقرة (٨) أيضاً أنه لا يكون عضواً في مجلس النواب أو الأعيان "من كانت له منفعة مادية مباشرة أو غير مباشرة ناشئة عن مقاولة مع إحدى الدوائر العمومية العراقية إلا إذا كانت المنفعة ناشئة عن صفته مساهماً في شركة مؤلفة من أكثر من خمسة وعشرين شخصاً"[176]. وقد وقف شيوخ العشائر، وبمؤازرة لجنة لائحة القانون الأساسي، ضد هذا المقطع على أساس أنه سيمنع العشائر من التمثيل في مجلس الأمة (النواب والأعيان) لأن معظم الأراضي الحكومية مؤجرة إلى شيوخ العشائر[177]، فأعيدت المادة إلى اللجنة التي أضافت إلى الفقرة استثناءً خاصاً بالعشائر نصه "ويستثنى من ذلك ملتزمو الأعشار وأراضي الحكومة وأملاكها" ووافق المجلس على ذلك أيضاً[178].

من جانب آخر توحد جميع رؤساء العشائر ووقفوا موقفاً صلداً ضد مقترح ياسين الهاشمي ورئيس الوزراء جعفر العسكري وعلي جودت الأيوبي بإضافة مادة إلى القانون

(١٧٢) المذكرات، ج١، ص٦٠٥.
(١٧٣) المذكرات، ج٢، ص٧٩٣.
(١٧٤) المذكرات، ج٢، ص ص٧٩٣-٧٩٥، ٧٩٧.
(١٧٥) المذكرات، ج٢، ٧٩٧-٨٠٥
(١٧٦) المذكرات، ج٢، ص٦٠٥.
(١٧٧) المذكرات، ج٢، ص ص٦٠٦-٦١٣.
(١٧٨) المذكرات، ج٢، ص ص٨٠٤-٨٠٥.

الأساسي تفرض التجنيد الإلزامي في العراق للدفاع عن المملكة وفق قانون خاص. وقد أفشل رؤساء العشائر هذا المقترح[179].

لقد أراد شيوخ العشائر ضمان مطالبهم جميعها وليس فقط ما ورد أعلاه. إلا أن المجلس اقتنع برأي الحكومة في أن قوانين خاصة ستشرع للتعامل مع امتيازات شيوخ العشائر[180].

تشريع القانون الأساسي:

شهدت جلسات مناقشة لائحة القانون الأساسي حضور (٦٠) عضواً فقط من مجموع أعضاء المجلس البالغ (١٠٠) عضو، ولم يشارك في المناقشات سوى (١١) عضواً. وقد صادق المجلس على القانون الأساسي (الدستور) بعد إجراء تعديلات طفيفة عليه[181]، لأن حكومة العسكري تمكنت من الحصول على مساندة المجلس في تحقيق جميع الاعتراضات والتوصيات التي أصدرها لها المندوب السامي البريطاني. وقد وصل التأثير البريطاني على مناقشات وقرارات المجلس التأسيسي إلى درجة أن المجلس قد وافق على حذف مقطع من مواد القانون الأساسي في الاجتماع الذي جرى فيه التصويت النهائي على القانون بأجمعه ، لأن برقية قد وصلت من وزارة المستعمرات تطلب تعديلاً في المادة (٣٨) رغم عدم جواز ذلك[182].

مناقشات قانون مجلس النواب:

نصت المادة (٣٧) من القانون الأساسي أن تحدد طريقة انتخاب النواب بقانون خاص يراعى فيه أصول التصويت السري ووجوب تمثيل الأقليات غير الإسلامية. وقام

(١٧٩) المذكرات، ج٢، ص ص١٠٢٥-١٠٣٧.
Intelligence Report, 24th July, 1924, no. 15, Para. 502. In: F.O.371, 10098/E6898.
(١٨٠) المذكرات، ج٢، ص ص٨٩٧-٩١٧، ١٠٤٨-١٠٥٢.
(١٨١) British Report, 1923-1924, P. 23.
(182) From Acting High Commissioner, to Colonial Office, 24th July, 1924 (Letter – Confidential"C) In: F.O. 371, 10100/E7806.

بإعداد لائحة قانون انتخاب مجلس النواب مستشار وزارة العدلية البريطاني درور. ثم أحيلت إلى مجلس الوزراء وإلى وكيل المندوب السامي، وبعد إجراء تعديلات طفيفة على اللائحة عرضت على المجلس التأسيسي[183].

جاء قانون الانتخاب في نظامه شبيهاً بالنظام المؤقت لانتخاب المجلس التأسيسي الذي يقوم على أساس الدرجتين، أي أن يقوم من لهم حق التصويت (الناخبون الأولون) بانتخاب الناخبين الثانويين. ثم يقوم هؤلاء في مرحلة ثانية بانتخاب النواب، وبنسبة نائب واحد لكل عشرين ألف من الذكور. وكان أهم تعديل في هذه اللائحة هو حذف امتياز شيوخ العشائر بترشيح ممثلين عنهم، على أساس أن أعداداً كبيرة من رجال العشائر قد سجلوا أنفسهم ضمن اللوائح الاعتيادية للناخبين الأولين في انتخابات المجلس التأسيسي، مما أدى إلى أن يكون التمثيل العشائري في المجلس أكثر من استحقاقهم[184].

أثار موضوع تمثيل الأقليات غير المسلمة نقاشاً طويلاً، وافق المجلس في نهايته على أن يكون للمسيحيين واليهود ثمانية أعضاء في مجلس النواب مناصفة على أن يكون للواء الموصل نائبين عن المسيحيين وواحد عن اليهود، وللواء بغداد يهوديان وواحد مسيحي، وللواء البصرة مسيحي واحد ويهودي واحد. ورفض المجلس مقترح أمجد العمري بتمثيل الصابئة واليزيدية لقلة عددهم[185].

من الأمور الأخرى التي أثارت نقاشاً مطولاً هي المادة (٨) من لائحة القانون التي قسمت الدوائر الانتخابية إلى ثلاث مناطق: الأولى تضم ألوية الموصل وكركوك والسليمانية واربيل، والثانية تضم ألوية بغداد ديالي والدليم والحلة وكربلاء والكوت والديوانية، والثالثة تضم ألوية المنتفق والعمارة والبصرة، واشترطت المادة عدم جواز

(183) Intelligence Report, 7th August, no. 16, Para. 529. In: F.O. 371, 10098/E7160.
(184) From Acting High Commissioner, to Colonial Office, 24th July, 1924 (Letter – Confidential "C") In: F.O. 371, 10100/E7806.
(١٨٥) المذكرات، ج٢، ص ص١١٢٢-١١٢٤؛ ١٢٤٦-١٢٧٩.
Intelligence Report, 7th August, no. 16, Para. 530. In: F.O. 371, 10098/E7160.

انتخاب مرشح في منطقة لمنطقة أخرى[186]. وقد اعترض عدد من النواب على هذه المادة مطالبين أن يكون كل لواء من ألوية العراق منطقة انتخابية بدلاً من تقسيم الألوية إلى ثلاث مناطق حسبما ورد في اللائحة. وكان سبب هذا الاعتراض هو الخوف من أن يرشح أشخاص من خارج اللواء مثلما حدث في الانتخابات العثمانية عندما أصبح مرشحون أتراك ممثلين للوائي الديوانية والموصل، وهم أصلاً من سكان العاصمة اسطنبول. ومع أن ممثلي الألوية الكردية وبعض ممثلي الألوية الجنوبية قد دافعوا عن هذا المقترح، إلا أن المجلس وبأغلبية قليلة أبقى المادة على ما هي عليه عند التصويت عليها[187].

لقد اتسمت مناقشات لائحة قانون مجلس النواب بمحدوديتها قياساً بمناقشات لائحة القانون الأساسي، ومع ذلك فإن هذه المناقشات المحدودة قد شابها نوع من الحدة وصلت إلى درجة تبادل الألفاظ الجارحة وتعطيل جلسات المجلس عدة مرات، مما اضطر رئاسة المجلس إلى توجيه عقوبة التوبيخ لأحد الأعضاء[188]، وهذا ما لم يشهده المجلس من قبل، وربما يكون لأجواء بغداد الحارة في شهر تموز أثرها في ذلك. وباستثناء هذا فقد كانت أغلب المناقشات حول المواد مختصرة وجرى تمريرها بسرعة دون التدقيق فيها.

جلسة الختام وفض المجلس واستقالة الوزارة:

صدرت الإرادة الملكية في ٢٣ تموز ١٩٢٤ بتمديد اجتماعات المجلس إلى يوم الثالث من آب ١٩٢٤[189]، وقد أنها المجلس أعماله يوم السبت الثاني من آب ١٩٢٤ حين عقدت جلسته التاسعة والأربعون والأخيرة. فبعد أن أنهى الأعضاء مناقشاتهم حول بعض مواد لائحة قانون الانتخاب، صوتت بقبولها الأغلبية الساحقة وارتفع

(١٨٦) المذكرات، ج٢، ص ص١١٣٠-١١٣١.
(١٨٧) المذكرات، ج٢، ص ص١١٣٣-١١٤٠؛ ١٢٨٥-١٣٠٠.
(١٨٨) المذكرات، ج٢، ص ص١١٤٠-١١٤١، ١١٨٩-١١٩٢.
(١٨٩) الوقائع العراقية، ٣١ تموز ١٩٢٤، ص١؛ المذكرات، ج٢، ص١١٣٦.

تصفيق حاد وطويل هتف خلاله الشيخ أحمد الداود بحياة الملك فيصل[190]. ثم قرأت رسالة رئيس المجلس عبدالمحسن السعدون الذي تغيب عن الجلسة بسبب مرضه وترأسها ياسين الهاشمي، والتي شكر فيها المجلس على أعماله، وأضاف "أن المجلس أثبت عند مناقشته لائحة القانون الأساسي ارتباطه بالعرش وإخلاصه للملك ورغبته في السعي لتحقيق الوحدة العربية"[191]. وبعد أن ألقى بعض الأعضاء كلمات بمناسبة ختام أعمال المجلس، تقدم رئيس الوزراء جعفر العسكري ببيان استقالة وزارته، ثم تلا الإرادة الملكية القاضية بفض المجلس التأسيسي لإتمامه أعماله[192].

استنتاجات:

كان المجلس التأسيسي حدثاً تاريخياً في حياة العراق السياسية، فهو الذي وضع أسس نظام حكم ملكي في العراق قدر له أن يستمر حتى عام ١٩٥٨. وقد شهد المجلس صراعاً قوياً بين بريطانيا التي أرادت أن تحتفظ بأكبر قدر من السيطرة على العراق لتحقق مصالحها فيه وبين الحركة الوطنية وطموحاتها في الحصول على استقلال العراق التام وتحديد العلاقة مع بريطانيا بتحالف لا يمس السيادة الوطنية. تلك الطموحات التي لم تتحقق نتيجة التهديد والقوة التي لوحت بها بريطانيا في إعادة العراق إلى ما كان عليه قبل تتويج الملك فيصل الأول.

ومع كل المساوئ التي صاحبت عملية الانتخابات والمناقشات وسياسة التدخل التي مارسها المندوب السامي البريطاني، فإن المجلس التأسيسي يمثل بالنسبة للعراقيين في تلك المرحلة تحولاً جذرياً في حياتهم السياسية والاجتماعية، فهو أول مؤسسة دستورية تعقد في العراق مما أشعر العراقيين بوجود كيان خاص بهم بعد أن كانوا جزءاً من

(١٩٠) المذكرات، ج٢، ص١٣٢٥.

(١٩١) المذكرات، ج٢، ص ص١٣٢٥-١٣٢٨.

(١٩٢) المذكرات، ج٢، ص ص١٣٣٢-١٣٣٥؛ الوقائع العراقية، ٥ آب ١٩٢٤، ص ص١-٢.

إمبراطورية مترامية الأطراف. كما أنه شرع أول دستور في تاريخ العراق الحديث ووضع أسس الحياة البرلمانية فيه.

وبرزت في المجلس شخصيات عراقية على قدر كبير من الخبرة والثقافة والوعي، ولكن عددهم كان قليلاً نسبياً، إلا أن ذلك لا يعني أن الآخرين لم يكونوا يمتلكون الكفاءة والمقدرة على التعبير عن آرائهم بما فيهم أولئك الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

أما الحركة الوطنية فقد لعبت دوراً سياسياً فعالاً رغم عمرها السياسي القصير، وكانت مدركة للواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق، لكنها لم تكن تمتلك الوحدة التنظيمية وكان ذلك سبباً في تبعثر آرائها وتشتتها أمام مناورات المندوب السامي البريطاني الذي نجح في فرض أهداف بريطانيا لتثبيت مصالحها وإبقاء نظام الانتداب فاعلاً من خلال المعاهدة التي أجبر المجلس التأسيسي على تصديقها رغم عدالة ومشروعية مطالبه في تعديلها. فكان الحفاظ على وحدة العراق وتهديد بريطانيا بفصل ولاية الموصل عنه سبباً مهماً في تراجع الكثير من أعضاء المجلس عن آرائهم المطالبة بتعديل المعاهدة قبل تصديقها وقبولهم لها بدون تعديل.

وبشكل عام فقد نجح المجلس في أداء مهمته ولكنه فشل في تحقيق المطامح الوطنية بسبب ظروف العراق السياسية والاجتماعية التي استغلتها بريطانيا لفرض إرادتها عليه.

الباب الثاني

البرلمان العراقي

الفصل الأول

النفط والموصل والمعاهدة

في انتخابات ومناقشات البرلمان الأول

أولاً :- الانتخابات ١٩٢٤ – ١٩٢٥م

المقدمات :

سبقت انتخابات أول مجلس نيابي في العراقي تطورات سياسية مهمة تأتي في مقدماتها تشكيل الأحزاب السياسية ونشر قانون الانتخابات والعمل به قبل وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ، ولم تخل هذه الظاهرة غير الطبيعية من رائحة التدخل البريطاني لضمان مصالحهم النفطية في العراق.

أ- الوزارة الجديدة وتشكيل الأحزاب :

بعد أن انفضت جلسات المجلس التأسيس واستقالت وزارة العسكري، صدرت الإدارة الملكية حالاً بتعيين ياسين الهاشمي، زعيم المعارضة في المجلس، رئيساً للوزراء [1]. ولم يكن البريطانيون يحبون الهاشمي ولذلك كتب المندوب السامي دوبس إلى وزارة المستعمرات قائلاً أنه بالرغم من أن الهاشمي طموح وغير مستقر إلا أن بإمكانه معرفة من أين تؤكل الكتف، وأضاف أن الهاشمي قد وعده بالتعاون الوثيق معه [2]. من جانب آخر كان معظم وزراء حكومة الهاشمي من أعضاء المجلس السابقين، وأصبح رئيس المجلس عبد المحسن العدوف وزيراً للداخلية [3].

---

(1) العالم العربي، ٥ آب ١٩٢٤ ؛ الاستقلال، ٥ آب ١٩٢٤.

(2) From High Commissioner, to Colonial Office, 12th August, 1924, (Tel) no. 345. In: F.O.371, 10099 / E 6116.

(3) Intelligence Report, 7th August, 1924, no. 16, Para. 542, In : F.O.371, 10098 / E 7160.

أعلنــت وزارة الهــاشمي في منهاجهــا أن أول واجــب لهــا هــو الإســراع في وضـع القـانون الأسـاسـي وقـانون الانتخابـات موضـع التنفيـذ مـن أجـل اجتمـاع البرلمـان العراقـي [4]. في الوقـت نفسـه أجـازت الحكومـة عـدداً مـن الأحـزاب السـياسية وهـي (حـزب الـشعب) و (حـزب الديمقراطيـة) و (حـزب الأمـة). وقـد أسـس هـذا الأخـير المحامون الـذين نظمـوا التظـاهرات والاجتماعـات الرافـضة للمعاهـدة العراقيـة البريطانيـة خـلال مناقـشات المجلـس التأسيسي لهـا [5]. وأصـبح الـشيخ أحمـد الـشيخ داود قائـداً للحـزب، وهـو المعـروف بمواقفـه المعارضـة للمعاهـدة وملاحقها في المجلس التأسيسي وتصويته ضد التصديق قبل التعديل [6].

وجاء في بيـان حـزب الأمـة أنـه سيعمل علـى الحـث لاجتماع البرلمان العراقي بأسـرع وقـت ممكـن وسـيدعم جهـود تعـديل المعاهـدة العراقيـة البريطانيـة مـن أجـل ضمان اسـتقلال العـراق. واعتبر الحـزب بيانـه هـذا منهـاج عمـل لأعـضائه في مجلـس النواب القادم [7].

إن تـشكيله حـزب الأمـة مـن القـوى المناوئـة للانتـداب البريطـاني قـد جعلـت الـدوائر الرسميـة تعــترض عليـه، إلا أن وزيـر الداخليـة عبـد المحـسن الـسعدون منحهـم رخـصة العمـل علـى أسـاس أنـه لا توجـد قواعـد دسـتورية تمنـع قيـام الحـزب وتــشكيله بــشكل رسمــي [8]. ويبــدو مــن هــذا أن وزارة الهــاشمي أرادت تجنــب

(4) العراق، ٨ آب ١٩٢٤ ؛ الاستقلال، ٨ آب ١٩٢٤.
Intelligence Report, 21th August, 1924, no. 17, Para. 554, In : F.O.371, 10098 / E 7595 and C.O. 370, 61/41546.

(5)Intelligence Reports, 17th August, 4th September, 1924, nos. 17,18, Paras. 561 , 582 , In : F.O.371, 10098 / E 7595 , E 8027.

(6) العراق، ١٠ كانون الأول ١٩٢٤ ؛ المفيد، ١٧ كانون الأول ١٩٢٤.
Intelligence Report, 27th November , 1924, no. 24, Para. 727, In : F.O.371, 10098 / E 11709 and C.O. 370, 63 / 57607

(7) العراق، ٢٢ آب ١٩٢٤ ؛ المفيد، ١٧ أيلول ١٩٢٤.

(8)Intelligence Reports, 21st August, 18th September , 1924, nos. 17, 19, Paras. 561, 601 , In : F.O. 371, 10098 / E 7595, 8466.

الـصدام مـع القـوى والأحـزاب الـسياسية لكـي لا تتعـرض إلى الانتقـاد بأنهـا ضـد الديمقراطية مع بداية التجربة النيابية في الدولة العراقية الحديثة.

وفي الموصـل تـشكل أيـضاً (حـزب الاسـتقلال) وقـد اعتـبره البريطـانيون رديفـاً لحـزب الأمـة في مناوأتـه للانتـداب والمعاهـدة. ولم نجـد في الوثـائق الرسميـة وغـير الرسميـة مـا يـشير إلى مـشاركة أو نـشاط حزبـي للـشعب والـديمقراطي في الانتخابات النيابية بعكس حزب الأمة الذي كان نشطاً فيها [9].

ب- النفط وتأجيل الدستور

إرتـأت وزارة المـستعمرات البريطانيـة عـدم العمـل بالقـانون الأساسـي العراقي (الدسـتور) قبـل توقيـع الحكومـة العراقيـة امتيـاز شـركة الـنفط التركيـة في العـراق، لأن وضـع القـانون الأساسـي موضـع التنفيـذ سـيجرد الحكومـة العراقيـة مـن حقهـا التـشريعي في المـصادقة علـى الامتيـاز النفطـي الـذي يمنحـه القـانون الأساسـي لمجلس النواب. وكـان هـذا يعـني أن مـنح امتيـاز الـنفط سـيتأخر لحـين اجتمـاع البرلمـان [10]، بينمـا كـان البريطـانيون لا يرغبـون بهـذا التـأخير لتجنـب المـشاكل والمعارضـة الـتي واجهوهـا مـن قبـل في مناقـشات المجلـس التأسيـسي للمعاهـدة وملاحقهـا، خـصوصاً وأنهـم قـد رفـضوا طلـب الحكومـة العراقيـة بـأن يكـون للعـراق حـصة ٢٠% في الامتيـاز. فـادعوا أن البرلمـان العراقـي حـديث النـشأة ولا يمتلـك الخـبرة للتعامـل مـع هـذا الامتيـاز [11]. ولهـذا فـضلوا توقيـع الامتيـاز قبـل اجتمـاع المجلـس النيابي.

(9)Intelligence Reports, 21st August, 4 th , 18 th September , 4 th October , 1924, nos. 17, 18 , 19 , 20 , Paras. 561, 583 , 601 , 624 , F.O 371, 10098 / E 7525, E8027, E8466, E8950.

(10) From Colonial Office, to High Commissioner , 13th November, 1924 (Tel) no. 478 , and Minutes. In. C.O. 370, 70/52253.

(11) From High Commissioner to Colonial Office, 17th February, 1925 (Tel) no. 94. In : C.O. 730, 72/7901.

وعندما وجدت الحكومة العراقية أن البريطانيين لا يرغبون بوضع القانون الأساسي موضع التنفيذ قريباً، فقد رغبت في العمل بقانون الانتخابات قبل القانون الأساسي مبررة ذلك بأن البرلمان يجب أن يجتمع في تشرين الثاني القادم حسبما نص عليه القانون الأساسي، ولم يبق غير فترة قصيرة عليه. وأكد الهاشمي للمندوب السامي بأن وزارته غير متحمسة للعمل بالقانون الأساسي إلى أن يصبح الأمر ضرورياً. وبناءً على ذلك أبلغ المندوب السامي الحكومة البريطانية بذلك وأوصى بالموافقة على طلب الحكومة العراقية موضحاً أن مسؤولية تأجيل اجتماع المجلس النيابي ستقع على البريطانيين، إضافة إلى أنه من الأفضل أن يجتمع المجلس في فصل الشتاء بدلاً من فصل الصيف الذي يسبب مزاجاً حاد عند العراقيين [12].

في ١١ تشرين الأول ١٩٢٤م أجاب وزير المستعمرات على رسالة المندوب السامي مفضلاً أن توضع موضع التنفيذ جميع قوانين التشريع مرة واحدة وهي القانون الأساسي وقانون الانتخابات وقانون الجنسية، ومع ذلك، وإذا ما كانت الحكومة العراقية ترغب في تأخير العمل بالقانون الأساسي ووضع قانوني الانتخابات والجنسية موضع التنفيذ، فقد اقترح الوزير خيارين، الأول : أن تبدأ الحكومة العراقية بتطبيق قانون الجنسية [13]. ووضع قانون الانتخابات موضع التنفيذ على أساس أن العمل بالقانون الأساسي سيبدأ حالما ينتهي انتخاب الناخبين الثانويين.[14]

أما الخيار الثاني فيكون بأن تبدأ الحكومة العراقية بالعمل بقانون الجنسية فقط، في الوقت نفسه يصدر الملك قانوناً مؤقتاً يحتوي على الإحدى وثلاثين

(12) From High Commissioner to Colonial Office, 2nd October, 1924 (Tel) no. 484, In : C.O. 730, 62 / 46795.

(13) كان يجب نشر قانون الجنسية قبل قانون الانتخابات لتحديد من هم العراقيون قبل إجراء الانتخابات.

(14) From Colonial Office, to High Commissioner 11th October, 1924 (Tel) no. 411, In : C.O. 730, 62/46795

مادة الأولى من قانون الانتخاب لتغطية الترتيبات اللازمة لتسجيل الناخبين الأولين وحتى الانتهاء من انتخاب الناخبين الثانوي. وبعد ذلك بوضع القانون الأساسي وقانون الانتخاب موضع التنفيذ ويلغى القانون المؤقت.

اختارت الحكومة العراقية في اجتماع خاص لها يوم ١٨ تشرين الأول، الخيار البريطاني الأول وقررت أن ينشر قانون الانتخابات مرفقاً ببيان رسمي يوضح سبب تأجيل وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ إلى حين الانتهاء من انتخابات الناخبين الثانوي. ولم يذكر بالطبع السبب الحقيقي المتعلق بتوقيع امتياز النفط قبل انعقاد مجلس النواب، وإنما كان العذر هو وجود صعوبات في قضايا مهمة مرافقة للتشريع في ضوء الظروف العامة المتمثلة في الأخطار السياسية المحدقة بالبلاد، والضرورة القصوى لإنجاز الموازنة السنوية العامة وتعديلات مستعجلة في بعض القوانين والأنظمة [14]. وأضاف البيان الذي نشر مع قانون انتخابات النواب يوم ٢٣ تشرين الأول [15]. أن وضع قانون الجنسية موضع التنفيذ وإعداد سجلات الناخبين هي لتقليل التأخير في إجراء الانتخابات.

الانتخابات :

في ١٢ تشرين الثاني ١٩٢٤م صدرت الإدارة الملكية ببدء الانتخابات يوم ١٥ تشرين الثاني [16]. بإعداد قوائم الناخبين الأولين من العراقيين الذكور الذي تزيد أعمارهم على (٢٠) سنة. وشهدت الانتخابات توقفاً كما حدث في انتخابات المجلس التأسيسي ولكن لأسباب أخرى، ولذلك يمكن تقسيم انتخابات أول مجلس نيابي في العراق إلى مرحلتين الأولى استمرت حتى الثالث

(14) Intelligence Report, 30th October , 1924, no. 22, Para. 670. In : F.O.371, 10098/ E 9878 and C.O.730, 62/52942.

(15) العراق، ٢٣ تشرين الأول، ١٩٢٤ ؛ الاستقلال، ٢٣ تشرين الأول ١٩٢٤..

(16) العراق، ١٧ تشرين الثاني، ١٩٢٤.

Intelligence Report 27th November, 1924, no 24, para. 126. In : C.O. 730,63 / 57607 and F.O. 371, 10098 / E11790; From High Commissioner, to Colonial Office , 17th Nemeber, 1924 (Tel) no. 598. In : F.O. 371, 10100/ E10042

من كانون الثاني ١٩٢٥م ثم استؤنفت في مرحلتها الثانية يوم ١٢ شباط وحتى الانتهاء من انتخابات النواب مطلع شهر حزيران ١٩٢٥.

١- الأجواء السياسية :

كانت أجواء الانتخابات رتيبة، ولذلك ظهرت نداءات في الصحف المحلية تدعو المرشحين لإعلان برامجهم الانتخابية للناس، فقد تساءلت جريدة المفيد عن أي شيء يصوت الناخبون [17]. وحثت جريدة العراق المرشحين لإبداء آرائهم بقضايا العراق الحيوية [18].

أما الأجواء السياسية في العراق فكانت أفضل من تلك التي رافقت انتخابات المجلس التأسيسي. ففي شمال البلاد أجهضت محاولة الشيخ محمود الحفيد لتوسيع سلطته خارج مدينة السليمانية قبل بدء الانتخابات، عندما قصفت مقراته في السليمانية ودحرت وهرب مع أتباعه الكرد إلى الجبال بالقرب من الحدود الإيرانية. وفي تموز ١٩٢٤ أعيدت السيطرة البريطانية على المدينة وعادت الحياة طبيعية في المنطقة الشمالية من العراق. وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٤، أي بعد بدء الانتخابات بيوم واحد، زار المندوب السامي البريطاني مدينة السليمانية ووجد أن الإدارة الحكومية والسلطة البريطانية تسود جميع أنحاء اللواء [19].

وفي جنوب العراق، كان على الحكومة أن تواجه في شهر كانون الأول ١٩٢٤ تحركات الشيخ سالم الخيون وقبائله في لواء المنتفك ضدها. فقد اتهم الشيخ الخيون بإثارة عصيان ضد حكومة الهاشمي [20]. ولذلك ألقي القبض عليه وحكم بالسجن ثلاث سنوات. إلا أن الشيخ سالم الخيون قال فيما بعد في

---

(17) المفيد، ٢٨ كانون الأول ١٩٢٤.

(18) العراق، ٢٧ كانون الأول ١٩٢٤.

(19) British Report , 1923- 1924, PP. 32 – 33.

(20) العالم العربي، ١٨ كانون الأول ١٩٢٤، المفيد ؛ ١٩ كانون الأول ١٩٢٤.

رسالة له إلى المؤرخ العراقي عبد الرزاق الحسني بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٥٢، أنه لم يقم بأي عصيان، وأن حكومة الهاشمي قد أقنعت البريطانيين بالتحرك ضد عشائره واعتقاله بسبب موقفه المعارض للمعاهدة واتفاقياتها في المجلس التأسيسي [21]. ومهما كانت الأسباب فإن الحكومة قد تخلصت بهذا الإجراء من رجل عنيد، قد يثير اضطرابات هو وأتباعه ضد الإدارة الحكومية وبالنتيجة تؤثر على الانتخابات في جنوب العراق.

من جانب آخر نجح حزب الأمة في الفوز بانتخابات اللجنة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في قضاء بغداد [22]. وأصبح رئيس الحزب الشيخ أحمد الداود رئيساً لهذه اللجنة التي تألفت من أعضاء اللجنة التنفيذية للحزب [23]. ويعود سبب هذا الفوز إلى النشاط الملحوظ لأعضاء الحزب الذي لم ينافسه حزب آخر [24].

لم تدم هيمنة حزب الأمة على الانتخابات طويلاً، فقد انشق عنه بعض الأعضاء. وأعادوا تشكيل (حزب النهضة) [25]. الذي كان قد تأسس مع الحزب الوطني بعد تتويج فيصل ملكاً على العراق وانتهى دورهما كتنظيم قبل اجتماع المجلس التأسيسي.

---

(21) الحسني، الوزارات، ط١، ص ص ١٩٤-١٩٦.

(22) المفيد، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٤.
Intelligence Report, 11th December, 1924, no. 25, para. 758. In : F.O.371, 10098/ E11709 and C.O.730, 63/59963.

(23) المفيد، ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٤.

(24) Intelligence Report , 27th November, 1924, no. 24, Para. 727. In. : C.O.371, 10098/ E 11709 and C.O. 730, 63/57607

(25) المفيد، ٧ كانون الأول ١٩٢٤.
Intelligence Report, 11th December, 1924, no. 25, para. 758. In : F.O.371, 10098/ E11709

٢- تأجيل الانتخابات والبعثة الدولية

فاجأت وزارة الداخلية متصرفي الألوية وأمين العاصمة بإصدار أوامرها لهم يوم ٣١ كانون الأول ١٩٢٤ بإيقاف الإجراءات الانتخابية حالاً. وأوضحت أن السبب يعود أن الإحصائيات التي قدرتها اللجان لعدد السكان من الذكور العراقيين لغرض حساب حصة كل لواء من النواب [26].، مبالغ فيها، إضافة إلى المبالغة بأعداد المسجلين من الناخبين الأوليين [27]. وفي حالة افتراض أن هذه الإحصائيات صحيحة فإن نفوس العراق ستكون عشرة ملايين [28]. في حين أنها كانت تقدر بثلاثة ملايين نسمة، كما أن إحصائيات انتخابات المجلس التأسيسي كانت قد قدرت عدد الذكور الذين يحق لهم المشاركة في الانتخابات بـ ٩٢٤ و ٧٩٦فقط [29].

بناءً على ذلك قررت وزارة الهاشمي في جلستها يوم ٣ كانون الثاني ١٩٢٥ تشكيل لجنة مؤلفة من ممثلين عن وزارتي الداخلية والعدلية برئاسة رشيد عالي الكيلاني وزير العدلية وتكون مهمتها كالتالي :-

١- دراسة وتصحيح أعداد الناخبين الأوليين المسجلين في قوائم الانتخابات.

٢- تقديم إحصائيات صحيحة عن نفوس العراق أخذين بالاعتبار :

أ- إحصائيات المناطق الشمالية التي قدمت في مباحثات مؤتمر لوزان.

---

(26) نصت المادة (٦) من قانون انتخاب مجلس النواب بأن كل لواء يقوم بانتخاب نائب واحد لكل عشرين ألف من الذكور، أو كسور هذا الرقم على أن لا تقل عن عشرة آلاف.

(27) من وزارة الداخلية، بغداد، إلى جميع المتصرفين وأمين العاصمة، ٣١ كانون الأول ١٩٢٤ (برقية) رقم ١٨٢٢٧، اضبارة رقم ١٥/ E – ٣ ارشيف وزارة الداخلية.بغداد

(28) Intelligence Report, 8th January , 1925, no. 1 , para. 14. In : F.O.371, 10833/E710 العراق، ٢ كانون الثاني، ١٩٢٤،

(29) من وزارة الداخلية، إلى متصرف بغداد، ٩ شباط ١٩٢٤ (رسالة) رقم ٢٠١١، إضبارة رقم 14/10 أرشيف وزارة الداخلية، بغداد.

ب- إحصائيات انتخابات المجلس التأسيسي.

جـ- إحصائيات الإدارة المؤقتة لعام ١٩٢٠.

وقررت الوزارة، بمصادقة الملك فيصل، عدم إجراء انتخابات الناخبين الثانويين قبل أن تنهي اللجنة أعمالها [30].

إن سبب هذه المبالغة في الإحصائيات يعود إلى عدم فهم لجان الانتخابات ما هو المطلوب، فهم لم يدركوا الفرق بين الذكور بشكل عام والذكور الذين يحق لهم التصويت في الانتخابات ممن تجاوزوا العشرين سنة، فقد مزجت هذه اللجان بين الجميع في القوائم التي قدمتها إلى الجهات المختصة. كذلك فإن شيوخ العشائر ومساعديهم من (السراكيل) قد كانوا متلهفين لزيادة أعداد أتباعهم من أجل الحصول على أكبر عدد من الناخبين الثانويين، لدرجة أن بعض الأسماء التي أدرجت في قوائم الناخبين كانت لأطفال تم رفع أعمارهم في القوائم بشكل غير صحيح لكي يتمكنوا من التصويت، بل أن بعض الأسماء لم يكن لأشخاصها وجود [31].

لقد تزامنت مع هذه المشكلة قضية حيوية سياسية استوجبت هي الأخرى تأجيل انتخابات المجلس النيابي، وهي مسألة ولاية الموصل والحدود الشمالية للعراق. فقبل أن تبدأ الانتخابات النيابية بقليل قرر مجلس عصبة الأمم الذي أحيلت إليه قضية الموصل لاتخاذ قرار نهائي بشأنها، إرسال بعثة إلى الموصل للتحقيق في القضية [32]. وعندما علمت وزارة الخارجية البريطانية بأن

---

(30) من سكرتير مجلس الوزراء، إلى وزارتي الداخلية والعدلية، ١١ كانون الثاني ١٩٢٥ (رسالة) رقم ٨٢، اضبارة، 14/10 وإضبارة ١٤ / أي / ١ قسم١.

(31) From Administrative Inspector of Baghdad, to Adviser of Ministry of Interior, 10th January, 1925 (Memorandum of Hilla liwa elections -Confidential) no. S/4. File, SA/ 036, very Secret. – أرشيف وزارة الداخلية. بغداد العراق، ٢٢ كانون الأول ١٩٢٤.

(32) British Report, 1925, PP. 8-10.

الانتخابات النيابية ستبدأ وتستغرق شهرين، نبهت وزارة المستعمرات في ٢ تشرين الثاني بأن هذه الانتخابات ستتزامن مع زيارة بعثة الحدود الدولية إلى الموصل، وأن الوزارة تخشى أن تأخذ اللجنة بالمقترح التركي بإجراء استفتاء لحل قضية الموصل مادامت الانتخابات قائمة في العراق [33]. في حين أن الحكومة البريطانية كانت تريد تجنب الاستفتاء بأي شكل من الأشكال.

ولما كان من الصعب الأخذ برأي وزارة الخارجية بإيقاف الانتخابات وهي قد بدأت قبل خمسة أيام، فقد أصبح على السلطات البريطانية والعراقية البحث عن عذر مقبول لتأجيل الانتخابات خلال زيارة لجنة الحدود الدولية للموصل، ولم يكن ذلك صعباً بعد أن ظهرت الإحصائيات المبالغ بها في قوائم أسماء الناخبين الأولين. ويبدو أن هذه السلطات قد علمت منذ البداية بعدم دقة هذه الإحصائيات إلا أنها تركت الأمر يتمادى لكي يصبح عذراً مقبولاً لتأجيل الانتخابات، ومع أنه لا توجد أدلة مادية تؤيد تحليلنا هذا، ولكن الوثائق التالية تبرهن على ذلك :-

١- أن الإحصاءات السكانية للانتخابات قد أعدت من قبل الموظفين الحكوميين [34]. ويفترض أن يكون مع هؤلاء إحصائيات الانتخابات السابقة والإحصائيات الرسمية الخاصة بعدد النفوس في العراق.

٢- كانت اللجان قد أعدت قوائم الناخبين الأولين برئاسة رؤساء البلديات في المدن والقرى وهم مرتبطون بمتصرفي الألوية ويعملون وفقاً لتوجيهاتهم. ومن الأمثلة على ذلك أن متصرف الحلة رفض قبول القوائم الأولى التي أرسلت من قضاء المسيب وأمر القائمقام بزيادة

(33) From Foreign Office, to Colonial Office, 20th Novermber, 1924 (Letter). In : F.O.371, 10100/ E10042.

(34) Intelligence Report, 8th January , 1925, no. 1 , para. 14. In : F.O.371, 10833/E710.

إعداد المسجلين. كما أنه منع اللجنة التفتيشية العليا للانتخاب في الحلة من التحقيق في بعض أسماء المسجلين من العشائر بذريعة الخشية من إثارة الخوف لديهم من التجنيد الإلزامي [35].

٣- كانت وزارة الخارجية قد طلبت إيقاف الانتخابات بعد بدئها بخمسة أيام، ولكن أمر وزارة الداخلية العراقية لم يصدر بإيقافها إلا بعد أكثر من شهر ونصف.

إن تأجيل الانتخابات كان يعني تأجيل العمل بالقانون الأساسي أيضاً لأنه لا يمكن وضعه موضع التنفيذ إلا بعد انتهاء انتخابات الناخبين الثانويين[36]. حسب بيان الوزارة العراقية في ضوء مقترح وزارة الخارجية البريطانية. ونتيجة لهذا فقد أحيل امتياز شركة النفط التركية إلى مجلس الوزراء بدلاً من البرلمان.

٣- استئناف الانتخابات عدا الموصل

قدمت اللجنة التي شكلت لتدقيق إحصائيات الانتخابات تقريرها إلى مجلس الوزراء في ٧ شباط ١٩٢٥ [37]. وقد أقرت اللجنة الإحصائيات والأرقام المقدمة من ألوية بغداد والديوانية والكوت وكربلاء والعمارة [38]. لكنها عدلت الأرقام المقدمة في الألوية الأخرى. واعتبرت اللجنة الإحصائيات المقدمة إلى مؤتمر لوزان والخاصة بألوية ولاية الموصل (الموصل. أربيل. السليمانية. كركوك) صحيحة وبشكل عام أوصت اللجنة بتخفيض أرقام الناخبين الأولين

(35) From Administrative Inspector of Baghdad, to Adviser of Ministry of Interior, 10th January, 1925 (Memorandum of Hilla liwa elections -Confidential) no. S/4. File, SA/ 036, very Secret. إرشيف وزارة الداخلية - بغداد

(36) British Report, 1925, P.10 ; British Special Report, P.31

(37) من وزير العدلية، إلى مجلس الوزراء، ٧ شباط ١٩٢٥ (رسالة) رقم ١٨٨٤/ ص، إضبارة 14/10. إرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

(38) اخطأ (The Intelligence Report) الصادر في ٥ آذار ١٩٢٥ برقم (٥). فقد جاء في الفقرة ٧٩ فيه أن إحصائيات العمارة والكوت لم يتم قبولها من قبل اللجنة.

(الذكور ممن يحق لهم التصويت) إلى الثلثين قياساً بأعداد الذكور العراقيين التي قدرتها اللجنة [39].

أقر مجلس الوزراء في ١٢ شباط تقرير اللجنة، وأصدر تعليماته إلى وزارة الداخلية بالعمل على إجراء مقارنة بين الإحصائيات المقدمة من اللجنة وقوائم الناخبين الأولين المرسلة من كل لواء. وإذا ما وجد أن هناك زيادة في إحصائيات أي لواء قياساً بأرقام اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء، فإنه يجب حل اللجنة التي أعدت قوائم الناخبين الأوليين في ذلك اللواء، وتشكيل لجنة جديدة لإعادة تسجيل الناخبين الأولين بأسرع وقت ممكن [40]. وفي ١٩ شباط ١٩٢٥ أرسلت وزارة الداخلية إحصائيات الذكور لكل لواء وأمرت المتصرفين باستئناف الانتخابات [41].

كانت بعثة لجنة الحدود الدولية التي شكلتها عصبة الأمم قد وصلت الموصل وبدأت عملها وتحقيقاتها يوم ١٦ كانون الثاني ١٩٢٥ ومع ذلك فقد وجدت الحكومة العراقية أنه من الصعوبة الاستمرار بتأجيل الانتخابات لحين إنهاء اللجنة الدولية أعمالها بعد أن تم تصحيح إحصائيات القوائم الانتخابية خصوصاً وأن هناك ضغوطاً سياسية وحزبية عليها تطالب باستئناف الانتخابات[42].

وعليه فقد تقرر في البداية أن يسمح باستئناف الانتخابات في جميع أنحاء العراق باستثناء لواء الموصل، إلا أن ذلك قد يعطي انطباعاً سيئاً للجنة الدولية،

---

(39) تقرير لجنة تدقيق إحصائيات الانتخابات، ص ص ١-٥، اضبارة 14/10 ، إرشيف وزارة الداخلية – بغداد.

(40) قرار مجلس الوزراء رقم (١) في اجتماعه يوم ١٢ شباط ١٩٢٥، اضبارة 14/10 . أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.
Intelligence Report, 5th March , 1925, no. 5 , para. 97. In : F.O.371, 10833 / E2135.

(41) من وزارة الداخلية، إلى جميع متصرفي الألوية، ١٩ شباط ١٩٢٥ (رسالة) اضبارة 14/10 . أرشيف وزارة الداخلية - بغداد.

(42) العراق، ١٣، ١٤، ٢٦ شباط ١٩٢٥، المفيد ؛ ٢ تشرين الثاني ١٩٢٤.
From High Commissioner to Colonial Office, 18th Feb. , 1925 (Tel) no. 96. In : C.O. 730, 72/7901.

لكي لا يحدث مثل هذا الأمر فقد صدرت التعليمات إلى المفتش الإداري البريطاني في لواء الموصل يوم ٢٤ شباط ١٩٢٥ أن يستأنف الانتخابات على أن يعمل في الوقت نفسه على تأخير عملية التصويت والاكتفاء بالتحضيرات الإدارية بأي عذر كان بما فيها العذر الخاص بتقرير الإحصائيات. وقد نصت برقية التعليمات على :

(عدم الإعلان رسمياً عن تأجيل الانتخابات، وعليك في الوقت نفسه أن لا تنفذ تعليمات وزارة الداخلية باستئناف الانتخابات)

كما أبلغ المفتش الإداري أن يبلغ متصرف اللواء بأن هذه تعليمات وزير الداخلية [43]. ومع ذلك فقد قررت اللجنة التفتيشية العليا للانتخابات في لواء الموصل في ٢٧ شباط، تأجيل الانتخابات في اللواء لحين انتهاء اللجنة الدولية من أعمالها [44]. وغادرت اللجنة الدولية الموصل يوم ٢٣ آذار ١٩٢٥ [45].

٤- أزمة امتياز النفط :

احتلت قضية امتياز النفط وزيارة لجنة الحدود الدولية وموضوع العمل بالقانون الأساسي الصدارة في انشغالات السياسة العراقية خلال فترة تأجيل الانتخابات النيابية. فقد برزت في مباحثات الحكومة العراقية مع شركة النفط أزمة كبيرة نتيجة إصرار العراق أن تكون له حصة قدرها ٢٠% من رأسمال الشركة مقابل الموافقة على منح الامتياز. ولكن الحكومة البريطانية ضغطت

---

(43) From Adviser of Ministry of Interior, to Administrative Inspector of Musil, 24th Feb., 1925 (Tel) no. A/135, File SA/036, very Secret. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

(44) من متصرف لواء الموصل، إلى وزارة الداخلية، ٢٧ شباط ١٩٢٥ (برقية) رقم ١٥٨. اضبارة SA/036. سري للغاية. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد.
Intelligence Report, 19th March , 1925, no. 6 , para. 122. In : F.O.371, 10833 / E2312.

(45) British Report , 1925, P.10.

على الحكومة العراقية للتخلي عن مطلبها هذا ومنح الشركة امتياز النفط على ما هو عليه.

وعندما تم تأجيل الانتخابات أصبح هذا الموضوع المسألة المركزية في الحياة السياسية في العراق وتوحدت جهود حزبي الأمة والنهضة للاحتجاج على منح امتياز النفط قبل انعقاد البرلمان. وتصاعدت الانتقادات في الصحف المحلية ضد شركة النفط. وهدد وزراء العدل والعمل والتربية بالاستقالة إذا لم تتحقق مطالب الحكومة بحصة ٢٠٪ من رأس مال الشركة والتي يجب أن تعرض على البرلمان ليكون له قرار الحسم فيها [46]. وبعبارة أوضح فإنهم أرادوا وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ قبل توقيع امتياز النفط.

تزامنت هذه الأزمة مع زيارة اللجنة الدولية للحدود إلى الموصل والتي استمرت من ١٦ كانون الثاني إلى ٢٣ آذار ١٩٢٥. وقد أبلغت اللجنة الحكومة العراقية بكل وضوح أن العراق لن يحصل على ولاية الموصل إذا لم يوافق على منح الامتياز لشركة النفط التركية والتخلي عن مطلب المشاركة بـ ٢٠٪ من رأس المال [47].

وفي مواجهة الأمر الواقع فكر الملك فيصل في إقالة الوزارة القائمة [48]، وكان الهاشمي مع استمراره بالسلطة وتشكيله الوزارة الجديدة وقبول امتياز النفط على ما هو عليه، ولكنه وجد أنه إذا أقيلت أو استقالت وزارته بسبب أزمة امتياز النفط فلن يقبل أحد من زملائه الاستيزار في الوزارة الجديدة [49].

(46) From High Commissioner to Colonial Office, 17th February , 1925 (Tel) no. 94. In : C.O. 730, 72/7901.

(47) Ibid.,.

(48) Ibid.,.

(49) From High Commissioner to Colonial Office, 26th February , 1925 (Tel) no. 112. In : C.O. 730, 73/9364.

أما بالنسبة للمندوب السامي البريطاني فقد وضع أمام وزارة المستعمرات خيارين أحلاهما مر، الأول أن تقوم الحكومة العراقية بتوقيع امتياز النفط، ويقبل رئيس الوزراء في الوقت نفسه استقالة الوزراء المعارضين للتوقيع، أو أن يقيل الملك فيصل وزارة الهاشمي ويأمر بتشكيل وزارة جديدة. وكان كلا الخيارين غير مفضلين للمندوب السامي نفسه قدر تعلق الأمر بإجراء الانتخابات النيابية. فقد اعتقد أن الخيار الأول سيكون خطراً لأنه قد يستغل بنجاح في الانتخابات ضد وزارة الهاشمي. أما الخيار الثاني فإنه سيمكن المعارضة من أن تجعل إقالة الملك للوزارة مفتاح القضية في الانتخابات التي استؤنفت التحضيرات الإدارية لها قبل أسبوع فقط، وستكون النتيجة مجلس النواب بأغلبية كبيرة عازمة على الوقوف ضد السياسة البريطانية [50].

اختارت الحكومة البريطانية الخيار الأول [51]. وبعد مباحثات إضافية وافقت الحكومة العراقية في ٥ آذار على امتياز النفط على ما هو عليه [52]، وقبلت استقالة كل من وزير العدلية رشيد عالي الكيلاني ووزير التربية الشبيبي [53].

وفي ١٤ آذار وقعت الحكومة العراقية اتفاقية منح شركة النفط التركية امتياز النفط بدون الحصول على حصة ٢٠٪ للعراق في رأسمال الشركة [54]. وبعد ثلاثة أيام قرر مجلس الوزراء وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ في ٢١ آذار ١٩٢٥ [55]. وغادرت لجنة الحدود الدولية الموصل بعد يومين من ذلك.

(50) From High Commissioner, to Colonial Office, 26th February , 1925 (Tel) no. 112. In : C.O. 730, 73/ 9364.

(51) From Colonial Office, to High Commissioner, 27th February , 1925 (Tel) no. 90. In : C.O. 730, 73/9364

(52) الحسني، الوزارات، جـ١، ص ص ٢٠٩-٢١١.

(53) الوقائع العراقية، ٢٠ آذار ١٩٢٥، ص٥.

(54) الوقائع العراقية، ٢١ نيسان ١٩٢٥، ص ص ١-١٠.

(55) الوقائع العراقية، ٢١ نيسان ١٩٢٥، ص ص ١-١٠.

Intelligence Report, 2nd March , 1925, no. 7 , para. 134. In : F.O.371, 10833 / E2135 ; British Report, 1925, P.10.

وكـان التهديـد بـأن العـراق سيخـسر ولايـة الموصـل إذا لم يوقـع عـلى امتيـاز النفط على ما هـو عليـه، قـد منـع المعارضـة مـن اسـتخدام هـذا الموضـوع مفتاحـاً لهـم عندما استؤنفت الانتخابات.

٥- انتخاب النواب

سـبقت انتخـاب النـواب، انتخابـات النـاخبين الثـانويين الـذين يقومـون بانتخـابهم وقـد ظهـرت في هـذه الانتخابـات شـكاوى حـول التزويـر والتـدخل فيهـا، وقـدمت عـرائض إلى الحكومـة والمحـاكم بهـذا الـشأن. وعلـى سـبيل المثـال فـإن حـزب النهـضة في البـصرة قـدم إلى الملـك فيـصل والمنـدوب الـسامي والـوزارة شـكوى مـن أن أربعـة مـن الأعـضاء العـشرة للجنـة التفتيـشية العليـا في البـصرة هـم مـن عائلـة (بـاش أعيـان) وأنهـم قـد اسـتغلوا مـوقعهم في اللجنـة لتزويـر الانتخابـات لـصالحهم. وطالـب الحـزب بإعـادة تـشكيل اللجنـة لتمثيـل بقيـة العوائـل البـصرية فيهـا [56]. وفي كـربلاء اتهمـت مجموعـة مـن عائلـة (كمونـة) المتـصرف مولـود مخلـص بالتـدخل بالانتخابـات ضـد مرشـحيهم [57]. كـما ظهـرت عـدة شـكاوى مـن الألويـة الأخـرى في الـصحف العراقيـة [58]. وكـان المظهـر الآخـر لانتخابـات النـاخبين الثـانويين هـو اسـتخدام العنـف بـين النـاخبين واحـداً ضـد الآخـر [59]. ومهـما يكـن مـن أمـر فـإن هـذه الـشكاوى لم تغـير مـن شـيء وبـدأ النـاخبون الثـانويون بعـد انتخـابهم يهيئـون أنفسهم لانتخاب النواب.

قـرر الملـك فيـصل وحكومتـه إرضـاء جميـع الأطـراف المتنافـسة في الانتخابـات، فأعـدت بالتعـاون مـع المنـدوب الـسامي قائمـة بأسـماء المرشـحين لانتخابـات النـواب

(56) عريضة مقدمة إلى الملك فيصل ونسخة إلى المندوب السامي ومجلس الوزراء، من حزب النهضة، فرع البصرة، ٢٣ مايس، ١٩٢٥، اضبارة رقم 10 / J /3. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد

(57) عريضة مقدمة إلى وزير الداخلية، من فخري كمونة، ٢٥ كانون الأول ١٩٢٤. اضبارة رقم K-3/ 10/. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

(58) العراق، ٢، ٩ آذار ١٩٢٥، المفيد ؛ ٦، ٨، ١١ آذار، ٦ نيسان ١٩٢٥.

(59) كتب الشاعر الشعبي المشهور عبود الكرخي قصيدة انتقد فيها بمرارة العنف والتهديد الذي استخدم في الانتخابات. انظر جريدة الاستقلال الصادرة في ١٠ آذار ١٩٢٥.

على أنها قائمـة مرشـحي الحكومـة. ولم يكـن سراً أن الحكومـة سـتختار مرشـحيها، فقـد أعلنـت جريـدة العـالم العربـي أن مجلـس الـوزراء سـيجتمع لتـسمية مرشـحي الحكومـة. واحتجـت جريـدة المفيـد عـلى أسـاس أن الحكومـة غـير ممثلـة بحـزب معـين أو مجموعـة كـبيرة مـن النـاس، وعليـه فهـي غـير مؤهلـة لتـسمية المرشـحين للنيابـة [60].

وقـع خـلاف قـوي في الـرأي بـين رئـيس الـوزراء الهـاشمي ووزيـر الداخليـة عبـد المحسن الـسعدون حـول أسـماء المرشـحين [61]. تم تجـاوزه في النهايـة عنـدما قـدم الملـك فيـصل قائمـة جديـدة بالأسـماء قـدمت إلى مستـشار وزارة الداخليـة كرنـوالس مـن خـلال الـسعدون [62]. وقـد أعطيـت لكورنـوالس في القائمـة بعـض الخيـارات فقـام بـشطب اسمـي الـشيخ أحمـد الـشيخ داود رئـيس حـزب الأمـة وعبـد الـرزاق منـير نائـب الـرئيس الـسابق للحـزب، إلا أنـه أبقـى اسـم أمـين الجرجفجـي سـكرتير حزب النهضة.

شـطب كورنـوالس أيـضاً الأسـماء المرشـحة للـواء الـسليمانية، وفي ٢٦ مـايس ١٩٢٥ أصـدر تعليماتـه إلى المفـتش الإداري البريطـاني في الـسليمانية لأن يختـار هـو والمتـصرف أسـماء مرشـحي اللـواء [63]. كـما أن تـسمية مرشـحي لـواء كركـوك قـد تركـت هـي الأخـرى للمفـتش الإداري ومتـصرف هـذا اللـواء [64]. ويبـدو أن

(60) المفيد، ٣١ مايس ١٩٢٥

(61) Intelligence Report, 4th May , 1925, no. 10, para. 209. In : F.O.371, 10833 / E2434.

(62) Secret Note, to the Adviser of the Minstry of the Intterior, Cornwallis , 16th April, 1925. Enclosure : list of Government Candidates Suggested by king Faisal, File Sa/ 036, very Secret. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد

(63) From Adviser of Ministry of Interior, to Administrative Inspector of Sulaimaniyya liwa , 26th May , 1925 (Tel) no. A/219, File no. SA/036, very Secret. إرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

(64) From Adviser of Ministry of Interior, to Administrative Inspector to karkuk liwa, , 26th May., 1925 (Tel) no. A/217, File no. SA/036, very Secret. إرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

البريطانيين قد أرادوا بهذه الطريقة أن يراعوا مشاعر الأكراد والتركمان وغيرهم بأن يستشاروا في تسمية مرشحيهم بدلاً من تسميتهم من قبل الحكومة في بغداد.

لقد أجرى الملك فيصل توازنات في قائمته لجميع القوى السياسية، ولذلك وضع فيها أيضاً أسماء قيادات (حزب الاستقلال) في الموصل وهم كل من سعيد الحاج ثابت وثابت عبد النور وإبراهيم كمال، رغم أن البريطانيين يعتبرون هذا الحزب مناهضاً لهم. ويبدو أن الملك قد رشحهم لأنهم قد أعلنوا عند زيارته للموصل ولاءهم له ومساندتهم لحق العراق في ضم ولاية الموصل إليه [65].

وفي ٢٨ مايس ١٩٢٥ أرسل مستشار وزارة الداخلية كورنوالس إلى المفتشين الإداريين البريطانيين في الألوية قائمة أسماء المرشحين من قبل الحكومة كل حسب لوائه وجاءت المذكرة على النحو الآتي :-

(إن رئيس الوزراء ووزير الداخلية قد وافقا على المرشحين التالية أسماؤهم لانتخابات النواب في لواءكم

(الأسماء)

ويرغب رئيس الوزراء أن تبقى هذه القائمة سرية للغاية. ولذلك فإن على المتصرف أن يتعامل معها بحذر شديد وبالطريقة التي يرتئيها في مساندة الحكومة لها. لقد أخبرت رئيس الوزراء أنه مادام لن ينشر أسماء مرشحي الحكومة فإن على المتصرفين أن يكونوا حذرين فيما سيقومون به، ولن يوجه لهم اللوم في حالة عدم فوز بعض المرشحين. وقد وافقني رئيس الوزراء بأنه لن يلام في مثل هذا

(65) Intelligence Reports, 8th January , 5th Fabruary, 1925, nos. 1, 3, paras. 12, Summary. In : F.O.371, 10833 / E710 , E 1885.

الأمر أحد منهم. يجب عليك، كما فعلت من قبل، أن تبتعد عن الانتخابات) [66].

وهكذا نأت السلطة البريطانية نفسها عن التدخل خلال عملية التصويت لانتخابات النواب، ولكنها لم تترك الأمور سائبة فمرت من خلالها جميع الإجراءات المهمة وآخرها الموافقة على قائمة مرشحي الحكومة بعد أن أجرت التعديلات عليها، وتركت لها حرية التصرف في ضمان فوز مرشحي القائمة دون أن تتدخل، فأصبحت وزارة الداخلية والمتصرفين ومن يتبعهم في واجهة الانتخابات دون غيرهم.

وفي مطلع شهر حزيران أرسلت أسماء مرشحي كل لواء إلى المتصرفين[67]. ومع ذلك فقد كانت هناك مرونة في التعامل مع آراءهم، فقد استبدلت بعض أسماء المرشحين بناءً على طلب من المتصرف والمفتش الإداري في اللواء. فعلى سبيل المثال فإن المتصرف والمفتش الإداري في لواء العمارة رأيا أنه ليس من الحكمة ترشيح أي من ممثلي اللواء السابقين في المجلس التأسيسي لأنهم حسب رأيهما غير معروفين للناخبين المحليين [68]. وقد وافق مستشار وزارة الداخلية كورنوالس على الطلب واستبدلت الأسماء التي وافق عليها سابقاً بالأسماء التي رشحها المتصرف والمفتش الإداري للواء [69].

(66) From Adviser of Ministry of Interior, to the Administrative Inspector of the Liwa's, 27 th May., 1925 (Memorandum – very secret) nos. 219-231 , File no. SA/036, very Secret. إرشيف وزارة الداخلية. بغداد

(67) من وزارة الداخلية، إلى متصرفي الألوية، ١-٤ حزيران ١٩٢٥، (برقيات) بالأرقام من ٦٦٢٥ إلى ٦٦٢٧، ٦٦٣٦ _ ٦٦٣٧، ٦٦٥٠ -٦٦٥١، ٦٦٥٦ -٦٦٥٨، ٦٧٨٩، اضبارة SA.Very secret/036

(68) From Administrative Inspector of Adviser of Imara,to Ministry of Interior, 27 th May , 1925 (Tel) no. C/469 , File no. SA/036, very Secret. إرشيف وزارة الداخلية. بغداد

(69)From Adviser of Ministry of Interior, to Administrative Inspector of Imara Liwa, 3rd June, 1925 (Tel) no. A/227, File no. SA/036, very Secret. إرشيف وزارة الداخلية بغداد

وبدراستنا للقائمة النهائية لمرشحي الحكومة نجد أنها تحتوي على أسماء بعض المناهضين للسياسة البريطانية في العراق، فأربعة منهم كانوا قد صوتوا ضد تصديق المعاهدة واتفاقياتها في المجلس التأسيسي [70]. ومع ذلك فقد اعتبرتها السلطات البريطانية في بغداد أنها أكثر عقلانية من قائمة الانتخابات السابقة [71].

وفي ٨ حزيران ١٩٢٥ أجريت انتخابات النواب دون أية معوقات، وفاز بعضوية مجلس النواب (٧٦) مرشحاً من مجموع (٧٩) مرشحاً من قائمة الحكومة. وقد حصل شيوخ العشائر على (١٨) مقعداً من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة (٨٨) مقعداً، والذين كانوا قد شكلوا ثلث الأعضاء في المجلس التأسيسي. بمعنى أن عددهم في المجلس النيابي أصبح أقل من سابقه، ويعود ذلك إلى حذف التمثيل العشائري الخاص من قانون انتخابات مجلس النواب والذي كانوا قد حصلوا عليه في انتخابات المجلس التأسيسي. علماً أن (٣٣) عضواً من أعضاء المجلس التأسيسي قد أعيد انتخابهم لعضوية مجلس النواب، وكان ثلاثة منهم [72]. قد وقفوا ضد تصديق المعاهدة العراقية البريطانية، وهم كل من الشيخ صكبان العلي ورؤوف الجرجفجي وعبد الرزاق منير [73]. وقد فاز هذا الأخير بعضوية مجلس النواب بالرغم من أن كورنوالس قد شطب اسمه من قائمة مرشحي الحكومة.

من جانب آخر لم يظهر أي تأثير في الانتخابات لحزبي الأمة والنهضة المعارضين لدرجة أنهما لم يتمكنا من الحصول على مقعدين لرئيسيهما في مجلس النواب. وقد أثار هذا الفشل انتقادات للحزبين في الصحف المحلية، التي عزت

(70) وهم حسن الشبوط ورؤوف الجادرجي وصكبان العلي ومنشد الحبيب.

(71) Intelligence Report, 11th June, 1925, no. 12 , para, 289. In. F.O. 371, 10833/ E4018.

(72) باستثناء ياسين الهاشمي وناجي السويدي.

(73) Intelligence Report, 25th June, 1925, no. 13 , Appendix no. 1. In. F.O. 371, 10833/ E4301

الأمر إلى عدم ولاء الأعضاء لحزبيهما، ولأن قادته كانوا مهتمين بطموحاتهم الشخصية أكثر من أي شيء آخر [74]. وأشارت جريدة السياسة إلى أن كل عضو من أعضاء حزب الأمة قد رشح نفسه للانتخابات، وأن الذين لم يدعم الحزب ترشيحهم قد تركوه وانضموا إلى مجموعة أخرى [75]. وعلى أية حال، فإن رئيسي الحزبين الشيخ أحمد الشيخ داود وأمين الجرحفجي قد فازا في النهاية بمقعدين في مجلس النواب عند إجراء الانتخابات التكميلية [76]. بعد أن شغر مقعدين في المجلس نتيجة استقالة جعفر العسكري ونوري السعيد في عضوية مجلس النواب ليستلما مناصب رسمية [77]. ويبدو أن البريطانيين قد استجابوا لرغبة الملك في ترشيحهما بعد أن أصبح عدد المعارضين في مجلس النواب قليل جداً. وكان الحزب الوحيد الذي فاز مرشحيه في الانتخابات هو حزب الاستقلال المعارض في الموصل الذين وضع الملك فيصل أسماءهم في قائمة الحكومة.

٦- تعيين أعضاء مجلس الأعيان

جاء في القانون الأساسي العراقي أن مجلس الأمة (البرلمان) يتألف من مجلس النواب الذي يجب أن ينتخب ومجلس الأعيان الذي يعين أعضاءه الملك على أن لا يتجاوز عددهم عشرين عضواً ممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن. وبناءً على ذلك صدرت الإرادة الملكية في السابع من تموز بتعيين هؤلاء الأعضاء [78]. وكانوا (١٥) عربياً وكرديين وتركماني واحد ومسيحي واحد ويهودي واحد. وكان من بين الكرديين شقيق الشيخ محمود الحفيد، ولكنه

(74) العراق، ١٠ حزيران ١٩٢٥ ؛ المفيد، ١١ حزيران١٩٢٥؛ الأوقات البغدادية، ١٢ حزيران ١٩٢٥.

(75) السياسة، ١٠ حزيران ١٩٢٥.

(76) Intelligence Report, 20th August , 1925, no. 17 , para, 433. In. F.O. 371, 10833/ E5281.

(77) Intelligence Reports, 11th 25th June, 1925, nos. 12 , 13, para, 264, Appendix 1. In. F.O. 371, 10833/ E4018 E 4301.

(78) الوقائع العراقية، ١٣ تموز ١٩٢٥، رقم ٣١٥، ص١.

اضطر إلى الاستقالة بعد ذلك لأن عمره أقل من (٤٠) سنة. أما من الناحية السياسية، فقد كان اثنان من الأعضاء معروفين بمناهضتهما للبريطانيين، وهما محمد الصدر الذي كان من القادة السياسيين خلال ثورة العشرين والحركة المناهضة للمعاهدة والبريطانيين عام ١٩٢٢. وكان يعتبر الرئيس الحقيقي لحزب النهضة المعارض أما الثاني فهو يوسف السويدي والد وزير العدلية ناجي السويدي، وهو من القادة السياسيين المعارضين للاحتلال والانتداب البريطاني أبان ثورة العشرين.

٧- استقالة الوزارة وتشكيل حكومة جديدة

بلغت الخلافات داخل الوزارة العراقية مداها مع إتمام الانتخابات، وأخبر الملك فيصل المندوب السامي البريطاني دوبس أن جميع الوزراء قد وافقوه على أنهم لن يتمكنوا من مواجهة المجلس النيابي بخلافاتهم القائمة بينهم، وأنه لا يمكن تجنب الأزمة الوزارية لأكثر من هذا الوقت [79].

وفي ٢١ حزيران ١٩٢٥ استقالت وزارة ياسين الهاشمي [80]، وشكلت وزارة جديدة بعد خمسة أيام برئاسة عبد المحسن السعدون [81]. وزير الداخلية في وزارة الهاشمي المستقيلة. وأصبح رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية في الوزارة الجديدة بعد أن كان قد استقال من وزارة الهاشمي احتجاجاً على توقيعها امتياز النفط. واستلم رؤوف الجادرجي وزارة المالية وناجي السويدي وزارة العدلية [82]. وجميعهم يعتبرون من المعارضة.

---

(79)Intelligence Report, 25th June, 1925, no. 13, para, 290. In. F.O. 371, 10833/ E 4301

(80) الوقائع العراقية، ١ تموز ١٩٢٥، رقم ٣١٣، ص١ ؛ المفيد، ٢٢ حزيران ١٩٢٥ ؛ السياسة، ٢٣ حزيران ١٩٢٥.

(81) الوقائع العراقية، ١ تموز ١٩٢٥، رقم، ٣١٣، ص١.

(82)Intelligence Report, 9th July , 1925, no. 14, para, 307. In. F.O. 371, 10833/ E4813.

وكان جميع هؤلاء الوزراء نواباً في المجلس الجديد، فأربعة منهم يمثلون لواء بغداد والبقية يمثلون ألوية البصرة والحلة وديالي وأربيل.

إن نتائج انتخاب النواب قد أظهرت أن المجلس النيابي سيتألف من مجموعات من مؤيدي الحكومة تقابلهم مجموعة صغيرة من المعارضة. وكان على مجلس النواب أن يتخذ قرارات في قضايا حيوية ومهمة تتعلق بمستقبل دولة العراق الجديدة وتأتي في مقدمتها قضية الموصل.من جانب آخر فأن الطريقة التي أدار بها البريطانيون الانتخابات قد شكلت سابقة سلبية وغير صحية من خلال تدخلهم وتشجيعهم على التدخل الحكومي في الانتخابات لضمان مصالحهم في العراق.

ثانياً :- المناقشات ١٩٢٥-١٩٢٨

افتتح مجلس الأمة العراقي (البرلمان) في ١٦ تموز ١٩٢٥ [83]. وقد استمرت جلساته على مدى اجتماعين اعتياديين وآخرين غير اعتياديين [84]. وتم حله من قبل الملك في بداية اجتماعه الاعتيادي الثالث في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٨ [85] وكانت أهم القضايا التي انشغلت بها الدورة البرلمانية الأولى في تاريخ العراق الحديث هي المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة المقترحة كشرط لحل مشكلة الموصل لصالح العراق، والميزانية السنوية للدولة والنزاعات بين الكتل البرلمانية التي قادت بالنتيجة إلى حله قبل انتهاء دورته بحوالي سنتين.

---

(83) الوقائع العراقية، ٩، ٢٣. تموز ١٩٢٥، رقم ٣١٤، ٣١٨، ص ١، ص٤.

(84) أن مدة الدورة البرلمانية هي أربع سنوات، وتنقسم إلى أربعة اجتماعات اعتيادية سنوية. ويبدأ الاجتماع الاعتيادي السنوي في الأول من تشرين الثاني ويستمر لأربعة أشهر ويحق للملك أن يحل مجلس الأمة (البرلمان) في أي وقت يشاء أو يمدده على أن لا يزيد هذا التمديد على أكثر من شهرين. ويمكن عقد اجتماع غير اعتيادي بإرادة ملكية. انظر المواد ٣٨-٤٠ من القانون الأساسي العراقي.

(85) الوقائع العراقية، ٧ كانون الثاني ١٩٢٦، رقم ٣٨٦، ص ١١.

أن محاضر جلسات مجلسي النواب والأعيان قد نشرت في جريدة الوقائع العراقية، وهي جريدة الحكومة العراقية الرسمية، وكانت محاضر جلسات الدورة البرلمانية الأولى للأعوام ١٩٢٥- ١٩٢٨ تنشر ضمن الجريدة، ثم أصبحت المحاضر بعد ذلك ملحقة بها.

شكلت الحكومة في البرلمان حزباً سياسياً هو (حزب التقدم) الذي قاده رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون ومن بعده جعفر العسكري. كما تشكلت أحزاب للمعارضة هي (حزب الشعب) بقيادة ياسين الهاشمي، و(حزب الوسط) بقيادة رشيد عالي الكيلاني و (حزب النهضة) الذي تم إعادة تشكيله في الاجتماع الاعتيادي الثاني للبرلمان عام ١٩٢٧.

الافتتاح :

عقد مجلس الأمة اجتماعاً غير اعتيادي مباشرة بعد انتهاء الانتخابات لضرورة إقرار موازنة الدولة لسنة ١٩٢٥، ولإرضاء الرغبة العامة بوجود حكومة برلمانية في البلاد. ولذلك افتتح مجلس الأمة من قبل الملك فيصل يوم ١٦ تموز ١٩٢٥ بدلاً من الأول من تشرين الثاني [86].

وفي خطاب العرش، استعرض الملك الأحداث التي مرت على العراق منذ انتهاء أعمال المجلس التأسيسي وأعلن عن ثقته بأن حقوق العراق في ولاية الموصل والحدود الشمالية ستكون لصالحه. وأبلغ أعضاء مجلسي النواب والأعيان أن الحكومة العراقية لن تهمل مطلب المجلس التأسيسي بتعديل المعاهدة واتفاقياتها، وإن المباحثات بين العراق وبريطانيا قد بدأت بهذا الشأن. ثم استعرض الملك منهاج الحكومة، والذي وعد فيها بأنها ستسعى لضمان توفير مستلزمات تقوية الجيش العراقي، وطلب من المجلس، عند مناقشة للموازنة العامة للدولة، أن يأخذ بعين الاعتبار وبعناية خاصة، ملاحظة الحكومة بأخذ نصيحة البعثة المالية البريطانية حول الصعوبات الاقتصادية في العراق [87].

---

(86) British Report , 1925 , PP. 12-13.

(87) العراق، ١٧ تموز ١٩٢٥.

Intelligence Report, 23rd July , 1925, no. 15, para, 326. In. F.O. 371, 10833/ E4646

وعندما غادر الملك فيصل الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والأعيان، اجتمع المجلسان كل على حدة، وانتخب مجلس النواب رشيد عالي الكيلاني رئيساً له [88].

١- معاهدة الموصل ١٩٢٦

أ- إرهاصات التوقيع

نشر في آب ١٩٢٥ تقرير بعثة الحدود الدولية حول قضية الموصل، وقد أوصى أن يكون خط برسل هو الحد الفاصل بين العراق وتركيا، بشرط أن يستمر الانتداب البريطاني على العراق بمعاهدة جديدة تمدد المعاهدة العراقية البريطانية إلى (٢٥) سنة بدلاً من أربع سنوات، إلا إذا أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم قبل انتهاء هذه المدة [89].

صادق مجلس عصبة الأمم على تقرير البعثة الدولية [90]. وفي ٢٨ كانون الأول ١٩٢٥ أرسل وكيل المندوب السامي إلى الملك فيصل ورئيس الوزراء عبد المحسن السعدون مسودة المعاهدة المقترحة، وأوضحت لهما رسالة الوكيل بورديلون [91] التي أرفقت معها المسودة أن وزارة المستعمرات قد أكدت على الضرورة القصوى لضمان توقيع وتصديق هذه المعاهدة بأقل ما يمكن من التأخير. وأضاف أن الحكومة البريطانية غير مستعدة بأي شكل من الأشكال لتعديل مواد المعاهدة المقترحة، وحذرهما من أن عصبة الأمم قد تعتبر أي طلب

---

(88) الوقائع العراقية، ٢٣ تموز ١٩٢٥، رقم ٣١٨، ص ص ٢-٦.

Intelligence Report, 23rd July , 1925, no. 15, para, 328 , 336. In. F.O. 371, 10833/ E4646

(89)British Report , 1925 , PP. 18.

(90)British Report , 1925 , P. 8.

(91)غادر المندوب السامي هنري دوبس العراق إلى لندن في إجازة منذ ٢٤ تشرين الثاني ١٩٢٥.
انظر British Report , 1925 , P. 18

لتعديل المعاهدة الجديدة تردداً من قبل العراق في قبوله قرارها الخاص بحدودها الشمالية [92].

لم يسكت الملك فيصل وحكومته على هذه المناورة، فقد كان البريطانيون قد قلصوا مدة المعاهدة إلى أربع سنوات عندما أعيتهم السبل أمام مقاطعة العراقيين لانتخابات المجلس التأسيسي الذي اضطر بعد ذلك إلى تصديق المعاهدة وملاحقها تحت التهديد بضياع مستقبل العراق وحقوقه في ولاية الموصل معتمداً على وعود التعديل بعد التصديق. وها هي بريطانيا اليوم تعود لتمدد المعاهدة الانتدابية إلى (٢٥) سنة بدلاً من إلغائها بعد السنوات الأربع لتحجب عن العراق فرصته في الحصول على الاستقلال، وأن يصبح عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٢٧، فما علاقة الحدود بمدة المعاهدة ؟! إن لم تكن بتدبير بريطاني. ليس هذا فقط بل أن الحكومة البريطانية قد وجدت أنه ليس من الحكمة تعديل الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة قبل إبرام المعاهدة الجديدة، إلا أن الملك فيصل وحكومته كانوا يرون أن ملاحق المعاهدة ليست من اهتمام عصبة الأمم وإنما الطرفين المتعاقدين العراق وبريطانيا، وعليه لا توجد هناك ضرورة لتمديد الملاحق غير المشروط، مع موافقتهم مضطرين على قبول التمديد الجديد.

ومع ذلك فإن الملك فيصل وحكومته كانوا يعتقدون أنه حتى بموافقتهم على التمديد فإنه سيكون من المستحيل أن يصادق البرلمان العراقي على ذلك دون إجراء التعديلات المطلوبة في ضوء الوعود التي قدمها المندوب السامي البريطاني إلى المجلس التأسيسي وتلك التي قدمها وزير المستعمرات أمري عند زيارته للعراق في نيسان ١٩٢٥ [93]. والتي استند عليها خطاب العرش في مجلس

(92) From Acting High Commissioner. to king Faisal and the Prime Minister, Al-Sadun, 28th Decmber, 1925 (Letter – Secret) no. R.O. / 274. In : C.O. 730, 92/872.
(93)From king Faisal, to the Acting High Commissioner, 30th December, 1925 (Letter – Secret) In : C.O. 730, 92/872 ; British Report, 1925, PP. 11-12.

الأمة بأن المباحثات لإجراء التعديلات التي طالب بها المجلس التأسيسي قد بدأت.

كان لا بد للملك فيصل وحكومته أن يتحركوا لإيجاد حل لهذه المشكلة الجديدة، فاجتمع مجلس الوزراء يوم ٢٩ كانون الأول ١٩٢٥ واتخذ التوصيات التالية :-

١- أن يتم التوصل إلى بروتوكول ملحق بالمعاهدة الجديدة يجسد تعديلات الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة حسب الوعود، ويؤكد الالتزام بمدة الأربع سنوات التي حددها بروتوكول ١٩٢٣ لهذه الاتفاقيات.

٢- أن تتعهد بريطانيا بالعمل على أن يصبح العراق عضواً في عصبة الأمم خلال أربع سنوات، وإذا رفضت عصبة الأمم ذلك، فعلى الحكومة البريطانية أن تحاول ضمان هذه العضوية للعراق مرة كل أربع سنوات خلال مدة المعاهدة الجديدة [94].

وهددت الحكومة العراقية السلطات البريطانية بأنها ستستقيل إلا إذا ضمنت أكثرية في البرلمان تؤيد المعاهدة الجديدة قبل توقيعها. وإن هذه الأكثرية لا يمكن الحصول عليها إلا إذا قبل البريطانيون مطالبها هذه. وعندما أرسل وكيل المندوب السامي بورديلون مطالب الحكومة العراقية إلى وزارة المستعمرات، أشار إلى أن عدم الاستجابة لهذه المطالب سيؤدي إلى عدم اتخاذ الحكومة العراقية قراراً بالرفض أو الموافقة على المعاهدة الجديدة وإنما ستقوم بكل بساطة بعرض المعاهدة مع مطالبها على البرلمان. ولذلك فقد توصل هو والملك فيصل إلى صيغة وهي أن تضاف مطالب الحكومة العراقية كفقرة إلى

(94) Proceedings of the Special meeting of the Council of Ministers in Iraq. on December 29th , 1925. In : F.O. 371, 11457/ E598.

المعاهدة الجديدة، وأوصى وزارة المستعمرين بقوة أن توافق على هذا الاتفاق موضحاً :-

(إن فشل حكومة صاحب الجلالة في تحقيق وعودها إلى الوقت الحاضر، قد سبب خيبة أمل كبيرة. وعليه، ومن أجل إعادة الثقة بنا، فإنه من الضروري أن تحتوي المعاهدة الجديدة تأكيدات واضحة بشأن تعديل الاتفاقيات) [95].

وبعد خمسة أيام ابرق وكيل المندوب السامي إلى وزارة المستعمرات يخبرهم أن وزارة السعدون قد قدمت استقالتها، ولكن الملك فيصل قد اقنع الوزراء بسحب استقالاتهم [96].

وافقت الحكومة البريطانية بالنتيجة على إضافة المطلبين اللذين تقدمت بهما الحكومة العراقية بشكل فقرتين إلى المعاهدة الجديدة وبصيغة تقول أن الحكومة البريطانية تتعهد أنه في اليوم الذي تنتهي فيه مدة المعاهدة الأولى (٣٠ نيسان ١٩٢٧) أو عند انتهاء كل أربع سنوات وحتى نهاية مدة المعاهدة البالغة (٢٥) سنة، ستقوم بدراسة إمكانية تبني إدخال العراق لعضوية عصبة الأمم. وإذا لم يكن هذا ممكناً فإن الحكومة البريطانية ستدرس قضية تعديل المعاهدات الملحقة بالمعاهدة [97].

(95) From Acting High Commissioner to Colonial Office, 31stDecember, 1925 (Tel) no. 681, part 1. In : F.O. 371, 11457/ E69.
(96) From Acting High Commissioner, to Colonial Office, 5th January, 1925 (Tel) no. 10 , In : F.O. 371, 11457/ E 193.
(97) From Acting High Commissioner, to the Prime Minister Al-Sadun, 9th January, 1926 (Letter – Secret) no. P.o. 5. and Draft Additional Ar ticles to New Trealy. In : C.O. 730 , 92/ 2021.

وفي الوقت نفسه أبلغت الحكومة البريطانية وكيل المندوب السامي أن عليه أن يوضح بشكل جلي للحكومة العراقية أنه بالرغم من أن هذه الإضافة إلى المعاهدة الجديدة قد تمت لمجابهة الصعوبات التي تواجه الملك فيصل وحكومته، فأنها يجب أن لا تعتبر سبباً لمباحثات إضافية أو مساومات وحذرت أنه إذا امتنعت الحكومة العراقية عن قبول هذه الإضافات أو خلقت صعوبات لقبولها، فلا يتوقعوا أي مساعدة بريطانية أخرى في موضوع الحدود الشمالية. وأكدت الحكومة البريطانية أيضاً أنه من الضروري أن توقع المعاهدة الجديدة وتصدق من قبل البرلمان قبل يوم الثاني من شباط ١٩٢٦ لأن مجلس العموم البريطاني، الذي ستحال إليه المعاهدة للتصديق عليها سيستأنف اجتماعاته في هذا التاريخ [98].

وهكذا وضع البريطانيون الملك فيصل الأول والحكومة العراقية أمام الأمر الواقع مثلما فعلوا من قبل معه عندما أجبروه على توقيع معاهدة ١٩٢٢، ومع المجلس التأسيسي عند تصديقها وبالحجة نفسها وهي التهديد بالتخلي عن حقوق العراق في ولاية الموصل وحدوده الشمالية. ولذلك وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ تعهد حزب الحكومة، حزب التقدم، في اجتماع له ضم ٤٤ عضواً بالوقوف إلى جانب تصديق المعاهدة في مجلس النواب. وفي مساء اليوم نفسه تم توقيع المعاهدة الجديدة من قبل رئيس الوزراء العراقي ووكيل المندوب السامي [99]. الذي طلب من رئيس الوزراء السعدون أن يوضح لمجلس النواب عند تقديمه المعاهدة لهم أن هذه هي الفرصة الأخيرة لكي يضمن العراق حقوقه في الحدود الشمالية، وفي حالة رفضهم المعاهدة فإن الحكومة البريطانية ستبلغ عصبة الأمم أن الشروط التي وضعتها عند موافقتها على الحدود الشمالية

(98) From Coloniol Office , to Acting High Commissioner, 8th January 1926 (Tel) no. 21. In : F.O. 371, 11457 / E193.
(99) From Acting High Commissioner, to Colonial Office , 13th January 1926 (Tel) no. 22. In : F.O. 371, 11457 / E311.

للعراق وفق خط برسل، لم تنفذها الحكومة العراقية، ولذلك من الضروري إعادة النظر في قرارها حول قضية الموصل [100].

ب- زوبعة التصديق

في جلسة يوم ٢٠ كانون الأول ١٩٢٥ [101]، قرأ رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون أمام مجلس النواب نص قرار مجلس عصبة الأمم حول الحدود الشمالية. وأوضح أن مسودة المعاهدة الجديدة التي أشير إليها في قرار العصبة لم تصل بعد من الحكومة البريطانية. وأكد السعدون للمجلس أن حكومته ستسعى لضمان حقوق العراق [102]. وكرر وعده هذا أمام مجلس الأعيان أيضاً عندما قرأ أمامه قرار العصبة [103]. وفي ٣١ كانون الأول أبلغ السعدون مجلس النواب أن المباحثات حول المعاهدة المقترحة التي أرسلت من قبل الحكومة البريطانية في تقدم، وأنه لن يقرر أي شيء قبل إبلاغ المجلس بكافة التفاصيل [104].

استقبلت المعارضة الممثلة بحزب الشعب [105] في مجلس النواب نبأ تمديد المعاهدة بموقف غير معادي ولكنه متحفظ، فقد أعلنوا صراحة أنهم سيقبلون التمديد بشرط أن تقوم الحكومة بدراسة مواد المعاهدة المقترحة بعناية فائقة لضمان حقوق العراق الممكنة. وأعتقد رئيس الوزراء السعدون أن المعارضة بتأكيدها على أن واجب ضمان هذه الحقوق يقع على عاتق الحكومة وليس

(100) From Acting High Commissioner, to the Prime Minister, Al-Sadun , 12th January, 1926 (letter – Secret) no. P.O.10. In : F.O. 370, 92 /2021.

(101) بدأ الاجتماع الاعتيادي للمجلس في الأول من تشرين الثاني ١٩٢٥.

(102) الوقائع العراقية، ١٠ كانون الأول ١٩٢٦، رقم ٣٨٧، ص ص ٤-٥.
Intelligence Report, 7th January , 1926, no. 1 , para. 5. In : C.O.730, 105 / C.F. 312.

(103) الوقائع العراقية، ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٥، رقم ٣٨٢، ص ص ١-٢.
Intelligence Report, 7th January , 1926, no. 1 , para. 13. In : C.O.730, 105 / C.F. 312.

(104) الوقائع العراقية، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦، رقم ٣٩١، ص ٤.
Intelligence Report, 7th January , 1926, no. 1 , para. 12. In : C.O.730, 105 / C.F. 312.

(105) لم يكن حزب الوسط المعارض قد تشكل بعد في مجلس النواب.

البرلمان تأمل بالنتيجة أن تجرد الحكومة من حظها في الوصول إلى هدفها [106]. بعد أن هزمتها مرتين في مجلس النواب [107].

وفي خارج البرلمان قرر المحامون الشباب الذين سبق وأن قادوا المعارضة في الشارع لمنع المجلس التأسيسي من تصديق المعاهدة واتفاقياتها، أن يقفوا ضد تصديق المعاهدة الجديدة. وكان هناك شك بأنهم وراء المنشورات التي وزعت في بغداد ورسائل التهديد العديدة التي وصلت إلى الوزراء [108]. ومع ذلك فإن المعارضة للمعاهدة الجديدة لم تكن بقوة تلك التي وقفت ضد تصديق المجلس التأسيسي للمعاهدة.

وعندما عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس النواب في جلسته يوم ١٨ كانون الثاني ١٩٢٦، قدم النائب سعيد عبد الواحد من حزب التقدم مقترحاً بأن يناقش المجلس المعاهدة دون الحاجة إلى إحالتها للجنة السياسية، مبرراً ذلك بأن هدف المعاهدة الجديدة هو مجرد تمديد مدة المعاهدة القديمة، وهي معروفة للنواب، ولأن الحالة السياسية الحاضرة ومصالح العراق تفرض ضرورة سرعة تصديق المعاهدة [109].

وبالرغم من الاحتجاجات والأصوات العالية للمعارضة التي طالبت بضرورة دراسة المعاهدة الجديدة بعناية قبل اتخاذ المجلس قراراً بشأنها، فإن مقترح سعيد عبد الواحد قد وافق عليه المجلس. ثم طلب رئيس الوزراء بأن تكون بقية الجلسة مغلقة متسلحاً بالمادة ٥٧ من القانون الأساسي [110]. معتقداً، كما قال لوكيل المندوب السامي، أنه ليس من الحكمة أن تنشر الصحافة الكلمات

(106) Intelligence Report, 7th January , 1926, no. 1 , para. 14. In : C.O.730, 105 / C.F. 312..

(107) سنتطرق إلى ذلك لاحقاً.

(108)Intelligence Report, 7th January , 1926, no. 16 , para. 5. In : C.O.730, 105 / C.F. 312..

(109) الوقائع العراقية، ٤ شباط ١٩٢٦، رقم ٣٩٨، ص٦ ؛ العراق، ١٨ كانون الثاني، ١٩٢٦ (طبعة إضافية).

(110) الوقائع العراقية، ٤ شباط ١٩٢٦، رقم ٣٩٨، ص ص ٩-١١.

المعادية لبريطانيا التي ربما ستظهر خلال المناقشات الحامية للمجلس حول المعاهدة الجديدة [111].

وفي حالة هياج واحتجاج شديدين مزق نواب المعارضة نص المعاهدة الجديدة والقانون الأساسي وألقوهما على النواب الآخرين وخرجوا من الجلسة وهم يهتفون ضدهم (خونة... خونة) [112]. ولما كان عدد نواب المعارضة لا يتجاوز تسعة عشر نائباً، فقد عقد بقية النواب البالغ عددهم ٥٩ نائباً الجلسة المغلقة التي استمرت ساعة ونصف [113]. ثم عادت الجلسة بعد ذلك علنية ووضع رئيس المجلس المعاهدة الجديدة في التصويت طالباً من النواب أن يدلي كل واحد منهم جهاراً برأيه في الموافقة من عدمها. ووافق عليها جميع الحاضرين.

لقد كان المجلس مؤلفاً من (٨٨) نائباً، صوت للمعاهدة (٥٨) نائباً ولم يصوت رئيس المجلس، وكان عدد الغياب (٩) نواب، ومقعداً واحداً كان شاغراً و (١٩) غادروا القاعة [114].

وفي اليوم التالي عرضت المعاهدة الجديدة على مجلس الأعيان بالطريقة نفسها لكي يوافق أو يرفض تصديق مجلس النواب لها، ووافق الأعيان على مطلب رئيس الوزراء لجعل الجلسة مغلقة من أجل قراءة رسالة الحكومة المتعلقة بمباحثات المعاهدة الجديدة. وبعد ساعة واحدة أصبحت الجلسة علنية، وكان الوحيد الذي وقف ضد تصديق المعاهدة الجديدة هو العين مولود مخلص الذي احتج بالقول أن واجب بعثة الحدود الدولية وعصبة الأمم كان من أجل اقتراح

(111) From Acting High Commissioner, to Colonial Office , 21st January 1926 (Tel) no. 32. In : F.O. 371, 11457 / E445.

(112) الوقائع العراقية، ٤ شباط ١٩٢٦، رقم ٣٩٨، ص ١١ ؛ الأوقات البغدادية، ١٩ كانون الثاني ١٩٢٦.
From Acting High Commissioner, to Colonial Office , 19th January 1926 (Tel) no. 32. In : F.O. 371, 11457 / E445

(113) الوقائع العراقية، ٤ شباط ١٩٢٦، رقم ٣٩٨، ص ١١.
Intelligence Report, 21st January , 1926, no. 2 , para. 48. In : C.O.730, 105 / C.F. 312..

(114) الوقائع العراقية، ٤ شباط ١٩٢٦، رقم ٣٩٨، ص ص ١١-١٢.

حل لمشكلة الموصل وليس الاشتراط بتمديد المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ خمسة وعشرون عاماً.

ج- أصداء التصديق ونتائجه

إن استعادة العراق لحقوقه في ولاية الموصل باعتراف دولي قد جعل المعارضة للمعاهدة الجديدة أقل من سابقتها. وكان الانتقاد الوحيد أنه كان يجب على الحكومة أن تساوم من أجل الحصول على امتيازات أكثر للعراق. وقد انعكس هذا في آراء أعضاء حزب الشعب الذين أدانوا تصديق حزب الحكومة، التقدم، للمعاهدة [115]. وأكدت جريدة المفيد أن الحكومة البريطانية قد أفزعت الحكومة العراقية من أجل توقيع المعاهدة حين ظهرت في الحياة السياسية أشباح غريبة تدعى، الاستعمار وكردستان وفقدان ثروة العراق النفطية. وقد أغلقت الجريدة أثر هذه المقالة [116].

وفي الموصل أدان الحزب الوطني، الذي تشكل في حزيران ١٩٢٥ [117]، وحزب الاستقلال تصديق المعاهدة، وقرر هذا الأخير فصل عاصف إنما من الحزب لأنه صوت إلى جانب التصديق في مجلس الأعيان، ونشر الحزب احتجاجاً أدان فيه بقوة تصديق المعاهدة [118].

كانت عصبة الأمم قد وضعت في ضوء توصية بعثة الحدود الدولية شرطاً لضمان حقوق إدارية للأكراد [119]. وقد علق حزب الشعب على ذلك بالقول أن الحكومة البريطانية تريد بهذا الشرط أن تؤسس حكماً ذاتياً للأكراد

(115) الاستقلال، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، كانون الثاني ١٩٢٦.

(116) Intelligence Report, 21st January , 1926, no. 2 , para.51. In : C.O.730, 105 / C.F. 312.

(117) Intelligence Report, 11th June , 1925, no. 12 , para. 273. In : F.O.371 , 10833 / E4018.

(118) الاستقلال، ١ شباط ١٩٢٦.
Intelligence Report, 7th January , 1926, no. 1 , para. 15. In : C.O.730, 105 / C.F. 312

(119) British Report , 1925 , P. 18.

والسريان، ونتيجة لذلك أثار الحزب قضية كردستان بشكل مستمر خلال مناقشات المعاهدة الجديدة [120] وقد قدم رئيس الحزب ياسين الهاشمي مقترحاً حول القضية الكردية إلا أنه فشل عند التصويت عليه [121].

وفي اجتماع مجلس النواب الذي أعقب تصديق المعاهدة الجديدة، طلب الهاشمي من الحكومة تفسيراً للشرط الذي وضعته عصبة الأمم الذي ينص على (حماية جميع عناصر السكان في العراق) [122]. وأجاب السعدون أن هذا الشرط الوارد في المقطع الثالث من قرار عصبة الأمم، لا يتضمن شيئاً لا يتناغم مع رغبات البلاد، لأن الحكومة العراقية تعتبر أن من واجبها إعطاء السكان في الشمال، وخصوصاً الأكراد، حقوقهم القومية. وأنكر السعدون ادعاءات حزب الشعب بأن سياسة الحكومة العراقية لن تتبدل باستثناء أنها ربما تتبنى بعض الإجراءات بالنسبة للسريان [123].

وفي حفل الاستقبال الذي أقامه المندوب السامي بمناسبة حسم قضية الموصل لصالح العراق وتوقيع المعاهدة الجديدة، ألقى الملك فيصل كلمة أشار فيها إلى توضيحات السعدون في مجلس النواب، وقال أن الثورة العربية جاءت نتيجة لسياسة التتريك العنصري ضد العرب من قبل الدولة العثمانية، وأنه من المستحيل أن ترتكب الحكومة العربية في العراق هذا الخطأ [124]. وقد أوقف حديث الملك هذا أي محاولة لانتقاد الحكومة في هذا المجال.

---

(120) Intelligence Report, 4th February , 1926, no. 3 , para. 82. In : C.O.730, 105 / C.F. 312.

(121) الوقائع العراقية، ٤ شباط ١٩٢٦، رقم ٣٩٨، ص١٠.

(122) الوقائع العراقية، ١٨ شباط، ١٩٢٦، رقم ٤٠٣، ص٢.

Intelligence Report, 4th February , 1926, no. 3 , para. 78. In : C.O.730, 105 / C.F. 312

(123) المصدرين السابقين.

(124) العالم العربي، ٢٨ كانون الأول ١٩٢٦.

Intelligence Report, 4th February , 1926, no. 3 , para. 82. In : C.O.730, 105 / C.F. 312

أعقب تصديق المعاهدة الجديدة، التسوية النهائية لقضية ولاية الموصل بالتوصل إلى توقيع اتفاقية بين العراق وبريطانيا وتركيا [125] وصادق عليها البرلمان العراقي بالإجماع يوم ١٤ حزيران ١٩٢٦ [126]. وتظهر أهمية هذه الاتفاقية في نصها على أن العراق سيكون مؤهلاً لعضوية عصبة الأمم خلال سنتين بالرغم من تمديد المعاهدة إلى (٢٥) سنة. وبذلك وضعت هذه الاتفاقية والمعاهدة الجديدة الأساس لسياسة الملك فيصل المقبلة في التخلص وإنهاء التدخل البريطاني في شؤون العراق.

٢- خلافات نواب الحكومة وتفرقهم وأثرها في سقوطها :

أ- هزيمة الحكومة :

كان حزب السعدون، حزب التقدم، قد تأسس في مجلس النواب لتنظيم الجاميع المؤيدة للحكومة داخل المجلس. أما مجموعة الهاشمي المكونة من نواب حزب الاستقلال في الموصل وبعض نواب المعارضة الآخرين، فلم تنظم نفسها كحزب إلا في الاجتماع الاعتيادي الأول الذي عقد في ١ تشرين الثاني ١٩٢٥، وأطلقوا على أنفسهم (حزب الشعب).

ففي الاجتماع غير الاعتيادي الذي عقد فيه مجلس النواب أولى جلساته في تموز ١٩٢٥، دعا رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون كل أعضاء مجلس النواب للانضمام إلى حزب الحكومة، حزب التقدم [127]. وقد استجاب لدعوته شيوخ العشائر. وفي اجتماع افتتاح الحزب انتخب كل من الشيخ محسن أبو طبيخ والشيخ كاطع العوادي نائبي لواء الديوانية عضوين في اللجنة التنفيذية للحزب وكذلك أمين زكي نائب السليمانية وانتخب عبد المحسن السعدون رئيساً للحزب

---

(125) العالم العربي، ١٣ حزيران ١٩٢٦.

British Report, 1925, P.9.

(126) الوقائع العراقية، ٢٤ آب ١٩٢٦، رقم ٤٦٦، ص ص ١٢-١٣ ؛ العالم العربي، ١٥ حزيران، ١٩٢٦.

(127) الوقائع العراقية، ٢٣ تموز ١٩٢٥، رقم ٣١٨، ص٥ ؛ المفيد، ١٥، ١٦، تموز ١٩٢٥.

وأرشد العمري نائب الموصل أميناً للسر [128] وأصبحت أكثرية نواب المجلس أعضاء في المجلس.

إن هذه الأكثرية الحكومية لم تكن متحدة ولا ملتزمة حزبياً، فبعد شهر واحد فقط من افتتاح البرلمان منيت الحكومة بهزيمتين خلال أربعة أيام في عملية التصويت. الهزيمة الأولى كانت تتعلق بعزم الحكومة على إرسال وفد عراقي لحضور اجتماع عصبة الأمم المخصص لقضية الموصل، وقد وافقت الحكومة البريطانية على المقترح، وتم اختيار أعضاء الوفد، وهم وزير العدلية ناجي السويدي والبطريك الكلداني يوسف عمانوئيل وأرشد العمري أمين سر حزب التقدم الحكومي وإسماعيل راوندوزي مندوب لواء اربيل [129] وفي جلسة ٢٢ آب ١٩٢٦ قدم نائب الموصل إبراهيم كمال وهو من المعارضة سؤالاً عاجلاً طلب فيه من الحكومة إعطاء معلومات حول تشكيلة هذا الوفد وأسبابه، وقد وقعه معه جميع نواب المعارضة، وكان أول تحرك سياسي لهم في المجلس النيابي [130] وبناء على ذلك أصبحت الجلسة مغلقة للإجابة على السؤال، وأوضح رئيس الوزراء السعدون دوافع الحكومة لتشكيل هذا الوفد، لكن العارضة انتقدت الحكومة واستهزأت من وجود أمين سر حزب الحكومة أرشد العمري وإسماعيل راوندوزي، ووجدت أنه من المضحك أن يضاف إلى الوفد بطريرك الكلدان بعد أن أوضح تقرير البعثة الدولية لعصبة الأمم أن رجال الدين المسيحيين يفضلوا الأتراك على الحكومة العراقية [131] وعندما صارت

---

(128) Intelligence Report, 23rd July , 1925, no. 15 , para. 340. In : F.O.371 , 10833 / E4646.

(129)Intelligence Report, 3rd September , 1925, no. 18 , para. 463. In : F.O.371 , 10833 / E5828.

(130) الوقائع العراقية، ٨ أيلول، ١٩٢٥، العدد ٣٤١، ص١٧.
Intelligence Report, 3rd September , 1925, no. 18 , para. 452. In : F.O.371 , 10833 / E5828

(131)Intelligence Report, 3rd September , 1925, no. 18 , para. 453. In : F.O.371 , 10833 / E5828.

الجلسة علنية طلب رئيس الوزراء السعدون من المجلس أن يوافق على إضافة العمري وراوندوزي إلى الوفد. وعند التصويت رفض المجلس هذا الطلب إذ صوت له ٣١ نائباً وعارضه ٣٣ نائب [132].

أما هزيمة الحكومة الثانية فقد وقعت في جلسة ٢٥ آب ١٩٢٦، عندما قدم وزير المالية رؤوف الجادرجي مشروع ميزانية شهر أيلول موضحاً أنه عندما قدمت ميزانية شهر آب إلى المجلس، كان الأمل أن تكون الموازنة السنوية العامة جاهزة خلال بضعة أيام، ولما كان من الصعوبة القيام بذلك فقد طلب الوزير من المجلس الموافقة على مشروع ميزانية لشهر أيلول، وأن يتم التصويت عليها بسرعة دون إحالتها إلى اللجنة المالية في المجلس [133] وقد وافق المجلس على إدراج الطلب في جدول الأعمال، وكانت المفاجأة غير المتوقعة أن ٣٩ نائباً من مجموع ٧٠ من الحاضرين رفضوا الموافقة على المادة الأولى من الميزانية، وكان هذا يعني رفضها كاملة. وقد أعقب التصويت ارتباك وطلب بعض الأعضاء إعادة التصويت وسط صراخ نواب المعارضة بأن الميزانية قد رفضت. وحاول الوزراء إقناع المجلس لإعادة التصويت إلا أن رئيس المجلس الكيلاني أعلن أن المادة المعنية قد رفضت بشكل مشروع [134].

إن التحليل الذي قدمه التقرير السري نصف الشهري لدائرة المندوب السامي البريطاني ببغداد حول أسباب هاتين الهزيمتين لحكومة السعدون ليس مقنعاً، فقد ذكر أن نواب حزب الحكومة، التقدم لم يكونوا حاضرين في الجلسة بعدد كاف، لأن مجموعة صغيرة من النواب لم تكن مقتنعة أساساً بالشخصيات التي تكون منها الوفد، وأوضح أن الهزيمة الثانية تعود إلى خطأ تكتيكي من وزير

---

(132) الوقائع العراقية، ١٣ أيلول ١٩٢٥، رقم ٣٤٣، ص٨.

(133) الوقائع العراقية، ١٣ أيلول ١٩٢٥، العدد ٣٤٣، ص١٠..

(134) الوقائع العراقية، ١٥ أيلول ١٩٢٥، العدد ٣٤٤، ص ص ١-٢.
Intelligence Report, 3rd September , 1925, no. 18 , para. 454. In : F.O.371 , 10833 / E5828

المالية الذي طلب تجاوز اللجنة المالية مما أثار امتعاض أعضائها وصوتوا ضد الميزانية [135].

لم تكن هذه الأسباب العوامل الحقيقة وراء هزيمة حكومة السعدون، فالقضية تكمن في تشكيلة حزب الحكومة نفسه، فالعديد من النواب قد تركوا الحزب لعدم حصولهم مكاسب مقابل انضمامهم إلى حزب الحكومة مثل التعيينات الوزارية والإعفاء من الضرائب وما شابهها من الامتيازات الأخرى [136] وعلى سبيل المثال فإن وفداً من شيوخ العشائر يقودهم عضوين من اللجنة التنفيذية لحزب الحكومة هما محسن أبو طبخ وكاطع العوادي، قد أعربوا إلى المندوب السامي البريطاني عند مقابلتهم له يوم ٣١ تشرين الأول، عن عدم قناعتهم بحزبهم التقدم واستيائهم ورغبتهم في تشكيل حزب جديد، بعد أن وجدوا أن دعمهم للحزب قد استغل فقط من قبل الوزراء لمصالحهم الشخصية، وأنهم مستمرين في ألاعيبهم التي جعلت رجال العشائر ضد شيوخهم [137].

إن الشيء المهم في كل هذا هو أن المعارضة في المجلس لم تكن ترغب بإسقاط الوزارة [138]، حتى لو هزمت في التصويت، لأن المعارضة لم تكن قادرة على تشكيل وزارة، وفي الواقع فإن تعيين عبد المحسن السعدون رئيساً للوزراء قد جاء نتيجة لعدم قدرة ياسين الهاشمي، كقائد للمعارضة، على تشكيل الحكومة [139]. ولذلك تمت تسوية موضوع ميزانية شهر أيلول في الاجتماع

(135)Intelligence Report, 3rd September , 1925, no. 18 , para. 463. In : F.O.371 , 10833 / E5828.

(136) Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 4th Feberuary, 1926 (letter). In : F.O. 371 , 11467 / E/358.

(137)Intelligence Report, 15th October, 1925, no. 21 , para. 643. In : C.O.371 , 10833 / E5828.

(138)Intelligence Report, 3rd September , 1925, no. 18 , para. 464. In : F.O.371 , 10833 / E5828.

(139)Form High Commissioner, to Colonial Office , 22nd ,25th June, , 1925 (Tels). nos. 300, 305. In : F.O. 371 , 1048 / E 3742, E 3835.

التالي. ففي جلسة ٢٧ آب ١٩٢٦، أعاد وزير المالية تقديم الميزانية بعد إجراء بعض التغييرات الطفيفة في أرقام المصروفات لكي تبدو، ولو شكلياً، مختلفة عن الميزانية التي رفضت. وهدد السعدون أنه سيستقيل إذا رفض ميزانية أيلول هذه المرة، ولكن المعارضة أوضحت أنها بانتقادها للميزانية لا تهدف إلى إسقاط الوزارة [140]، وتم التصويت عليها بأغلبية كبيرة وبتصفيق حاد [141].

ب- خيار حل البرلمان

أصبح رئيس الوزراء السعدون، وبشكل متصاعد، غير قادر على ضمان ولاء أعضاء حزبه، حزب التقدم. ففي الاجتماع الاعتيادي الأول للمجلس في تشرين الثاني ١٩٢٥، خرجوا من الجلسة بكل بساطة عندما غادرها السعدون لحضور اجتماع حكومي، تاركين انتخابات اللجان البرلمانية الدائمة بيد المعارضة [142]. ولم يكن أمام السعدون من خيار غير إبلاغ وكيل المندوب السامي البريطاني، أنه يفكر بجدية أن يطلب من الملك فيصل حل البرلمان لأنه يخشى من تنامي قوة المعارضة التي ستجعل تصديق مجلس النواب على موازنة ١٩٢٦ مستحيلاً [143]، بعد أن تحالف حزب الشعب بقيادة الهاشمي [144] مع كتلة شيوخ العشائر التي يساندها أيضاً النواب الذين لم يحصلوا على شيء من انتمائهم إلى حزب الحكومة، التقدم.

وقف الملك إلى جانب رئيس وزراءه عبد المحسن السعدون، معتقداً أن إجراء انتخابات عامة جديدة ستمكن السعدون من الاستمرار في السلطة بدعم

(140) الوقائع العراقية، ١٥ أيلول ١٩٢٥، العدد ٣٤٤، ص ص ٧-١٠.

(141)Intelligence Report,3rd September , 1925, no. 18 , para. 464. In : F.O.371 , 10833 / E5828.

(142) الوقائع العراقية، ٧ كانون الثاني ١٩٢٦، العدد ٣٨٦، ص ص ١٣-١٩.

(143)Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 4th February, 1926 (letter). In : F.O. 371 , 11467 / E 1358.

(144) Intelligence Report, 12th November , 1925, no. 23 , para. 752. In : F.O.371, 10833/ E 7276 and C.O. 730, 80/54916.

أكثر قوة في المجلس النيابي الجديد. ومما زاد في قناعة الملك فيصل بخيار الحل قول رئيس مجلس النواب الكيلاني له أنه من المستحيل على مجلس النواب أن يقدم شيئاً مفيداً إذا لم يعمل الملك على توزيع امتيازات أساسية لعدد كبير من النواب الذين لا يفكرون إلا بمصالحهم الخاصة [145].

من جانبه أيد وكيل المندوب السامي فكرة حل البرلمان، ولكن وزارة المستعمرات وبعد التشاور مع المندوب السامي دوبس الذي كان بإجازة في لندن، لم توافق على خيار الحل على أساس أن ذلك سيكون له تأثيره في تدمير الثقة باستقرار النظام البرلماني الجديد، وسيخلق سابقة غير مناسبة جداً. يضاف إلى هذا أن طبيعة الانتخابات طويلة الأمد في العراق ستؤجل موافقة السلطة التشريعية على الموازنة لأشهر عديدة [146].

جـ- استقالة الكيلاني من رئاسة مجلس النواب وتشكيله حزب معارض جديد

في جلسة يوم ٨ مايس ١٩٢٤، وعندما كان مجلس النواب يناقش الموازنة السنوية، نبه رئيس المجلس الكيلاني وزير المالية الجديد صبيح نشأة [147] إلى ضرورة التوقف عن الكلام بصوت عالٍ مع سكرتير اللجنة المالية. فوقعت مشادة كلامية بين رئيس المجلس والوزير أدت بالنتيجة أن مغادرة الكيلاني الجلسة محتجاً على أن وزير المالية قد أهانه، ورفض الكيلاني اعتذارات الوزير وقاوم جميع الجهود لإقناعه بسحب استقالته [148]. ولم يكن أمام مجلس النواب

(145) Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 8th February, 1926 (letter- Secret). In : F.O. 371 , 11467 / E/ 1551.

(146) Form Colonial Office , to Acting High Commissioner, 22nd February, 1926 (Tel). no. 90. In : F.O. 371 , 11467 / E1358.

(147) استقال رؤوف الجادرجي من منصبه كوزير للمالية بعد أن اعتبره السعدون والسلطة البريطانية غير مؤهل لمنصبه الوزاري المهم هذا.

(148) Intelligence Report, 13th May, 1926 , no. 10, Para. 298. In : C.O.730, 105/ C.F. 312.

من خيار غير قبول استقالته وانتخاب وزير الداخلية حكمت سليمان رئيساً للمجلس، ثم استقال هذا الأخير بالنتيجة من منصبه الرسمي وحل محله رئيس الوزراء وكالة [149].

كانت استقالة الكيلاني مفاجأة لمعظم الصحف المحلية وللعديد من السياسيين في بغداد، ولكن تحليلات لمقربين أظهرت أن استقالته هي جزء من المعارضة الواسعة لوزارة السعدون. ومما يؤيد ذلك أن الكيلاني عندما كان رئيساً للمجلس، وفي جلسة ١١ آذار ١٩٢٦ ترك مقعد الرئاسة وانضم إلى النواب المعارضين لرئيس الوزراء السعدون في موضوع إغلاقه لجريدة الاستقلال [150]. وبعد تركه الرئاسة غادر أتباعه من النواب حزب الحكومة وشكلوا حزباً جديداً برئاسته أطلقوا عليه اسم (حزب الوسط) [151].

قرر حزبا المعارضة الشعب والوسط وبإسناد من نواب آخرين تركوا حزب الحكومة، مقاطعة جلسات مجلس النواب احتجاجاً على إهانة الوزير لرئيس المجلس السابق الكيلاني، ولم يحضر سوى أربعين نائباً في الجلسة التي أعقبت جلسة المشاجرة والاستقالة، بالرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة لضمان النصاب القانوني للاجتماع. ولم يحضر نواب المعارضة الجلسات إلا بعد أن ضغط عليهم المندوب السامي البريطاني دوبس [152] الذي كان قد عاد إلى العراق في ٣٠ نيسان ١٩٢٦ [153].

(149) الوقائع العراقية، ١٩ تموز ١٩٢٦، العدد ٤٥٥، ص ص ١-٥.
Intelligence Report, 27th May, 1926 , no. 11, Para. 333. In : C.O.730, 105/ C.F. 312.

(150) الوقائع العراقية، ٢١ آذار، ١٩٢٦، العدد ٤١٦، ص ص ٢-٨.

(151) في ١١ مايس ١٩٢٦ كتب جريدة العراق شبه الحكومية أن الكيلاني قد ترك حزب الحكومة، التقدم، وشكل كتلة معارضة في المجلس النيابي، وأن أتباعه هم أولئك الذين تركوا حزب الحكومة لعدم حصولهم على منافع ذاتية.

(152)Intelligence Report, 13th May, 1926 , no. 10, Para. 297. In : C.O.730, 105/ C.F. 312

(153) بعد ستة أشهر من عودته من لندن يوم ٣٠ نيسان، غادر دوبس العراق مرة ثانية يوم ٢٢ تشرين الأول ١٩٢٦ إلى لندن وجنيف. British Report , 1926, PP. 9 , 18.

وعندما أعلنت استقالة الكيلاني من رئاسة المجلس في جلسة يوم ٢٠ مايس، وجهت المعارضة اللوم إلى وزير المالية صبيح نشأة على عناده في إهانة رئيس المجلس الكيلاني مما اضطره إلى الاستقالة. وأكدت على أن الوزير بسلوكه هذا قد أهان المجلس بأجمعه، ورحبت المعارضة بالكيلاني بانضمامه إليها [(154)].

وبعد بضعة أيام من استقالة الكيلاني رأى رئيس الوزراء السعدون أنه من المستحيل عليه الاستمرار في منصبه مع انعدام الانضباط في حزبه والحضور القليل لنوابه جلسات المجلس. وأكد ضرورة إجراء انتخابات نيابية جديدة لضمان مجلس نيابي مطيع، ولكن المندوب السامي عارض بشدة فكرة حل البرلمان لأن ذلك سيؤدي إلى تأخير تصديق التسوية النهائية مع تركيا حول الموصل. ومن أجل منع استقالة السعدون فقد قابل المندوب السامي نواب حزب الحكومة المتأرجحين ونواب المعارضة معاً وأقنعهم بضرورة حضور جلسات المجلس بشكل منتظم [(١٥٥)].

إن الأسباب التي شجعت الكيلاني على إعلان معارضته للحكومة كانت في أولها تفكك حزب الحكومة، التقدم إلى مجاميع متباينة، وثانيها أن الملك فيصل نفسه قد قرر التخلص من وزارة السعدون الضعيفة بعد أن رفض البريطانيون حل البرلمان. لقد كان الملك يريد الضغط على البريطانيين من خلال حكومة قوية تتمكن من تحقيق التعديلات المطلوبة في المعاهدة العراقية البريطانية واتفاقياتها، وقبول العراق عضواً في عصبة الأمم في شهر آب ١٩٢٨ حسبما نصت عليه معاهدة الموصل الجديدة لعام ١٩٢٦.

(154) ألقى باقر الشبيبي كلمة حماسية أعرب فيها عن فرحه بانضمام الكيلاني إلى المعارضة وقال أنه سيكون أحد أبطالها. انظر الوقائع العراقية، ١٩ تموز، العدد ٤٥٥، ص٣.

(155) Intelligence Report, 27th May, 1926 , no. 11, Para. 335. In : C.O.730, 105/ C.F. 312.

د- الهزيمة النيابية الثالثة للحكومة واستقالتها وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة.

في الاجتماع الاعتيادي الثاني للبرلمان العراقي الذي استهل جلساته في الثاني من تشرين الثاني ١٩٢٦ [(156)] كان أول واجب لديه هو انتخاب رئيس لمجلس النواب وآخر لمجلس الأعيان. وقد رشحت حكومة السعدون الرئيس السابق نفسه حكمت سليمان لرئاسة مجلس النواب مرة ثانية، الذي رشح أمامه للرئاسة رشيد عالي الكيلاني. فأصبح انتخاب الرئيس عملية تحدي لإثبات الوجود بين الحكومة والمعارضة والتي تألفت من أعضاء حزبي الشعب والوسط وأعضاء آخرين منشقين من حزب الحكومة ومستقلين. وكانت النتيجة أن انتخب رشيد عالي الكيلاني مرشح المعارضة رئيساً للمجلس، وعندما ألقى كلمته بهذه المناسبة أعلن بكل صراحة أن انتخابه يعتبر هزيمة للحكومة. وهكذا ونتيجة لهذه الهزيمة النيابية الثالثة لحزب الحكومة، التقدم، منذ افتتاح البرلمان فقد قدم رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون استقالة حكومته [(157)].

كان السبب الذي أعطي في حينه لفشل مرشح الحكومة هو أن التصويت السري قد مكن بعض نواب حزب الحكومة من الذين لا يحبون مرشحها أن يصوتوا ضده [(158)]. ولكن الشواهد ثبتت أن الملك فيصل نفسه كان وراء ذلك حين شجع على هزيمة الحكومة :-

١- لما كانت السلطة البريطانية ببغداد راضية عن السعدون، فإن الشخص الوحيد الذي يمكنه تدبير الأكثرية في المجلس النيابي لصالح الكيلاني هو

(156) صادف يوم الأول من تشرين الثاني عطلة رسمية.

(157) Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 2nd November , 1926 (Tel) 537. In : F.O. 371 , 11467 / E 6155 ; Intelligence Report, 9th November, 1926, no. 23 Para. 688. In : C.O.730, 107/17654.

العراق، ٢ تشرين الثاني ١٩٢٦.

(158) Ibid.,.

الملك فيصل. ومما يؤكد هذا التفسير أن الكيلاني قد هزم بشدة أمام مرشح الحكومة حكمت سليمان في انتخابات الرئاسة السابقة [159].

٢- وافق الملك فيصل على استقالة حكومة السعدون وقبلها حالاً دون التشاور مع مستشاره البريطاني كورنوالس أو مع وكيل المندوب السامي البريطاني [160]. الذي كان سابقاً قد وافق على رأي الملك في حل البرلمان وبقاء الحكومة لولا معارضة وزارة المستعمرات بنصيحة من المندوب السامي دوبس الذي كان حينها في لندن.

٣- لقد تأكد دور الملك فيصل في هزيمة حكومة السعدون أمام المجلس النيابي عندما كتب وكيل المندوب السامي بورديكون بعد ثمانية أشهر من الهزيمة إلى وزارة المستعمرات موضحاً أنه كان يشك في حينها أن الملك فيصل هو الذي دبر استقالة السعدون وأنه مقتنع الآن بذلك لأن:

(السرعة غير اللائقة التي قبل بها الاستقالة كانت مثيرة كثيراً للشكوك. إضافة إلى المؤشرات الأخرى، فقد سمعت في حينها من مصادر موثوقة بأن العديد من الأصوات قد أعطيت إلى رشيد عالي بتوجيهات من الملك فيصل) [161].

بعد يوم واحد من هزيمة الحكومة في مجلس النواب، أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى وكيل المندوب السامي البريطاني الذي كان يضغط عليها بحل البرلمان، أن يترك للملك فيصل حرية التصرف في التعامل مع الحالة لأنها

(159) الوقائع العراقية، ١٩ تموز ١٩٢٦، العدد ٤٥٥، ص٥

(160)Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 2nd , 3rd November , 1926 (Tels.) 537 Part 1,2. In : F.O. 371 , 11467 / E 6155.

(161)Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 28th July 1927 (letter – Sectet) no. O. 1618. In : C.O. 730, 123/ E 40465.

كانت ترى أنه لا توجد قضية حيوية تمس المصالح البريطانية أمام البرلمان العراقي توجب ضغط الحكومة البريطانية عليه [162].

طلب الملك فيصل من جعفر العسكري الذي كان ممثلاً دبلوماسياً للعراق في لندن، العودة لتشكيل وزارة جديدة بعد أن وجد أنه ليس بإمكان ياسين الهاشمي ولا رشيد عالي الكيلاني الحصول على الأكثرية في مجلس النواب لتشكيل وزارة جديدة وقد نجح العسكري بتشكيل وزارة ائتلافية يوم ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٦ مؤلفة من وزراء يمثلون جميع الأحزاب والمجموعات البرلمانية [163]. باستثناء شيوخ العشائر الذين عارضوا سياسة الملك فيصل في فرض التجنيد الإلزامي في العراق.

لقد تألفت الوزارة من ثلاثة وزراء من حزب التقدم واثنان من حزب الشعب واثنان من حزب الوسط ومستقل واحد. وأصبح رشيد عالي الكيرني وزيراً للداخلية وياسين الهاشمي وزيراً للمالية [164]. ولذلك استقال الكيلاني من رئاسة مجلس النواب وانتخب بدلاً منه رئيس الوزراء المستقيل عبد المحسن السعدون رئيساً للمجلس. ويبدو أن هذه التسوية قد كانت بترتيب من الملك فيصل. من جانب آخر استقال السعدون من رئاسة حزب التقدم الذي كان منزعجاً منهم بعد أن أصبح رئيساً لمجلس النواب. وفي الأول من كانون الأول ١٩٢٦ انتخب رئيس الوزراء الجديد جعفر العسكري رئيساً لحزب التقدم بالإجماع، مع أنه كان قد انضم هو ووزير دفاعه نوري السعيد، إلى الحزب بعد ثلاثة أيام فقط من تشكيله الوزارة [165].

(162)Form Colonial Office,to Acting High Commissioner, 3rd November, 1926 (Tel) no. 445. In : F.O. 371 , 11467 / E 6186.

(163) British Report, 1926, PP. 11 -12.

(164)Intelligence Report, 23rd November , 1926, no. 24 , para. 703. In : C.O. 730, 107 / 17654 ; British Report, 1926, P. 12.

(165)Intelligence Report, 7th December , 1926, no. 25 , paras. 734 , 736. In : F.O.371, 11468 / E 7090.

العراق، ٣ كانون الأول ١٩٢٦.

٣- مقدمات حل البرلمان العراقي :

لعبت عوامل ثلاثة رئيسية دورها في حل البرلمان بعد سنتين فقط من افتتاحه، أي قبل أن ينهي دورته البالغة أربع سنوات. ويمكن أن نحدد هذه العوامل الثلاث بالآتي :-

- تصميم الملك فيصل وحكومته على الاستقلال.
- تنامي الانقسامات في المجلس النيابي.
- عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا وانهيار حكومة الائتلاف.

أ- تصميم الملك فيصل وحكومته على الاستقلال :

شهد عام ١٩٢٧ جهوداً جدية من قبل الملك فيصل وحكومته لتقوية سلطتهم مستندين إلى المادة الثانية والثالثة من معاهدة الموصل لعام ١٩٢٦ التي نصت على إنهاء الانتداب البريطاني وإدخال العراق عضواً في عصبة الأمم بعد سنتين. وبدأوا بإهمال سلطة المندوب السامي البريطاني الذي اشتكى عدة مرات إلى لندن من أن الحكومة العراقية التي تمتلك الأكثرية في مجلس النواب تعمل بناء على أوامر الملك فيصل، واتهم الحكومة العراقية بأن سعيها لفرض قانون التجنيد الإلزامي في العراق يرتبط بأحلام الملك فيصل والعسكري ونوري السعيد بتأسيس إمبراطورية عربية [(166)]. ولذلك عملت سلطة الانتداب على تشجيع العشائر وإثارة النعرة الطائفية للوقوف بوجه هذا القانون على أساس أنه وسيلة لسيطرة الضباط السنة على الشيعة [(167)]. ولأن شيوخ العشائر يخشون من انتقال ولاء أفراد عشائرهم إلى السلطة المركزية الحكومية بدلاً منهم مما يضعف قوتهم. بينما كان الملك وحكومته يريدون من التجنيد الإلزامي وسيلة

(166) Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 28TH July, 5TH August 1927 (Letters) nos. S. O. 1618, Secret D. In : C.O. 730, 123/ E 40465.

(167) Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 5th August , 1927 (Letter) no.Secret D. In : C.O. 730, 123/ E 40465 ; Note on the (Potitical Situation to 27th September, 1927), Secret , Para. 8. In: C.O. 730 , 123 / 40465.

لتقوية الجيش العراقي من أجل مساندته للملك والحكومة في تحقيق وطلب الاستقلال التام وانسحاب القوات البريطانية من العراق.

من جانب آخر كان المندوب السامي دوبس يعتقد أن الملك فيصل سيسقط بدون دعم بريطانيا ولذلك أوصى أن تتجه الحكومة بإرضاء رغبة الملك بتخفيف السيطرة البريطانية الرسمية على العراق، وأن يبلغ الملك فيصل في الوقت نفسه وبكل وضوح أن الحكومة البريطانية تتوقع مقابل ذلك أن يستمر في أخذ المشورة منها، وإلا فإنها ستسحب دعمها له إذا لم يفعل ذلك في القضايا الهامة [(168)].

ب- تنامي الانقسامات في المجلس النيابي :

بعد تشكيل الحكومة الائتلافية اختفت من مناقشات المجلس النيابي الخطب الحماسية للمعارضة حالما أصبح قائداً حزبي المعارضة الهاشمي والكيلاني في الوزارة. وقد انشغل الهاشمي بواجباته الوزارية وأهمل حزبه (الشعب) الذي انقسم على نفسه عندما انشقت عنه مجموعة من النواب بقيادة الشيخ أحمد الشيخ داود بسبب عدم حصوله على وزارة في التشكيلة الائتلافية الجديدة وشكلوا معارضة للحكومة في المجلس [(169)]. إضافة إلى هذا فإن عدداً من النواب من حزبي الشعب والوسط أظهروا عدم استعدادهم لدعم الحكومة بشكل مطلق وإن كان قادتهم وزراء فيها. كذلك قام نواب آخرين بإعادة تشكيل حزب النهضة الذي لم يحصل أعضاؤه على مقاعد نيابية في البرلمان باستثناء رئيسه الجرجفجي [(170)]. ومما زاد في تنامي الانقسامات داخل المجلس النيابي الدور الذي قامت به سلطة الانتداب بالتحريض الطائفي ضد قانون التجنيد الإلزامي، فقد استقبل المندوب السامي وفداً من الشيعة ذوي الأصول

(168) Memorandum by sir Henry Dobbs. In : C.O. 730 , 123 / 40465

(169) العراق، ٢٠ كانون الأول، ١٩٢٦ ؛ الأوقات البغدادية، ١٨ كانون الأول ١٩٢٦.

(170) Intelligence Report, 7th December , 1926, no. 25 , para. 734. In : F.O.371, 11468 / E 7090.

الإيرانية وشجعهم على الوقوف بوجه حكومة العسكري الائتلافية [171].
مستغلاً حادثة الصدام خلال شهر محرم في الكاظمية يوم ١٠ تموز ١٩٢٧ بين جنود الجيش العراقي وبعض المواطنين الشيعة مما أدى إلى مقتل جندي وثلاثة مدنيين وإصابة عدد آخر بجروح [172]. وانعكس هذا الأمر على عدد من النواب في حزب النهضة الذين بدأوا يتحركون ضد الحكومة على أساس طائفي رغم وجود وزراء من الشيعة فيها، مع الإشارة إلى أن الشيخ عبد المهدي المنتفكي استقال من وزارة التربية احتجاجاً على مشروع قانون التجنيد الإلزامي الذي تبنته الحكومة [173]. ومما زاد الطين بلة انعقاد اجتماع في النجف استمر من ١٢-١٤ أيلول ١٩٢٧، وبتشجيع من المندوب السامي البريطاني دوبس، طالب بإجراء انتخابات برلمانية جديدة خالية من كل تدخل حكومي وتحت إشراف المفتشين الإداريين البريطانيين في الألوية [174].

جـ- عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا وانهيار حكومة الائتلاف :

مرة أخرى أصبح عقد معاهدة جديدة مع بريطانيا قضية مثيرة للخلاف السياسي داخل الحكومة والبرلمان. وفي أواخر عام ١٩٢٦، وبالتحديد في الثاني من كانون الأول أعلن رئيس الوزراء العسكري أمام مجلس النواب برنامج حكومته الائتلافية والذي تعهد فيه تعديل الاتفاقيات الملحقة بالمعاهدة العراقية – البريطانية وفقاً لتوصيات المجلس التأسيسي [175]. وفي رسالة مؤرخة يوم ٢٣ مايس ١٩٢٧ موجهة إلى الملك فيصل الأول، حدد العسكري القضايا التي يجب أن تحسم بين العراق وبريطانيا وهي دخول العراق في عضوية عصبة الأمم،

---

(171)Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 5th August 1927 (Letter) no. Secret D,. In : C.O. 730, 123/ 40465.

(172) Note on political situation to 27th September, 1927, paras. 3-4. In : C.O. 730, 123 / 40465

(173) British Report , 1927, PP. 19-20..

(174) British Report , 1927, PP. 16- 18.

(175) الوقائع العراقية، ١٢ كانون الأول ١٩٢٦، العدد ٤٩٤، الملحق، ص ص ١١-١٢.

وتعديل الاتفاقيات أو (التفاوض من أجل عقد معاهدة جديدة)، ومستقبل السياسة العسكرية في العراق فيما يتعلق بقانون الدفاع الوطني (التجنيد الإلزامي). وأوضح العسكري في رسالته هذه أن لجنة المعاهدة في المجلس التأسيسي ولجان البرلمان قد أشاروا في تقاريرهم في مناسبات عديدة إلى ضرورة تسريع حل هذه المسائل، وأن معظم المتحدثين من الأعضاء في مجلس النواب قد انتقدوا بمرارة الحكومات العراقية لفشلها في حسمها خلال الجدول الزمني الذي حددته معاهدة ١٩٢٦. وأضاف أن حكومته راغبة في الدخول بمباحثات مع الحكومة البريطانية حول هذه المسائل حالما ينفض البرلمان في عطلته الصيفية [176].

إن مطالب الحكومة العراقية هذه قد أصبحت القضية الحيوية السياسية في العراق. ولكي يتجنب أي تطورات معادية للبريطانيين، فقد أوصى المندوب السامي دوبس حكومته بأن تتعهد بريطانيا إدخال العراق في عصبة الأمم بأقرب فرصة متوقعة في المعاهدة وهي شهر آب من عام ١٩٢٨. ولكن وزير المستعمرات إمري لم يشعر أنه قادر على دعم هذه التوصية، وفضل أن تثار القضية عام ١٩٣٢. وأوضح إلى الوزارة البريطانية أن ذلك سيقدم فائدة كبيرة بإعطاء الحكومة البريطانية فرصة كافية لتتمكن من وضع الترتيبات للحفاظ على مصالح الحيوية الإمبريالية في العراق [177]. وقد قبلت الوزارة البريطانية المقترح، وتم إرساله إلى المندوب السامي البريطاني والحكومة العراقية في ٦ تموز ١٩٢٧ [178].

---

(176) من رئيس الوزراء جعفر العسكري، إلى الملك فيصل، ٢٣ مايس ١٩٢٧ (رسالة) رقم ٢٠٦٠. موجودة في C.O.730, 108/ 40004

(177)Form Colonial Office to British Cabinet , 9th June , 1927 (Memorandum) no. C.P. 178 (27) Secret, In : C.O. 730, 119 / 40299, Part 1.

(178) Iraq, Suggested Treaty Revision, py the Middle East Department, Colonial Office, 28th September, 1927 (Memorandum – Confidential) Copy no. 3. In : C.O. 730, 120/40299, Part 1.

بدأت المباحثات في بغداد على افتراض أن معاهدة جديدة يجب أن تعقد بين العراق وبريطانيا قبل دخوله عضواً في عصبة الأمم من أجل تنظيم علاقات البلدين بعد استقلال العراق. ثم استكملت المباحثات في لندن وتم توقيع المعاهدة في ١٤ كانون الأول ١٩٢٧ من قبل رئيسي الوزراء العراقي والبريطاني. وفي اليوم التالي وصل إلى بغداد الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني [179]. وبعد ثلاثة أيام من وصولهما، وبدون انتظار وصول رئيس الوزراء العسكري من لندن، اجتمعت الوزارة العراقية وقبلت المعاهدة الجديدة، ولكنها لم تجد أن مطلب تعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية قد تحقق [180] وهذا يعني أن قضيتي الدفاع والمالية، وهما محور مباحثات لندن، لم يتم حلهما. وباحتجاجاً على عدم تجاوب السلطة البريطانية مع مطلب الحكومة العراقية هذا فقد استقال كل من رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء وكالة وياسين الهاشمي وزير المالية [181]. وهما قطبا حكومة الائتلاف وحزبي الشعب والوسط في المجلس النيابي.

وعندما غادر رئيس الوزراء جعفر العسكري إلى بغداد في ٣١ كانون الأول ١٩٢٧ وجد أن وزارته الائتلافية قد انهارت باستقالة الكيلاني والهاشمي، ولذلك فإن رغبة المندوب السامي البريطاني في تغيير الحكومة كانت كافية لإجبار العسكري على الاستقالة في ٧ كانون الثاني ١٩٢٨ مع من تبقى من الوزراء [182].

(179) British Report , 1927, PP. 15-16, ; Intelligence Report, 21st December, 1927, no.26 , Paras. 462-463. In : F.O. 371, 13027 / E93.

(180) قرارات مجلس الوزراء العراقي، تشرين الأول – كانون الثاني ١٩٢٧، ص ص. ١٢٨-١٣٠.

(181) الحسني، الوزارات، جـ٢، ص ص ١٢٧-١٢٩.

British Report , 1928, P. 5 ; Intelligence Report, 21st December, no.26 , Para. 464. In : F.O. 371, 13027 / E93.

(182) Intelligence Report, 18th January , 1928, no. 2 , Paras. 22-24. In : F.O. 371, 13027 / E649.

٤- حل البرلمان :

بالعودة إلى الوراء حوالي ثلاثة أشهر قبل استقالة وزارة العسكري الائتلافية، فإن حركة الملك فيصل والهاشمي والسعيد المتزايدة في التصرف باستقلالية وإهمالهم لرأي دائرة المندوب السامي، قد دفعت وكيل المندوب السامي في شهر تشرين الأول ١٩٢٧ إلى التوصية بإقصائهم جميعاً، إلا أن المندوب السامي دوبس الذي كان في لندن اعتبر هذا الإجراء غير عملي، وقدم بدلاً عن ذلك خيارين للتعامل مع الحالة في العراق، وقد انطلق في خياره الأول من أنه إذا لم تحصل وزارة العسكري الائتلافية على ثقة المجلس النيابي في بداية اجتماعه الاعتيادي الثالث في تشرين الثاني ١٩٢٧ (كما توقع وكيل دوبس في العراق) فعندها يجب إبلاغ الملك فيصل الموجود في لندن أنه ما لم تحصل الوزارة الجديدة على ثقة المجلس وتخويله لها للتفاوض بشأن المعاهدة، فإن المفاوضات يجب أن تتوقف.

إن هذا الخيار لم يكن مفضلاً بقوة من قبل دوبس، ولذلك أوصى في الوقت نفسه أن ترسل التعليمات إلى وكيله في بغداد بعدم الضغط على السياسيين أو أعضاء البرلمان العراقيين للنهوض ضد حكومة العسكري. ويبدو من هذا أن دوبس لم يكن يريد تعقيد الأمور على الملك فيصل. وعليه فقد أوصى بتبني الخيار الثاني وهو :

(أن أفضل خطة للمندوب السامي ربما تكون بأن يقنع الملك فيصل بإقالة الوزارة الحالية وتكليف عبد المحسن السعدون بتشكيل وزارة جديدة تقوم بعد ذلك بإجراء انتخابات نيابية

عامة تحت إشرافه. وأن يأخذ تعهداً من السعدون بزيادة تمثيل الشيعة في الوزارة) (183).

إن هذا الخيار قد بني على افتراض أنه لن يحدث شيئاً عند بدء البرلمان جلساته. ويبدو أن دوبس لم يكن يعتمد على التقديرات القائلة بأن البرلمان سيصوت بحجب الثقة عن الحكومة حالما يستأنف اجتماعاته. وقد أثبتت تنبؤ دوبس صحته، فقد صوتت الأكثرية النيابية إلى جانب الحكومة وما قدمته من لوائح وكذلك الموازنة العامة خلال اجتماعي المجلس الاعتيادي الثاني والثالث الذي استمر أقل من ثلاثة شهور قبل حله.

من جانب آخر فإن قناعة دوبس بالخيار الثاني قد استندت أيضاً إلى وجهات نظر الملك فيصل التي عرضها على وكيله ببغداد بورديلون. فبعد بضعة أيام من سفر الملك إلى أوربا في السادس من آب ١٩٢٧، أخبر بورديلون. أنه قرر تبديل الوزارة القائمة بأخرى جديدة عند عودته من أوربا، ومن المحتمل أن يجري انتخابات نيابية جديدة.

وأوضح أن هذا التغيير الوزاري هدفه إرضاء دوبس وبورديلون اللذان حسبما هو مطلع لا يفضلان على الإطلاق حكومة العسكري (184). ويبدو أن الملك فيصل أراد بهذا الكلام تحسين علاقته مع البريطانيين وبالتالي تسهيل مهمته في مباحثاته حول المعاهدة الجديدة.

لقد ألمح الملك فيصل لبورديلون أيضاً أنه يفضل أن يترأس الوزارة الجديدة رشيد عالي الكيلاني (185). ولكي يأخذ دوبس المبادرة من الملك فيصل

(183) Memorandum by sir Henry Dobbs, 18th October, 1927. In : C.O. 730, 123 / 40465.
(184) Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 5thAugust 1927 (Letter) no. Secret D,. In : C.O. 730, 123/ E 40465
(185) Ibid.,.

فقد اقترح عبد المحسن السعدون رئيساً للوزارة الجديدة، والذي كان قد استقال من رئاسة الوزارة السابقة بسبب مناورات الملك فيصل ضده.

وعندما استقالت وزارة العسكري الائتلافية اضطر الملك فيصل إلى قبول الأمر الواقع وأصدر الإرادة الملكية بتكليف عبد المحسن السعدون تشكيل الوزارة الجديدة، والذي حالما شكلها طلب من الملك فيصل حل البرلمان (186). وقد تردد الملك فيصل في الموافقة لاعتقاده أن إجراء انتخابات برلمانية جديدة يديرها السعدون ستنهي سيطرته على مجلس النواب، ولذلك تعذر بالقول أن الانتخابات الجديدة ستؤجل إقرار الميزانية السنوية، وستكلف الانتخابات نفقات إضافية كبيرة في رواتب النواب الجدد، إضافة إلى النفقات العامة للبرلمان الذي ستصبح له دورتان بدلاً من واحدة. وأوضح الملك فيصل لدوبس وكورنوالس أن اعتقاد النواب بأن السعدون سيقبل كل الشروط التي وضعتها بريطانيا في الاتفاقيتين العسكرية والمالية سيشكل عقبة في تعاونهم معه. واستدرك قائلاً ولكن هذا لن يحدث مادام السعدون قد أخبره أنه أكثر واحد في العراق سيعارض الشروط البريطانية غير المقبولة. وعليه فإن الموقف في البرلمان ستتغير تماماً، ولن تكون هناك صعوبات حقيقية في طريق جميع الأطراف لقبول باقي مسودة الاتفاقيات. وعندها سيحصل السعدون على دعم برلماني فعال سيسمح له بالعمل خلال الاجتماع الاعتيادي الثالث للبرلمان وحصول موافقته على الميزانية العامة، وعليه فإنه لا يوجد سبب لحل البرلمان.

رفض دوبس حجج الملك فيصل هذه، وأجابه بالقول أن المسألة لا تتعلق فقط بإقناع نفسه بعدم حل البرلمان، وإنما يجب أن يقتنع رئيس الوزراء السعدون بأن موقعه لن يكون ضعيفاً إذا استمر بالعمل مع البرلمان الحالي. وأن السعدون الذي كان متحمساً لحل البرلمان منذ عام ١٩٢٥ يعتقد أنه سيرتكب خطأً تكتيكياً

(186) Form Acting High Commissioner, to Colonial Office , 8th January 1928 (Tel) no. 14. In : C.O. 730, 130 / E 58139.

فادحاً إذا اعتمد على تأكيدات المعارضة بأنهم لن يقفوا ضده، وأنه من الصعب عليه أن يضع في حساباته عهود نواب تسببوا في سقوط وزارته السابقة.

قبل الملك فيصل تحت ضغط المندوب السامي دوبس فكرة حل البرلمان مشترطاً أن لا يقوم السعدون بنقل الموظفين الذين قد يشك بتحركهم ضده في الانتخابات على أساس أن ذلك قد يؤذي الإدارة [187]. أن الملك فيصل بإثارته هذا الشرط قد حاول إضعاف سيطرة السعدون على الانتخابات، إن الملك قد علم منه شخصياً أنه سيصر على إجراء بعض التنقلات إذا أجريت انتخابات جديدة، لأنه بدون إجراء هذه التنقلات فإنه لن يتمكن من ضمان الأكثرية له في مجلس النواب.

رفض المندوب السامي دوبس شرط الملك فيصل هذا، لأن الهدف الرئيس من حل البرلمان هو لانتخاب مجلس نواب يساند وزارة السعدون، ولأن من حق أي حكومة اتخاذ إجراءات لإيقاف المعارضة السيئة للموظفين الذين يعملون ضدها في الانتخابات. ولذلك اتهم دوبس وكورنوالس الملك فيصل بأنه يحاول منع السعدون من عمل قد قام هو نفسه به من قبل، وأنه من المعروف بشكل عام أن تعليمات قد أرسلت إلى عدد من الموظفين الذين تم تعيينهم من قبل المعارضة عندما كانت في السلطة، تدعوهم للوقوف ضد السعدون، وأن هناك إشاعة منتشرة ببغداد تقول أن القصر الملكي يقف ضد السعدون وأنه يخطط للإطاحة به. كذلك قام دوبس وكورنوالس بتذكير الملك فيصل بقوله أنه لن يوافق على نقل أمين العاصمة بالرغم من أن هذا الأخير قد عقد اجتماعاً سياسياً مفتوحاً في مكتبه ضد وزارة السعدون.

وأخيراً قال دوبس للملك بشكل واضح أن عليه أن يقرر بالنتيجة أما قبوله سياسة السعدون في حل البرلمان ونقل العناصر السيئة من الموظفين

(187) Conversation between king Faisal and Henry Dobbs in the presence of Cornwallis, Baghdad, on January 18th 1928. In : C.O. 730 , 130 / 58139.

العدائيين، أو أن يقول للسعدون أنه يرفض سياسته هذا ويقبل استقالته التي ستؤدي إلى صعوبات سياسية وإرباك [188]. ولم يكن أمام الملك فيصل من خيار سوى الانصياع. وفي ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨ صدرت الإدارة الملكية بحل البرلمان. وجاء في الأسباب المعلنة للحل :

> **(لما كانت القواعد الدستورية والمبادئ تحتم وجود توازن مستقر بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، ولما كان هذا التوازن يتطلب وجود أحزاب برلمانية لها مبادئ محددة وبرامج معروفة، ولما كانت الأحداث الماضية قد برهنت أن المجلس النيابي بشكله الحالي لا يحتوي على أحزاب تحافظ على التوازن، ولما كان على الحكومة أن تتعامل حالياً مع قضايا مهمة وخطيرة لها تأثيرها على مصالح الأمة، مثل المعاهدة العراقية البريطانية والاتفاقيتين المالية والعسكرية وقضية الدفاع الوطني بالشكل الذي يحقق رغبتها الحقيقية وإعطائها الفرصة للتعبير عن رغباتها بحرية من خلال ممثليها)** [189]

وجهت انتقادات إلى عملية حل البرلمان لأنها تمت قبل أن يمنح الحكومة الجديدة ثقته، وقد أراد السعدون ذلك بعد أن أصبح واضحاً لديه أن خطة أنصار الملك، بما فيهم رشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وجعفر العسكري هي منحه الثقة مؤقتاً لتجريده من حجته في حل البرلمان [190].

(188) Ibid.,.

(189) الوقائع العراقية، ٢٣ كانون الثاني ١٩٢٨، العدد ٦١٧، الملحق الخاص باجتماع مجلس النواب في ١٩ كانون الثاني ١٩٢٨.

(190) Form High Commissioner, to Colonial Office , 19th January 1928 (Tel) no. 38. In : C.O. 730, 130 / 58138.

٥- تقييم التجربة

قامت الدورة البرلمانية الأولى رغم عمرها القصير البالغ حوالي سنتين، بتشريع ١٥٦ لائحة حكومية بصيغتها المقدمة أو بإجراء بعض التعديلات الطفيفة عليها في ضوء توصيات اللجان الدائمة للمجلس، وصادق المجلس أيضاً ميزانيتي ١٩٢٦، ١٩٢٧ بعد تعديلات غير مهمة. ومع ذلك فلو أن البرلمان حاول تعديل الميزانية السنوية بشكل يخالف تعديلات المندوب السامي وموافقاته، فإن السلطات البريطانية لن تسمح له بذلك. ومما يؤكد ذلك أن البريطانيين كانوا قد هددوا عام ١٩٢٥ بحل فوري للبرلمان وهو في أول عهده عندما أظهر تباطؤاً في مناقشاته لإنجاز الميزانية السنوية [191]. مما يدل على عدم اهتمامهم واحترامهم للتقاليد البرلمانية خارج بلادهم، وعدم جديتهم في بناء التجربة بشكل صحيح ماداموا يهدفون إلى تحقيق مصالحهم وتثبيتها في العراق قبل كل شيء وبأي ثمن كان. ولذلك لم تتوفر للعراقيين في بدايات تأسيس دولتهم الفرصة لممارسة الانتخابات والمناقشات النيابية بالشكل الذي يطورها ويجعل منها تقليداً اجتماعياً مقدساً لا يجوز تحريفه أو المساس به.

من جانب آخر استغل البريطانيون المنافسات السياسة وبعض التناقضات الاجتماعية في دولة العراق الفتية لتحقيق أهدافهم ومصالحهم بدلاً من احتوائها وتوجيهها لإرساء قواعد حضارية للتجربة البرلمانية الجديدة. وكان موضوع التجنيد الإلزامي أحد هذه القضايا. فقد تبنى فيصل وحكومته لائحة قانون الدفاع الوطني لغرض التجنيد الإلزامي في العراق كوسيلة لدعم خططهم في تحقيق استقلال العراق، ولكن البريطانيين وقفوا ضد هذا القانون بعد اكتشاف كميات هائلة من النفط في البلاد مما جعل تخليهم عنه عسكرياً أمراً بعيد المنال

(191) Form the High Commissioner, to Colonial Office , 1st October, 1925 (Tel) no. 549 ; From Colonial Office, to High Commissioner, 2 nd October 1925 (Tel) no. 381. In : C.O. 730, 79 / 4409.

[192]. ولم يكتفوا بهذا بل أثاروا النعرات الطائفية والعشائرية لإضعاف الملك فيصل والحكومة داخل البرلمان وخارجه مما سبب الانقسام والتناحر، خصوصاً وأن شيوخ العشائر وجميع الذين قد تتأثر مصالحهم أو نفوذهم بفرض التجنيد الإلزامي لم يكونوا يرغبون به، ولذلك لم تعرض اللائحة على البرلمان الذي لو عرضت عليه، وإن لن يسمح البريطانيون بذلك، لإثارة مشاكل كبيرة.

إن عدم الشعور بالمسؤولية كان ظاهرة واضحة في الاجتماع الاعتيادي الثاني للبرلمان لعام ١٩٢٧، بعد أن وجد الكثير من النواب أن السلطة التشريعية ليست بيد مجلس النواب من الناحية العملية، وإنما بيد المندوب السامي البريطاني، ولذلك امتنع العديد من النواب عن حضور جلسات المجلس وكان من الصعوبة تحقيق النصاب القانوني للاجتماع. وكان شيوخ العشائر يتغيبون عن عمد متذرعين بحجة المرض، وعند حضورهم لا يشاركون في المناقشات حتى لو كانت اللوائح تخص مصالحهم مثل الأرض والزراعة والضرائب وغيرها.

ولا شك أن هؤلاء الشيوخ كانوا مستائين أيضاً في سياسة الملك وحكومته في محاولتهم فرض التجنيد الإلزامي الذي سيحول في تصورهم ولاء رجال العشائر كعسكريين إلى الحكومة المركزية.

لقد كان حل البرلمان سابقة غير حكيمة في دولة العراق الجديدة، لأن الأساليب والوسائل غير الشرعية التي استخدمت في الانتخابات السابقة ستستخدم حتماً في الانتخابات اللاحقة بدون حذر خصوصاً وأن رئيس الوزراء السعدون كان مصمماً وبدعم بريطاني على المجيء بمجلس نواب يقف إلى جانبه وهو من أهم الأسباب التي أدت إلى حل البرلمان رغم إرادة الملك.

(192) Memorandum by Sir Henry Dobbs, 18th October, 1927. para. 5. In : C.O. 730, 123 / 40465.

الفصل الثاني

التلاعب بالانتخابات والعلاقة مع بريطانيا والديون والتجنيد الإلزامي في مناقشات الدورة البرلمانية الثانية

أولاً: انتخابات شباط – مارس ١٩٢٨م:

في اليوم الذي تم فيه حل البرلمان العراقي الأول، صدرت الأوامر إلى المتصرفين للبدء بالترتيبات الأولي لإجراء انتخابات برلمانية عامة[1]، وفي ٨ شباط ١٩٢٨م أرسلت التعليمات للمباشرة بها. وكما هي العادة فقد أعلنت وزارة الداخلية أن الانتخابات ستكون حرة وفقاً للقانون[2]. ولم يواجه تسجيل الناخبين الأولين هذه المرة أية صعوبات بعد أن اعتمدت السجلات الخاصة بالانتخابات السابقة[3].

١- صراع القوى:

أنعكس الصراع الذي كان قائما حول حل البرلمان على الانتخابات النيابة الجديدة، فقد كان على وزارة عبدالمحسن السعدون التي يدعمها المندوب السامي البريطاني مواجهة تحالف المعارضة المكون من حزب الشعب الذي يقوده ياسين الهاشمي و حزب الوسط الذي يقودة رشيد عالي الكيلاني وبأسناد لهما من الملك فيصل الأول ولذلك وعندما عين الملك فيصل نوري السعيد نائباً للقائد العام للجيش العراقي[4] أعتبره البريطانيون

---

(1) Intelligence Report , 1st February , 1928, No.3, Para.53.In. F.O. 371, 13027/ E754.(P.R.O.)
العراق، ٥ كانون الثاني ١٩٢٨.

(2) من وزير الداخلية، إلى جميع المتصرفين وأمين العاصمة، ٨شباط ١٩٢٨ (مذكرة – عاجل للغاية) رقم ٢٠٨، إضبارة 30/S. أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.

(3) المصدر السابق.

Intelligence Report, 15th February, 1928, No.4, Para.90. In: F.O.371, 13027/ E1075.

(4) Intelligence Report , 1st February, 1928, No.3,Para 61. In: F.O.371, 13027/ E754 (P.R.O.)

وسيلة يتمكن بها السعيد من أعطاء أجازات للضابط أثناء الانتخابات ليحضروا إلى مقرات الانتخابات ويشجعوا الناخبين على التصويت ضد مرشحي الحكومي[5]. وكانت إدارة الانتداب البريطاني ترى أيضاً أن الهاشمي والكيلاني سيحصلان على الدعم من مؤيديهم في المناصب الحكومية العليا مثل المتصرفين والقائمقامين وبعض النواب السابقين[6].

من جانب آخر ركزت المعارضة في دعاياتها الانتخابية والتي ظهرت في جريدة الاستقلال بشكل مقالات[7]، على السعي لإثبات أن رئيس الوزراء السابق جعفر العسكري والذي كان يرأس الحكومة الائتلافية قد أجبر على الاستقالة لأن البريطانيين منعوه من تنفيذ برنامجه الذي يهدف إلى إنهاء الانتداب و تقوية الجيش العراقي بتشريع قانون التجنيد الإلزامي. وأكدوا أن عبد المحسن السعدون هو أصلاً مرشح من قبل البريطانيين، وأنه قد أصبح رئيساً للوزراء لكي يقبل بتسويات مذلة مع المندوب السامي ويضحي بمصالح العراق الوطنية[8].

أن هذه الحملة قد دفعت لأن ينتخب السعدون رئيساً لحزب التقدم، حزب الحكومة. كما وضع آماله بانتخاب أتباعه لعضوية مجلس النواب من خلال المتصرفين الذي سيعينهم ليحلوا محل الموجودين[9].

٢- الخلاف بين الملك ورئيس الوزراء:

تصاعد الخلاف بين الملك فيصل ورئيس الوزراء السعدون عندما بدأت انتخابات الناخبين الأوليين. فقد حذر الملك رئيس الوزراء رسمياً أن الانتخابات يجب أن تجري بحرية وأن لا يكون هناك أي تدخل رسمي للتأثير عليها، بينما أتهم المندوب السامي

(5) Ibid , Para. 54.
(6) Ibid.,.
(7) بعد نشرها لهذه المقالات، أغلقت جريدة الاستقلال من قبل الحكومة في ٨شباط ١٩٢٨. وهو اليوم الذي بدأت فيه الانتخابات.
(8) British Report, 1928, P.8; Intelligence Report , 1st February. 1928, No.3, Para. 54.In:F.O. 371, 13027/ E 754. (P.R.O.)
(9) Ibid., Para.56.

البريطاني الملك ونوري السعيد باستخدام أية وسيلة للتأثير على الانتخابات ضد الحكومة[10] وكان البريطانيون يعتقدون أن لدى الملك رغبة كبيرة لإثبات أن الحكومة البريطانية والمندوب السامي كانون على خطأ عندما أبلغوه الصيف الماضي في لندن أن العراقيين يرفضون سياسته بإجراء تغييرات أساسية في العلاقة القائمة بين العراق وبريطانيا. ولذلك فأن الملك يحاول منع السعدون من لعب دور مؤثر في الانتخابات بالتأكيد على ضرورة أن لا يكون رئيس الوزراء منحازاً لأحد مما سيمنعه من الوقوف بوجه النشاط الانتخابي للمعارضة[11].

لقد أدى هذا الصراع إلى تهديد السعدون بأنه سيقدم استقالته إذا لم يسمح له باستخدام موقعه لإرسال التعليمات السرية إلى المتصرفين لكي يقفوا مع مرشحي الحكومة[12]. وفي الحقيقة فأن السعدون كان قد فعل ما يريد حين أجرى تغييرات في المواقع وخصوصاً المتصرفين قبل بدء الانتخابات[13].

٣- التلاعب بالانتخابات وتزويرها:

تعتبر نتائج انتخابات الناخبين الثانويين، الذين ينتخبهم الناخبون الأوليون، هي التي تقرر الحصيلة النهائية للانتخابات بكاملها، لأن الحزب الذي سيحصل على العدد الأكبر من الناخبين الثانويين الذين ينتخبون المرشحين للنيابة، هو الذي ستكون له الأكثرية النيابية حتماً. ولذلك شهدت مرحلة انتخاب الناخبين الثانويين تلاعب وتدخل فيها وشجار من قبل جميع الأطراف المتنافسة في جميع مراكز الاقتراع تقريباً وخصوصاً في بغداد. وقد امتلأت الصحف بالاتهامات المتبادلة بينهم[14].

(10) From High Commissioner, To Colonial Office , 8th April, 1928(Tel.) No. 209. In : F.O.371, 13034/ E1911 And C.O. 730, 130/ 58139;Intellinence Report, 11th April , 1928, No.8. Para. 183.In:F.O.371, 13027 / E2210. (P.R.O.)
(11) Ibid.,.
(12) Ibid.,.
(13) الاستقلال، ٧ شباط ١٩٢٨.
(14) كانت صحف العراق والعالم العربي والنهضة مليئة بالشكاوى خلال انتخابات الناخبين الثانويين.
Intelligence Report. 25th April, 1928, No.9, Para. 207. In : F.O. 371, 13027/ E2423. (P.R.O.).

جاءت نتيجة انتخاب الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في بغداد لصالح حزب الحكومة، التقدم[15]. وقد تم توزيع أعضاء الهيئة على مراكز الاقتراع للأشراف عليها. وبناء على قانون الانتخابات فأن أمين العاصمة هو رئيس الهيئة، وقد أصر الملك فيصل على عدم نقله إلى وظيفة أخرى عندما حاول السعدون ذلك لأنه من جماعة الملك[16]. مما خلق نزاعات بين معظم أعضاء الهيئة وأمين العاصمة نشأت السنوي، تسببت في ظهور صعوبات في العمل، لأن كل جانب كان متحمساً للفوز بالانتخابات بأي وسيلة كانت.

وحالما بدأت عملية انتخاب الناخبين الثانويين في بغداد، وصلت إلى الملك فيصل ورئيس الوزراء ووزير الداخلية شكاوى عديدة تتهم المشرفين بسوء استخدام سلطتهم في الانتخابات. من جانب آخر أتهم أعضاء الهيئة التفتيشية المشرفة رئيسهم أمين العاصمة بالسماح لموظفيه الحضور إلى مراكز التصويت للتدخل بالانتخابات[17]. ومن الأمثلة على ذلك النزاع الذي وقع في محلة باب الشيخ بين عضو الهيئة المشرفة على الانتخابات داود السعدي وعائلة الكيلاني التي كان بعض أفرادها موظفين في أمانة العاصمة، حين منعوا السعدي من التأثير على الانتخابات لصالح الحكومة. وبناء على ذلك قام السعدي بتأجيل الانتخابات في هذه المحلة على أساس أن موظفي أمانة العاصمة يتدخلون فيها[18].

(15) من أمين عام العاصمة، إلى وزارة الداخلية، ٢٠شباط ١٩٢٨ (مذكرة حول انتخاب الهيئة التفتيشية، رقم م-٤٤٧/٧، إضبارة ٢١/٢. أرشيف محافظة بغداد.

Intelligence Report, 29th February, 1928, No. 5, Para. 114.In :F.O.371, 13027/ E1393. (R.R.O.)

(16) Note Of Conversation, On 27th March, 1928, Between King Faisal And Henry Dobbs About The Elections. In : C.O.730, 130/58139. (P.R.O.).

(17) أن الاضبارة رقم د/٦/٢ الموجودة في دار الكتاب والوثائق ببغداد تحتوي على شكاوي مرفوعة إلى الملك فيصل الأول حول التلاعب بالانتخابات.

(18) عريضة من عائلة الكيلاني وأخرين، إلى الملك فيصل، ٣نيسان ١٩٢٨ ونسخة منها إلى وزير الداخلية، الاضبارة 14/A-1؛ من داود السعدي، إلى متصرف بغداد، ١٤ نيسان ١٩٢٨، الاضبارة 14/A-1؛ من دائرة التحقيقات الجنائية، إلى وزير الداخلية، ١١نيسان ١٩٢٨ (تقرير خاص- سري) رقم ٥١٥، اضبارة S/30. أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.

وقد فعل الشيء نفسه في محلة الأكراد[19] حين تغيب عن الحضور مما أدى إلى عدم أجرائها فيها[20]. وقدم رسالة إلى أمين العاصمة يتهم فيها ضباطاً وجنوداً بتخويفهم للناخبين في بغداد[21] كما قدم عضو آخر من أعضاء الهيئة المشرفة وهو سلمان الداود، شقيق وزير الأوقاف أحمد الداود احتجاجاً مشابهاً[22]. وقد أيد تقرير دائرة التحقيقات الجنائية بأن ضباطاً قاموا بتهديد الناخبين في بعض محلات بغداد مثل خضر الياس والجعيفر وسوق حمادة في الكرخ[23].

وفي محلة قنبر على وقع شجار وعراك بين الناخبين، وقد أتهم بعض سكان المحلة عضو الهيئة التنفيذية المشرف علي السيد عواد بتأجير أشقياء مسلحين قاموا بالسماح لإتباعه فقط بدخول المركز الانتخابي والتصويت[24] واستقال عضو لجنة الانتخابات في المحلة أحمد سيعد عبدالله احتجاجا على ترويع الناخبين، متهماً عضو الهيئة التفتيشية المشرف على الانتخابات بتوزيع أوراق التصويت على أتباعه فقط بما فيهم شباب لا تسمح لهم أعمارهم المشاركة في التصويت[25]. وقد قام العواد بتكذيب هذه الاتهامات وأعلن في الصحف المحلية والى وزير الداخلية أن موظفي أمانة العاصمة كانوا وراء الاضطرابات في انتخابات محلة قنبر علي وأن الاتهامات الموجهة ضده كانت من تدبير

(19) من داود السعدي إلى وزير الداخلية ومتصرف بغداد، ١٥ نيسان ١٩٢٨ الاضبارة 14/A-1. أرشيف وزارة الداخلية بغداد. والاضبارة رقم 21/2 في محافظة بغداد.

(20) من وزير الداخلية، إلى أمانة العاصمة، ١٤ نيسان ١٩٢٨ (رسالة) رقم ٥٧٧١، اضبارة 14/8-1. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(21) من داود السعدي، إلى رئيس الهيئة المشرفة، بغداد (تقرير)، الاضبارة رقم 10/14. أرشيف محافظة بغداد.

(22) من سلمان الداود، إلى رئيس الهيئة التفتيشية، بغداد، ١١ نيسان ١٩٢٨ (رسالة)، اضبارة رقم S/30. أرشيف وزارة الدالخية- بغداد.

(23) من دائرة التحقيقات الجنائية، إلى وزير الداخلية، ١١نيسان ١٩٢٨ (تقرير خاص –سري) رقم ٥١٥، الاضبارة S/30. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(24) عريضة من سكان محلة قنبر علي، إلى الملك فيصل، ١٥ نيسان ١٩٢٨، محالة إلى وزير الداخلية. بتاريخ ١٨ نيسان ١٩٢٨، الاضبارة 14/A-1. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(25) من أحمد سيد عبدالله، إلى أمين العاصمة. مع نسخ منها إلى الملك فيصل ووزير الداخلية ومتصرف بغداد والصحف المحلية، ١٥ نيسان ١٩٢٨، الاضابير، 14/A-1، 21/2، S/30. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

هؤلاء الموظفين ومعهم عائلة الجميل التي فشل مرشحوها في الانتخابات[26]. وعلى أية حال فأن تقرير الشرطة قد أتهم الطرفين بتخويف الناخبين وترويعهم[27].

تتوجت حوادث العراك في شوارع بغداد بمقتل شقيقين في شجار نتج عن تنافس انتخابي بين إبراهيم مهدي من مؤيدي الحكومة ورشيد خطاب نائب في البرلمان السابق ومتعاطف مع حزب الشعب المعارض. وكان الاثنان مرشحان في دائرة انتخابية واحدة هي دكان شناوة. وقد فاز بالانتخاب إبراهيم وفشل رشيد مما أدى إلى التصادم بينهما في أحد الأزقة ليلة ٢٠/ ٢١ نيسان وبدعم من أصدقاء وأقرباء كل منهما فجرح إبراهيم وقتل أثنين من أبناء عمه، كما أصيب رشيد وشقيقيه بجروح بليغة[28].أن هذه الحادثة وغيرها هي نتيجة طبيعية في مجتمع يعتبر الفشل فيه عيباً.

أن هذه الشكاوى لم تقتصر على مركز بغداد، فقد قدمت أيضاً من ضواحيها، حين أتهم بعض أعضاء اللجنة المحلية الانتخابية مدير ناحيتهم الدورة بحضوره إلى مراكز الاقتراع ومعه الشرطة وسماحه لإتباعه، بتأييد من المشرف بالتصويت عدة مرات[29].

ومن ناحية تكريت التابعة لقضاء سامراء في لواء بغداد. أرسل مولود مخلص، وهو من أتباع الملك فيصل، برقية إلى جريدة العراق في ٢٤ نيسان يتهم فيها مدير الناحية بوضع أوراق تصويت زائدة في صندوق الاقتراع قبل قيامة بفرز الأصوات[30].وفي اليوم

(26) من علي سيد عواد، إلى وزير الداخلية، ١٥نيسان ١٩٢٨ (تقرير)، الاضبارة S/30. أرشيف وزارة الداخلية بغداد؛ العراق، ١٩نيسان ١٩٢٨.

(27) تقرير الشرطة، برقم ٤٢٩٠، الاضبارة S/30. أرشيف وزارة الداخلية– بغداد.

(28)Intelligence Report , 25th April, 1928, No.9. Para.208. In :F.O.371,(P.R.O.);From the Inspector General of Police, to the Advice of the Ministry of Interior, 21St April , 1928(Memo) no 5882, File 14/A-1. أرشيف وزارة الداخلية.بغداد

(29) عريضة من حامد حبش وآخرين، إلى الملك فيصل، ١٢ نيسان ١٩٢٨، محالة إلى وزير الداخلية، الاضبارة رقم 14/A-1. أرشيف وزارة الداخلية– بغداد.

(30) العراق، ٢٤نيسان ١٩٢٨.

نفسه أرسل قائمقام سامراء تقريراً أتهم فيه مولود مخلص وبعض مدراء المدارس بالتدخل في الانتخابات[31].

أن هذه الظواهر السلبية في الانتخابات قد وقعت أيضاً في الألوية الأخرى ولم تقتصر على لواء بغداد. فمن الموصل أبرق الحزبين المعارضين الاستقلال والوطني إلى الملك فيصل ووزير الداخلية يبلغانهما أنه لم يسمح لنواحي قضاء الموصل المشاركة في انتخاب الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في القضاء، "وأن السلطات العليا"[32] في اللواء قد تلاعبت بالانتخابات[33].وبناء على ذلك أرسل سكرتير الملك إلى وزير الداخلية تعليمات يبلغه فيها أن الملك فيصل يرغب أن تجري الانتخابات بالطرق القانونية[34].ولم يتخذ الوزير أي إجراء، ولكنه أخبر القصر في العاشر من نيسان أنه طلب من متصرف الموصل التحقيق في الموضوع[35].وبعد تسعة أيام أرسل أوامره إلى المتصرف بغلق القضية لأنه لا يوجد وقت للتحقيق لأن شكوى الحزبين قد قدمت في الثاني من نيسان بينما كانت انتخابات الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات قد تمت في ٨شباط[36]. كما أهمل الوزير الجزء الأخر من الشكوى المتعلق بتلاعب السلطات العليا في اللواء بالانتخابات والمقصود بهم المتصرف والقائمقامين ومدراء النواحي.

(31) From Administrative Inspector Of Baghdad, To The Adviser Of The Ministry Of Interior, 2nd May, 1928 (Letter) , File 14 / B-1. أرشيف وزارة الداخلية– بغداد

(32) المقصود بالسلطات العليا هم المتصرف والقائمقامون ومدراء النواحي.

(33) من سكرتيري حزب الاستقلال الوطني في الموصل، إلى سكرتير جلاله الملك فيصل، ٥ مايس ١٩٢٨(برقية)، نسخة منها إلى وزير الداخلية في ٢ مايس ١٩٢٨ (رسالة)، اضبارة رقم 14/B-1. أرشيف وزارة الداخلية–بغداد.

(34) من سكرتير الملك فيصل، إلى وزير الداخلية، ٧مايس ١٩٢٨ (رسالة) رقم د/١٣، الاضبارة 14/B-1. أرشيف وزارة الداخلية– بغداد. وكذلك الاضبارة رقم د/٦/٢ في دار الكتب والوثائق– بغداد.

(35) من وزير الداخلية، إلى سكرتير جلاله الملك فيصل، ١٠مايس ١٩٢٨ (رسالة) رقم ٥٥٦٥، الاضبارة 14/B-1. أرشيف وزارة الداخلية– بغداد. وكذلك الاضبارة د/٦/٢. دار الكتاب والوثائق بغداد.

(36) من وزير الداخلية، إلى متصرف الموصل، ١٩مايس ١٩٢٨ (رسالة) رقم ٦١٥٦، الاضبارة 14/B-1. أرشيف وزارة الداخلية– بغداد.

أن تصرف الوزير هذا لا يمكن أن يتم دون إطلاع وموافقة المستشار البريطاني لوزارة الداخلية كورنواليس، وهو في الوقت نفسه مستشار للملك، لأنه من الصعوبة على الوزير المناورة مع الملك. ولذلك ترجمت رسالة الملك للوزير إلى اللغة الإنجليزية وأحيلت إلى كورنواليس. وقد أدى إهمال توجيهات الملك فيصل إلى إرساله عدة رسائل غاضبة إلى وزير الداخلية مرفقا معها الشكاوى التي كانت تصله حول التلاعب بالانتخابات[37]. ومع ذلك لم تتخذ وزارة الداخلية أية إجراءات للوصول إلى الحقيقة. وأبلغت المشتكين أن عليهم تقديم شكاواهم إلى المحاكم. وفي معظم القضايا، مثل قضية الموصل، فأن المحكمة رفضت النظر بالشكوى ضد "السلطات العليا" على أساس أن التحقيق يجب أن يجرى أولاً من قبل الحكومة[38]. وفي الواقع فأن جميع الشكاوى أعلاه، وكذلك تلك التي أرسلت من الويه البصرة والناصرية والحلة والمدن المقدسة النجف وكربلاء والكاظمية قد ركنت جانباً حالما انتهت انتخابات الناخبين الثانويين.

أما بالنسبة إلى المناطق الكردية، فقد جرت فيها الانتخابات بشكل اعتيادي وسهولة، وكان نواب السليمانية السابقين متحمسين لإعادة انتخابهم لعضوية المجلس النيابي، ولم تظهر أية شكاوى منها[39]. وقد جاء هذا نتيجة تسوية الخلاف بين الشيخ محمود البرزنجي والمندوب السامي البريطاني والحكومة العراقية[40].

لقد جاءت نتائج انتخابات الناخبين الثانويين بأغلبية كبيرة لحزب الحكومة. ولا يعود هذا إلى سيطرة الحكومة على الانتخابات وحسب، وإنما إلى محدودية نشاط حزبي المعارضة الشعب والوسط اللذين تركز نشاطهما الرئيسي في بغداد، ولم تكن لهما فروع في

(37) من سكرتير جلاله الملك فيصل، إلى وزير الداخلية، ٧، ١٢، ١٦ مايس ١٩٢٨، (رسائل) رقم د/١٣، د/١٦، د/١٨، الاضبارتان 14/A-1 و 14/B-1. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(38) من حاكم جزاء الموصل، إلى متصرف الموصل، ١٧مايس ١٩٢٨ (رسالة-سري) رقم س/١٥٦، الاضبارة 14/B-1. أرشيف وزارة الدخلية-بغداد.

(39) Intelligence Report, 15th February, 1928, No. 4,Para.92. In : F.O.371, 13027/ E1075; (P.R.O.);British Report, 1928, P.9.

(40) British Report, 1928, P.18

الألوية[41]. وهذا يعني أن حزب الحكومة، التقدم، كان بأفضل حال من حزب المعارضة في هذا المجال، ولم يكن بامكانه الحصول على الأغلبية في الانتخابات لولا كونه حزب الحكومة[42]. كذلك فأن السلطات البريطانية قد ساعدت حكومة السعدون بشكل غير مباشر. فمع أن المندوب السامي هنري دوبس قد أدعى أنه رفض بشدة مقابلة العديد من المرشحين للانتخابات وغيرهم من الذي أرادوا دعمه ونصيحته لهم، إلا أنه قد ذكرني الوقت نفسه أنه أخبر جميع الذي شاهدهم أنه لا يهمه من الذي سيحصل على الأكثرية في الانتخابات "بشرط أن تكون النتائج ذات أساس متين يقود إلى الاحترام والتعامل بأنصاف مع القضايا الحساسة المؤثرة بالعلاقات بين بريطانيا والعراق"[43]. أن هذه التوصية تمثل في الواقع إشارة إلى تفضيل المندوب السامي لانتخاب جماعة رئيس الوزراء السعدون وحزبه.

أن العامل الأخر الذي ساعد الحكومة على التلاعب بالانتخابات وتزوير نتائجها لصالحها هو موقف الناس، فباستثناء العاصمة بغداد وبعض مراكز الألوية، كان معظم السكان غير مهتمين بالانتخابات[44]. وعلى سبيل المثال فان المزارعين ورجال العشائر في لواء الكوت من الذين سجلوا كناخبين أولين لم يكونوا يعلمون وغير مهتمين بأن يعلموا أن هناك إجراء للانتخابات، بينما لم يحضر أخرى إلى مراكز الاقتراع نهائياً. ومع ذلك فأن أوراق التصويت قد وجدت كاملة عند فتح صناديق الاقتراع. وتفسير ذلك أن السراكيل (مساعدو الشيوخ) وأصدقائهم قد كتبوا الأسماء وفقاً للقوائم الموجودة معهم ووضعوها في صناديق الاقتراع رغم عدم حضور أصحابها[45]. يضاف إلى هذا أن خمسة من القيادات

(41) العراق، ٣١ذار ١٩٢٨.

(42) العراق، ٣١ آذار ١٩٢٨.

(43) Intellegence Report, 23rd May , 1928, No. 11, Para. 257. In : F.O. 371, 13027/ E3049. (P.R.O)

(44) العراق، ٢٤مايس ١٩٢٨.

(45)From Administrative Inspector Of Kut Liwa, To The Advisor Of Ministry Of Interior , 3rd June, 1928(Memo.-Secret) No. S/ 543/91. In : C.O.730, 130/58139, (P.R.O.).

الإدارية في قضاء الحي قد فازوا في الانتخاب بما فيهم القائمقام ومدير ناحية الجرة[46].وكان تعليق المفتش الإداري البريطاني في لواء الكوت على هذه الأمر بالقول:-

((أن هذه المخالفات قد وقعت بعلم كامل من أعضاء الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في اللواء. وعليه فان سيكون مضيعة للوقت أن نرسل أعداد الناخبين الأولين الذين يفترض أنهم قد صوتوا.))[47]

وعندما أرسل المندوب السامي البريطاني دوبس هذه المعلومة إلى الحكومة البريطانية علق قائلاً أن ما ذكره المفتش الإداري في الكوت الكولونيل ستافورد يمكن اعتباره نموذجاً لما حدث في جميع أنحاء العراق[48].

٤- قائمة مرشحي الحكومة:

لم يخف الملك فيصل استياءه من حصول الحكومة السعدون على الأغلبية في نتائج انتخاب الناخبين الثانويين[49].واستمر في جهوده لتضمين قائمة مرشحي الحكومة أسماء مرشحي المعارضة. إلا أن السعدون رفض منذ البداية أن يفصح عن أسماء مرشحيه لا إلى الملك فيصل ولا إلى وزارته بهدف أن يجعل كل مرشح يعتقد إلى اللحظة الأخيرة أن رئيس الوزراء يفضل ترشيحه وانتخابه لعضوية مجلس النواب ولهذا كان السعدون يأمل أن يتمكن إلى أخر وقت من الانتخابات من تجنب عدوانية من ستخيب أمالهم من المرشحين[50].ومع ذلك فأن نتائج الانتخابات قد جعلت الملك يخفف من مواقفه المضادة

(46) Ibid.,.
(47) Ibid.,.
(48) From The High Commissioner, To Colonial Office, 16th June, 1928 (Letter-Secret) No.B.In:C.O.730, 130/ 58139. (P.R.O.).
(49) From The High Commissioner, To Colonial Office, 23,Rd April, 1928(Tel.) No. 233.In : F.O.371, 13034/E 2199.
(50) Note Of Conversation Between Faisal And Dobbs. In : C.O. 730, 130/58139. (P.R.O.).

للسعدون[51]، وبعد مماحكات طويلة وافق هذا الأخير على إضافة بعض الأسماء[52] التي أقترحها الملك فيصل إلى قائمة الحكومة رغم أنه لم يطلعه عليها[53].

أن أزمة الثقة بين الملك فيصل وعبدالمحسن السعدون قد أصبحت معروفة لدى الرأي العام في بغداد على الأقل، ففي يوم ٢مايس قالت جريدة العالم العربي أن رئيس الوزراء قد قدم استقالته إلى الملك فيصل عدة مرات[54].وقبل أجراء انتخابات النواب بيوم واحد أشارت الجريدة نفسها إلى أن عدد قليلاً من مرشحي المعارضة الذين من المؤكد فوزهم أدرجت أسماؤهم في قائمة الحكومة[55].وفي ليلة يوم انتخاب النواب أصدرت جريدة الزمان طبعة مسائية إضافية أعلنت فيها أن الحكومة قد استقالت[56] بعد مناقشة حادة بين السعدون وبعض وزرائه حول مرشحي الحكومة لعضوية مجلس النواب. فتقرر غلق الجريدة في اجتماع خاص لمجلس الوزراء صدر على أثره تكذيب لما ورد في الجريدة[57].

٥- انتخاب النواب:

حدد يوم التاسع من مايس ١٩٢٨ موعداً لإجراء انتخابات النواب في جميع أنحاء البلاد وقد قررت المعارضة تنظيم تظاهرات في هذا اليوم للتأثير على الانتخابات لصالحها. وكان أغلب المتظاهرين من طلبة المدارس الثانوية والمدارس العليا للبنات الذين اصطدموا بالشرطة أمام مركز الاقتراع ثم اتجهوا إلى دار المعلمين العالية لتحفيز طلابها

(51) From The High Commissioner, To Colonial Office, 23rd April, 1928 (Tel.) No.233. In : F.O. 371, 13034/E2199. (P.R.O.).
(٥٢) كان أحد المرشحين هو المنافس الرئيس للسعدون وهو رشيد عالي الكيلاني
(53) Intelligence Report, 9th May, 1928, No.10, Para. 232. In :F.O. 371, 13027/E2708. (P.R.O.).
(54) العالم العربي، ٢مايس ١٩٢٨.
(55) العالم العربي، ٨مايس ١٩٢٨.
(56) الزمان، ٨ مايس ١٩٢٨.
(57) Intelligence Report, 9th May, 1928, No. 10, Para.235.In: F.O.371, 13027/E2708.(P.R.O.).

على المشاركة في التظاهرة لكن الشرطة فرقتهم[58]. كما نظمت تظاهرة أخرى[59] لتحية مرشحي المعارضة بعد انتهاء التصويت وإغلاق صناديق الاقتراع، وقد سارت التظاهرة في الشارع الرئيسي للمدينة باتجاه القصر الملكي لتحية الملك فيصل ولكن الشرطة قمعتها[60]. ولم تظهر أية تحركات أخرى أو اضطرابات خلال انتخاب النواب في بقية مناطق العراق.

جاءت نتيجة الانتخابات لصالح حزب التقدم الحكومي بفوزه بأغلبية كبيرة، حيث حصل مؤيدو الحكومة وأنصارها على ٦٦مقداً من مجموع ٨٨من مقاعد مجلس النواب[61]. أما المقاعد الاثنين والعشرين الباقية فقد ذهبت عشرة منها إلى المعارضة وأثنى عشر مقعداً لمرشحين مستقلين[62]. وكان ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني ونوري السعيد من بين الفائزين. وقد أنتخب الكيلاني في لواء الكوت ولواء بغداد، فاستقال من هذا الأخر موصياً الناخبين الثانويين في بغداد بانتخاب جعفر أبو التمن مكانه، وهو أحد أقطاب المعارضة، [63]. وفي الانتخابات التكميلية التي أجريت يوم ٦حزيران فاز أبو التمن بأغلبية كبيرة بعد أن وقفت الحكومة على الحياد هذه المرة[64]. وقد فسرت

(58) من مدير شرطة بغداد، إلى متصرف بغداد، ١٠مايس ١٩٢٨ (مذكرة -سري) رقم ٢٣٨، الاضبارة S/30. أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.
Intelligence Report, 9th May, 1928, No. 10. Para. 336. In : F.O.371, 13027/E2708.(P.R.O.); British Report, 1928, P.9; From Administrative Inspector Of Baghdad Liwa, To The Advisor Of Ministry Of Interior, 15th May, 1928 (Memo-Secret) No.C/8 5, File S/30. أرشيف وزارة الداخلية – بغداد

(59) أن تصدي الشرطة لهذه التظاهرات قد أصبح نظامياً بعد أن صدرت قرارات تخويل أثر التظاهرات الغاضبة التي شهدتها بغداد قبل ثلاثة أشهر ضد زيارة الفرد موند في ٨ شباط ١٩٢٨ للعراق والمعروف بدعمه القوي للحركة الصهيونية في فلسطين.

(60) العراق، ٩ مارس ١٩٢٨ (طبعة إضافية).

(61) Intelligence Report, 23rd May, 1928, No. 11, Para. 254.In : F.O. 371, 13027/E3049. (P.R.O.); British Report , 1928, P.9.

(62) الأوقات البغدادية، ٦ مايس ١٩٢٨.

(63) Intelligence Report, op. cit.,.

(64) العراق، ٦حزيران ١٩٢٨.
Intelligence Report , 20th June , 1928, No. 13, Para. 304. In : F.O.317, 13027/E3407. (P.R.O.).

السلطات البريطانية هذا الموقف بأن الحكومة لم تكن تمتلك شخصية مكافئة لأبو التمن كي ترشحها ضده [65]. وربما كان لهيمنتها على المجلس النيابي أثره أيضاً في عدم اهتمامها بهذا المقعد الشاغر. من جانب أخر حصلت المعارضة في لواء بغداد على خمسة مقاعد نيابية، وهو عدد جيد قياساً بالمناطق الأخرى[66].

لقد جاءت تشكيلة المجلس النيابي الجديد بسته وثلاثين من أعضاء المجلس السابق. وحصل رجال العشائر على ١٦مقعداً والأكراد على ١٣ مقعداً وأربعة مسيحيين وأربعة يهود. وفاز جميع الوزراء بمقاعد في المجلس[67]. ولم ينتخب رئيس حزب النهضة أمين الجرجفجي حتى في عضوية الهيئة التفتيشية المشرفة على الانتخابات في بغداد، وفشلت مساعية مع حزب الحكومة والمعارضة لتخصيص بعض المقاعد لحزبه[68].

انتقدت سلطة الانتداب البريطانية الطرق والوسائل التي ابتعتها وزارة السعدون في إدارة الانتخابات. ففي تقرير مرسل للحكومة البريطانية أوضح المندوب السامي دوبس أن وزارة السعدون قد أدارت الانتخابات بشكل سيء، وأن فوزها لا يعود إلى كفاءتها الانتخابية. وقد قامت بتأخير أبلاغ السلطات بأسماء مرشحيها إلى آخر لحظة ممكنة خوفاً من فقدان دعم لا يحصى من الطموحين. ونتيجة لذلك لم يحصل اتصال كاف مع المناطق الانتخابية حيث وجدت السلطات الحكومية صعوبة في التأثير على الرأي العام خلال وقت قصير لصالح مرشحي الحكومة[69]. وعلى سبيل المثال فأن وكيل متصرف لواء الكوت أضطر للسفر إلى بغداد لمعرفة أسماء مرشحي الحكومة قبل يومين فقط من بدء انتخاب النواب لأنها لم ترسل إليه. ليس هذا فقط بل وصلته برقية مساء يوم الانتخاب

(65) Intelligence Report, 23rd May, 1928, No. 11, Paras. 254-255. In :F.O.371, 13027/E4309. (P.R.O.).

(66) العالم العربي، ١٠مايس ١٩٢٨.

(67) Intelligence Report, op.cit., Para.232

(٦٨) العالم العربي، ١٠مايس ١٩٢٨.
Intelligence Report, 9th May, 1928, No.10, para. 231. In :F.O.371, 13027/E2708. (P.R.O.).

(69) Intelligence Report, op.cit., Para.232

٩مايس، بعد أن أكملت ثلاث مناطق التصويت فيها، تطلب منه دعم مرشحين جدد تماماً[70].

وفي تقريرها إلى عصبة الأمم اعترفت الحكومة البريطانية بوقوع "مخالفات غير نظامية" في الانتخابات أما بشكل متعمد أو بسبب الجهل وعدم فهم القانون، وعليه فأن من المستحيل عليها ان تقدم للعصبة إحصائيات موثوقه عن عدد الذين شاركوا في التصويت[71].واعتبرت السلطات البريطانية النواب الجدد بأنهم من أصحاب المصالح الشخصية من رجال المدن الذين ليست لهم علاقة حقيقية بمناطقهم الانتخابية[72].

وقامت صحف المعارضة أيضاً باتهام الحكومة بأنها حشدت في المجلس النيابي الجديد "أشخاص لا قيمة لهم". وأرسل الحزبان المعارضان في الموصل، الاستقلال والوطني، احتجاجاً إلى وزارة المستعمرات وعصبة الأمم يتهمون فيه " السلطات العليا" في اللواء بالتلاعب بانتخابات النواب[73]. إضافة إلى هذه فقد رفض متصرف الموصل طلب المعارضة بتنظيم تظاهرة في المدينة، ومع ذلك فقد نظمت التظاهرة واصطدمت بالشرطة[74]. وفي البصرة رفض ٨أعضاء من مجموع ١٣عضو في الهيئة التفتيشية توقيع المضبطة الخاصة بنتائج انتخاب نواب اللواء على أساس أن رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون الذي فاز في اللواء هو ليس من سكانه، ولا يمكن بناءاً على ذلك أن ينتخب نائباً عنه[75].

---

(70) From Administrative Inspector Of Kut Liwa, To The Adviser Of The Ministry On Interior, 3rk June , 1928 (Memo-Secret) No.S/543/91. In : C.O.730, 130/58139. (P.R.O.)

(71 British Report, 1928, P.9.

(72) Intelligence Report, 23nd May, 1928, No. 11, Para. 258. In :F.O.371, 1302/E3049. (P.R.O.).

(73) العالم العربي، ٢٠ مايس ١٩٢٨.

Intelligence Report, Op. Cit., Para. 257.

(74) من متصرف الموصل، إلى وزارة الداخلية، [١٦مايس ١٩٢٨ (رسالة-سري) رقم س/١٠٠]، الاضبارة رقم ١٤/ب/ ١قسم. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(75) من متصرف البصرة، إلى وزارة الداخلية، ١٦مايس ١٩٢٨ (رسالة-سري) رقم س/٢٩٥، الاضبارة رقم ١٤/أي/١قسم. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد؛ جريدة العالم العربي، ١١مايس ١٩٢٨.

لقد كان صحيحاً أن عدد من النواب الذين تم انتخابهم غير معروفين، والعديد منهم ليست لهم علاقة بالمناطق التي انتخبوا عنها[76]، لدرجة أن رجال العشائر في لواء الكوت قد انتخبوا نائباً من مؤيدي فرض التجنيد الإلزامي الذي تقف العشائر بقوة ضده[77]. ومع ذلك فأن حوالي أربعين من النواب الجدد كانوا من المثقفين والمتعلمين ويعرفون القراءة والكتابة قياساً بالمجلس السابق[78].

ثانيا: المناقشات، مايس ١٩٢٨- آذار ١٩٣٠:

لم تكن مدة البرلمان الجديد أطول من سابقه، فقد ابتدأ جلساته باجتماع غير اعتيادي في ١٩ مايس ١٩٢٨وأنفض من اجتماعه الاعتيادي الثاني في ٢٣آذار ١٩٣٠ ليتم حله بإرادة ملكية بعد ثلاثة أشهر من نهاية اجتماعه هذا.

كانت القوى السياسية الحزبية الرئيسة في المجلس النيابي تتكون من حزب التقدم وهو حزب الحكومة وحزب المعارضة الشعب والوسط اللذين أصبحا ضعيفين بسبب عدم فوز مرشحي الحزبين بالانتخابات[79]. ولذلك تكونت المعارضة في المجلس من مجموعة صغيرة من النواب تطلق على نفسها حزب الشعب والوسط والوطني[80] يقودهم الهاشمي والكيلاني وابو التمن بالتتابع.

---

(76)Intelligence Report, Op, Cil., Para. 258.

(77) From Administrative Inspector Of Kut Liwa, To The Adviser Of The Ministry Of Interior, 3rd June, 1928 (Memo-Secret)No. S/543/91.In:C.O.730, 130/58139. (P.R.O.).

(78)Intelligence Report , op.cit., Para. 258.

(79)Intelligence Report, 4th , 9th , July , 1928, Nos.14,16, Paras. 335, 385.In :F.O.371, 13027/E3642,E4087.(P.R.O.)

(80) في ٨ مارس ١٩٢٨ وافقت الحكومة على منح إجازة لتشكيل حزب سياسي اسمه (الجمعية الوطنية) وقد اندمجت هذه الجمعية بالحزب الوطني العراقي الذي أعيد فتحه في تموز ١٩٢٨. أنظر جريدة العالم العربي، ١٧، ١٤تموز ١٩٢٨؛ كبة، المصدر السابق، ص٣٢.

Intelligence Report, 23rd May, 1st August, 1928, Nos.11, 16, Paras. 247, 388.In :F.O.371, 13027/E3049, E4087.(P.R.O.).

أن من أهم المظاهر السياسية والاجتماعية التي صاحبت مناقشات هذه الدورة هي ثأر السعدون لهزائمه في المجلس السابق وموضوع التلاعب بالانتخابات والموازنة العامة والعلاقات العراقية البريطانية وانتحار السعدون. التجنيد الإلزامي.

١- انتقاد الانتخابات وثأر السعدون:

حافظ حزب الحكومة (التقدم) على وحدته واختفت مظاهر عدم الشعور بالمسؤولية والتفرق التي كانت قد صاحبت مسيرته في الدورة السابقة. لقد نجح السعدون في اختيار أعضاء مخلصين من الحزب ليصبحوا نواباً في المجلس، وكان لتلاحمهم أثره في أن يثأر السعدون لهزائمه البرلمانية التي كانت قد قادت في النهاية إلى استقالة وزارته عام ١٩٢٦. فبعد افتتاح المجلس بتسعة أيام، وعندما عرضت عليه نتائج انتخابات النواب لتصديقها، انتقدت المعارضة التلاعب غير القانوني الذي حدث في الانتخابات. وقال الهاشمي أن حل البرلمان السابق كان خطأً كبيراً، وأن البلاد باجمعها قد استاءت من الطريقة التي جرت فيها الانتخابات. واقترح تأجيل قبول النتائج لحين صدور قرارات المحكمة بشأن الشكاوى المرفوعة إليها نتيجة التلاعب بالانتخابات[81]. وهاجم الكيلاني الحكومة مسانداً الهاشمي ومنتقداً إياها بمرارة متهماً موظفيها بالتدخل بشكل فاضح في الانتخابات. وطلب من النواب أن يدققوا بعناية بالاعتراضات الموجودة على مضابط نتائج الانتخابات والشكاوى التي قدمت إلى مجلس النواب[82].

وقد رد على هذه الانتقادات وزير التربية توفيق السويدي، شقيق ناجي، فقال أن الشكاوى المتعلقة بطريقة إدارة الانتخابات هي اعتيادية وتظهر عادة في جميع البلدان، وأن

(81) الحكومة العراقية، محاضر مجلس النواب العراقي، الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، بغداد، ١٩٢٨، ص ص٣٩-٤٠. وسأرمز له (الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨).
Intelligence Report , 6th June, 1928, No.12, Para,278.In:F.O.371, 13027/E3162(P.R.O.).
(82) الاجتماع غير الاعتيادي للعام ١٩٢٨، ص ص ٤٠-٤١.

حل البرلمان السابق كان ضرورياً لأنه لم تعد هناك أكثرية في مجلس النواب حتى لحكومة الائتلاف[83].

ومع استمرار المناقشة حول هذا الموضوع، أعلن عطا الخطيب مندوب الكوت عن غير أدارك، والذي كان الملك فيصل قد أجبر السعدون على ترشيحه ضمن قائمة الحكومة[84]. بان انتخابه هو دليل على تلاعب الحكومة بالانتخابات وقال:

((أنني معروف في لواء ديالى، ومع ذلك فقد انتخبت عن لوائي الكوت وديالى معاً. أنني لا أعرف أحداً في الكوت ولست معروفاً هناك، ولكن الحكومة رشحتني وجعلتني أفوز في هذا اللواء))[85].

أن هذا التصريح الذي أطلقة الخطيب دون إدراك لنتائجه الخطيرة عليه، قد استغل من قبل حزب الحكومة التقدم، ووجه ناجي السويدي سؤالاً في ضوء ذلك عن أسباب تخلي الخطيب عن مقعدة النيابي الخاص بديالي وتمسكه بمقعد لواء الكوت الذي لا يعرفه فيه أحد ولا هو يعرفهم، ولم يكن جواب الخطيب مقنعاً. وعندما وضعت نتيجة انتخاب الخطيب أمام المجلس لمصادقتها، طلب مندوب الحلة أحمد الراوي رفضها لأن الخطيب نفسه قد أعترف بعدم شرعيتها. ودافع نوري السعيد والشيخ زامل المناع ومحمود صبحي الدفتري عن الخطيب على أساس أن الحكومة لديها أغلبية برلمانية انتخبت بالطريقة نفسها. وبعد أن رفض المجلس تأجيل هذا الموضوع إلى الاجتماع القادم، قدم ناجي السويدي وخمسة نواب أخرى مقترحاً إجراء التصويت السري على مضبطة انتخاب الخطيب للواء الكوت. وقد أدي ذلك إلى ضجيج في المجلس وتأجيل الجلسة لعشرة دقائق[86]، أجتمع خلالها حزب التقدم[87].وعندما عاد المجلس للانعقاد صوت الأعضاء برفض مضبطة انتخاب عطا الخطيب[88]. وفقد بذلك مقعدة النيابي.

(83) المصدر السابق، ٤٣-٤٤.
(84)IntelligenceReport,6thJune,1928,No.12,Para278.In:F.O.371, 13027/E13162(P.R.O.).
(85) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٤٤-٤٥.
(86) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٤٥-٤٦، ٤٨-٥١.

كان إقصاء الخطيب من المجلس هزيمة كبيرة للمعارضة التي هي قليلة في عددها وتعتمد على كلماتها للتأثير على المجلس وليس بعدد أصوات نوابها. لقد كان هذا الإقصاء في حقيقته تحدياً من رئيس الحكومة عبدالمحسن السعدون إلى الملك فيصل الأول الذي أراد أن يريه أنه ليس القوة الوحيدة في البلاد، وثأراً لهزائمه السابقة.

وبعد أسبوعين من فقدان الخطيب لمقعدة النيابي، حاولت المعارضة إثارة موضوع الانتخابات مرة أخرى بهدف حجب الثقة عن الحكومة عندما قدم ياسين الهاشمي وجماعته، في الجلسة السابعة يوم ١١حزيران ١٩٢٨، مقترحاً بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق بشأن الاتهامات الموجهة للحكومة بالتدخل غير القانوني والتلاعب بالانتخابات، مثلما حدث في قضية الخطيب، إلا أن المجلس رفض المقترح[89] ومنيت المعارضة بهزيمة جديدة.

غضب الملك فيصل الأول لإقصاء الخطيب من المجلس النيابي وطلب من المندوب السامي التدخل. وقد أتفق المندوب السامي مع رأي الملك القائل بأن حزب الحكومة قد أهمل المادة ١٤ من نظامه الداخلي بتصويته المباشر على رفض مضبطة انتخاب عطا الخطيب، وكان عليه أن يحيل الموضوع إلى (لجنة تدقيق المضابط) لدراستها وإعطاء رأي بشأنها قبل التصويت عليها وفي اجتماع لاحق. وبذلك فقد أرتكب المجلس مخالفة نظامية. وبناء على هذا نصح المندوب السامي دوبس رئيس الحكومة السعدون بان الإجراء المناسب لحل هذا الأشكال الذي سيعرضهم إلى اللوم ويبرر الانتقادات، هو بدعوة النواب لإعادة النظر بقرارهم. ولكن السعدون مانع كثيراً في التراجع عما قام به، ولكن وافق على عرض القضية على اجتماع لحزبه[90]. وعلى أية حال فقد وجد السعدون طريقة لا تجعله يقر بأن حزبه قد ارتكب خطأ مخالفاً للنظام الداخلي للمجلس، وذلك

(87)IntelligenceReport,6thJune,1928, No.12, Para278.In:F.O.371, 13027/E3162 (P.R.O.).

(88) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ٥١

(89) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٩٤-١٠٣.

(90) Intelligence Report , 6th June, 1928, No.12, Para:282 In :F.O.371, 13027/E3162.(P.R.O.)

بعدم ترشيح الحكومة أحد عنها ضد عطا الخطيب في الانتخابات التكميلية لسد الشاغر الذي ولده إقصاءه في لواء الكوت[91]. وهكذا استعاد الخطيب مقعدة النيابي ممثلاً للواء الكوت[92].

أن المخالفة النظامية التي أرتكبها المجلس النيابي برفضه مضبطة انتخاب عطا الخطيب دون أحالتها للجنة المختصة، لم تكن هي السبب الوحيد التي جعلت السعدون ينصاع إلى رأي الملك، ذلك أنه، وكما يبدو، لم يكن يريد زيادة التوتر بينة وبين الملك فيصل بعد أن أستعرض تأثيره وقوته في المجلس النيابي. يضاف إلى هذا فأنه كان على وشك أن يبدأ مفاوضات مع الحكومة البريطانية لتعديل الاتفاقيتين العسكرية والمالية الملحقتين بالمعاهدة. وبلا شك فأنه سيحتاج في هذه المناقشات إلى مساندة القصر.

ولما كان إقصاء الخطيب من المجلس النيابي لم يكن الهدف منه شخص الخطيب نفسه لأن وجوده في المجلس لا يؤثر على أصوات الحكومة، فقد وافق المجلس على مضبطة انتخابه الجديدة في ٩تموز ١٩٢٨[93].

٢- الموازنة العامة وقضايا السياسة:

كانت مناقشة الموازنة العامة لعام ١٩٢٨ هي العمل الرئيسي الذي تداخلت فيه التحركات والموازنات والمنافسات السياسية[94] ويمكن تقسيمها على النحو الآتي:

(91) من متصرف الكوت، إلى وزارة الداخلية، ٧حزيران ١٩٢٨ (برقية) برقم ٥٠٩٨٩، الاضبارة رقم ١٤/م/١قسم١. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(92) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص١٨١.

(93) المصدر السابق، ص٢٤١.

(94) انشغل المجلس النيابي في أسابيعه الأولى من اجتماعه غير الاعتيادي في الموافقة على عدد من الترتيبات التي قامت بها الحكومة خلال الفترة بين حل المجلس السابق وبدء اجتماعات الحالي. ثم صادق على عدد من القوانين الإدارية معظمها ذات أهمية ثانوية. ثم أجرى تعديلات طفيفة على بعض القوانين. وباشر بعد ذلك بمناقشة الميزانية وقانون امتياز اللطيفية وقانون الإنارة الكهربائية وقانون الترومواي (النقل على السكك الحديد بواسطة عربات تجرها الخيول) وقانون توسيع مدنية بغداد. انظر محاضر الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨.

British Report, 1928, P.13.

أ – استرضاء المعارضة:

في ١٦ آب ١٩٢٨ عرض وزير المالية يوسف غنيمة الموازنة العامة على مجلس النواب، وحالما أنتهي من استعراضه لها، بدأت انتقادات المعارضة. فقد قالوا أن الموازنة لم تضع أية تخصيصات لأي مشروع من أجل تطوير مناسب للري والزراعة والتعليم والخدمات الصحية أو الدفاع. فلا يوجد شيء سوى قائمتين من الأرقام: واحدة تبين المبالغ التي ستعصر دافع الضريبة، والثانية تبين كيف يتم التبذير على الرواتب والعلاوات وخصوصاً الموظفين الأجانب[95].

وقال جعفر ابو التمن أن ربع الميزانية قد خصص إلى وزارة الدفاع مع أن العراق ليس له الحق في تقوية جيشه[96]. وقال حمدي الباجه جي أن الميزانية قد وضعت لمصلحة الاستثمارات الاجنبية بدلاً من منفعة البلاد[97]. وقال رشيد على الكيلاني أنه لا يوجد ولا حتى مشروع واحد للري في الميزانية بالرغم من أن الحكومة قد أطلقت على نفسها عند تشكيلها "حكومة الاقتصاد" وأضاف متساءلاً هل هذا يعني منفعة اقتصادية للأجانب وزيادة في الضرائب على المزارعين العراقيين[98]؟.

لقد وضع هذا الهجوم على الميزانية الحكومة وحزبها في موقف حرج[99]، ولمن يكن بامكانهم تفنيد ودحض انتقادات المعارضة، وجاءت إجاباتهم تشبه الاعتذار بدلاً من تقديم التوضيحات دفاعاً عن الموازنة العامة. وقد اعترف ناجي السويدي بأن الموازنة غير متوازنه وبرر ذلك بالقول.

---

(95) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٦٣٠-٦٤٦.
Intelligence Report, 29thAugust,1928,No.18,Para. 424.In:F.0.371,13027/E4495. (P.R.O.).

(96) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص٦٣٠.

(97) المصدر السابق، ص ص ٦٣٨-٦٤٠.

(98) المصدر السابق، ص ص ٦٤٤- ٦٤٦.

(99) Intelligence Report, 29TH August, 1928, No.18, Para.430.In : F.O.371, 13027/E4495.(P.R.O.).

((أنها ليست الحكومة التي تلام على ذلك وإنما القوانين العثمانية القديمة التي لم تتغير لحد الآن والعجز المالي الموجود منذ تأسيس الدولة العراقية و المعاهدة العراقية – البريطانية))[100].

أما وزير المالية فقد القي اللوم على الوزارات العراقية السابقة التي تركت لهم خزينة خاوية وبدون خطط أو مشاريع من أي شكل كان. وأعلن أن الامتيازات الأجنبية هي من أغلاط الذين سبقوهم[101]. أن الوزير ونواب حزب الحكومة كانوا يشيرون في أقوالهم هذه وبطريقة غير مباشرة إلى أن نواب المعارضة هم أيضاً مسئولون عما ينتقدونه لأنهم كانوا يسيطرون على الوزارة ألائتلافيه السابقة ومعظمهم من الوزراء السابقين. ومع ذلك فأن مناقشات الموازنة قد سببت مشكلة بالنسبة للحكومة، وكان وزير المالية على وشك اتخاذ قرار بسحب الموازنة العامة من المجلس. وانتشرت إشاعات خارج المجلس تقول أن حوالي ١٢نائباً من المحتمل أن ينسحبوا من حزب الحكومة[102].

أن هذه الحالة قد أثارت قلق السعدون، ولم يكن أمامه خيار سوى اللجوء إلى استرضاء المعارضة من أجل إنقاذ وحدة حزبه، التقدم، ولكي يثبت أيضاً أنه ليس رجل بريطانيا في العراق. فألقى كلمة في مجلس النواب وصفتها سلطة الانتداب البريطاني بأنه "غير حكيمة". والتي القي اللوم فيها على الاتفاقيات الملحقة بالمعاهد العراقية البريطانية كونها هي السبب في تدهور الحالة في العراق. وأعلن عن عزمه إنهاء الشروط القاسية للاتفاقيتين العسكرية والمالية. وهدد بالاستقالة في حالة عدم تحقيق ذلك[103].

قوبلت كلمة السعدون بتصفيق حاد من قبل النواب، وشارك في التصفيق نواب المعارضة بما فيهم جعفر ابو التمن الذي طالب المجلس بدعم سياسة السعدون هذه[104].

---

(100) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٦٣٠-٦٣٣.

(101) المصدر السابق، ص ص ٦٤٦-٦٤٨.

(102) Intelligence Report, 29th August, 1928, No.18 , Para. 430.In : F.O.371, 13027/ E4495.(P.R.O.).

(103) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٦٥٠-٦٥١.

(104) المصدر السابق، ص ص ٦٥١-٦٥٢.

أعادت كلمة السعدون الثقة إلى نفوس أعضاء حزب الحكومة، التقدم وتراجعت جهود المعارضة لرفض الموازنة العامة. وفي ٩ أيلول ١٩٢٨ صادق المجلس النيابي على الموازنة بالأغلبية.وتغيب عن الجلسة بعض أقطاب المعارضة بما فيهم الكيلاني والهاشمي والدفتري ومحمود زامر(105).

ب- الهاشمي وإطفاء ديون العراق:

كان الالتزام بدفع الديون العمومية العثمانية أحد أهم العوامل التي قادت إلى عدم توازن الموازنة السنوية العامة للعراق. فقبل حوالي سنتين، وفي نهاية شهر حزيران ١٩٢٦غادر وزير المالية صبيح نشأة إلى لندن في مهمة خاصة حول عدد من القضايا بضمنها قضية الحصة المالية المفروضة على العراق كجزء من ديون الدولة العثمانية المنهارة التي كان العراق جزءاً منها والتي خسرت في الحرب العالمية الأولى. وقد أسفرت المباحثات مع الحكومة البريطانية حول هذه الموضوع عن رسم سياسة تبناها بالنتيجة وزير مالية الحكومة الائتلافية اللاحق ١٩٢٦-١٩٢٧ ياسين الهاشمي. وتقوم هذه السياسة على شراء العراق سندات الديون العثمانية بأقل من سعرها الحقيقي والتي سيسلمها إلى مجلس الديون محسوبة بسعرها الحقيقي لإطفاء المبالغ التي فرضت عليه في معاهدة الوزان. أن هذه العملية في الدفع المباشر المستحق ستكون بديلاً عن سلسلة من الدفوع السنوية التي تمتد لفترة طويلة من السنين. كما أن الأسعار التي قام العراق بشراء السندات بها هي أقل بكثير من سعرها الحقيقي، مما وفر عليه الوقت والمال.

وكان العراق قد خصص مبلغاً قدرة عشرون لكاً من المال (ألك يساوي مائه آلف روبية هندية) توزع على الموازنة العامة لمدة ثلاث سنوات متتالية لسداد الدين، إلا أن المبلغ المستحق يعادل ثلاث مرات التخصيص الذي صوت عليه البرلمان في الموازنة العامة لذلك فأن الصفقة قد حملت الوزير الذي قام بها مسؤولية كبيرة جداً لأنه كان من الضروري أن تتم هذه الصفقة بسرية تامة إذا أريد لها النجاح. وعلية لم يتم إبلاغ البرلمان بها مما يعد خرقاً دستورياً للقانون الأساسي. وعلى أية حال فقد تم الحفاظ إلى سرية

(105) المصدر السابق، ص ص ٩٩٢-٩٩٤.

الموضوع بشكل جيد وتم شراء السندات دون أن يتأثر السوق بذلك باستثناء بعض الإشاعات حول مشتري مجهول(106).

لقد خلق شراء سندات الديون العثمانية مشكلة سياسية في مجلس النواب بعد أن اعتبرت لجنة تدقيق الموازنة العامة في البرلمان هذه الصفقة غير شرعية وهي تشجع الوزراء على خرق القوانين، وعندما عرضت الموازنة العامة على المجلس، وفي ضوء تقرير لجنة التدقيق، أنتقد محمد رضا الشبيبي أقدام الهاشمي على عقد هذه الصفقة. وقال أحمد الراوي عن حزب التقدم أن التصرف بالاحتياطي النقدي للبلاد بدون موافقة البرلمان هو إجراء غير قانوني(107). ولم يعلق الهاشمي، ولكنه وفي الجلسة التالية للمجلس، وعندما بدأ المجلس يصوت على بنود الموازنة واحداً بعد الأخر ووصل إلى الجزء الخاص بالديون العثمانية، فاجأ الهاشمي الجميع باقتراح إدانته شخصياً ومحاكمته أمام المحكمة العليا(108). استغربت الحكومة وحزبها التقدم من ردة فعل الهاشمي واتسمت كلماتهم كنتيجة لمقترحه بعدم التناسق والانسجام. فقد برر الناطق باسم حزب التقدم ورئيس لجنة الموازنة العامة ناجي السويدي ودافع عن صفقة الهاشمي على أساس أنها كانت لمصلحة البلاد. وقال أنه مادام قرار مجلس الديون مازال معلن فأن على مجلس النواب أن لا يتخذ قراراً متسرعاً، وإنما يجب عليه أن يشكل لجنة برلمانية للتحقيق في القضية وتقديم تقرير للبرلمان حول نتائج هذا التحقيق(109).أما رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون فقد قال أنه رغم أن صفقة الهاشمي قد خرقت القانون الأساسي، فأنه فعلته إذا نجحت ستعود بالفائدة الكبرى على البلاد. وقد أيده في ذلك وزير المالية. ولما كان الهاشمي هو الذي طلب إدانة نفسه، فقد أقترح السعدون أن يحال طلبه إلى اللجنة المالية للمجلس لدراسته. ولكن السويدي لم يوافق على مقترح رئيس الوزراء وأصر على مقترحة بتشكيل لجنة

(106). الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٦١٤-٦١٦.British Report, 1927, P.91

(107) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ص ٦٣٢-٦٣٣-٦٤٣.

(108) المصدر السابق، ص ص ٦٦٨-٦٦٩.

British Report, 1928, P.18.

(109) الاجتماع غير الاعتيادي، ١٩٢٨،ص٦٦٩.

برلمانية خاصة للتحقيق في الموضوع، بينما أصر الراوي على أن حسن النية لا يبرر خرق القانون الأساسي، وعليه فأن سلوك الهاشمي يستوجب أحالته إلى المحكمة العليا[110].

لقد وجد أعضاء حزب التقدم، أنفسهم في حيرة من أمرهم، كما يظهر من تناقضاتهم أعلاه، ولذلك لم يجد رئيس مجلس النواب عبدالعزيز القصاب خياراً أمامه سوى رفض وضع مقترح الراوي للتصويت وقرر تأجيل الموضوع إلى جلسة أخرى[111].

لا تتوفر في المصادر أدلة ثابتة عن أسباب إدانة الهاشمي لنفسه ومطلبه بإحالته إلى المحكمة العليا، ولكن المؤشرات التالية قد تلقي الضوء على الأسباب التي دفعته إلى لذلك:

١- كان هناك شك لدى الهاشمي حول نوايا حزب التقدم، لأنه لم يعارض أحد منهم انتقادات الراوي بشأن شرائه للسندات.

٢- لم يكن الراوي لوحده هو الذي انتقد الهاشمي، بل محمد رضا الشبيبي، المناهض للحكومة الائتلافية السابقة والتي تبنى الهاشمي بالنيابة عنها كوزير للمالية صفقة شراء سندات الديون العثمانية على العراق.

٣- استغل حزب التقدم مناقشات الصفقة لانتقاد الحكومة الائتلافية السابقة ويبدو من هذا أن إدانة الهاشمي لنفسه كانت محاولة منه لاحتواء الانتقادات مما سيظهره بطلاً وطنياً قد قام بمخالفة القانون لمصلحة البلاد.

إما بالنسبة للمعارضة فقد أظهرت مساندتها للهاشمي بطريقتين:

الأولى: هي دعم جعفر أبو التمن ومحمد زكي وآخرين لمقترح الهاشمي بإحالته إلى المحكمة العليا من أجل تقوية موقفه كبطل يريد خدمة الوطن. بينما وجه آخرين مثل

(110) الاجتماع غير الاعتيادي، ١٩٢٨، ص ص ٦٧١-٦٧٣.

(111) المصدر السابق، ص ٦٨٢.

محمود رامز وضياء يونس اللوم بمرارة إلى من طلب إدانة الهاشمي إذا فشلت الصفقة، وطلبوا من المجلس أن يعلن عن تقديره للهاشمي على خدمته الكبيرة هذه للبلاد[112].

وفي جلسة يوم ٢٥آب ١٩٢٨، وضع مقترح الهاشمي بإدانته لنفسه أمام المجلس[113] ولم يظهر أي تعليق من الحكومة أو حزبها، بل أن الراوي لم يشر على الإطلاق إلى مقترحه ضد الهاشمي. ولكن محمد رضا الشبيبي كان النائب الوحيد الذي أستمر في مهاجمة الهاشمي، حين طلب بإدانة الحكومة الائتلافية السابقة برمتها وليس وزير المالية لوحده، كما أتهم الهاشمي بالرشوة: فأجابه الهاشمي بأن رئيس وزراء الحكومة الائتلافية السابق جعفر العسكري ووزرائه لم يكونوا على علم بالصفقة، وتحدى الشبيبي أن يأتي بدليل عن وجود رشوة في صفقة الديون العثمانية[114].

وأخيراً اتفقت المعارضة مع حزب التقدم على مقترح يتم بموجبه تشكيل لجنة برلمانية تختص بالتحقيق في القضية[115]، وكان هذا المقترح شبيه بمقترح السويدي.

وفي الاجتماع الاعتيادي الثاني لمجلس النواب، وبعد أن أصبح الهاشمي وزيراً للمالية في حكومة ناجي السويدي، قدمت اللجنة توصيتها إلى المجلس في ٢٣كانون الأول ١٩٢٩ بعدم إدانة الهاشمي لأنه قد تصرف بحسن نية ولأن صفقة الديون العثمانية على العراق قد نجحت[116].

جـ- التجنيد الإلزمي:

في عام ١٩٢٧ قررت الحكومة الإئتلافية برئاسة جعفر العسكري تقديم لائحة فرض التجنيد الإلزامي في العراق إلى البرلمان. ولكن البريطانيين وضعوا العقبات في

(112) المصدر السابق، ص ص ٦٧٠- ٦٧٣، ٦٧٧- ٦٨١.

(113) الاجتماع غير الاعتيادي، ١٩٢٨، ص ٧٢٥.

(114) المصدر السابق، ص ص ٧٢٥-٧٢٦.

(115) المصدر السابق، ص ص ٧٢٨-٧٣٠.

(116) الحكومة العراقية، مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٩- ١٩٣٠، جريدة الوقائع العراقية- بغداد، ص ص ١٤٩- ١٥٨.

طريق ذلك عندما طلب المندوب السامي البريطاني من رئيس الوزراء العراقي أن يخبر البرلمان عند تقديمه اللائحة أن القوات البريطانية لن تساعد الحكومة العراقية في قمع أي حركة مضادة لفرض التجنيد الإلزامي. ومع ذلك فقد قدمت اللائحة إلى مجلس النواب في اليوم الأخير من اجتماع البرلمان ٨حزيران ١٩٢٧. وقبل حل البرلمان بشهر تقريباً، وفي الاجتماع الاعتيادي الثالث له صوت أعضاء مجلس النواب بالموافقة على طلب الحكومة تأجيل مناقشة لائحته التجنيد الإلزامي[117].

وعندما أفتتح الملك فيصل الاجتماع الاعتيادي للبرلمان الجديد في مارس ١٩٢٨، أعلن في خطابة أن قضية الدفاع الوطني ستكون أحدى القضايا التي يجب على البرلمان دراستها في دورته الجديدة[118]. وبالرغم من أن لائحة التجنيد الإلزامي لم يعاد تقديمها إلى البرلمان، فأن المعارضة ونواب آخرين، بما فيهم الوزراء قد أبدوا وجهات نظرهم حول التجنيد الإلزامي خلال مناقشات المجلس النيابي.

وفي ٤حزيران ١٩٢٨ تم تعيين نوري السعيد الموالي للملك فيصل وزيراً للدفاع[119]. وكان من المنافسين الأشداء للسعدون وجماعته خلال الانتخابات، وهو كذلك من المعروفين بتبنيهم القوي لفرض التجنيد الإلزامي في العراق. وجاء هذا التعيين لاسترضاء الملك بعد أن حصل السعدون على الأغلبية الساحقة في المجلس النيابي. كذلك فأن السعدون كان يرغب أن يثبت أنه ليس ضد التجنيد الإلزامي كما أدعت المعارضة في حملها الدعائية خلال الانتخابات. وقد سبقت هذه الخطوة استرضاء للمعارضة خلال مناقشات الميزانية وإعلانه الالتزام بمطالب العراق الوطنية بشأن المعاهدة والملحقين المالي والعسكري.

وفي جلسة الأول من آب ١٩٢٨، أعلن وزير الدفاع السعيد، في معرض إجابته إلى سؤال من المجلس النيابي، أن فرض التجنيد الإلزامي هو أفضل طريق لتحقيق طموحات البلاد، وقال:

(117) الوثائق العراقية، ٢٢كانون الأول ١٩٢٧، رقم ٦٠٧، (ملحق)، ص ص ١٤٢-١٤٧.

(118) الاجتماع غير الاعتيادي، ١٩٢٨، ص ص ٢-٣.

(119)British Report, 1928, P.6.

((إذا سمحنا للسياسة العسكرية أن تبقى على حالها ولم يتخذ قرار نهائي حول أحد الخيارين [التجنيد الإلزامي أو التطوع] المطروحين أمامنا، فأن الأموال التي تصرف على الجيش ستذهب هباءً منثورا، ولن نتمكن من الخروج من حيرتنا من الشك وعدم اليقين الذي نشكو منه)) [120].

وفي ٦ أيلول أثير السؤال مرة أخرى عندما ناقش المجلس النيابي الفقرة الخاصة بموازنة وزارة الدفاع ضمن الموازنة العامة لعام ١٩٢٨. وقد وافقت الأغلبية في كلماتها على ضرورة فرض قانون التجنيد الإلزامي، ولكنها اختلفت حول الطريقة التي ينفذ بها.فقد وجدت الحكومة وبعض النواب من حزبها أنه لا يمكن اتخاذ أي إجراء الآن بينما هم ينتظرون نتائج المباحثات مع بريطانيا حول الاتفاقيتين العسكرية والمالية. وكان من بين من طرحوا وجهة النظر هذه وزير الدفاع نوري السعيد وناجي السويدي من حزب الحكومة[121].بينما رأي أقطاب المعارضة مثل جعفر ابو التمن والكيلاني والهاشمي والخطيب ضرورة فرض التجنيد الإجباري بأقرب وقت ممكن لأنه الطريق الوحيد للحصول على الاستقلال التام[122].أما الفريق الثالث المكون من مجموعة من نواب المعارضة وحزب الحكومة، مثل رؤوف الجادرجي في حزب التقدم وجميل الراوي وسيد عبد المهدي من المعارضة، فقد أكدوا على أن دعوة رجال البلد للخدمة العسكرية الإلزامية يجب أن لا تتم إلا بعد تحرر العراق من جميع أشكال السيطرة الأجنبية[123]. ومن الملاحظ أن رجال العشائر المناهضين للتجنيد الإجباري لم يعلقوا شيئاً على الموضوع. ولكن مقالة جريدة النهضة الناطقة باسم حزب النهضة التي نشرت في ٢٤أيلول أيدت قانون التجنيد الإلزامي، وقد علقت جريدة الاستقلال على هذا الموقف الجديد أن حزب النهضة قد أدرك أخيراً أهمية التجنيد الإجباري للدفاع عن الوطن[124].

(120) الاجتماع غير الاعتيادي، ١٩٢٨، ص ص ٤٩٨- ٤٩٩.

(121) المصدر السابق، ص ص ٩٣٥، ٩٣٧- ٩٣٩.

(122) المصدر السابق، ص ص ٩٤٤-١٩٤٨، ٩٥٠-٩٥١.

(123) المصدر السابق، ص ص ٩٤٢-٩٤٣، ٩٤٦، ٩٤٩-٩٥٠.

(124) الاستقلال، ٣٠أيلول ١٩٢٨.

أن النواب الوحيدين الذي رفعوا أصواتهم عالياً ضد التجنيد الإلزامي هم الأكراد. وقد قال إسماعيل راوندوزي أنه رغم إقراره بالحاجة إلى جيش وطني، إلا أن التجنيد الإلزامي غير مفضل في جميع أنحاء البلاد[125].

٣- العلاقات العراقية البريطانية:

أ– فشل المفاوضات واستقالة السعدون وموقف النواب:

كانت العلاقة بين العراق وبريطانيا هي القضية الأساسية والرئيسية التي شغلت الحكومة العراقية والبرلمان في الاجتماعين الاعتياديين الأول والثاني للفترة ١٩٢٨-١٩٣٠[126].

وقد أدى فشل المفاوضات إلى استقالة وزارة السعدون في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٩ وهو ما وعد به من قبل المعارضة بشكل خاص ومجلس النواب بشكل عام.

لقد كانت المفاوضات حول الاتفاقيتين العسكرية والمالية قد تأجلت لبضعة أشهر بسبب الانتخابات النيابية، وحالما أنفض الاجتماع غير الاعتيادي للبرلمان استأنفت وزارة السعدون مباحثاتها مع البريطانيين لتعديل الاتفاقيتين. ونتيجة لرفض البريطانيين لمطالب الحكومة العراقية، قدم السعدون استقالة وزارته[127].

كان من أهم الخلافات مع البريطانيين هو مطالبة الحكومة العراقية باستلامها المسؤولية الكاملة عن الأمن الداخلي والدفاع عن العراق ضد الغزو الأجنبي، وكان هذا المطلب يتعارض مع سيطرة البريطانيين وإستراتيجيتهم ومصالحهم في العراق.

(125) الاجتماع غير الاعتيادي لعام ١٩٢٨، ص ٩٥٢.

(126) لقد بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول للبرلمان في ١ تشرين الثاني ١٩٢٨، أي بعد أكثر من شهر بقليل من انفضاض الاجتماع غير الاعتيادي، وقد استمر هذا الاجتماع إلى ٣١حزيران ١٩٢٩. وكان الاجتماع الاعتيادي الثاني الذي بدأ في ١تشرين الثاني ١٩٢٩، هو الاجتماع الأخير للبرلمان قبل حلة بإدارة ملكية في منتصف عام ١٩٣٠.

(127) British Report, 1929, P.9;From The High Commissioner, To The Colonial Office, 29th December, 1928, 15th , 1st January, 1929(Tels) Nos. 630, 25,35.In :F.O.371, 13757/E6, E268, E390.(P.R.O.).

قبل يوم واحد من تقديم استقالته، أطلع عبدالمحسن السعدون قادة المعارضة، أبو التمن والكيلاني والهاشمي على نيته في الاستقالة. وقد وعدوه بدعمهم له ورفضهم المشاركة في تشكيلة الوزارة المقبلة[128]. في الوقت نفسه اجتمع أعضاء حزب التقدم واتخذوا قراراً بالوقوف إلى جانب قائدهم السعدون وأعلنوا أنهم لن يقفوا مع أية حكومة مقبلة ما لم تلتزم بالتعديلات التي طلب أجراءها في الاتفاقيتين العسكرية والمالية[129].

طلب الملك فيصل من السعدون البقاء مؤقتًا في منصبه هو ووزرائه وتمشية الأمور الاعتيادية لوزاراتهم لحين تشكيل حكومة جديدة. وأصبحت إجاباتهم للأسئلة الموجهة إليهم في مجلس النواب أنه لم تعد هناك وزارة قائمة لتجيب على أسئلتهم[130]. ولكن الوزارة استمرت بتقديم مشاريع القوانين[131] التي أنجزتها قبل استقالتها إلى مجلس النواب.

وفي ضوء ذلك اقترحت المعارضة تأجيل جلسات البرلمان لحين تشكيل حكومة جديدة، لكن مجلس النواب رفض ذلك[132]. وبالرغم من أن حكومة تمشية الأعمال هذه لم تعد لها سلطة حقيقية، إلا أنها استمرت في موقعها لأكثر من ثلاثة أشهر بسبب امتناع الجميع عن الموافقة على تشكيل حكومة قبل استجابة البريطانيين لمطالب العراق المشروعة.

ب- رفض المعارضة لشروط تشكيل الحكومة الجديدة:

وخلال هذه الفترة تقاعد المندوب السامي هنري دوبس عن العمل مما ساعد على تأخير تشكيل حكومة جديدة لحين وصول خلفه كلبرت كلايتون، الذي تقدم إليه الملك فيصل وعبد المحسن السعدون بمقترحات لتجاوز هذه الأزمة السياسية في البلاد وتسهيل

(128) الحسني، الوزارات، الجزء الثالث، ص١٩٧.

(129) British Report,1929, P.9.

(130) الحكومة العراقية، محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي العام ١٩٢٨، بغداد، ص ١١٣.وسأرمز له (الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٨).

(131)British Report, 1929. P.10.

(132) الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٨، ص٢٦٢.

المباحثات بين الطرفين بالتركيز على الأمور الأكثر سهولة في الحل. وكانت هذه المقترحات:

١- إلغاء معاهدة ١٩٢٧.

٢- تمديد اتفاقيات عام ١٩٢٤ الملحقة بالمعاهدة.

٣- أن تقوم الحكومة البريطانية بإبلاغ عصبة الأمم عن اليوم المحدد لترشيح العراق لعضويتها.

٤- أن تتخلي الحكومة البريطانية عن موقفها المتشدد تجاه فرض التجنيد الإلزامي[133].

وافقت الحكومة البريطانية على المقترح الأول دون تحفظ، أما عن المطالبة بترشيح فوري للعراق لعضوية عصبة الأمم، فقد أجابت أنه لا يمكن الاستجابة له لأن العصبة لا تقبل بأشعار طويل الأمد، ومع ذلك فقد وعدت الحكومة البريطانية بإبلاغ العصبة بأقرب فرصة ممكنة عن عزمها تقديم التوصية في اجتماع العصبة في حزيران ١٩٣٢، بإدخال العراق فوراً إلى عضويتها بشرط أن يستمر مستوى التقدم الحالي في العراق وأن كل الأمور ستسير بشكل جيد خلال هذه الفترة[134].وعندما قدم المندوب السامي كلايتون هذا التعهد للملك فيصل يوم ٢١نيسان ١٩٢٩ أبلغه في الوقت نفسه أنه لن يوضع موضع التنفيذ قبل تشكيل حكومة عراقية جديدة[135].وقد وافق حزب التقدم على تشكيل وزارة جديدة في ضوء هذا المبادئ. وفي ٢٨نيسان شكل توفيق السويدي، وزير التربية في وزارة تصريف الأعمال، الحكومة الجديدة[136].ولم تختلف في تشكيلتها عن

(133)From Secretary Of Colonial Office , To The British Cabinet, 28th March, 1929(Memo. On Political Situation In Iraq-Secret) No.C.P.103(29), Para.8.In:C.O. 730, 139/68015. (P.R.O.). الحسني، الوزارات،جـ٣، ص٢١١.

(134)Ibid.,.

(135) الحسني، الوزارات جـ٣، ص٢١٢.

(136)From Acting High Commissioner, To Colonial Office, 28th , 29th April, 1929(Tels)Nos.160, 163.In :C.O.730, 139/68015.(P.R.O.).

سابقتها[137]. سوى أن عبدالعزيز القصاب أصبح وزير للداخلية واستقال من منصبه كرئيس لمجلس النواب، وانتخب عبدالمحسن السعدون رئيساً للمجلس بدلاً منه[138].

وفي ٢٩ نيسان أعلن أمام البرلمان عن تشكيل الحكومة الجديدة[139]، وبعد أسبوع عرض رئيس الوزراء الجديد منهاج وزارته أمام النواب، وأعلن السويدي في منهاج وزارته أن المفاوضات مع بريطانيا قد منعت الحكومة العراقية من تطوير البلاد.وقال أنه بعد فشل المفاوضات كان لابد من إيجاد وسائل بديلة لتحقيق طموحات العراق. وكانت الطريقة الجديدة لرئيس الوزراء هي بإدارة العلاقات مع بريطانيا على الأسس التي قامت عليها معاهدات ١٩٢٢و ١٩٢٦ والاتفاقيتين العسكرية والمالية لحين دخول العراق عضواً في عصبة الأمم والذي تأمل الحكومة العراقية أن يمنح من قبل بريطانيا دون أية شروط في القريب العاجل[140].

اعتبرت المعارضة النيابية سياسة الحكومة الجديدة متقاطعة مع المبادئ التي دفعتهم للوقوف مع وزارة السعدون السابقة. وكانت اعتراضاتهم الرئيسية كالتالي:

١- كان على الحكومة أن تستند إلى المادة ١٧ من المعاهدة والتي تنص على اللجوء إلى التحكيم عند فشل المفاوضات.

٢- أن جميع الحقوق التي يجب أن يتمتع بها العراق من عام ١٩٢٨ فما فوق، مثل تولي المسؤولية الحكومية كاملة، قد تم التخلي عنها.

٣- أن السياسة الحالية قد أعادت العراق إلى الوضع الذي كان عليه عام ١٩٢٢[141].

(137)British Report, 1929, PP.10-11.
توفيق السويدي، مذكراتي، بيروت، ١٩٦٩، ص ص ١٣٩- ١٤٥.

(138) الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٨، ص ص ٥٠٨- ٥٠٩.

(139) المصدر السابق، ص ٥٠٨.

(140) المصدر السابق، ص ص ٥١٩-٥٢١؛ الأوقات البغدادية، ٨ مايس ١٩٢٩.

(141) الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٨، ص ص ٥٢٤-٥٣٥.

وعندما وضع منهج الحكومة الجديدة إلى النقاش والتصويت عليه وقف الهاشمي موجهاً حديثة لرئيس الوزراء ووزرائه "لا تطلبوا مني أن أؤيد هذا المنهج الذي رفضتموهُ أنتم من قبل"[142]. أما الكيلاني فقد حيا السعدون وذكر النواب بقرارهم دعم سياسة السعدون وعدم أعطاء الثقة لأية وزارة تشكل على أسس مخالفة لتلك السياسة[143]. وتساءل محمود رامز عن السبب الذي دعا توفيق السويدي إلى الموافقة على تشكيل وزارة على هذا الأساس مع أنه أحد الوزراء البارزين في الحكومة السابقة التي تفاوضت مع البريطانيين ورفضت شروطهم[144].

لقد كانت المعارضة في اندفاعها للاطراء على سياسة السعدون في وزارته السابقة فأنما كانت تؤيد الاستفادة من مواقف بعض أعضاء حزب التقدم الذين رفضوا في اجتماع الحزب دعم وزارة حزبهم الجديدة[145]، حتى وأن كان السعدون نفسه لم يظهر معارضة للحكومة الجديدة ويبدوا أن المعارضة قد اعتقدت أنها بانتقادها الحكومة الجديدة وبدفاعها عن سياسة حزب التقدم السابقة، سيزداد عدد المنسحبين من الحزب. ووقف إلى جانب هذه الجهود النواب الذين عارضوا سياسة حزب التقدم الجديدة. مثل معروف جاويل. من جانب أخر أبلغ المندوب السامي وزارة المستعمرات بوجود عناصر تعمل بشدة لخلق انقسام في حزب التقدم من أجل إسقاط الحكومة [146]. على أية حال فأن أغلبية ٥٦ نائباً صوتوا لصالح السياسة الجديدة، ولم يصوت ضدها سوى ١٦ نائباً[147].

---

(142) المصدر السابق، ص ٥٢٨.

(143) المصدر السابق، ص ص ٥٢٨-٥٢٩.

(144) المصدر السابق، ص ص ٥٢٩- ٥٣٠

(145) From The High Commissioner, To The Colonial Office , 13th May, 1929(Letter) No. Secret B.In:C.O.370, 139/6801551,(P.R.O.).

(146) الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٨،ص. ٥٣٤.

From The Acting High Commissioner, To The Colonial Office, 14th May, 1929(Tel.)No. 189.In:C.O.730, 139/6801511.(P.R.O.).

(147) الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٨، ص ٥٤٠.

وعندما قامت الحكومة الجديدة بعرض الموازنة العامة لسنة ١٩٢٩ على المجلس النيابي، أعادت المعارضة انتقاداتها[148]. والتي كانوا قد أثاروها عند مناقشتهم السابقة لموازنة عام ١٩٢٨. وقد أجاب وزير المالية على الانتقادات بالقول أن الموازنة قد أعدت من قبل الوزارة السابقة.ولم يكن بإمكان الحكومة الجديدة تحقيق مطالب المعارضة ولم يمض على تشكيلها سوى ٢٩يوما[149]. فعقبت المعارضة بالقول أن الوزراء الجدد كانوا عملياً وزراء لمدة سنة وأربعة أشهر، لأن غالبيتهم كانوا وزراء في الحكومة السابقة[150].

وهكذا ذهبت كل محاولات المعارضة أدراج الرياح لإسقاط وزارة السويدي أو سحب الثقة منها.

ب- شروط عودة السعدون:

خلال عطلة البرلمان الصيفية، تموز- تشرين الأول ١٩٢٩، وقعت في بريطانيا حادثتين سياسيتين مهمتين:الأولى هي مجيء حكومة عمالية إلى السلطة، والثانية إعلان الحكومة البريطانية سياستها تجاه مصر والتي وعدت فيها بريطانيا بإدخالها إلى عصبة الأمم. أن هذه السياسة قد جعلت الكثير من السياسيين العراقيين يعتقدون أن حكومة العمال ستمنح العراق استقلاله وعضويته في عصبة الأمم. وبناء على هذا الأمل ظهرت الرغبة لدى الدوائر السياسية العراقية لتشكيل حكومة جديدة تظم وزراء أقوياء ذوى خبرة يتمكنون من تحقيق آمال العراق. وقد استجاب رئيس الوزراء السويدي ووزرائه لهذه الرغبة، فقدم استقالة حكومته في ٢٥آب فقبلها الملك فيصل وكلف عبدالمحسن السعدون بتشكيل الوزارة الجديدة[151].

---

(148) المصدر السابق، ٦٢٩-٨٤٢.

(149) الصدر السابق، ص ص ٦٤٦-٦٤٧.

(150)الصدر السابق، ص٦٥١.

(151) British Report, 1929, P13

العالم العربي، ٢٧ آب ١٩٢٩.

وقبل تشكيل وزارته، أراد السعدون الحصول من الحكومة البريطانية على تغيير في سياستها التي سببت استقالة حكومته السابقة. وبكلمات أخرى فأنه قد طلب وعداً أخيراً مشروطاً من أجل دخول العراق عضواً في عصبة الأمم. وقد أوصى المندوب السامي كلبرت كلايتون حكومته بقوة إن تستجيب لمطالب السعدون، ووافقت الحكومة البريطانية على ذلك[152]، ففي ١٤ أيلول ١٩٢٩ أبلغ وكيل المندوب السامي الملك فيصل أن الحكومة البريطانية مستعدة لإعطاء دعم غير مشروط من أجل ترشيح العراق للدخول إلى عصبة الأمم عام ١٩٣٢. وأنها ستبلغ مجلس العصبة في اجتماعه القادم عزمها إلغاء معاهدة ١٩٢٧. وبناء على ذلك فقد أبلغ وكيل المندوب السامي الملك فيصل، أن الحكومة البريطانية تأمل التوصل إلى معاهدة جديدة مع العراق قبل عام ١٩٣٢ قائمة على المقترحات الحالية الخاصة بالتسوية البريطانية- المصرية. وستنظم المعاهدة الجديدة العلاقات بين بريطانيا والعراق بعد دخوله عضواً في عصبة الأمم[153].

أقنعت التأكيدات البريطانية عبدالمحسن السعدون. وأعلن عن تشكيل حكومته في ١٩أيلول، أي قبل ٤٣يوماً من استئناف البرلمان اجتماعه الاعتيادي في الأول من تشرين الثاني١٩٢٩[154].

ج- موقف المعارضة وانتحار السعدون:

بالرغم من أن ياسين الهاشمي ونوري السعيد قد أصبحا وزيرين في حكومة عبدالمحسن السعدون الجديدة، فأن المعارضة انتقدته لاعتماده على "وعود" في قبوله تشكيل الحكومة. كما انتقدوا الهاشمي لتعاونه مع السعدون. ففي مناقشات جلسة

(152) لم يعلم المندوب السامي كلبرت كلايتون بنتيجة مساعيه أبداً، لأنه توفي في اليوم نفسه الذي أرسلت فيه الموافقة من لندن.

(153) From The Colonial Office, To The High Commissioner, 11th September, 1929 (Tel) No. 264. In: F.O. 371, 13758/E4637.And C.O.730, 148/6844 Part 1. (P.R.O.); British Report , 1929, P.P. 13-14.

العالم العربي، ٣، ١٢، ١٥، أيلول ١٩٢٩.

(154) British Report , 1929, Pp.14-15.

الحادي عشر من تشرين الثاني حول خطاب العرش، استعرض كل من جعفر ابو التمن ومحمد زكي وعبدالمهدي الوعود البريطانية التي لم تتحقق منذ تأسيس دولة العراق[155]. فأعرب محمد زكي عن شكه بترشيح بريطانيا للعراق في عضوية عصبة الأمم كدولة مستقلة[156]. بينما قال محمد زكي أنه كان على أعضاء الحكومة الجديدة أن يسعوا أولاً لإلغاء مواد القانون الأساسية التي تمت صياغتها وفقاً لبنود الانتداب. وناشد الهاشمي أن يستقيل من الوزارة [157].أما رشيد عالي الكيلاني فقد أوضح أن المقترحات البريطانية- المصرية التي ستقوم على أساسها المعاهدة العراقية- البريطانية الجديدة، لا تعني الاستقلال لأن البريطانيين سيحتفظون بقواعد عسكرية في مصر، وسيكون لهم الحق في غزو البلاد في حالة الحرب[158]. وقد أجاب السعدون على هذه الانتقادات بالقول أن الالتزام البريطاني الجديد للعراق مهم جداً، لأن دخول العراق الى عصبة الأمم سيلغي المعاهدة واتفاقياتها، وستحل محلها معاهدة جديدة قائمة على أساس استقلال العراق التام[159].

وبعد يومين فقط من الانتقادات التي وجهت له في مجلس النواب انتحر رئيس الوزراء عبدالمحسن السعدون، وترك رسالة إلى ولده يمكن أن يستشف منها أن الانتقادات التي وجهت له من قبل نواب المعارضة كانت السبب الرئيسي لانتحاره. فقد كتب قائلاً:

((الأمة تنتظر الخدمة ولكن الأنكليز لا يوافقون. ليس لي من ظهير، أن العراقيين الذين يطالبون بالاستقلال ضعفاء وبلا قوة وبعيدون جداً عن الاستقلال. أنهم عاجزون عن تقدير نصائح أرباب الناموس أمثالي. يضنون أني خائن للوطن وعبد للانكليز ما أعظم هذه المصيبة. أنا الفدائي الأشد خلاصاً للوطن قد تحملت كل أنواع الاحتقار والمذلة

(155) الاجتماع الاعتيادي ١٩٢٩- ١٩٣٠، ص ص ١١-١٧.

(156) المصدر السابق، ص ص ١٢-١٥

(157) المصدر السابق، ص ١٨

(158) المصدر السابق، ص ص ١٨-١٩.

(159) المصدر السابق، ص ١٥.

في سبيل هذه الأرض المباركة التي عاش فيها أبائي وأجدادي سعداء[160].))

أصبح وزير الداخلية ناجي السويدي رئيساً للوزراء[161]، وأعلن في جلسة النواب ليوم ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٩ أنه سيتبنى سياسة السعدون السابقة[162]. فكررت المعارضة أنتقاداتها وأصرت على مناقشة سياسة الحكومة، واتخذوا من مقولة السعدون في وصيته بأن العراقيين ينتظرون الخدمة والانكليز لا يوافقون، شاهداً على صحة موقفهم. وحاول جعفر أو التمن والكيلاني ومحمود رامز ومحمد زكي وعبدالمهدي إثبات أنهم على حق في عدم ثقتهم بالوعود البريطانية وإن انتحار السعدون هو مؤشر واضح على فشل سياسته مع البريطانيين ووجهوا كلماتهم إلى الوزراء متسائلين كيف قبلوا الانضمام إلى الوزارة وما زال البريطانيون لا يوافقون على مطالب السعدون[163].

وبعد مناقشات طويلة أوضح رئيس الوزراء السويدي أن وزارته ستسعى لإلغاء المعاهدة والحصول على الاستقلال التام. وقد أجاب ابو التمن بالنيابة عن المعارضة أنهم سيدعمون الحكومة إذا تبنت هذه السياسة وعقدت المعاهدة الجديدة على هذه الأسس[164].

د- المواجهة مع بريطانيا وتشكيل حكومة جديدة:

كان المبدأ الذي قررت وزارة السويدي السير عليه في سياستها هو تهيأة العراق للحالة الجديدة التي سيعيشها بعد دخوله عصبة الأمم عام ١٩٣٢، وذلك بالبدء بتوليه المسؤولية المباشرة في حكم البلاد خلال هذه الفترة تمهيداً للاستقلال التام عام ١٩٣٢.

(160) الحسني، الوزارات، جـ٣، ص ص ٢٥٦- ٢٥٩؛ العالم العربي، ١٤، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢٧.
British Report, 1929, P.19.
(161) British Report, 1929, PP.20-21.

(162)الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٩- ١٩٣٠، ص ص ٤٩-٥٠.
British Report, 1929, P.21.

(163) الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٩- ١٩٣٠، ص ص ٥٠- ٦٢.

(164) المصدر السابق، ص ٦٢.

ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على السماح للحكومة العراقية باتخاذ القرارات بحرية في إدارة البلاد إلا بعد عام ١٩٣٢. وقد قاد هذا الخلاف إلى مواجهة بين الحكومة العراقية والمندوب السامي البريطاني فرنسسن همفريزي، وتركز الخلاف حول موضوع تخفيض عدد الموظفين البريطانيين في العراق مما أدى إلى تقديم حكومة السويدي استقالتها في ٩آذار ١٩٣٠[165]. وبعد أربعة أيام أعلنت الاستقالة أمام مجلس النواب مع كلمتين توضيحيتين ألقاهما كل من رئيس الوزراء المستقيل ناجي السويدي ووزير المالية ياسين الهاشمي حول المشاكل التي قادت إلى الاستقالة[166].

وفي ٢١ آذار نظمت تظاهره ضد البريطانيين شارك فيها ممثلون عن الألوية العراقية لدعم الوزارة المستقبلة، وأرسلت اللجنة المنظمة للتظاهرة برقيات إلى الملك فيصل والمندوب السامي وعصبة الأمم ورئيس الوزراء البريطاني وآخرين تحتج على السياسة البريطانية غير الأخلاقية في العراق[167].

وبعد يومين من التظاهرة شكل نوري السعيد المدعوم من الملك فيصل والمندوب السامي وبعض ضباط الجيش العراقي، وزارة جديدة. وقد شغل فيها أخو زوجته جعفر العسكري وزارة الدفاع وعلي جودت الايوبي وزارة المالية وجميل المدفعي وزارة الداخلية. وعموماً فأن الوزارة قد ضمت جماعة القصر الملكي الذين صمموا على الوصول إلى اتفاقية نهائية مع البريطانيين[168].

(165) From High Commissioner , To King Faisal, 11th March, 1930(Letter) No. R.O.73. And Form King Faisal, To High Commissioner, 11th March , 1930(Letter-Private).In : C.O.730,156/78265(P.R.O.); From High Commissioner, To Colonial Office, 12th March, 1930(Tel.) No.155.In:F.O.371, 14503/E1328.(P.R.O.); British Report , 1930, Pp.5-8.

(166) الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٩-١٩٣٠، ص ص ٤٠٣-٤٠٧.

(167) الحسني، الوزارات، جـ٣، ص ص ٣٠٠-٣٠٢.
British Report,1930,P.11;From High ,to Colonial Office ,25th March,1930 (Tel.)No.169.In:C.O.730, 156/ 78265 And F.O.371, 14503/E1701. (P.R.O.)

(168) الحسني، الوزارات، جـ٤، ص ص ٥-٦.
British Report, 1930, Pp.8-9; From High Commissioner, To Colonial Office , 23rd March 1930 (Tel-Important).In :F.O.371, 14503/E1547. (P.R.O.).

وفي جلسة يوم ٢٤ آذار ١٩٣٠ أعلنت أمام مجلس النواب تشكيلة الحكومة الجديدة برئاسة نوري السعيد، وصدرت في الوقت نفسه الإرادة الملكية بفض الاجتماع الاعتيادي للبرلمان. وأعلن هذا الأمر مباشرة بعد أن أشار رئيس المجلس إلى استلام الموازنة السنوية العامة ١٩٣٠-١٩٣١[169]. وقد اعتبر حزب التقدم هذا الإنهاء لاجتماع المجلس غير شرعي لأنه قد تم تمديده من قبل إلى يوم ١٩نيسان لكي يتمكن المجلس من أتمام بعض القضايا المستعجلة. وفي ١٦ حزيران قدموا شكواهم إلى الملك فيصل حول هذا الموضوع، ولكنه غادر إلى أوربا بعد أسبوع واحد[170].

هـ- توقيع المعاهدة الجديدة وحل البرلمان:

في ٣٠حزيران ١٩٣٠ تم توقيع معاهدة جديدة بين العراق وبريطانيا[171] وقد منحت المعاهدة للعراق استقلاله التام، ولكنها احتفظت لبريطانيا بقواعد جوية يقوم البريطانيون باختيار مواقعها، وان تستمر الامتيازات والإعفاآت للقوات البريطانية. وقد أعطت المعاهدة الأفضلية لممثلي بريطانيا على بقية الدول في توظيف الموظفين البريطانيين والبعثة العسكرية البريطانية، وأعلنت المعاهدة أن الحفاظ على الأمن الداخلي سيكون بعهدة ملك العراق. وتعهدت بريطانيا بتقديم المساعدة لحليفها العراق في حالة تعرضه لغزو خارجي. وحددت مدة المعاهدة بخمسة وعشرين سنة[172].

كان نوري السعيد واثقاً من أن البرلمان سيقف ضد هذه المعاهدة وسياسة الحكومة فقرر التخلص منه. ولذلك صدرت الإدارة الملكية بتوقيع ولي العهد بعد يوم واحد من

(169) الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٩-١٩٣٠/ ص ٤١٨.
British Report , 1930, P.10.

(170) العالم العربي، ١٩ حزيران ١٩٣٠؛ الحسني، الوزارات، جـ٤، ١٥.
British Report , 1930, P.14.

(171) British Report , 1930, P,14.

(172) Treaty Of Alliance Between The United Kingdam And Iraq, Signed At Baghdad, June 30th , 1930, Together With Notes Exchanged. Cmd. 3627.

توقيع المعاهدة بحل البرلمان وأجراء انتخابات جديدة. وكان السبب الذي أعطي لتبرير هذا الحل هو أن أسس المعاهدة الجديدة وقد وضعت البلاد على أعتاب مرحلة جديدة تتطلب استفتاء الأمة حولها[173].

بالرغم من أن توقيع المعاهدة الجديدة التي عرفت بمعاهدة ١٩٣٠، كانت امتداداً لسياسة عبدالمحسن السعدون الهادفة إلى إدخال العراق عضو في عصبة الأمم، إلا أن موت السعدون ووقوف حزب التقدم ضد الحكومة الجديدة قد أنهي كونه حزباً حكومياً، وكان علي رئيس الوزراء الجديد نوري السعيد أن يجمع حوله في مجلس النواب القادم حلفاء من أجل تشكيل حزب حكومي جديد.

(173) العالم العربي، ٢تموز ١٩٣٠.
British Report, 1930. PP.14-15.

الفصل الثالث

المعاهدة الجديدة والأكراد

ودخول العراق عصبة الأمم في انتخابات

ومناقشات الدورة البرلمانية الثالثة

أولاً: الانتخابات. تموز- تشرين الأول ١٩٣٠:

أصبحت مواد المعاهدة العراقية- البريطانية الجديدة القضية المركزية في انتخابات ١٩٣٠م. فقد وقفت ضدها المعارضة وأعضاء حزب التقدم بقوة لأنها حسب اعتقادهم وسيلة لاستبدال الانتداب باحتلال بريطاني دائم[1]. إضافة إلى هذا فأن الأكراد وجدوا أن المعاهدة لم تضمن لهم حقوقهم[2]. ولذلك كان على حكومة نوري السعيد أن تسعى بأية وسيلة لانتخاب مرشحيها وحصولهم على الأغلبية في مجلس النواب ليتم تصديق المعاهدة دون عقبات.

أنها المرة الأولى التي يتم فيها حل البرلمان والملك فيصل خارج العراق[3]، فقد كان قد غادر البلاد قبل أسبوع من توقيع المعاهدة الجديد ولم يعد إلى البلاد إلا بعد أن أوشكت الانتخابات على الانتهاء[4].

---

(1) العالم العربي، ١٧، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، تشرين الأول. ١٩٣٠.

(2) العالم العربي، ٢ تموز ١٩٣٠. British Report,1930, Pp.14-15

(3) كان رئيس الوزراء نوري السعيد خارج القطر أيضاً، فقد تم حل البرلمان في اليوم الذي غادر فيه إلى لندن من أجل مباحثات الاتفاقية المالية الملحقة بالمعاهدة الجديدة، وحل محله قريبه وزير الدفاع جعفر العسكري وكالة. وعاد السعيد إلى البلاد يوم ٦أيلول ١٩٣٠. أنظر

British Report, 1930, PP.14-15.

(4) غادر الملك فيصل البلاد في ٢٣ حزيران وعاد في الأول من تشرين الأول ١٩٣٠ أنظر.
British Report, 1930, PP.14-15.

كان الملك فيصل في السنوات الثمان السابقة حريصاً على ضمان انتخاب مؤيديه من المعارضة التي تطالب بأنها الانتداب واستقلال العراق التام ودخوله عضواً في عصبة الأمم. لكن المعارضة هذه المرة تقف ضد المعاهدة التي يعتبرها الملك فيصل وسيلة لدخول العراق عضواً في عصبة الأمم وحصوله على الاستقلال. ولذلك فأن غياب الملك سيجنبه وضعاً محرجاً مع المعارضة التي تتوقع دائماً وقوفه إلى جانبها.

أن غياب الملك عن الانتخابات كان يعني أنها ستدار من قبل الحكومة بدعم من المندوب السامي البريطاني[5]، وضد معارضة فقدت مساندة القصر الملكي. وبكلمات أخرى فأن مجاميع المعارضة في هذه الانتخابات ستواجه حكومة مدعومة من القصر ويترأسها أحد زملاءهم السابقين، السعيد، التي تظم أيضاً قائدهم في الحكومة السابقة جعفر العسكري.

١- المعارضة والمقاطعة:

تكونت المعارضة في الانتخابات من حزب الشعب برئاسة ياسين الهاشمي وحزب الوسط برئاسة رشيد عالي الكيلاني والحزب الوطني برئاسة جعفر ابو التمن. أما عن حزب التقدم الحكومي فقد انقسم على نفسه بعد حل البرلمان وانتحار مؤسسه عبدالمحسن السعدون الذي كان قد حافظ على وحدته.

من جانب أخر فأن خليفة السعدون في رئاسة الحزب والوزارة، ناجي السويدي، قد ترك الحزب وأنظم إلى المعارضة، بينما ساند أعضاء آخرون في الحزب سياسة الحكومة الجديدة، وأصبحوا نتيجة لذلك أعضاء في المجلس النيابي الجديد. ومع ذلك فقد استمر الأعضاء بقيادة عبدالعزيز القصاب يطلقون على أنفسهم أسم (حزب التقدم)[6]، إلا أنهم لم يكونوا نشطين في الانتخابات ولذلك لم يتمكنوا من الفوز فيها.

---

(5) غادر المندوب السامي البريطاني العراق في ٢تموز وعاد في ١١تشرين الأول ١٩٣٠، وأصبح مستشار وزارة الداخلية كورنوالس مسؤولاً عن الانتخابات بالنيابة عنه أنظر.
British Report,1930, PP.14-15

(6) العالم العربي، ١١، ١٧ حزيران ١٩٣٠.

في بداية الانتخابات، التي بدأت في ١٠تموز ١٩٣٠[7]، بذلت جهود من قبل الحزب الوطني لمقاطعة الانتخابات، ولكن حزبي الشعب والوسط بقيادة الهاشمي والكيلاني رفضا التعاون مع الحزب الوطني وقررا المشاركة في الانتخابات لأنهم كانون يؤمنون أن المقاطعة لن تكون سوى أضعاف جديد للمعارضة[8].ومع ذلك فأن الدعم للحزب الوطني في موقفه قد جاء من مجموعة في بغداد أطلقوا على أنفسهم أسم (الشباب) مثل فائق السامرائي وحسين جميل وعبدالقادر البستاني وعزيز شريف. والذين أصبحوا فيما بعد قادة لحزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي العراقي بالتتابع[9]. وقد قام هؤلاء بتوزيع منشورات يدوية في بغداد تحت عنوان (من الشباب إلى الأمة الباسلة) حثوا فيها الناس على الاستجابة لنداء (القائد الوطني المحبوب جعفر ابو التمن، رئيس الحزب الوطني الذي دعا إلى مقاطعة الانتخابات)[10].

وكان ابو التمن قد أوضح في ندائه يوم ١٧تموز[11]. بأن المعاهدة الجديدة قد جعلت العراق قاعدة عسكرية للإمبراطورية البريطانية، وأعلن أن الانتخابات لن تكون حرة، وأن البرلمان العراقي هو وسيلة بريطانية تم تأسيسه ليضفي الشرعية على المصالح البريطانية في البلاد لا غير، ولذلك دعا ابو التمن الناخبين إلى مقاطعة الانتخابات وقال " يجب أن نتبنى سياسة عملية لمقاومة الوضع الشاذ" [12]. وقد ظهرت نداءات مشابهة في

---

(7) من وزارة الداخلية، إلى جميع المتصرفين، ٨تموز ١٩٣٠(برقية) رقم ٩٣٨٢، الاضبارة ١٤/ ك/ ١قسم أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(8) العراق، ١آيلول ; ١٩٣٠ وكبة، المصدر السابق، ص٣٦.

(9) مقابلة للباحث مع المحامي حسين جميل في بغداد يوم ٢٦أيلول ١٩٧٧.

(10) من الشباب إلى الأمة الباسلة، منشور مطبوع في مطبعة الآداب، بغداد، الاضبارة رقم ١٤/ م / ١قسم١. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(11) نداء من جعفر ابو التمن في ١٧ تموز ١٩٣٠ (منشور) طبع في مطبعة الآداب، بغداد. اضبارة ١٤/م/١قسم١ أرشيف وزارة الداخلية - بغداد.

(12) منذ عام ١٩٢٨ والناقدون العراقيون يناقشون قائلين إن البلاد تحكم من قبل حكومتين، واحدة أجنبية متمثلة في سلطة الانتداب والأخرى وطنية متمثلة بنظام الحكم، وقد أطلقوا على هذه الحالة مصطلح (الوضع الشاذ) الذي واجه انتقادات صريحة من قبل الشخصيات المعروفة في البرلمان والصحافة. أنظر:
British Report,1930, PP.14-15

الكوفة والنجف والكوت موقعة بتواقيع أطلقت على نفسها (العرب الحقيقيون) أو (ابن الحكم الذاتي) أو (ابن القانون). وظهرت في الكوفة نشرة يومية سياسية سرية دعت إلى (ثورة مدنية) بمقاطعة الانتخابات[13].

حاول ابو التمن أقناع رجال الدين المسلمين أن يلعبوا دوراً مشابهاً لدورهم في انتخابات المجلس التأسيسي عندما قاطعوا الانتخابات، بإصدار فتاوى دينية تحرم المشاركة في الانتخابات الحالية. وفي يوم ١٧ تموز ١٩٣٠ وصل إلى النجف ممثلوا ابو التمن وهم كل من توفيق الفكيكي وعلي محمود وقابلا رجال الدين الشيخ عبدالكريم الجزائري، الذي رفض ورجال دين آخرين طلب الوفد بإصدار فتوى دينية ضد الانتخابات، وذلك لأنهم قد تعهدوا منذ عام ١٩٢٤ بعدم التدخل في السياسة مطلقاً[14]. ولكن جعفر ابو التمن استمر في جهوده، ففي ١٩ تموز قام ممثله يوسف رجيب بجولة في المدن المقدسة والديوانية من أجل الحصول على الدعم في مقاطعة الانتخابات، ولم يلق استجابة إلا من بضعة أشخاص دينيين غير مهمين في النجف، قاموا بإرسال برقيات أعلنوا فيها مساندتهم للمقاطعة. وفي الديوانية تمكن المندوب من تحقيق اجتماع فيها، ولكن الوجهاء لمن يتعاونوا معه، ولم يجد رجيب تعاطفاً إلا من قلة قليلة من الأشخاص[15]. وفي الواقع فأن الدعوة لمقاطعة الانتخابات في العراق لم تكن بالقوة التي يمكنها أن تجذب انتباه الناس خصوصاً وأن رجال الدين قد رفضوا إصدار فتاوى بمقاطعة الانتخابات.يضاف إلى هذا

(13) From The Special Service Officer, Diwanyya, To The Air Staff "Intelligence" Air Headquarters, Hinaidi, 31st July , 1930(Report For Period 23/7/30 To 31/7/30-Secret) No. 1/D/15, File 2/21. أرشيف وزارة الداخلية.بغداد

(14) العالم العربي، ٢٢ تموز ١٩٣٠.

From The Special Service Offecer, Diwanyya, To The Air Staff "Intelligence" Air Headquarters, Hinaidi, 22nd July, 1930 (Report For The Period From 28/6/30 To 22/7/30 – Secret) No. I/D/15, File 2/21.

(15) From The Special Service Offecer, Diwaniyya, To The Air Staff " Intelligence" Air Headquarters, Hinaidi, 22nd, 31st July, 1930 (Two Reports For The Period 28 June To 22nd July, 1930) No.I.D.15, File, 2/27; From The Administrative Inspector, Diwaniyya; To The Adviser Of The Ministry Of Interior, 17th August, 1930 (Memo Secret) Nos. 645, 681, File No.2/2. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

أن المعارضة قد انقسمت على نفسها منذ أن أعلن الهاشمي والكيلاني معارضتهما للمقاطعة.

أن الفشل في الحصول على دعم فعال قد كان، كما يبدو، السبب في ظهور انقسام داخل الحزب الوطني نفسه في الأسبوع الأول من شهر آب ١٩٣٠. فقد استقال ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية للحزب احتجاجاً على سياسة المقاطعة التي تمسك بها الحزب[16]. وقد أوضح بهجت زينل في رسالة استقالته أن ضعف دعم سياسة المقاطعة من قبل أعضاء الحزب قد أنهي أي أمل في تحقيق النجاحات. وأضاف أن المقاطعة لن تكون مثمرة شأنها شأن المقاطعة في انتخابات المجلس التأسيسي التي كانت موضوعاً بارزاً في حملة واسعة ولكنها في النهاية لمن تحقق شيئاً[17]. ومع ذلك فقد أصر جعفر ابو التمن على عدم المشاركة في الانتخابات، وتم انتخاب هيئة تنفيذية جديدة للحزب[18].

مع تقدم عملية انتخاب الناخبين الثانويين، استمرت حملة المقاطعة مع قليل من التأثير. وقد دعا (الشباب) إلى اجتماع يعقد في بغداد يوم ٢٢أيلول من أجل توضيح الإجراءات التي يجب على الناس تبنيها في مقاطعة الانتخابات[19] إلا أن الحكومة لمن تسمح بعقد الاجتماع واعتقلت الداعين له[20]. وعندما نظمت حركة المقاطعة تظاهرة احتجاج على ذلك قمعتها الشرطة واعتقلت ثلاثة عشر من المتظاهرين[21]. أحيلوا إلى المحكمة وحكم على عشرة منهم بالسجن بمدد متفاوتة من شهرين إلى ستة أشهر[22].

(16) العالم العربي، ١، ٧، ٨ آب ١٩٣٠.

(17) العالم العربي، ٨ آب ١٩٣٠.

(18) العالم العربي، ٧، ٩،، ١٤، آب ١٩٣٠.

(19) العالم العربي، ٢٠ أيلول ١٩٣٠.

(20) العالم العربي، ٢٢، ٢٣، أيلول ١٩٣٠.

(21) العالم العربي، ٢٣، ٢٤، ٢٥ أيلول ١٩٣٠.

(22) العالم العربي، ٥ تشرين الأول ١٩٣٠.

ومنذ ذلك الوقت تلاشت حركة المقاطعة إلا في قضاء سامراء[23]. ومع ذلك فأن انتخاب الناخبين الثانويين قد أنجز.

٢- الأكراد والمقاطعة:

أ – مطالبة الأكراد:

سبب نشر المعاهدة العراقية البريطانية الجديدة قلقاً لدى الأكراد. ولذلك وصلت إلى بغداد نسخ من برقيات وعرائض وشكاوى موجهة إلى عصبة الأمم تحتج على عدم وجود أي أشارة في المعاهدة الجديدة إلى الحفاظ على حقوق الأكراد وامتيازاتهم التي أوصت بها العصبة[24]. وبناء على هذا قرر أكراد السليمانية مقاطعة الانتخابات إلى أن يتم ضمان حقوقهم القومية[25]. علماً أن حركتهم بالمقاطعة لم تكن لها علاقة بأولئك الذين كانوا يقاطعون الانتخابات في بغداد وبقية مناطق العراق[26]، لأن السبب الحقيقي لأكراد السليمانية، كما أضحوا في عرائضهم وشكاواهم إلى عصبة الأمم وهو تأسيس دولة كردية منفصلة عن بقية أنحاء العراق، وهو أمر غير مقبول لدى العرب الذي يشكلون أكثرية سكان العراق، مثلما هو مرفوض من قبل دول الجوار تركيا وسوريا وإيران.

(23) كبة، المصدر السابق، ص ٣٦. British Report,1930, PP. 15

(24) British Report, 1930, PP,24-26; Translation Of Telegram From Naqib Zada Hafsah, To The High Commissioner , 7th September, 1930. In :F.O.371, 14522/E5890. (P.R.O.).

(25) From The Acting High Commissioner, To The Colonial Office, 10th September, 1930(Letters) No.Secret A,Para.5.In: F.O.371, 14522/E5295; From Administrative Inspector, Sulaimaniyya, To The Adviser of The Ministry Of Interior, 11th September, 1930(Memo-Secret And argent)No.C/235/D/6 P.1. In:F.O.371, 14522/E5295.(Later :Memo. Of Sulaimanyya Inspector.) ; From The Acting High Commissioner, Baghdad To The Colonial Office, 23rd July, 1930 (Tel.) No. 346. In: C.O. 730, 157/78315-1. (P.R.O.).

(26) العالم العربي، ٩آيلول ١٩٣٠.

وفي ١٣-١٤ تموز ١٩٣٠ جرت محاولة في مدينة السليمانية لانتخاب اللجنة التفتيشية لقضاء السليمانية إلا أنها انتهت بالفشل[27]. ونتيجة لهذا لم يكن بالإمكان التحضير للانتخابات والبدء بها لأن اللجنة التفتيشية في المركز، السليمانية، هي التي تقوم بتدقيق سجلات الناخبين الأولين، وهي مسؤولة مع المتصرف عن سير الانتخابات بمرحلتيها، أي انتخاب الناخبين الثانويين ومن ثم انتخاب نواب لواء السليمانية وفقاً لقانون الانتخابات.

ومع ذلك جرت الانتخابات في بعض مناطق لواء السليمانية. وعلى سبيل المثال فقد تم انتخاب اللجنة التفتيشية في قضاء شهربزار، وأنجزت سجلات الناخبين الأولين في بعض النواحي. وعندما أصدر متصرف اللواء توفيق وهبي أوامره إلى أعضاء اللجنة التفتيشية بالتوقف عن عملهم تضامنا مع قضاء السليمانية، تم أبعاده بعد عدة أيام إلى بغداد لكونه يتعاطف مع المقاطعة[28]. أما بالنسبة للواء اربيل والمناطق الكردية في أقضية لوائي الموصل وكركوك فقد جرت فيها الانتخابات دون أي حادثة تذكر[29].

لقد وجدت الحكومتين البريطانية والعراقية أن أفضل طريق لكسب ثقة الأكراد هو باتخاذ إجراءات إدارية وتشريعية قدر الامكان من أجل إيجاد نظام خاص دائم للأكراد وفي ١٧تموز ١٩٣٠ قرر مجلس الوزراء العراقي أعطاء الأكراد الحقوق القومية التالية:

١- أن تكون اللغة الكردية هي لغة الإدارة والتعليمات في المناطق الكردية.

٢- أن لا يكون هناك تميز عنصري أو عرقي في التعيينات الوطنية.

٣- تأكيد مبدأ أن تجري محاكمة المتهمين من الأكراد في مناطقهم باللغة المحلية.

(27) Memo. Of Sulaimanyya Inspector, 11th September, 1930.,P.1.
(28) Memo, Of Sulaimaniyya Inspector, 11th September, 1930, P.2-3.
(29) British Report , 1930, P.27; Memo. of Sulaimaniyya Inspector, P.4.

٤- التمسك بالقرار الذي اتخذته وزارة التربية بأن تكون للمدارس في لوائي اربيل والسليمانية والاقضية الكردية في لواء كركوك التي يشكل فيها الأكراد الأكثرية السكانية تحت أشرف مفتش كردي.

٥- أكدت الحكومة العراقية أن النجمتين الموجودتين في العلم العراقي تمثلان القوميتين الرئيسيتين في العراق العرب والأكراد[30].

وفي آب ١٩٣٠ قام رئيس الوزراء بالوكالة جعفر العسكري، يرافقه وكيل المندوب السامي هبرت ويونك بزيارة إلى أربيل وكركوك والسليمانية وأعلنا عن السياسة الجديدة التي تبنتها الحكومة العراقية لضمان حقوق الأكراد في العراق. وأكدا على ضمان هذه الحقوق من قبل الحكومة والمعاهدة الجديدة لعام١٩٣٠[31].

وبالرغم من أن زيارة السليمانية في ١١آب قد جوبهت بتظاهرة معادية للحكومة، إلا أن المفتش الإداري البريطاني للواء السليمانية أبلغ مستشار وزارة الداخلية كورنواليس أنه يرى أن الأجواء ملائمة أكثر وأنه بالإمكان استئناف الانتخابات، موضحاً أن هناك عدد كبير من الوجهاء والتجار مستعدين للمشاركة في الانتخابات وأن المقاطعة قد أصبحت ضعيفة بعد إزاحة المتصرف توفيق وهبي، ولأن العديد من قادة المعارضة يودون الآن أن يصبحوا نواباً، وكذلك لانقسام المعارضة على نفسها حول موضوع المقاطعة[32].

ب- تظاهره السليمانية:

رغم كل هذه التبريرات، كان على المفتش الإداري البريطاني للواء السليمانية أن يمارس الضغط على قادة المعارضة الكردية للمشاركة في الانتخابات. وقد أبلغهم قبل أن

(30) Proceedings Of The Council of Ministers Meeting , Held On Thursday The 17th Of July, 1930. In :C.O.730, 157/78315, Part 1; British Report , 1930, Pp. 24-26.

(31) British Report , 1930;p.26 British Special Report, Pp. 327-329.

(32) Memo Of Sulaimaniyya Inspetor, 11th September, 1930, P. 2-3, 9.

الأوقاف البغدادية، ١٢آب ١٩٣٠م ؛ العالم العربي، ١٥آب ١٩٣

تستأنف الانتخابات. إن لم يرغبوا بالمشاركة فأن عليهم أن يبتعدوا نهائياً عن الانتخابات، وهددهم بإجراءات قاسية ضدهم إذا حاولوا تهديد الناخبين[33].

وفي صباح يوم ٦آيلول ١٩٣٠ دعي وجهاء الأكراد إلى سراي السليمانية، وهو مقر الحكومة، لانتخاب أعضاء الهيئة التفتيشية وكانت الشرطة قد انتشرت في السوق وحول بناية السراي من أجل منع إغلاق المحلات التجارية ولمنع التجمع بالقرب من السراي، إضافة إلى تمركز قوة من الشرطة الاحتياط داخل السراي[34].

وعندما كان انتخاب الهيئة التفتيشية يجرى، سار في السوق متظاهرون أجبروا أصحاب المحلات التجارية على إغلاق محالهم وبدأوا يتجمعون واتجهوا نحوى السراي، وحالما وصلوه توسعت التظاهرة وتحولت إلى صدامات مع الشرطة حين اخترقهم المتظاهرون وطوقوا بناية السراي. وذكرت التقارير أن بعض المتظاهرين حاولوا أطلاق سراح السجناء من سجن المدينة. وهنا دخلت قوات عسكرية وقامت بإطلاق النار على المتظاهرين الذي اختفوا حالاً، وقد أدى ذلك إلى مقتل ١٤متظاهراً وجرح ٢٣منهم. كذلك قتل جندي عراقي وجرح ثلاثة كما جرح عشرة من أفراد الشرطة[35].

وفي الوقت الذي وصلت فيه الصدامات الى مرحلة حرجه، كان الوجهاء قد أكملوا انتخاب الهيئة التفتيشية للواء السليمانية. وبعد أن أنتهي اجتماعهم أخبروا المفتش الإداري البريطاني أن من واجب الحكومة حمايتهم، وأنهم لن يستمروا في عملهم إذا لم تنتهي التظاهرة ويتم إعتقال المحرضين عليها. وبعد أنتها أعمال العنف أجتمع أعضاء الهيئة التفتيشية وأبلغ المفتش الإداري البريطاني أنه مادام الدم قد هدر فأنهم لن يتمكنوا من الاستمرار في عملهم، ووافق المفتش الإداري على طلبهم بتأجيل اجتماعاتهم بضعة أيام[36].

(33)Memo. Of Sulaimaniyya Inspecter, Pp.3-5.

(34) Ibid, P.5.

(35) Ibid.,pp.5-7; From Acting High Commissioner, To Colonial Office, 10th September, 1930, (Letter)No. Secret A, Para. 6; British Report, 1930, Pp. 26-27.

(36) Memo. Of Sulaimaniyya Inspector, pp. 7-8. العالم العربي، ١٠،٧، ٢١أيلول ١٩٣٠

أعتقل قادة المقاطعة في السليمانية ونقلوا إلى سجن كركوك، بينما أحتجز المتهمون بالمشاركة في التظاهرة في مكان واحد في السليمانية. وقامت القوة الجوية البريطانية بطلعات جوية فوق مدينة السليمانية لإخافة القرويين ومنعهم من الدخول إليها[37]. وتقول السلطات البريطانية أنها قد اتخذت هذه الإجراءات لأن المتظاهرين لو تمكنوا من السيطرة على جزء من المدينة لمدة ٤٨ساعة، فأن لواء السليمانية باجمعه سيكون في حالة ثورة مفتوحة ولذلك وجدت أنه من الضروري إعادة الأمن إلى مدينة السليمانية حالاً من أجل عدم أعطاء فرصة لانتشار الإضطرابات إلى المناطق المحيطة بالمدينة[38].

ج- حركة الشيخ البرزنجي وإتمام الانتخابات:

لم تكن اضطرابات السليمانية هي وحدها التي أقلقت الحكومة العراقية و السلطات البريطانية، ولكن المظاهر التي تدل على نية الشيخ محمود البرزنجي القيام بعصيان مسلح في المناطق الكردية ضد الحكومة. لقد كان الشيخ البرزنجي قد غادر إلى بلاد فارس عام ١٩٢٧ بعد أن وقع تعهداً بالامتناع عن أي تدخل في الشئون السياسية في العراق. وفي أوائل أيلول ١٩٣٠ أصبح معروفاً أن الشيخ البرزنجي يقوم بتجميع قوة قبلية مسلحة على الحدود الفارسية[39]. ومع ذلك لم تكن هناك مؤشرات تدل على وجود أي علاقة للشيخ محمد البرزنجي مع اضطرابات السليمانية، بالرغم من أن ثلاثة ضباط أكراد من الجيش العراقي قد تركوا عملهم في ٦أيلول والتحق اثنان منهم بالشيخ البرزنجي. ثم دخل البرزنجي العراق مع أتباعه المسلحين ونشر دعايته بين رؤساء الأكراد. وكتب كذلك إلى المندوب السامي البريطاني مطالباً أن تخلي الحكومة العراقية جميع منطقة كردستان من زاخو إلى خانقين، وأن تشكل حكومة كردية تحت الانتداب البريطاني ولحين اتخاذ عصبة الأمم قراراً نهائياً حول مستقبل المنطقة[40].

(37) Ibid., P.8; From Acting High Commissioner, To Colonial Office, 10th September, 1930(Letter) No, Secret, Paras. 7,8. In : F.O.371, 14522/E5295. (P.R.O.).
(38) From Acting High Commissioner, To Colonial Office, 10th September, 1930 (Letter) No. Secret A. In : F.O.371, 14522/E5295. (P.R.O.).
(39) British Report, 1930,P.27.
(40) Ibid., P.25.

وهكذا بدأت حرب عصابات مع الشيخ البرزنجي قرب الحدود في ٣تشرين الثاني واصطدمت بالقوات العراقية التي حددت من تأثيرها. ولم يتأثر استقرار المنطقة وفرض القانون ولم تجد دعاية الشيخ محمد تأثير لها في ألوية اربيل وكركوك والموصل. وأخيراً سلم نفسه للحكومة العراقية بعد انسحابه خلف الحدود الفارسية في نيسان ١٩٣١[41].

لم تتأثر الانتخابات في المناطق الكردية بحركة الشيخ محمود البرزنجي وفشلت حركة المقاطعة الكردية للانتخابات في السليمانية ولم تتمكن من اعاقتها في اللواء. وفي ١٥ أيلول تم انتخاب الناخبين الثانويين في مدينة السليمانية دون أي حادثة تذكر[42].وفي يومي ٢١و ٢٣ أيلول كانت نسختان من سجلات قضاء السليمانية جاهزة لإرسالها إلى وزارة الداخلية[43]. وفي ٥تشرين الأول تمت انتخابات الناخبين الثانويين في لواء السليمانية دون أية حوادث[44]. وفي ٢٩ تشرين الأول أبرق المتصرف إلى وزارة الداخلية مبلغاً أن انتخابات النواب للواء السليمانية قد أنجزت[45].وانتخب أربعة نواب أكراد عن اللواء ووقع جميع أعضاء الهيئة التفتيشية للواء مضبطة نتائج انتخاب هؤلاء النواب[46].

٣- قائمة مرشحي الحكومة:

باستثناء حادثة السليمانية لم تظهر أية اضطرابات في انتخاب الهيئات التفتيشية والناخبين الثانويين في جميع أنحاء العراق، باستثناء بضعة عرائض احتجاج وشكاوى

(41) Ibid, pp 27-28, British Report, 1931, Pp.17-18.
(42)From Acting High Commissioner, To Colonial office, 17th September, 1930(Letter)no. Secret A, Para. 1. In: F.O.371, 14522/E5295. (P.R.O.).
(43) من متصرف السليمانية، إلى وزارة الداخلية، ٢١، ٢٣أيلول ١٩٣٠ (رسالتان) رقم ٢٠٢١و ٢١١١، الاضبارة رقم ١٤/ف/١قسم١. أرشيف وزارة الداخلية – بغداد.
(44) من متصرف السليمانية، إلى وزارة الداخلية، ٥تشرين الأول ١٩٣٠ (رسالة) رقم ٢١٤٠، الإضبارة ١٤/ف/١قسم١ أرشيف وزارة الداخلية– بغداد.
(45) من متصرف السليمانية، إلى وزارة الداخلية، ٢٩ تشرين الأول ١٩٣٠ (برقية) رقم ٢٢٩٠، الاضبارة رقم ١٤/ف/١قسم١. أرشيف وزارة الداخلية. بغداد؛ العراق، ٣١تشرين الأول ١٩٣٠.
(46) مضبطة نتائج الانتخاب مرسلة من متصرف السليمانية إلى وزارة الداخلية، ٣٠ تشرين الأول، ١٩٣٠،الاضبارة ١٤/ف/١قسم. أرشيف وزارة الداخلية– بغداد.

أرسلت من بعض مناطق لواء بغداد[47]. والمدن المقدسة في الجنوب[48]. أن هذا لا يعني أن الحكومة لم تتدخل في الانتخابات وأنها قد أشرفت عليها بأمانه، وإنما يعود ذلك إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة بإجراء تنقلات واسعة بين الموظفين وتعيين متصرفين وقائمقامين جدد ومناصب عليا أخرى في الألوية ووزارة الداخلية[49]، مما أنهى تأثير المعارضة في الدوائر الرسمية. كذلك فأن تحريم النشاطات المعارضة للانتخابات وسجن الذين حاولوا عصيان أوامر الحكومة قد كان له تأثيره أيضاً. وتم تعطيل سبعة صحف بسبب انتقادها أو مهاجمتها الحكومة[50].

لقد ساعد حكومة نوري السعيد في السيطرة على الانتخابات انقسام المعارضة على نفسها حول موضوع المقاطعة ورفض رجال الدين التدخل، إضافة إلى وقوف البلاط الملكي والمندوب السامي إلى جانبها مما أدى إلى إجراء انتخابات الناخبين الثانويين بكل سهولة ولم تظهر أي مشاكل كتلك التي وقعت في انتخابات الدورة البرلمانية السابقة عام ١٩٢٨.

رافق هذه الإجراءات تهيأة الحكومة لقائمة المرشحين لعضوية مجلس النواب، والتي ابتدأ العمل فيها قبل عودة رئيس الوزاء نوري السعيد من لندن في ٦أيلول ١٩٣٠. فقبل بضعة أيام من وصوله بغداد، طلب مستشار وزارة الداخلية كورنوالس من المفتشين

(47) من الحامي سلمان الشيخ داود، بغداد، إلى وزير الداخليـة، ٢٥ أيلـول ١٩٣٠ (شكوى حول التلاعب بالانتخابات في محلة الحيدر خانه)؛ من متصرف بغداد، إلى قائمقام سامراء، ٢٥ أيلول ١٩٣٠ (رسالة حول شكوى بعض الناس ضد الهيئة التفتيشية في سامراء) رقم ١٣٢٠٥، الاضبارة رقم ١٤/A/١.أرشيف وزارة الداخلية– بغداد.

(48) العالم العربي، ٢٢، ٣٠تموز، ٢، ٥آب، ٣ أيلول ١٩٣٠.

(49) العالم العربي، ٩نيسان، ١٧، ٢٥، ٣٠ تموز، ٧، ٢٢ أيلول ١٩٣٠.

(50) الصحف التي تم تعطيلها هي: الاستقلال، صدى الاستقلال، الزمان، البلاد، الجهاد، الشعب، صوت العـراق. أنظر جريدة العالم العربي، ١٨، ٢٠، ٢٩ حزيران، ٢٣، ٢٩ تموز، ٢٦، ٢٨، ٣١ آب، ٢٣أيلول، ١٦، ٢٨ تشرين الأول، ٢٥، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٠.

الإداريين البريطانيين في الألوية أن يرسلوا قائمة بأسماء المرشحين وفقاً للتصنيفات التالية:

أ) المرشحون الذين من المرجح أن يصوتوا للمعاهدة.

ب) المرشحون الذين ليس من المرجح أن يصوتوا للمعاهدة.

ج) المرشحون المشكوك بمواقفهم.

وطلب منهم أيضاً تقييماً موجزاً للحالة في كل لواء، وخصوصاً ما يتعلق بإمكانية المتصرف الحصول على المرشحين المطلوبين[51].

ومع عودة نوري السعيد كانت إجابات المفتشين الإداريين البريطانيين في الألوية قد وصلت إلى وزارة الداخلية. إلا أن استقالة وزير المالية على جودت الأيوبي احتجاجاً على الاتفاقية المالية الجديدة الملحقة بالمعاهد التي وقعها رئيس الوزراء السعيد في لندن[52]، قد جعلت القوائم التي أرسلها المفتشون الإداريون غير معتمدة، لأن بعض المتصرفين قد اعتبروا من أتباع على جودت الأيوبي الذي أنظم بالنتيجة إلى كتله ياسين الهاشمي ولذلك أرسل مستشار وزارة الداخلية كورنواليس رسالة سرية جداً إلى المفتشين الإداريين البريطانيين في ألوية الديوانية والناصرية والبصرة والموصل جاء فيها:

((... أصبحت الحالة معقدة مع استقالة علي جودت وإن رئيس الوزراء في شك من أن المتصرف سيتبعه أم سيتبع ياسين الهاشمي. ولكي تكون لديه فكرة واضحة فانه يفضل أن يعرف الأسماء التي

(51) From Adviser Of Ministry Of Interior, To Admininstration Inspector In Liwa's, 1st September, 1930(Letter –Secret And Personal)No.S.A/532, File S.A/3/35.
أرشيف وزارة الداخلية. بغداد.

(52) العالم العربي، ١١، ١٢ أيلول، ص ص ٢٩–٣٠؛ الحسني، الوزارات، ج١، ص ص ٢٩–٣٠.

رشحها المتصرف من الطبيعي أن لا يظهر منكم أي تلميح للمتصرف بأن ولاءه مشكوك فيه))[53].

قام رئيس الوزراء نوري السعيد بأعداد قائمة مرشحيه لانتخاب النواب بنفسه دون أن يتشاور مع وزير الداخلية جميل المدفعي، وسلمها مباشرة إلى مستشار وزارة الداخلية البريطاني كورنوالس والذي سأل المفتشين الإداريين البريطانيين في الألوية عن رأيهم فيها. وأبلغهم أنه يشك في أن وزير الداخلية قد أطلع على هذه القائمة أو وافق عليها، وعليه فأن عليهم أن يحافظوا على سرية الأسماء وأن لا يبلغوا المتصرفين بها. ولتجنب المتصرفين الذين لا يثق بهم رئيس الوزراء، فقد طلب كورنواليس من المفتشين الإداريين في الألوية المعنية أن يرشحوا أحد المسؤولين في اللواء، مثل القائممقام، ليعمل بشكل مؤقت كمتصرف لأن المتصرفين المشكوك بهم سيتم جلبهم إلى بغداد خلال فترة انتخاب النواب[54].

وعندما أطلع وزير الداخلية المدفعي على القائمة لمن يوافق عليها وأصر على إضافة بعض الأسماء التي أعتبرها رئيس الوزراء نوري السعيد غير ملائمة[55]. وقد قاد هذه الخلاف إلى نقل المدفعي وزيراً للمالية بدلاً من الداخلية في ٣٠أيلول ١٩٣٠[56].
والحقيقة أن البريطانيين كانوا يشكون بأن المدفعي كان يساعد "صديقه الحميم" ياسين

(53) From Adviser Of Ministry Of Interior, To The Administrative Inspectors Ot Mosil, Basra, Nasriyya And Diwaniyya, 15th September, 1930 (Letters-Very Secret And Personal)Nos.S.A. 554, 555-557, File S.A/3/35..أرشيف وزارة الداخلية. بغداد

(54) From Adviser Of Minsitry Of Interior, To The Adminitrative Inspectors Of Liwa's, 21st September, 1930(Letters-Very Secret And Personal) Nos.S.A/566-570, File S.A./3/35..أرشيف وزارة الداخلية. بغداد

(55) From Adviser Of Ministry Of Interior, To The Administrative Inspectors Of Liwa's , 13th October, 1930(Letter-Very Secret And Personal) Nos S.A. 599, File S.A/3/35..أرشيف وزارة الداخلية- بغداد

(56) العالم، العربي، ١تشرين الأول ١٩٣٠.

British Report, 1930,PP.8-9

الهاشمي في الانتخابات[57]. وكانت هناك تقارير أمنية قد ذكرت من قبل أن السيد محسن أبو طبيخ عاد من بغداد إلى الديوانية وقال أن وزير الداخلية المدفعي قد طلب منه أن يكسب شيوخ معينين لدعم قضية المعارضة ووعده الوزير بأنه سيدعمهم في انتخابات الناخبين الثانويين. كما أن ابو طبيخ قد أخبر المتصرف عن لقائه مع المدفعي[58]. والحقيقة أن المدفعي كان يدعم كتلة من الشيوخ المتحمسين لكي يصبحوا نواباً. ففي تقرير أمني أخر أشار أن اجتماعاً لشيوخ مهمين قد تم في الناصرية وحضره سيد عبدالوحد محسن الخير الله وصكبان العلي وعبدالغني الجبلي وأقسموا أنهم سيقفون ضد المعاهدة إذا انتخبوا في المجلس القادم، وصرحوا علانية أن المدفعي سيدعمهم في ترشيحهم للنيابة، وأنه سيطلب من المتصرف اتخاذ اللازم لضمان انتخابهم[59].

بعد نقل المدفعي إلى المالية، استلم رئيس الوزراء نوري السعيد وزارة الداخلية وكالة[60] وقرر أن يبذل أقصى جهده لضمان انتخاب نواب يصوتون إلى جانب المعاهدة، وأن يقف ضد انتخاب المرشحين الذين يعتقد أنهم ضدها[61]. وقبل انتخاب النواب ببضعة أيام قام السعيد بجولة في الألوية الجنوبية والشمالية[62]. وأملى بنفسه على

(57) Extract Form The Fortnightly Intelligence Report Of 1930, No6. In :C.O. 730, 156/78265.
كانت جريدة العالم العربي قد نشرت في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠ أنه ليس من المتوقع أن يستمر المدفعي في منصبه كوزير للداخلية خلال الانتخابات. ويعتقد أن علاقته القوية مع الهاشمي ستقوده إلى الاستقالة بعد استقالة علي جودت الأيوبي.

(58) From The Special Service Officer, Diwaniyya , To The Air Staff " Intelligence" Air Headquarters , Hinaidi, 31st July , 1930(Letter-Secret)No.I/D/15, File 2/21. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(59) From Administrative Inspector, Nasriyya, To The Adviser Of Ministry Of Interior, Baghdad , 9th October, 1930(Memo-Secret And Personal) No.S/1167, File S.A/3/35.أرشيف وزارة الداخلية- بغداد

(60) العالم العربي، ١ تشرين الأول ١٩٣٠.

(61) From Adviser Of Ministry Of Interior, To The Administrative Inspectors In The Liwa's , 13th October, 1930(Letter-Very Secret And Personal)No.S.A. 599, File S.A/3/35. رشيف وزارة الداخلية- بغداد.

(62) العالم العربي، ١٥، ١٦ تشرين الأول ١٩٣٠.

المتصرفين والمفتشين الإداريين البريطانيين أسماء المرشحين الذي يجب أن ينتخبوا نواباً. وأبلغ السعيد المتصرفين أن أي مرشح حكومي يجب أن يقسم بأنه سيصوت للمعاهدة[63]. ويذكر محمد طاهر العمري أن متصرف الموصل أبلغه أن أسمه موجود في قائمة مرشحي الحكومة وعليه أن يوقع تعهداً بأنه سيصوت للمعاهدة[64].

٤- انتخاب النواب:

بدأ انتخاب النواب من قبل الناخبين الثانويين يوم ٢٠تشرين الأول ١٩٣٠ واستمر لمدة ثلاثة أيام[65]. وقد أظهرت النتائج كما كان متوقعاً نجاحاً ساحقاً لمرشحي الحكومة[66]. ومع أن المعارضة قد حصلت على مقاعد في ألوية بغداد والموصل ولكوت والعمارة، ولكنها لم تحصل سوى ١٣مقعداً[67]، وكان من بينهم ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وناجي السويدي والوزير السابق المستقيل على جودت الأيوبي[68]. أن فوز بعض مرشحي المعارضة يعود إلى مكانتهم الاجتماعية والسياسية ونشاطهم في الحملة الانتخابية. كما أن الحكومة كانت تريد أن يفوز عدد قليل من مرشحي المعارضة بمقاعد في المجلس النيابي.

(63) From Administrative Inspectors Of Diwaniyya And Nasriyya Liwa's, To the Adviser Of The Ministry Of Interior, 15th , 19th October, 1930(Memo-Secret And Personal)Nos. Nill, S/1195, File S.A/3/35 أرشيف وزارة الداخلية- بغداد .

(64) محمد طاهر العمري، مذكرات غير مطبوعة، الورقتين رقم ١٣٨-١٣٩.

(65) من وزارة الداخلية، إلى جميع المتصرفين، ١٦ تشرين الأول ١٩٣٠(برقية) رقم ١٣٦٦١، الاضابير رقم ١٤/ك/١قسم١، ١٤/د /١قسم١، ١٤/ جي /١قسم١، ١٤/ ف/ ١قسم١، ١٤/ هـ/١قسم١. أرشيف وزارة الداخلية- بغداد.
British Report, 1930, P.15.

(66) الأوقاف البغدادية، ٢٤تشرين الأول ١٩٣٠؛ العراق، ٢٣تشرين الأول ١٩٣٠.
British Report, 1930, P.15.

(67) ورد خطأ في التقرير البريطاني لعام ١٩٣٠ أن المعارضة حصلت على ستة مقاعد فقط.
British Report, 1930, P.15.

(68) العالم العربي، ٢١تشرين الأول ١٩٣٠ (نتائج انتخابات لواء بغداد)؛ الحكومة العراقية محاضر مجلس النواب لعام ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ص ٢-٣. (وسأرمز له : محاضر ١٩٣٠).

لقد أحكم رئيس الوزراء نوري السعيد سيطرته على الانتخابات بمساعدة المتصرفين والقائمقامين وموظفي الدولة. بعد أن سحب المتصرفين غير الموثوق بهم إلى بغداد[69]. وقام المتصرفون في كل لواء بتسليم أسماء مرشحي الحكومة إلى أكثرية الناخبين الثانويين ممن كانت الحكومة متأكدة من ولائهم لها[70].

كان الفرق الوحيد بين مجلس النواب الجديد وبين المجلس الذي سبقه هو وجود أغلبية مستعدة للمصادقة على المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠ والتي ستنظم العلاقة بين البلدين بعد دخول العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢.

ثانياً: المناقشات: تشرين الثاني ١٩٣٠- تشرين الثاني ١٩٣٢.

بعد انتهاء الانتخابات شكل رئيس الوزراء نوري السعيد حزباً لحكومته، أطلق عليه اسم (حزب العهد) انضمت إليه الأغلبية الحكومية في مجلس النواب[71]. وفي الواقع فأن هذا الحزب هو بديل لحزب الحكومة السابق (التقدم). ومثلما أنحل هذا الأخير وتلاشي بعد حل البرلمان عام ١٩٣٠، فأن حزب العهد هو الأخر قد تلاشى عند حل البرلمان عام ١٩٣٢.

في اجتماع حزب العهد يوم ١٥تشرين الثاني ١٩٣٥ أبلغ رئيس الوزراء السعيد أعضاء الحزب أن الحكومة ستطلب من البرلمان المصادقة على المعاهدة العراقية. البريطانية الجديدة في اليوم التالي وعليهم أن يتخذوا الآن قراراً بالمصادقة. وقد صوت أعضاء الحزب بالاجتماع على مساندة الحكومة في علاقات الصداقة مع بريطانيا، وأن الحزب سيقف إلى جانب المصادقة على المعاهدة وملاحقها التي عقدت مع بريطانيا[72].

(69) العالم العربي، ٢١، ٢٢، ٣١ تشرين الأول ١٩تشرين الثاني ١٩٣٠.

(70) العالم العربي، ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٠.

(71) العالم العربي، ١٥، ٣١ تشرين الأول، ٢تشرين الثاني، ١٩٣٠؛ العراق، ١٤تشرين الأول ١٩٣٠.

(72) الأوقات البغدادية، ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٠,

أما عن قادة المعارضة من حزب الشعب والوسط، فقد شكلوا من هذين الحزبين حزباً جديداً أطلقوا عليه اسم (حزب الإخاء الوطني) الذي قرر الوقوف بوجه المعاهدة[73].

١- المصادقة على المعاهدة:

أفتتح الملك فيصل الأول البرلمان الجديد في الأول من تشرين الثاني ١٩٣٠ بخطاب العرش، وكانت المعاهدة العراقية- البريطانية المسألة الأولى التي أشار إليها الخطاب كشرط لدخول العراق عضواً في عصبة الأمم عام ١٩٣٢. وطلب من أعضاء البرلمان المصادقة عليها لكي يدخل العراق في مرحلة جديدة من السلام والسعادة وهو بأمس الحاجة إليها [74].

بعد أسبوعين من افتتاح البرلمان، وفي يوم ١٦تشرين الثاني عرضت المعاهدة العراقية- البريطانية على مجلس النواب. وقد أرفقتها الحكومة برسالة مطولة أوضحت فيها أهمية المعاهدة التي ستلغي الانتداب وتؤدي إلى الاعتراف باستقلال العراق التام[75].

وقد وافق المجلس على طلب رئيس الوزراء السعيد أن يتعامل مع لائحة التصديق على أنها قضية مستعجلة[76].وكان هذا يعني أن المجلس يجب أن يصوت عليها بعد قراءة واحدة بدلاً من الإجراء الاعتيادي بإحالتها إلى اللجنة والقراءات الثلاث[77].

افتتحت المعارضة المناقشات، وكان المتحدث الأول بهجت زينل من لواء الكوت الذي انتقد المعاهدة لأنها تسمح للبريطانيين بالتدخل في شؤون العراق السياسية، طالب

---

(73) العالم العربي، ١٦، ٢٦ تشرين الثاني ١٩٣٠.
British Report, 1931,P.4.

(74) محاضر ١٩٣٠، ص ص ١-٢.
British Report, 1930, PP.15-17.

(75) محاضر ١٩٣٠. ص ٥٧- ٦١.

(76) محاضر ١٩٣٠، ص٥٧.
British Report, 1930, P.17.

(77) أن من حق أي وزير أن يطلب موافقة المجلس على التصويت العاجل على أية قضية وفقاً للنظام الداخلي للمجلس.

المجلس برفضها. وقال: (إن يصدق هذه المعاهدة التي أعدت خصيصاً لمنفعة المصالح الاستعمارية البريطانية ستحطم جميع آمال العراق في الحرية) [78].

أما ناجي السويدي من لواء بغداد، فقد أجرى مقارنة في كلمته حين حاول أثبات أن المقترحات المصرية البريطانية التي وضعت على أساسها المعاهدة العراقية- البريطانية قد ضمنت دخول مصر عضواً في عصبة الأمم، بينما أعطت للعراق (الدعم) فقط لدخوله عضواً في عصبة الأمم. وأوضح أن الامتيازات التي منحت لمصر لم تعط للعراق، وإن استقلال العراق (التام) لم تضمنه بنود المعاهدة. واختتم كلمته بالقول أن هذه المعاهدة هي بديل هزيل لجميع المعاهدات والاتفاقيات السابقة، وأنها تتناقض مع توصيات المجلس التأسيسي[79].

واستعرض ياسين الهاشمي عن لواء بغداد، الوعود البريطانية التي لم يتم الوفاء بها من قبل بريطانيا، وكان يهدف من ذلك أن يشير إلى ان دخول العراق إلى عصبة الأمم غير مضمون. وانتقد الهاشمي الملحق المالي للمعاهدة وأعلن أنه "إذا كانت بريطانيا تريد من هذه المعاهدة شرطاً لدخولنا في عصبة الأمم، فأننا نفضل عدم الدخول" ولخص آراءه بالقول أن المعاهدة الجديدة ستبقي (الاستشارة) البريطانية وقواتها في العراق. وعليه اقترح الهاشمي أن يتخذ المجلس أحد القرارين التاليين:

أما أن يرفض المجلس المعاهدة أو أن يؤجل اتخاذ قرار بشأن المعاهدة لحين إعلان شروط دخول العراق عصبة الأمم من أجل أن يختبر المجلس نوايا بريطانيا ووعودها التي لم يسبق وأن أوفت بها[80].

وقد أيد رشيد عالي الكيلاني مقترح الهاشمي الثاني بالتأجيل، وتساءل قائلاً (لماذا يتوجب علينا عقد معاهدة مع بريطانيا قبل سنتين من دخولنا عصبة الأمم ؟) وكان رأيه

---

(78) محاضر ١٩٣٠، ص ص ٦١-٦٥.

(79) المصدر السابق، ص ص ٦٥-٦٩.

(80) المصدر السباق، ص ص ٧٠-٧٤.

أن المعاهدة الجديدة أقسى من الانتداب ومعاهدة ١٩٢٢[81]. وقد كرر بقية أعضاء المعارضة أراء الذين سبقوهم في الحديث من زملائهم، مثل صادق البصام من الكوت ومعروف الرصافي من العمارة وعلي جودت الأيوبي من بغداد وإبراهيم عطار باشي من الموصل[82].

كان المناخ السياسي داخل وخارج البرلمان مختلف عن المجلس التأسيسي الذي ناقش معاهدة ١٩٢٢، فقد أختفي خوف وتردد الأعضاء، وأصبحت الأكثرية مستعدة للدفاع عن المعاهدة وسياسة حكومة نوري السعيد. ويعود هذا إلى الاختلاف إلى ثلاثة عوامل، الأول هو أن المعارضة صارت ضعيفة داخل وخارج البرلمان، ولم يعد بإمكانها تنظيم موقف جماهيري لدعمها أو لإخافة النواب المؤيدين للمعاهدة. والثاني هو أن الملك فيصل كان قلبياً يريد أن تصادق المعاهدة الجديدة، بعكس موقفه المعارض والمعلن لمعاهدة ١٩٢٢ التي أجبره البريطانيون على توقيعها. أما العامل الثالث فأن المعاهدة الجديدة ستلغي الانتداب وسيصبح العراق عضواً في عصبة الأمم، بينما نظمت معاهدة ١٩٢٢ بنود الانتداب، مما يجعل المعاهدة الجديدة مقبولة أكثر من قبل معظم العراقيين رغم ملاحظاتهم عليها.

أجاب نوري السعيد بثقة على انتقادات المعارضة، وقال أن سياسة وزارته وتوقيع المعاهدة قائمة على الأسس والسياسات التي تبنتها الوزارات التي سبقته والتي كان قادة المعارضة الحاليين وزراء فيها. واتهم المعارضة أنها لم تدرس مواد المعاهدة بشكل دقيق عندما قارنتها بالمعاهدة المصرية مع بريطانيا. وأوضح أن التشابه في الكلمتين العربيتين (التشاور) و(المشورة) قد جعلت من الصعوبة على المتحدثين التفريق بين الإثنين. وأكد السعيد للمجلس أن الكلمة الأولى (التشاور بين الجانبين) هي التي استخدمت في النص الإنجليزي للمعاهدة وليس (المشورة) والتي تعني تقديم النصيحة أي الانتداب. ولكن السعيد أقر أن هناك امتيازات في المعاهدة الجديدة قد أعطيت للبريطانيين وقال:

(81) المصدر السابق، ص ص ٧٩-٧١.
(82) المصدر السابق، ص ص ٧٧-٧٨، ٦٨-٩٠.

(لو كنت رئيساً للوزراء في دولة مستقلة، فأني لن أقبل هذه المعاهدة. فعندما تباحثنا بشأنها كانت هناك معاهدة بين العراق وبريطانيا قائمة وأمدها ٢٥سنة لم تمض منها سوى ثلاث سنوات. وعليه فأنه ليس من الحكمة أن ننتظر ٢٢سنة لإدخال العراق عضواً في عصبة الأمم)[83].

ثم دافع عن المعاهدة بعد ذلك وزيري المالية والعدلية رستم حيد وجمال بابان، إضافة إلى مندوبي الموصل ثابت عبدالنور وعلي الأمام. وقال رستم حيد موجهاً كلامه إلى المعارضة:

(هل تريدوننا أن نصادق على معاهدة تتضمن تحالف مع بريطانيا للدفاع عن العراق دون أن يكون لهم الحق في أبداء رأيهم؟ هل تريدوننا أن نصادق على معاهدة يكون بموجبها حقوق للعراق وعلى بريطانيا الالتزامات ؟ أن هذا أمر مستحيل)[84].

ووقف علي الأمام وأكد على المبدأ القائل أنه مادام العراق ضعيفاً فأن عليهم قبول المعاهدة (وعندما نصبح أقوياء فعندها سيكون بإمكاننا تمزيق المعاهدة)[85]. وكان آخر المتحدثين لصالح المعاهدة هو رئيس المجلس النيابي جعفر العسكري الذي كان قد ترك كرسي الرئاسة وأنظم إلى النواب[86] ودافع بقوة عن المعاهدة التي قال أنها ستلغي الانتداب وأن ظروف العراق القائمة لا تمكنهم من الحصول على أكثر مما حصلوا عليه، وعلية دعا المجلس إلى المصادقة على المعاهدة. وقد كرر جميع المتحدثين من مؤيدي المعاهدة ما قاله رئيس الوزراء نوري السعيد في رده على المعارضة[87].

(83) المصدر السابق، ص ص ٧٤-٧٧.
(84) المصدر السابق، ص ص ٨٤-٨٥.
(85) المصدر السابق، ص ص ٨٥-٨٦.
(86) المصدر السابق، ص ٧٨.
(87) المصدر السابق، ص ص ٩٨-٩٠.

استمرت مناقشات المجلس حول المعاهدة أقل من ست ساعات[88]، وتبعها التصويت على مقترحي الهاشمي فرفضهما المجلس[89] وصادق على المعاهدة بأكثرية (٦٩) صوتاً ومعارضة (١٣) صوتاً فقط[90].

وحالما صوت النواب لصالح المعاهدة، أجتمع مجلس الأعيان[91]، و عوملت لائحة المعاهدة على أنها مسألة عاجلة، مثلما حدث في مجلس النواب، وقد حاول العين مولود مخلص عبثاً أن تعامل بشكل اعتيادي وليس عاجل[92]. و حضر جلسة مجلس الأعيان (١٦) عضواً من مجموع (١٩) عضواً[93]، وتحدث أربعة منهم ضد المعاهدة[94]، ورد عليهم رئيس الوزراء السعيد وزير العدلية رستم حيدر. وقد أثار المتحدثون الأربعة الانتقادات نفسها التي أثيرت في مجلس النواب ضد المعاهدة[95].

وبعد حوالي ساعة ونصف من النقاش صادق مجلس الأعيان على قرار مجلس النواب بقبول المعاهدة بالأغلبية، حيث صوت لها (١١) عضواً ورفضها (٥) أعضاء فقط[96].

---

(88) كان اجتماع مجلس النواب قد بدأ الساعة التاسعة صباحاً وانتهى في الساعة الثالثة إلا ربعاً.

(89) محاضر ١٩٣٠، ص ٩٢

(90) المصدر السابق، ص ص ٩٣-٩٤.

British Report, 1930, P.18.

(91) بدأ اجتماع الأعيان في الساعة الثالثة عصرا. أنظر الحكومة العراقية، جلسات مجلس الأعيان، ١٩٣٠-١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ص ٢١. (وسأرمز له جلسات، ١٩٣٠-١٩٣١).

(92) جلسات، ١٩٣٠-١٩٣١، ص ٢١.

(93) المصدر السابق، ص ٣٦.

(94) وهم كل من: أصف أغا وعلي فاضل ومولود مخلص وفخري الجميل: الجلسات ١٩٣٠-١٩٣١، ص ص ٢٢-٢٩، ٣٤.

(95) جلسات، ١٩٣٠-١٩٣١/ ص ص ٢٢-٣٥.

(96) المصدر السابق، ص ٣٦. British Report, 1930, p.18.

لم يكن هناك رد فعل مباشر خارج البرلمان لا سلباً ولا إيجاباً لأن الناس قد تعودوا على قبول المجلس للمعاهدات مع بريطانيا مهما كان من اعتراضات عليها.

٢- استقالة قادة المعارضة وانتقالها خارج البرلمان:

في الجلسة التي أعقبت تصديق المعاهدة العراقية- البريطانية لعام ١٩٣٠. لم يحضر سوى أربعين نائباً من مجموع ثمانية وثمانين. وربما يعود ذلك إلى الشعور بأن المهمة الأساسية للبرلمان قد انتهت بتصديق المعاهدة. وكان نواب المعارضة من بين هؤلاء الذين بدءوا بالغياب عن جلسات المجلس النيابي، ولكن أهدافهم من الغياب كانت غير أهداف نواب حزب الحكومة. لقد وجد نواب المعارضة أن نشاطهم داخل المجلس غير مؤثر فقرروا إيجاد قوة رأي عام خارج البرلمان ليعوضوا عن عددهم الضئيل في داخل مجلس النواب وكانت خطوتهم الأولى هي إرسال برقية إلى الأمين العام لعصبة الأمم والى رئيس لجنة الانتداب في جنيف أعلنوا فيها أن المعاهدة لا تضمن استقلال العراق التام، وعليه فأن الشعب العراقي يرفض الدخول العصبة الأمم على هذا الأساس. وقد وقع البرقية جعفر أبو التمن وياسين الهاشمي وناجي السويدي[97].

من جانب أخر اتحد حزب الإخاء الوطني في جبهة واحدة مع الحزب الوطني الذي لم يكن ممثلاً في البرلمان، فقد وقع قادة الحزبين وثيقة قرروا بموجبها العمل سوية من أجل ضمان تعديل المعاهدة وحل البرلمان الذي لا يمثل الشعب وتشكيل حكومة تتعهد بتنفيذ هذين الهدفين[98].

واجهت السياسة الجديدة للمعارضة نجاحاً واضحاً، فقد افتتحت مقرات للحزبين في المدن الرئيسة وخصوصاً في الفرات الأوسط، وقد أزعج الحكومة نجاحهم في تعبئة رؤساء العشائر[99]، مما شجع حزب الإخاء الوطني على تصعيد نشاطه في الصحف

---

(97) الحسني، الوزارات، جـ٣، ص٧٩.

(98) المصدر السابق، جـ٣، ص٩٠. British Report, 1930, p.4.

(99) Intelligence Report, 7th March , 1931, No.1.Para. 21. In: I.O.R.,L/P+S/ 10/1313, P.Z.948

وفروع الحزبين في الألوية بدلاً من المجلس النيابي الذي تسيطر عليها الأغلبية الحكومية[100].

وفي جلسة المجلس النيابي يوم العاشر من آذار ١٩٣١ قدم ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وعلى جودت الأيوبي استقالتهم إلى رئيس مجلس النواب، وقد أوضح قادة المعارضة هؤلاء في رسالة استقالتهم الأسباب التي دفعتهم إلى الاستقالة من النيابة بالقول أنهم قد شاهدوا قرارات وأفعال في المجلس جعلتهم يدركون أن استمرارهم في مواقعهم كنواب سيقودهم حتما إلى نكث وعودهم ونقض قسمهم بالدفاع عن الدستور. واتهموا الحكومة بعدم احترامها للحقوق المدنية والحريات، وعلى سبيل المثال منعها حزب الأخاء الوطني من فتح فروع له في الألوية ومضايقة الذين أنظموا إلى الحزب. وقالوا كذلك، أن مقترح أحد أعضاء المعارضة حول مسائل نفطية قد أهمل ولم يوضع في جدول أعمال المجلس النيابي بالرغم من أنه قد مضت أربعة أشهر على تقديمه. وأنهى قادة المعارضة الثلاثة رسالة استقالتهم بالقول:

(أمام هذه الأعمال، وأمام خرق مجلس النواب والحكومة لحقوق البلاد، فأننا لا يمكننا الاستمرار في أداء واجباتنا التي أقسمنا بالإخلاص في أدائها... وبناء على ذلك كله قدمنا استقالتنا من المجلس) [101].

لقد جاءت هذه الاستقالة بعد أربعة أيام من احتفالية افتتاح المقر الرئيس لحزب الإخاء الوطني. وفي هذا الاحتفال ألقى الكيلاني كلمة أعلن فيها أن البرلمان لا يمثل بشكل صحيح الشعب العراقي ولذلك يجب حله من اجل أجراء انتخابات شرعية[102].

---

(100) British Report, 1931, pp 4-5.

(101) محاضر ١٩٣٠، ص ٥١٧.

Intelligence Report , 18th March , 1931, No.6. Para 119. In: I.O.R., L /P+S/10/1313, P.Z. 2372;British Report,1931,p.5

(102) العالم العربي، ١٧ آذار ١٨٣١

Intelligence Report ,18th March ,1931,no.6,para.124.In: I.O.R.,L/P+S/10/1313,P.Z.2371.

لم يحضر قادة المعارضة الثلاث جلسة مجلس النواب التي أعلنت فيها استقالتهم، ومع ذلك فقد ألقى رئيس الوزراء نوري السعيد كلمة غاضبة هاجمها فيها ادعاءهم بأن المجلس النيابي لا يمثل الشعب، وانتقد الأسلوب الذي اتبعوه بتقديم استقالتهم وتساؤل لماذا لم يقدموا استقالتهم من قبل إذا كانت الحكومة تخالف الدستور في أعمالها حسب قولهم في رسالة استقالتهم؟ وأعلن السعيد أنه سيدحض ادعاءاتهم في الجلسة القادمة[103].

يبدو أن الاستقالة قد أوجدت انشقاق بين بعض أعضاء المعارضة. فقد أنتقد معروف الرصافي استقالة قادته على أساس أن المجلس النيابي هو الوسيلة المناسبة لطرح وجهات نظرهم، وأن أي ضغط لم يمارس من قبل الحكومة لتنفيذ نشاطاتهم داخل المجلس[104].

وفي جلسة ١٦آذار قرأت رسالة رئيس الوزراء السعيد التي رد فيها على رسالة الاستقالة، ولم يكن رده في الواقع مؤثراً جداً لأن السعيد تحدى فقط قادة المعارضة الثلاث المستقيلين أن يقدموا البرهان على ادعاءاتهم[105]. وقد تبع ذلك مناقشة عاصفة دافع خلالها مندوب الكوت صادق البصام بحماسة عن استقالة زملائه[106]. بينما أصر مندوب العمارة معروف الرصافي على وجهة نظره السابقة حول الاستقالة، وهاجم بشكل شخصي الهاشمي وأظهر مساندة غير مباشرة للحكومة[107]. كما هاجم عدة نواب من حزب العهد الحكومي الكيلاني والأيوبي بالاسم[108]. ويبدو أن غياب القادة الثلاثة

---

(103) محاضر ١٩٣٠،ص ص ٥١٥- ٥١٨؛ العالم العربي، ١١ آذار١٩٣١.

Intelligence Report ,18th March ,1931,no.6,para.119.In: I.O.R.,L/P+S/10/1313,P.Z.2372.

(104) محاضر، ١٩٣٠،ص ٥١٨

(105) المصدر السابق، ص ص ٥٧٧-٥٧٨

(106) المصدر السابق، ص ص ٥٧٩- ٥٨١.

IntelligenceReport,18thMarch , 1931 No.6, Para. 122. In: I.O.R,L/P+S/10/1313,P.Z.2372; British Report, 1931, PP.5-6.

(107) محاضر١٩٣٠، ص ص ٥٧٧-٥٧٨.

(108) المصدر السابق، ٥٧٨-٥٧٩، ٥٨٢-٥٨٣.

المستقلين شجع هؤلاء النواب على مهاجمتهم شخصياً. وبلا شك فأنهم لن يجرؤوا على ذلك لو كان الهاشمي والآخرين موجودين في الجلسة. وعلى آية حال فقد وافق المجلس بالأغلبية على الاستقالة عندما وضعت للتصويت[109].

كان ناجي السويدي قد قدم استقالته من المجلس هو الآخر في الجلسة التي سبقت جلسة تقديم استقالة قادة المعارضة الثلاث[١١٠]. وكانت دوافعه تختلف عن الآخرين في تقديم الاستقالة. وفي الحقيقة فأنه قد توقف عن نشاطه كنائب معارض داخل المجلس لرفضه التحالف الذي قام به حزبه، الإخاء الوطني، مع الحزب الوطني[١١١]. ولذلك استقال السويدي فيما بعد من عضويتي الحزب والمجلس النيابي. على أساس أنه قد انتخب بصفته نائباً معارضاً وهو لم يعد الآن عضواً في الجبهة الجديدة للمعارضة[112].

حاول حزب الحكومة الاستفادة من موقف السويدي الجديد من أجل الحصول على دعمه لهم فقام خمسة عشر نائباً من حزب العهد بإلقاء كلمات ودية أعربوا فيها عن تقديرهم لإمكانات وقابليات السويدي العالية مما يجعل وجوده في المجلس ضرورياً ولا غني عنه ولذلك يجب رفض استقالته[113]. ويبدو أن الذي شجعهم على ذلك قيام مزاحم الباجة جي هي قبل شهرين، وهو من نواب المعارضة البارزين، وبتغيير موقفه فجأة وانظم إلى حزب الحكومة ليصبح وزيراً فيها[114]. ولكن ناجي السويدي أصر على استقالته[١١٥] وترك المجلس.

---

(109) المصدر السابق،٥٨٤. British Report, 1931, P.6 .

(110) ١٩٣–ص٤٩٩.

(111) الحسني، الوزارات،ج٣،ص٩٠.

(112) محاضر ١٩٣٠، ص ٥٠٠؛ العالم العربي، ٥ آذار ١٩٣١.

(113) محاضر ١٩٣٠، ص ص ٤٩٩ ـ ٥٠١.
Intelligence Report , 18th April , 1931, No. 6, Para. 118. In : I.O.R.L/P+S/10/1313. P.Z. 2372..

(114) الحسني، الوزارات، جـ٣، ص ص ٩٦ – ٨٩.

(115) Intelligence Report , 15th March , 1931, No. 8, Para. 118. In : I.O.R.L/P+S/10/1313. P.Z. 2937.

قرر الحزبان الإخاء والوطني عدم المشاركة في الانتخابات التكميلية لانتخاب نواب جدد بدلاً من المستقيلين الأربعة[١١٦]. ولم يعد للمعارضة نشاط في المجلس النيابي، بمعنى أنه لم يعد هناك حزب في المجلس سوى حزب العهد الحكومي. وقد قام نواب هذا الحزب بواجباتهم الاعتيادية داخل المجلس بالتصويت لإجراءات الحكومة وتشريعاتها دون حادثة تذكر ولحين حل البرلمان عام ١٩٣٢.

٣- حل البرلمان:

في تشرين الأول ١٩٣٢ أصبح العراق عضواً في عصبة الأمم[117]. وفي ٢٧ من الشهر نفسه استقالت حكومة نوري السعيد على أساس أن مهمتها قد انتهت بانتهاء الانتداب[118]. وفي ٣ تشرين الثاني شكل الحكومة الجديد ناجي شوكت وزير الداخلية في الحكومة السابقة، واعتبرت أول حكومة للعهد الجديد[119]. وبعد يومين صدرت الإرادة الملكية بحل البرلمان الذي كان قد بدأ اجتماعه الاعتيادي الثالث قبل خمسة أيام فقط.

وأوضحت الإرادة أن مجلس النواب قد شكل نتيجة الانتخابات التي أجريت للحصول على رأي الشعب فيما يتعلق بالمعاهدة العراقية- البريطانية التي وقعت في ٣٠حزيران ١٩٣٠ دون مناقشة الخطط التي يجب أن تتبع تصديق هذه المعاهدة معتمدة على المستقبل. ولما أصبحت هذه المعاهدة موضع التطبيق حيث دخل العراق عهداً جديداً يختلف عن سابقه قائم على أساس الاستقلال التام مما سيعزز استقرار البلاد واستمرار

---

(116) Ibid.,.Para. 88.

(117) العالم العربي، ٤تشرين الأول ١٩٣٢؛ الاوقات البغدادية، ٤تشرين الأول ١٩٣٢؛ الحسني، الوزارات، جـ٣، ص ص ١٧٤- ١٨٤.

(118) العالم العربي، ٣٠ الأول ١٩٣٢؛ الأوقات البغدادية، ٣١ تشرين الأول ١٩٣٢؛ الحسني، الوزارات، جـ٣، ص ص ١٨٧-١٨٨.

(119) العالم العربي، ٤تشرين الثاني ١٩٣٢.
British Embassy, Baghdad, Intelligence Report, 14th , November, 1932, No. 23, Para. 327, In: I.O.R., L/P+S/10/1313, P.Z.Nill.

تقدمها في كافة المجالات، فأنه قد أصبح من الضروري التحقق من رغبات الشعب في هذا المجال، ولذلك تقرر حله[120].

لم يحضر جلسة قراءة الإرادة الملكية بحل المجلس يوم ٩ تشرين الثاني سوى بضعة نواب [121]. لأن حزب العهد الحكومي قاطع الجلسة احتجاجاً على حل البرلمان[122].

لقد جاء حل البرلمان نتيجة عدم الثقة التي ظهرت بين الملك فيصل ونوري السعيد منذ عام ١٩٣١. وتعود جذور هذا الخلاف إلى قضية إضراب بغداد وتعامل وزير الداخلية مزاحم الباجه جي مع هذا الإضراب ومع رسائل بذيئه وزعت في حينه.

في ٥ تموز ١٩٣١ أضرب التجار وأصحاب المتاجر والدكاكين، وبدعم من حزبي المعارضة ضد الضرائب البلدية. استمر الإضراب أسبوعين وامتد إلى عدة ألوية خارج العاصمة بغداد. كان نوري السعيد خلال الإضراب خارج البلاد فتولى وزير الداخلية مزاحم الباجة جي رئاسة الوزارة وكالة، واعتبرت إجراءاته ضد الإضراب قاسية وغير معقولة وغير ضرورية. وعندما عاد السعيد إلى بغداد وضع نهاية للإضراب[123].

وفي اجتماع الحكومة في ١٣تشرين الأول ١٩٣١، أدان الوزراء إجراءات الباجه جي، ولكن رئيس الوزراء نوري السعيد سانده ورفض قبول استقالته[124]. وبعد ثلاثة أيام استقال جميل المدفعي من حزب العهد الحكومي ورئاسة مجلس النواب احتجاجاً على دعم رئيس الوزراء للباجة جي[125]. واستقال أيضاً عدد كبير من النواب من الحزب

(120) الحكومة العراقية، مجلس النواب، اجتماع ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣، ص٧٠.

(121) أشار التقرير السري للسفارة البريطانية في بغداد وهي سابقاً كانت دائرة المندوب السامي البريطاني، إلى أن الذي حضروا كانوا ١٦ نائباً فقط بينما نشرت الصحف المحلية ١٧أسماً أنظر :
Intelligence Report , 14th November, 1932, No.23, Para. 326.

(122) العالم العربي، ١٠تشرين الثاني ١٩٣٢؛ الأوقات البغدادية، ١٠تشرين الثاني ١٩٣٢.

(123) British Report, 1931, Pp.7-8.

(124) الحسني، الوزارات، جـ٣، ص١٤٧؛ العالم العربي، ٢٠تشرين الأول ١٩٣١.

(125) العالم العربي، ٢٠تشرين الأول ١٩٣١.

للسبب نفسه[126]. ونتيجة للضغط الذي تعرض له نوري السعيد من جميع الجهات، فقد أعاد تشكيل وزارته بدون الباجه جي[127].

خلال الإضراب وزعت منشورات مجهولة الهوية تتهم أمين العاصمة محمد صبحي الدفتري، الذي كان الباجه جي قد أقاله من منصبه، بأنه قد أصبح مفضلاً لدى الملك فيصل لأنه جعل من زوجته عشيقة للملك. وقد أثارت هذه القضية ضجة في الصحافة وطرحت أسئلة من قبل النواب في المجلس حولها فوعدت الحكمة بالتحقيق في الموضوع[128]. وقد قادت تحريات الشرطة إلى اعتقال أشخاص كشفت شاهداتهم عن تورط الباجه جي في القضية، وكان ذلك في ١٩مايس ١٩٣٢[129].

طلب الملك من وزير العدلية جمال بابان اتخاذ إجراء الحصول على موافقة مجلس النواب بتجريد الباجه جي من حصانته النيابية لكي تتمكن الشرطة من ألقاء القبض عليه وتوجيه التهمة له. ولكن رئيس الوزراء السعيد وجد أن هذا الأجراء غير ضروري لأن الباجه جي قد استقال وسيفقد حصانته بالنتيجة بعد أن تنفض جلسات البرلمان في نهاية مايس، أي بعد حوالي عشرة أيام[130]، ولذلك حث وزيره على عدم أحالة طلب الملك فيصل إلى مجلس الوزراء. ويبدو أن رئيس الوزراء السعيد لم يكن يريد ان يضع صديقه الباجه جي في حالة محرجة مثل تلك التي حدثت له في ١٩تشرين الثاني ١٩٣١عندما هاجم عدد من نواب حزب العهد الحكومي الباجه جي بقوة وانتقدوه على إجراءاته في

(126) العالم العربي، ٢٠تشرين الأول ١٩٣١.

(127) Intelligence Report , 28th October, 1931, No.22, Paras.380,384. In :I.O.R. L/P+S/10/1313, P.Z. 7056.

(128) الحكومة العراقية، محاضر مجلس النواب لعام ١٩٣١. مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٣١، ص ص ٣٢-٣٣. وسأرمز له (محاضر ١٩٣١)

(129) Intelligence Report, 30th May, 1932, No.11.Para.202. In :I.O.R., L/P+S/10/1313, P.Z.3581.

(130) Ibid.,.

الإضراب، بالرغم من أن رئيس الوزراء نوري السعيد حاول تبرير إجراءات الباجة جي هذه[131].

أن أمر نوري السعيد إلى وزير العدلية بإهمال الطلب قد أغضب الملك الذي أخبر الوزير أن عليه أن يفهم تماماً وبكل وضوح أنه لا يجب عمل أي شيء لإنقاذ الباجه جي من مناقشة مفتوحة أمام البرلمان. فما كان من الوزير الذي فضل أن يواجه امتعاض رئيس الوزراء منه بدلاً من غضب الملك الشديد، إلا وأن أرسل طلب الملك إلى رئيس الوزراء السعيد الذي لم يجد أمامه خياراً سوى أحالته إلى رئيس مجلس النواب. في الوقت نفسه وبخ السعيد وزيره بقوة فاستقال على أثر ذلك[132].

أن موقف السعيد من وزير العدلية بابان واستقالته قد أدخلته في خلافات حادة مع الملك لدرجة أن السعيد أخبر المندوب السامي أنه سيستقيل، بل وتحدث في أحدى المرات على أنه سينتحر بسبب موقف الملك فيصل منه[133].

حاول المندوب السامي التوسط بين الملك فيصل ورئيس وزرائه السعيد على أساس أن فضيحة مثل هذه مع استقالة الحكومة وتغييرها ستخلق انطباعاً سيئاً في هذه الفترة الحرجة التي يتطلب فيها من العراق تصرف حكيم قبل دخوله عصبة الأمم وقد تمكن المندوب السامي، وبجهود خاصة من مستشار وزارة الداخلية والملك، كورنوالس من تسوية الخلاف. وتقرر أن يسافر نوري السعيد إلى لبنان للراحة. في الوقت نفسه أكد الملك للمندوب السامي أنه لن يغير وزارة نوري السعيد قبل إدخال العراق عضواً في عصبة الأمم[134].

(131) محاضر ١٩٣١، ص ص ٣٤-٤٩.

(132) Intelligence Report, 30th May , 1932, No 11, Para. 202.In:I.O.R.,L/P+S/10/1313, P.Z. 3581.

(133) Ibid.,.

(134) Ibid.,Para.203.

لم تكن قضية الباجه جي هي وحدها التي سببت الصدام بين الملك فيصل ورئيس وزرائه نوري السعيد، بل، وكما يعتقد البريطانيون، أن الملك كان يريد أن ينفرد بالسلطة وأن لا يكون هناك رئيس وزراء يتحدى رغباته أو يرغب بأن يكون مركز السلطة في البلاد بدلاً من الملك. لقد أخبر السعيد المندوب السامي هبرت يونك أن أساس خلافاته مع الملك تعود إلى تدخله المستمر في واجبات الحكومة بشكل لا يمكن أن يتحمله أي رئيس وزراء يحترم نفسه. وأدعى السعيد أن الملك يتصرف هكذا بدافع من غيرته واشتكي من أن فيصل قد وصل إلى الحد الذي جمع فيه رؤسا تحرير الصحف ووبخهم بمرارة على نشرهم مقالات مدحوا فيها السعيد على خدماته للبلاد[135].

وعندما كان السعيد في لبنان[136] أصدر الملك إرادة ملكية في ٢٥حزيران ١٩٣٢ بتعيين أحد قادة المعارضة البارزين وهو رشيد عالي الكيلاني رئيسا لديوان البلاط الملكي[137]. وقد اعتبر البريطانيون هذه التعيين محاولة من الملك لإضعاف رئيس الوزراء نوري السعيد وهو ما زال في لبنان. وهي إشارة واضحة أيضاً بان الملك قد حول دعمه إلى المعارضة من جديد. وهكذا أصبح واضحاً أن الملك فيصل سيقيل الوزارة ويحل البرلمان بعد دخول العراق عضو في عصبة لأمم، وهو ما فعله فعلاً.

ثالثاً : العهد الجديد

عندما أعلنت عضوية العراق في عصبة الأمم وانتهاء الانتداب البريطاني رسمياً، أبلغ الملك فيصل وكيل المندوب السامي البريطاني، أنه كان منذ بعض الوقت يعمل على تشكيل حكومة ائتلافية أو وطنية تحت قيادة ياسين الهاشمي، إلا انه لم يتمكن من إقناعه

(135) British Government, Archives No. 8, 14th November, 1932, Confidential, Section 2, From Hubert Young, Baghdad, To John Simon,-London, 3rd November, 1932(Letter-Secret)No.1060, In:F.O.371, 16049/E595O.(P.R.O.)

(136) عاد نوري السعيد إلى بغداد في ١٨تموز ١٩٣٢.

(137) العالم العربي، ٢٨حزيران ١٩٣٢.

Intelligence Report, 11th , 25th July, 1932, No. 14, 15, Paras. 232, 241. In: I.O.R.,L/P+S/10/1313/, P.Z. 4630, 4868.

بإعلان تراجعه عن معارضة المعاهدة الجديدة. ومع ذلك فقد ظهرت حالة جديدة في ٣١ تشرين الأول ١٩٣٢ عندما وافق نوري السعيد على قبول منصب وزير الخارجية في حكومة يقوم الهاشمي بتشكيلها، إلا أنهما فشلا في التوصل إلى اتفاق، فشكل الحكومة بعد ذلك ناجي شوكت[138].

وفي انتخابات المجلس النيابي الجديد نجح الملك في أقناع كل العناصر الأساسية في الحياة السياسية العراقية بما فيهم المعارضة[139]، للمشاركة في الانتخابات وأن يكون لهم تمثيل في البرلمان بعد حصول العراق على استقلاله. ومع ذلك فأن الوضع الدولي الجديد للعراق لم يغير من شيء في وسائل وطرق الانتخابات وإجراءاتها، فكان للحكومة تدخل قوي فيها[140].

وحالما انتهت الانتخابات أعرب الملك فيصل عن رغبته في تشكيل حكومة تشارك فيها المعارضة. وبعد خمسة أشهر من دخول العراق عصبة الأمم، وفي ٢٠ آذار ١٩٣٢ شكل السكرتير الخاص للملك رشيد عالي الكيلاني الحكومة الجديد، وقد شارك فيها نوري السعيد وياسين الهاشمي وآخرين من مجاميع المعارضة[141]. وكان على الوزراء الجدد أن يديروا شؤون الحكومة تحت شروط المعاهدة والتي وقف معظمهم ضدها بما فيهم رئيس الوزراء والتي كانوا قد انتقدوها بمرارة قبل بضعة أشهر.

أن انتهاء الانتداب ودخول العراق عضواً في عصبة الأمم يعتبر عهداً جديداً في تاريخ العراق الحديث. ومع هذا فأنه من الضروري أيضاً الإشارة إلى موت الملك فيصل

(138) British Government, Archives No. 8, 14th November, 1932, Confidential, Section 2, From Hubert Young, Baghdad, To John Simon , London, 3rd November, 1932 (Letter-Secret) No.1060. In :F.O.371, 16049/E595O.

(139) شارك الحزب الوطني في الانتخابات، ولكنه انسحب منها بسبب عدم اتفاقه مع الحكومة على مرشحيه، وقد أدى ذلك الى انشقاق داخل الحزب حين رفض بعض قادته مقاطعة الانتخابات التي دعا إليها جعفر ابو التمن. أنظر الحسني، الوزارات، حـ٣، ص ص ٢٠٤-٢٠٦.

(140) الحسني، الوزارات، حـ٣، ص ص ٢٠٣-٢٠٧.

(141) المصدر السابق، ص ص ٢١٢-٢١٣.

الأول بعد أحدى عشر شهراً فقط من انتهاء الانتداب ودخول العراق عصبة الأمم. وفي الحقيقة فأن موت الملك فيصل الأول وإنهاء سلطة المندوب السامي البريطاني رسمياً قد أنهي عهداً تأسيسياً مهماً من التأريخ السياسي للعراق الحديث.

الخاتمة

يرتبط تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العراق بمظاهر سياسية واجتماعية ذات أبعاد وطنية وقومية عاشها العراقيون بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية ولم يكن هناك تفكير بقيام دولة خاصة بالعراق، وإنما أن يكون العراق جزءاً من الدولة العربية التي أشترط العرب قيامها في العراق وبلاد الشام والجزيرة العربية بعد تخلصهم من الحكم التركي العثماني في ضوء اتفاقهم مع البريطانيين من خلال مراسلات حسين مكماهون وقيام الثورة العربية عام ١٩١٦ وتأسيس نواة الدولة العربية التي أصبح الضباط العراقيون في الجيش العثماني ومن ثم في الثورة العربية العمود الفقري لهذه الدولة تحت قيادة الأمير فيصل بن الحسين، وهي الحكومة العربية في دمشق ولكن تخلي البريطانيين عن هذه الوعود في ضوء اتفاقية سايكس –بيكو ووعد بلفور وفرض نظام الانتداب كوسيلة لتأسيس كيانات سياسية قطرية في العراق وبلاد الشام بدلاً من قيام دولة موحدة، قد أسقط الحكومة العربية في دمشق. كجزء صفقة تقاسم بالحصص بين بريطانيا وفرنسا وانتهي بذلك المشروع العربي ليصبح حلماً يراود أذهان هؤلاء الضباط والسياسيين.

أن هذا الإرث من الحلم بدولة عربية موحدة ونكث البريطانيين لوعودهم قد صار جزءاً من تكون وسلوك النخبة العراقية التي ساهمت بتأسيس دولة العراق الحديثة وعلى رأسهم الأمير فيصل بن الحسين الذي أصبح ملكاً على العراق بعد أن أجبره الفرنسيون وبموافقة بريطانيا على ترك حكمه في سوريا ليعيش في المنفى ولم تكن القوى الاجتماعية والسياسية في العراق أقل حماسة منهم في استحضار هذه الحالة المؤلمة والعمل على تجاوزها بالوقوف ضد الانتداب والمطالبة باستقلال العراق كخطوة على طريق تحقيق وحدته مع سوريا لإعادة تحقيق الأمل بالوحدة مع بلاد الشام وقيام حكم عربي موحد فيهما تحت قيادة أبناء الشريف حسين الذي قاد الثورة العربية.

وعندما أصبح تأسيس دولة خاصة بالعراق أمراً واقعاً بوجود الاحتلال البريطاني والانتداب وبإشراف دولي متمثل بعصبة الأمم، وانعكس ذلك الارث السياسي في تحركهم ومطالبهم التي جاءت لتجسد مبادئهم التي أمنوا بها، ولذلك وعندما أجرى البريطانيون استفتاء عام ١٩١٨-١٩١٩ لمعرفة رأي العراقيين بمستقبلهم جاء جواب النخب السياسية في بغداد والمدن الأخرى بما فيهم رجال الدين في المدن المقدسة بالمطالبة بحكومة عربية يرأسها أحد أنجال الشريف حسين على أن تكون مقيدة بمجلس وطني منتخب من قبل الشعب. بمعنى أن مطالبهم الوطنية قد جاءت بإطار قومي عروبي مرتبط بعقيدتهم الإسلامية باعتبار أن الشريف حسين من سلالة الرسول العربي الكريم محمد ﷺ. ومن هنا نلاحظ أن منطلق العراقيين في تأسيس الدولة قد بني على ثلاث ركائز أساسية الوطنية والقومية والديمقراطية ولما كان الاتجاه السائد في المجتمع الدولي في هذه الفترة هو النظام البرلماني الليبرالي، فقد تمسك به العراقيون في مطلبهم الأساس بانتخاب مؤتمر عراقي عام يقرر شكل الحكم في العراق سمي فيما بعد بالمجلس التأسيسي الذي وضع أسس الدولة العراقية وهي القانون الأساسي وقانون انتخاب النواب والمعاهدة العراقية- البريطانية التي ضمنت بنود الانتداب وأجبرت بريطانيا المجلس التأسيسي والملك فيصل الأول على قبولها أولاً وعدم مخالفة القانون الأساسي (الدستور) لبنودها مما خلق تقاطعاً وتصادماً بين الطرفين كان له تأثيره على مسيرة دولة العراق الفتية وتجربتها البرلمانية خصوصاً في مرحلة التأسيس والانتداب البريطاني الذي أستمر من عام ١٩٢٠-١٩٣٢ فكان الكفاح من أجل إنهاء الانتداب ودخول العراق عصبة الأمم من أهم وأبرز القضايا التي لعبت دورها في تاريخ العراق السياسي الحديث.

لقد تداخلت مطالب العراق في مرحلة الانتداب البريطاني مع تجربته البرلمانية التأسيسية مما كان له أثره على مسيرة هذه التجربة سلباً وإيجاباً. فقد قاطع العراقيون انتخابات المجلس التأسيسي بعد أن وجدوا إن بريطانيا تريد من خلال المجلس فرض المعاهدة الانتدابية المقوتة التي تبقي على الانتداب وتعطل مطلبهم في الاستقلال فوصلت الانتخابات الى طريق مسدود وتوقفت بفعل فتاوى رجال الدين ونشاط النخبة

السياسية في الدعوة لمقاطعتها. ولم تستأنف الانتخابات إلا بعد أن قلصت مدة المعاهدة إلى أربع سنوات بدلاً من (٢٥سنة). وعندما أجتمع المجلس التأسيسي هاجم أعضاءه وانتقدوا بقسوة المعاهدة العراقية البريطانية وكاد أن يصوت على رفضها لولا التهديد البريطاني بحل المجلس والتخلي عن مطالب العراق بولاية الموصل كجزء من ترابه الوطني، ولم يكتفوا بهذا بل تدخل المندوب السامي البريطاني عند مناقشة المجلس للدستور في كل شاردة وواردة وجد أنها تتقاطع مع بنود المعاهدة الانتدابية وأجبر المجلس على التراجع عن قراراته بهذا الشأن. ولم يكتف البريطانيون بهذا بل عادوا من جديد ليمددوا المعاهدة إلى خمس وعشرين سنة بحجة أن قرار عصبة الأمم بضم ولاية الموصل إلى العراق عام ١٩٢٦ يتطلب ذلك.

لقد اهتم البريطانيون بمصالحهم فقط ولم يهتموا بنقل التجربة البريطانية إلى العراق تقاليدها وصيغها الصحيحة، وإنما تدخلوا وشجعوا الحكومات العراقية على التدخل والتلاعب في الانتخابات فخلقوا سابقة خطيرة من الاستهانة بالبرلمان كمؤسسة نيابية تشريعية مما أدي إلى عدم احترام المجتمع لها وبالتالي انفصالها عنه، فلم تعد جزءاً من تقاليده وأعرافه التي لا تمس بقدر ما أصبحت ظاهرة تقوم بها الحكومة متى شاءت إذ لم يكمل أي برلمان عراقي دورته، وإنما كان حل البرلمان لأسباب خاصة بالحكومة هو نهاية كل دورة انتخابية حتى وأن لم يمض عليها نصف مدتها.

كان للقوى الاجتماعية والسياسية دورها الفاعل في تأسيس الدولة وتجربتها البرلمانية إلى جانب ذلك كان المندوب السامي البريطاني والملك فيصل أثرهم الكبير في هذه التجربة خلال فترة الانتداب البريطاني التي شهدت صراعاً حاداً بين البريطانيين والملك فيصل وصلت إلى درجة التفكير بإقصائه عن العرش لاعتقادهم بوقوفه ضد مصالحهم في العراق بمطالبته بإلغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال التام. ووقف إلى جانب الملك نخبة السياسيين الذين كان لهم تأثيرهم الفاعل داخل البرلمان حتى وإن لم يشكلوا الغالبية، ومنهم المحامون والمدرسون والأطباء والضباط الذين كانوا قد خدموا في الجيش العثماني وفي الثورة العربية وحكومتها العربية برئاسة فيصل بن الحسين في دمشق.كما

جاء من هذه النخبة معظم الوزراء وقادة الأحزاب السياسية في البرلمان والى جانب هؤلاء جميعاً كان لشيوخ العشائر ورجال الدين المسلمين ورجال الأعمال والتجار دورهم المهم والمؤثر في هذه التجربة.

من جانب أخر لم تكن النخبة السياسية ضد إقامة علاقة متينة مع بريطانيا، وإنما كانوا بمعظمهم ضد الهيمنة البريطانية على الحكم في العراق من خلال نظام الانتداب. ولذلك اختلفت نظرتهم من مجموعة تقف ضد العلاقات والمعاهدات المقيدة للاستقلال مع بريطانيا وتتدرج إلى أولئك الذين يعتبرون هذه العلاقة والمعاهدات قاسية ويجب تعديلها في الحال والذين شكلوا المعارضة في المجلس التأسيسي والبرلمان، ووصولاً إلى المجاميع التي ترى أن أوضاع العراق الداخلية والخارجية لا تسمح بتغيير فوري في الأسس التي تقوم عليها علاقة العراق ببريطانيا في ظل الانتداب، ولذلك يحتاج العراق إلى الصبر والتضحية وتقديم بعض التنازلات والتسويات للحصول على الاستقلال التام. وقد أطلق على هذه المجاميع بالمعتدلين أو الموالين لبريطانيا.

أما شيوخ العشائر فكانوا ضد المعاهدات العراقية- البريطانية المقيدة للاستقلال وشكلوا جبهة قوية ضدها في المجلس التأسيسي والبرلمان. كما أنهم بذلوا جهوداً كبيرة لضمان تمثيلهم في هاتين المؤسستين التشريعيتين، ولكن حماستهم لعضوية البرلمان تضاءلت مع تقدم التجربة بعد أن وجدوا أن السلطة الحقيقية هي بيد الملك والمندوب السامي وليس البرلمان، ومع ذلك فقد استثمروا وجودهم فيه ليقفوا ضد قانون التجنيد الإلزامي الذي وجدوا فيه تهديداً لسلطتهم على أفراد عشائرهم عندما يصبحوا جنوداً في الجيش العراقي وتحت أمرة السلطة المركزية الحكومية.

إن العوامل التي أدت إلى فشل التجربة البرلمانية في العراق كانت متعددة، ولكن عدداً قليلاً من الدارسات ناقش هذه الظاهرة، وقد أثار بعضهم نقاطاً مهمة حول الموضوع. ومن هذه الآراء ما طرحة أيلي خضوري من أن فشل التجربة يعود إلى كونها قد جاء بها البريطانيون وهم الذين قاموا بتأسيسها. إلا أن وجهة النظر هذه قابلة للنقاش

فالدستور أصلاً قد جاء به السياسيون من اسطنبول وكان للعراقيين تجربة انتخابية نيابية خلال السنوات الست التي سبقت الحرب العالمية الأولى. ولذلك كان السياسيون العراقيون على معرفة بمعنى الدستور والهدف منه. وقد ظهر هذا الوعي في استفتاء ١٩١٨-١٩١٩ عندما طالبوا بحكم دستوري نيابي، ووقفوا ضد الانتداب البريطاني و ردوا عليه بالمطالبة بعقد مؤتمر عام منتخب يقرر شكل الحكم في العراق. وعليه فأن النظام البرلماني لم يقدم للعراق من قبل السلطة البريطانية، وأن ساعدوا على ذلك، بل أن السياسيين العراقيين والشرائح الاجتماعية هم الذين تبنوا الدستور وطالبوا به، فأصبح قانون انتخاب مجلس المبعوثان العثماني هو الأساس للانتخابات العراقية النيابية حتى عام ١٩٤٦.

ولابد هنا من أن نشير إلى موقف الأكراد في شمال العراق الذين لم يستقر وضعهم إلا بعد ضم ولاية الموصل للعراق عام ١٩٢٦ وأصبح واضحاً أنهم لن يحصلوا على دولة كردية. فقد سببوا تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي في المناطق الكردية عندما أعلن محمود الحفيد نفسه ملكاً على كردستان بعد أن غض البريطانيون النظر عنه وسحبوا قواتهم من المناطق الكردية بهدف الضغط على الملك فيصل الأول لإجباره على توقيع المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ والتي رفضها الشعب والملك، ولكنهم قصفوهم بالطائرات وقضوا على سلطتهم في السليمانية وأطرافها حالما وقع الملك المعاهدة. كما أن تمثيلهم في المجلس التأسيسي قد ساعد المندوب السامي البريطاني هنري دوبس لأن يشتت وحدة المعارضة في المجلس ضد المعاهدة، عندما قدموا مقترحاً، وبدفع منه، طالبوا فيه تأجيل البت في المعاهدة الى أن تحل مشكلة ولاية الموصل، فسببوا إحراجاً في الموقف السياسي داخل المجلس.

ومثلما وقف شيوخ العشائر ضد قانون التجنيد الإلزامي، فقد رفضه ممثلو ونواب الأكراد في البرلمان خوفاً من هيمنة السلطة المركزية العربية عليهم، كما سببوا تأخير انتخابات المجلس النيابي عام ١٩٣٠ في السليمانية على أساس أن حقوقهم القومية

لم تضمنها معاهدة ١٩٣٠. إلا أن هذا الدور الذي لعبة الأكراد في المجلس التأسيسي والبرلمان لم يكن له تأثيره مثل تأثير شيوخ العشائر.

أن مظاهر عديدة قد أثبتت أن البرلمان في العراق قد فشل في ممارسة حقوقه بشكل صحيح وكامل في الحياة السياسية العراقية خلال فترة الانتداب البريطاني. فقد تم التلاعب بالانتخابات وتم حل البرلمانات الثلاث قبل أن تكمل دوراتها التشريعية والتي أمدها أربع سنوات. فقد استمر البرلمان الأول لسنتين ونصف والثاني لأقل من سنتين والثالث لم يتجاوز السنتين إلا قليلا. وعليه كان البرلمان غير مستقر ويفتقد إلى الثقة به لأنه لم يشكل سلطة رقابية حقيقية على الحكومة. لقد كان البرلمان بشكل عام وسيلة أوجدت غطاءً شرعياً للمعاهدات العراقية البريطانية والإجراءات السياسية، فكان مسرحاً يتحرك فيه بشكل خفي كل من الملك فيصل والمندوب السامي البريطاني. فهذا الأخير عليه أن يضمن مصالح بريطانيا وتنفيذ تعليمات حكومتها في العراق، بينما بذل الملك فيصل جهوداً كبيرة للحصول على استقلال العراق بإلغاء الانتداب ودخول العراق عضواً في عصبة الأمم دولة مستقلة. وقد أشترك في هذا الخلاف رؤساء الوزراء والوزراء والنواب والأعيان.

وفي تحليلنا للأحداث والظروف التي رافقت الانتخابات والمناقشات يمكننا أن نتوصل إلى أن العوامل التي أدت إلى هذا الفشل هي كالتالي:

أولاً: أوجدت التجربة الانتخابية الأولى في العراق خلال العهد العثماني انطباعاً عاماً لدى الناس أن الدستور وقانون الانتخابات هما وسيلة تستخدم من قبل السلطة التنفيذية لضمان انتخاب مرشحي الحكومة. وقد شكلت هذه الظاهرة سابقة سارت عليها الانتخابات التي أعقبتها بعد تأسيس دولة العراق الحديثة، وأصبحت تقليداً اجتماعياً وسياسياً مقبولاً رغم تقاطعه مع الأهداف التي ظهر البرلمان من أجلها. ومن هذه الممارسات غير الدستورية.

١- التدخل في الانتخابات والإصرار على أن تكون نتائجها لصالح قائمة مرشحي الحكومة التي يتم إعدادها لإرضاء القوى السياسية المسيطرة.

٢- استخدام الوسائل غير الشرعية لإجبار المجلس التأسيسي على تصديق المعاهدة العراقية- البريطانية لدرجة تهديده بالحل.

٣- فرض الشروط على المجلس التأسيسي والضغط عليه وإجباره على التراجع عن قراراته في حالة تناقض بنود المعاهدة مع بنود القانون الأساسي.

أن هذه الوسائل غير الشرعية قد أثبتت أن السلطة التنفيذية سواء العراقية أو البريطانية لم تكن تختلف عن السلطة العثمانية في كونها السلطة التي لا تنافس في العراق، مما شجع على عدم الشعور بالمسؤولية واستغلال الفرص.

ثانياً: أن الرأي السياسي المطلع قد كان محدوداً في العراق، فغالبية السكان كانوا أميين ويجهلون الهدف من أقامة البرلمان، ونتيجة لذلك لم يكن هناك إيمان بحماية الدستور الذي أعتبر ورقة قام البريطانيون بتحريفها لصالحهم وليس لصالح العراق.

ثالثاً: أن السعي لإضفاء الشرعية على المصالح البريطانية في العراق من خلال المجلس التأسيسي والبرلمان قد ساهم بشكل كبير في الإخلال بالنظام البرلماني وعدم الإيمان به وعدم احترامه من قبل المجتمع. فقد استخدم المندوب السامي البريطاني وشجع الطرق والوسائل غير الشرعية في الانتخابات والمناقشات لضمان المصالح البريطانية. وقد قام وفقاً لتعليمات من وزارة المستعمرات البريطانية بإجبار الملك فيصل على توقيع أول معاهدة عراقية بريطانية تضمنت بنود الانتداب البريطاني المرفوض وعندما طالب المجلس التأسيسي بتعديل المعاهدة لصالح العراق هدد البريطانيون بحله مع أنه لم ينجز بعد مهمته الأساسية في تشريع دستور للبلاد وقانون للانتخابات وفي عام ١٩٢٥ هددت السلطة البريطانية أول برلمان عراقي منتخب بحله فورا عندما أظهر بطأً في مناقشة الموازنة العامة للدولة وتصديقها. وفي عام ١٩٢٨ أجبر المندوب السامي البريطاني هنري دوبس الملك فيصل على حل

البرلمان من أجل تقوية موقف عبدالمحسن السعدون في انتخابات جديدة والذي كان على خلاف مع الملك.

رابعاً: لقد ساهم الملك فيصل في التقليل من شأن البرلمان، فقد أضطر الى التدخل في انتخاباته والتأثير على مناقشاته نتيجة التدخل البريطاني والصراع معهم لنيل استقلال العراق. كما أنه كان يعلم أن موظفي الحكومة كانوا يتدخلون في الانتخابات، وعمل على حل البرلمان لثلاث مرات متتالية قبل أن يكمل دوراته التشريعية. وفي كل الأحوال فأن تدخل الملك كان في معظمة لوقف النفوذ البريطاني وتحقيق مصالح العراق.

خامساً: كانت إمكانات معظم النواب ضعيفة سياسياً ويفتقرون إلى الخبرة والإمكانية لمناقشة اللوائح ومشاريع القوانين. وكان نواب المعارضة هم الذين يناقشون ويتحدثون ويمتلكون الإمكانيات الشخصية والسياسية والقانونية، ولكنهم كانوا في النهاية يفشلون في مساعيهم أمام الأغلبية الحكومية التي كان معظم نوابها يرون أن واجبهم هو السكوت ومن ثم التصويت لصالح الحكومة بشكل أعمى. أما أحزابهم فكانت تشكل عند بدء الدورة البرلمانية وتنتهي بحل البرلمان دون أن يكون لها علاقة بالمجتمع والناس.

مع هذه الملاحظات السلبية، فأن البرلمان العراقي قد كانت له منجزات مهمة على طريق تأسيس دولة العراق الحديثة. وقد مارس حقه في الوقوف بوجه محاولات الوزراء تجاوز صلاحياتهم أو القانون الأساسي. وكانت هناك منافسات ومجالات حرة مارسها النواب دون أن يتعرضوا للمساءلة عند إدلائهم بآرائهم. كما استأثر البرلمان باهتمام الصحافة وحفزت مناقشاته والقضايا التي طرحت عليه ورؤساء التحرير والصحفيين في كتابة المقالات. إلا أن ذلك كان محصوراً في العاصمة بغداد والمدن الرئيسية في العراق، لأن المجتمع كان مازال مجتمعاً بعيداً عن الثقافة بسبب العهود الطويلة من التخلف التي عاشها في عهد الدولة العثمانية. ومع ذلك لم تشكل الانتخابات جزءاً

من تقاليد المجتمع وعاداته بالشكل الذي هي عليه في الغرب، مع أن البريطانيين كانوا أوصياء على العراق بتفويض دولي ولذلك فهم وحدهم يتحملون وزر المسؤولية في عدم توجيه المجتمع العراقي بالشكل الذي جبلوا عليه في ممارسة الحياة البرلمانية في بلادهم.

المراجع والمصادر

الوثائق غير المنشورة:

وزارة الداخلية – بغداد:

أ) وثائق وزارة الداخلية:

١- أرقام أضابير انتخابات المجلس التأسيسي:

10/Q-2	10/B-2	10/A-2
48/K-4	10/10	10/2-2
		2/4111

٢- أرقام أضابير الانتخابات النيابية ١٩٢٤-١٩٢٥:

10/E-3	10/D-3	10/B-3
10/J-3	10/G-3	10/F-3
10/M-3	10/K-3	10/J-3
10/20	10/14	10/N-3

٣- أرقام أضابير الانتخابات النيابية ١٩٢٨ و ١٩٣٠:

١٤/أ/١قسم١	١٤/ب/١قسم١	١٤/د/١قسم١
١٤/س/١قسم١	١٤/ف/١قسم١	١٤/ل/١قسم١
١٤/م/١قسم١	١٤/و/١قسم١	١٤/جي/١قسم١
١٤/أي/١قسم١	١٤/ئي/١قسم١	14/A-1
14/F-1	14/B-1	21/2

ب) وثائق دائرة مستشار وزارة الداخلية:

1- The Elections of the Constituent Assembly, File no.S.B/28 Secret.
2- The Elections 1924-1925, File no. S.A/036, Very Secret.
3- Elections 1930, File no. S.A/3/35, Strictly Secret.
4- Elections of Deputies, 2/21.

ج) دائرة المفتش الإداري البريطاني للواء بغداد:

1- Elections 1928, File no. S/30.

مجلس الوزراء:

أ) قرارات مجلس الوزراء العراقي:

١- تموز – كانون الأول ١٩٢٢.

٢- كانون الثاني – آذار ١٩٢٣.

٣- تشرين الأول – كانون الأول ١٩٢٧.

إن هذه القرارات متوفرة أيضاً في أرشيف دار الكتب والوثائق ببغداد تحت تسلسل:

ء/٢/١٢ – ء/٢/١ للسنوات ١٩٢١-١٩٢٨.

محافظة بغداد:

الأضابير رقم ١٠/١٤ و ٢١-٢ و ١/١٥.

دار الكتب والوثائق – بغداد:

أ) البلاط الملكي:

١- انتخابات المجلس التأسيسي والمجلس النيابي للسنوات ١٩٢٣، ١٩٢٨، ١٩٣٠، ثلاثة أضابير برقم د/٦/٢.

٢- مفاوضات المعاهدة العراقية – البريطانية ١٩٢٢. الأضابير رقم ج/٩ و ٣١ و ٢٩.

٣- القانون الأساسي، إضبارة ج/٨، ١٩٢٤.

٤- تشكيل واستقالة الوزارات، إضبارة رقم ١٩٢٣، ج/١.

ب) وزارة الداخلية:

أضابير انتخابات المجلس التأسيسي العراقي.

التسلسل في دار الكتب والوثائق	أرقام الأضابير
Serial 156	S/1/4/B
Serial 119	S/1/4/E
Serial 142	S/1/4/g
Serial 121	S/1/4/H
Serial 183	S/1/4/J
Serial 122	S/1/4/K
Serial 123	S/1/4/M
Serial 114	S/1/4/2
Serial 115	S/1/4
Serial 3	كربلاء والنجف

مركز الوثائق – لندن (P.R.O):

A) Colonial Office: (Iraq C.O. 730):

1- The Constituent Assembly, Volumes: 4, 21, 23, 24, 34, 41, 43, 48, 58, 59, 60, 61.

2- Parliament of 1924-1928, Volumes: 62, 70, 72, 73, 92, 108, 119, 120, 193, 130.

3- Parliament of 1928-1930, Volumes: 130, 126, 139, 148.

4- Parliament of 1930-1932, Volumes: 156, 157.

5- Fortnightly Intelligence Reports, by the office of the High Commissioner in Baghdad, for the years 1921-1926. In Volumes: 1, 3, 8, 20, 21, 23, 24, 25, 26, 38, 41, 42, 43, 57, 62, 63, 72, 80, 105, 107.

B) Foreign Office (Iraq F.O. 371):

1- Political Developments up to Faisal's Election Files: 2719, 6379, 6350, 6351, 6352, 6353, 6380.

2- The Anglo-Iraq Treaty of 1922 and the Constituent Assembly Elections. Files: 7770, 7771, 7772, 9003, 9012, 9014, 9046, 9047, 10093, 10097, 10099.

3- The Constituent Assembly Debates: Files: 10094, 10095, 10096, 10099, 10100.

4- Parliament of 1924-1928, Files: 10100, 11457, 11467.

5- Parliament of 1928-1930, Files: 13034, 13757, 13758.

6- Parliament of 1930-1932, Files: 14522, 16049.

7- Fortnightly Intelligence Reports, by the Office of the High Commissioner in Baghdad for the years, 1920-1928. Files: 6348, 6350, 6352, 6353, 7772, 10097, 10098, 10833, 11468, 13027.

India Office:

Fortnightly Intelligence Reports, by the office of the High Commissioner in Baghdad for the years 1931-1932.

Vol. no. I.O.R.L/P + S/10/1313.

رسائل جامعية غير منشورة:

- *Fuleihan, D.E.B.,*

  The Development of British Policy in Iraq from 1924-1926. Ph. D. London University, 1970.

- *Nazmi, W.J.O.,*

  The Political Intellectual and Social Roots of Iraq Independence Movement 1920. Ph.D. Durham University, 1974.

مخطوطة غير منشورة:

خيري العمري، مقدمات ونتائج العراق في عشرين سنة، بغداد.

المقابلات:

١- مقابلة مع المرحوم محمد مهدي البصير في بغداد في بيته بالوزيرية يوم ٦ كانون الثاني ١٩٧١.

٢- مقابلة مع المرحوم حسين جميل في بغداد يوم ٢٦ كانون الأول ١٩٧٧.

الوثائق المنشورة:

الوثائق الرسمية:

وثائق الحكومة البريطانية:

1- Reports on the Administration of Iraq, (Annual Reports by the British Government to the Council of the League of Nations during the Mandate).

October 1920-March 1922 (H.M.S.O.,1922)

April 1922-March 1923 (H.M.S.O.,1924)

April 1923-December 1924 (H.M.S.O.,1925)

Thereafter for every calendar year, 1925-1931 inclusive and January-October 1932 (H.M.S.O.,1933).

Special Report... on the progress of Iraq, 1920-1931. (H.M.S.O.,1931)

2- Final Draft of the Mandates for Mesopotamia and Palestine, for the Approval of the League of Nations, London 1921. C.O.730 16/47336.

3- Review of the Civil Administration of Mesopotamia, 1914-1920. Compiled by Miss G.L. Bell, for the Acting Civil Commission, دار الكتب والوثائق. بغداد

4- Personalities, Iraq, Confidential, Printed by Superintendent Government Printing, India, Delhi. – موجود في أرشيف وزارة الداخلية بغداد

5- Personalities, Baghdad and Kadhamain, Confidential, Printed at the Government Press, Baghdad, 1920. موجود في أرشيف وزارة الداخلية – بغداد

6- Personalities, Iraq Exclusive of Baghdad and Kadhimain,, Confidential, Printed by His Majesty's Stationery Office. موجود في أرشيف وزارة الداخلية – بغداد

الحكومة العراقية:

أ) المجلس التأسيسي:

١- مجموعة مذكرات المجلس التأسيسي العراقي، جزآن، بغداد، ١٩٢٤، مكتبة المتحف العراقي.

٢- مناقشات لجنة الانتخابات العراقية، ١٩٢٠، نشرت في جريدة العراق، الأعداد من ٢٠ أيلول – ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٠.

٣- تقرير لجنة المعاهدة المرفوع إلى المجلس التأسيسي العراقي في ٢٠ أيار ١٩٢٤، موجود في مكتبة المتحف العراقي، بغداد. وكذلك تتوفر النسخة الإنجليزية في مركز الوثائق بلندن تحت رقم: C.O.730, 59/26329

ب) البرلمان:

إن محاضر جلسات البرلمان العراقي متوفرة في المكتبة المركزية لجامعة بغداد، كما يتوفر البعض منها في دار الكتب والوثائق ببغداد، كما قمنا بإهداء مكتبة المركز الثقافي العراقي في لندن مجموعتنا الخاصة عام ١٩٧٨.

١- مذكرات مجلس النواب والأعيان، منشورة في الوقائع العراقية، جريدة الحكومة العراقية، للسنوات ١٩٢٥-١٩٢٨.

٢- محاضر مجلس النواب العراقي – الاجتماع غير الاعتيادي، ١٩٢٨.

٣- محاضر مجلس النواب، ١٩٢٨، الاجتماع الاعتيادي، مطبعة الحكومة، بغداد.

٤- محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي، ١٩٢٩-١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد.

٥- محاضر مجلس النواب، اجتماع ١٩٣٠، مطبعة الحكومة، بغداد.

٦- محاضر مجلس النواب، ١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.

٧- محاضر مجلس النواب، اجتماع ١٩٣٢، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣٣.

٨- محاضر جلسات مجلس الأعيان، ١٩٣٠-١٩٣١، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٣١.

ج) القوانين والأنظمة:

١- القانون الأساسي العراقي، بغداد، ١٩٢٥، مكتبة المتحف العراقي، وتتوفر الطبعة الإنجليزية في مركز الوثائق بلندن تحت رقم: C.O.730, 61/41563

٢- مجموعة القوانين والنظامات لسنة ١٩٢٣، بغداد، ١٩٢٣، مكتبة المتحف العراقي، بغداد.

٣- قانون انتخابات المجلس التأسيسي العراقي، بغداد، ١٩٢٣، مكتبة المتحف العراقي، بغداد..

٤- قانون انتخاب النواب، بغداد، ١٩٢٤، مكتبة المتحف العراقي، بغداد.

المعاهدات:

1- Treaty of Alliance signed 1922, October 10th 1922. Protocol of October 10th, 1922, signed at Baghdad, April 30th, 1923, together with Agreements of October 10th 1922, signed at Baghdad, March 25th, 1924, (ratified December 19th, 1924) (Treaty Series no. 17, 1925) Cmd. 2370.

2- Treaty With King Faisal signed at Baghdad, 13th January 1926 with an Explanatory Note. Cmd.2587.

3- Treaty between the United Kingdom and Iraq. Signed at London, December 14th, 1927. Cmd. 2998.

4- Treaty of Alliance between the United Kingdom and Iraq. Signed at Baghdad, June 30th, 1930. together with notes exchanged. Cmd. 2998.

الحكومة العثمانية:

مجلس مبعوثان قانون أساسي، مجلس مبعوثان نظام نامة داخليسي، مجلس أعيان نظام نامة داخليسي، انتخاب مبعوثان قانوني، استانبول ١٣٣٠هـ.

الصحف العراقية:

متوفرة في مكتبة المتحف العراقي والمكتبة المركزية في جامعة بغداد، وتتوفر جريدة الأوقات البغدادية في دار الكتب والوثائق ببغداد.

- العالم العربي
- العرب
- العاصمة
- الفلاح
- العراق
- الموصل
- المفيد
- الرياض
- الشرق

- السياسة
- الوقائع العراقية
- الزمان
- دجلة
- لسان العرب
- صدى بابل
- الأوقات البغدادية
- ألزوراء

الدوريات:

١- الهلال، القاهرة، ١٨٩٢.

٢- لغة العرب، بغداد، ١٩١١-١٩٣٤.

٣- تنوير الأفكار، بغداد، ١٣٢٩هـ/١٩١١م.

الكتب العربية:

١- الأيوبي، علي جودت، ذكرياتي، بيروت، ١٩٦٧.

٢- برو، توفيق علي، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، القاهرة، ١٩٦٠.

٣- البصير، محمد مهدي، تاريخ القضية العراقية، جزءان، بغداد، ١٩٢٤.

٤- الحسني، عبدالرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، ٨ أجزاء، صيدا، ١٩٥٣.

٥- الحسني، عبدالرزاق ، تاريخ العراق السياسي الحديث، ثلاثة أجزاء، صيدا، ١٩٣٧.

٦- الحسني، عبدالرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، سوريا، ١٩٣٥

٧- حسين، فاضل، مشكلة الموصل، بغداد، ١٩٦٧.

٨- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت، ١٩٦٠.

٩- السويدي، توفيق، مذكراتي، بيروت، ١٩٦٩.

١٠- صفوت، نجدت فتحي، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب، بيروت ١٩٦٩.

١١- عثماني عربي، الانتخابات في الدولة العلية العثمانية، مصر، ١٣٣٠هـ.

١٢- العطية، غسان، العراق ١٩٠٨-١٩٢١، دراسة سياسية، بيروت ١٩٧٣.

١٣- العظم، حقي، حقائق عن الانتخابات النيابية في العراق وفلسطين وسوريا، القاهرة، ١٩١٢.

١٤- العمري، محمد طاهر، تاريخ مقدرات العراق السياسية، ثلاثة أجزاء، بغداد ١٩٢٤-١٩٢٥.

١٥- فيضي، سليمان، في غمرة النضال، بغداد، ١٩٥٢.

١٦- كبة، محمد مهدي، مذكراتي في صميم الأحداث، بيروت ١٩٦٥.

١٧- كمال الدين، محمد علي، التطور الفكري في العراق، بغداد، ١٩٦٠.

الكتب الأجنبية:

1- Ahmad, F., The Young Turks: The Committee of Union and Progress in Turkish Politics 1908-1914, Oxford 1969.
2- Bell, D.B.E., The Letters of Gertrude Bell, 2 Vols., London, 1927.
3- Bell, G.L., Amurath to Amurath, London 1911.
4- Burgoyne, E., Gertrude Bell, From her Personal Papers 1914-1926, London, 1961.
5- Cox, P., "Historical Summary", An Article in Bell's letters Vol.II, London, 1927.
6- Devereux, R., The First Ottoman Constitutional Period, London 1963.
7- Dobbs, H., "Historical Summary", An Article in Bell's Letters, Vol.II, London, 1927.
8- Erskine, S., King Faisal in Iraq.
9- Foster, A.H., The Making of Modern Iraq, London, 1936.
10- Graves, P. The Life of Sir Percy Cox, London 1941.
11- Hourani, A., Arabic Thought in the Liberal Age 1798-1939, London 1962.
12- Ireland, P.W., Iraq, A Study in Political Development, London 1937.
13- Kedourie, E., Arabic Political Memoirs, London, 1974.
14- Kedourie, E., The Chatham House Version and other Middle Eastern Studies, London 1970.
15- Khadduri, M., Independent Iraq 1932-1958, A study in Iraq1 Politics, London 1960.
16- Klieman, A.S., Foundations of British Policy in the Arab World: The Cairo Conference of 1921, London 1970.

17- Lewis, B. The Emergence of Modern Turkey, London, 1968.
18- Longrigg, S.H., Four Centuries of Modern Iraq, Oxford 1925.
19- Longrigg, S.H., Iraq, 1900 to 1950, London 1953.
20- Main, E., Iraq from Mandate to Independence, London 1935.
21- Ramsaur, E., The Young Turks Prelude to the Revolution of 1908, New York 1970.
22- Sluglett, P. Britain in Iraq, 1914-1932, London 1976.
23- Wilson, A.T., Mesopotamia, A Clash of Loyalties, 1917-1920, London, 1931.



علمك ثروتك عبر السنين



يطلب الكتاب من
مكتبة الذاكرة
مكتبة أكاديمية ثقافية متخصصة للكتاب الجامعي
بغداد - الأعظمية - مجاور السفارة الهندية
هاتف : ٤٢٥٧٦٢٨ - تليفاكس : ٤٢٥٩٩٨٧
E-mail : info@althakerabookshop.com

الأردن والوطن العربي
دار وائل للنشر والتوزيع
شارع الجمعية العلمية الملكية
هاتف : ٥٣٣٥٨٣٧ ٦ ٠٠٩٦٢ - فاكس : ٥٣٣١٦٦١ ٦ ٠٠٩٦٢٦
ص.ب. ١٧٤٦ الجبيهة - عمان - الأردن
www.darwael.com - E-mail: wael@darwael.com

